مواطنون
بلا
مواطنة

نمر سلطاني

تقرير مدى السنوي الأول للرصد السياسي:
اسرائيل والأقلية الفلسطينية ٢٠٠٠-٢٠٠٢

مواطنون بلا مواطنة

نمر سلطاني
مواطنون بلا مواطنة
تقرير مدى السنوي الأول للرصد السياسي:
اسرائيل والأقلية الفلسطينية ٢٠٠٠-٢٠٠٢

Nimer Sultany
Citizens Without Citizenship
Mada's First Annual Political Monitoring Report:
Israel and The Palestinian Minority 2000-2002

المرشد الأكاديمي: بروفيسور نديم روحانا
ترجمة: جلال حسن، جمال عاشور، مرزوق حلبي
تصميم وإنتاج: شريف واكد

ISBN 965-90573-42

© كل الحقوق محفوظة (٢٠٠٣)
مدى – المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية
اللنبي ٥١، ص.ب ٩١٣٢، حيفا ٣١٠٩٠
هاتف: ٨٥٥٢٠٣٥-٠٤، فاكس: ٨٥٢٥٩٧٣-٠٤
www.mada-research.org
mada@mada-research.org

مواطنون بلا مواطنة

نمر سلطاني

تقرير مدى السنوي الأول للرصد السياسي:
اسرائيل والأقلية الفلسطينية ٢٠٠٠-٢٠٠٢

MADA מדא مدى

الفهرس

افتتاحيّة ٩

الفصل الأوّل : سنّ القوانين وقرارات الكنيست ١٣

مقدّمة ١٥

خلفيّة : الكنيست ١٧
وظائف الكنيست / التمثيل العربي في الكنيست الخامس عشر

قوانين ١٩
ضمان إسقاط حق العودة / حظر دخول «دول معادية» / قوانين ١٥ أيار ٢٠٠٢ / تقليص مخصّصات الأولاد / «قانون بشارة»

مشاريع قوانين ٣٤
مشاريع قوانين موجَّهة ضدّ الأقليّة الفلسطينيّة ٣٤
مشاريع قوانين متعلقة بالمواطنة / مشروع قانون بخصوص تشجيع الهجرة / مشروع قانون بشأن قمع الذاكرة الفلسطينية / مشروع قانون بشأن الاراضي والاستيطان / مشروع قانون بشأن هبّة أكتوبر ٢٠٠٠ / مشاريع قوانين ذات علاقة بالحقوق السياسيّة وحرّيّة التعبير
مشاريع قوانين تعزّز الهُويّة اليهوديّة ٤٥
مشاريع قوانين لدعم حقوق الأقليّة الفلسطينيّة ٤٨

قرارات في الكنيست ٥٥
نزع حصانة النائب د. عزمي بشارة (التجمّع) ٥٥
لائحة الاتهام / النقاش في لجنة الكنيست / النقاش في هيئة الكنيست العامة / سابقة
تقييد حرّيّة الحركة للنائب د.أحمد الطيبي (العربية للتغيير) ٥٩
النقاش في لجنة الكنيست / النقاش في هيئة الكنيست العامة / حالات سابقة
عقوبة إبعاد النائب عصام مخول (الجبهة) ٦٢
إنزال النائب محمد بركة (الجبهة) من على منصة الكنيست ٦٤
لجنة الانتخابات المركزيّة ٦٦

الفصل الثاني : السياسة الحكومية ٧٣

مقدّمة ٧٥

تدخل المخابرات (الشاباك) في جهاز التعليم العربي ٧٦
وزارة الداخلية ضد المواطنين الفلسطينيين ٧٩
نزع المواطنة / تقييد حرّيّة تنقّل قياديّين عرب / تجميد التجنيس
ومنع لـمّ شمل عائلات / إغلاق صحيفة عربية / « الحاكم العسكري »
منع وزارة الأمن نواب الجبهة من دخول غزة ٨٥
اعتقال عضو اللجنة المركزيّة في التجمّع الوطنيّ الدمقراطيّ إداريًّا ٨٦
المركز الديموغرافي في وزارة العمل والرفاه ٨٧
تعليمات وزارة المعارف بشأن تعليم إرث الترانسفير في المدارس ٨٩
بناء تجمّعات سكنيّة ٩١
رشّ حقول المحاصيل التابعة للفلسطينيّين البدو في النقب ٩٢
بالمبيدات الكيماويّة
الخطة لفرض « أكثريّة صهيونيّة » في الجليل والنقب ٩٣
تخصيص الأرض لتجمّعات يهوديّة فقط ٩٤
قضيّة شارع عابر إسرائيل : مصادرة أراضٍ وعنف بوليسيّ ٩٥

الفصل الثالث : استطلاعات الرأي العامّ ٩٩

مقدّمة ١٠١

الولاء للدولة ١٠٢
المشاركة السياسية ١٠٣
المسؤوليّة عن هبّة أكتوبر ٢٠٠٠ ١٠٥
توجّهات مناهضة لليبراليّة ١٠٦
تأييد الكهانية ١١٠
الترانسفير وتشجيع الهجرة ١١١
خطر على أمن الدولة ١١٥
الشرخ في العلاقات اليهودية–العربية ١١٧
العمل والمجتمع والإسكان ١١٩
طابع الحكم في إسرائيل ١٢١
دولة يهودية ١٢٢

الفصل الرابع : تجليات الكراهية والعنصريّة ١٢٥

مقدّمة ١٢٧

الساسة ١٢٩
الأكاديميا ١٤٥
مؤتمر هرتسليا والمنتدى الاستراتيجي ١٤٨
في الجامعة ١٥٠
دَوْر الصحافة ١٥٣
سماحة القاضي ١٥٧
رجال الدين اليهود ١٥٩
عمل عبريّ ١٦٤
البنوك وشركات التأمين والتمييز العرقي ١٦٨
فنّانون ومطربون ١٦٩
« الترانسفير سينطلق من اللدّ » ١٧٢
مواقع كراهية على الانترنت ١٧٤
« العرابيش » ١٧٥
رياضة شعبيّة ١٧٦
نزع الشرعية عن قيادات الأقلية الفلسطينية ١٧٨
عنصرية وعنف ١٨٠

ثبت المراجع ١٨٤

افتتاحيّة

شكلت هبة أكتوبر ٢٠٠٠ علامة فارقة في العلاقة بين دولة إسرائيل والمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وكان لهذه الهبة كبير الاثر على وعي المواطنين الفلسطينيين وعلى العلاقات بين الاغلبية والاقلية، وعلى تعامل الدولة مع الاقلية الفلسطينية. فمنذ اندلاع المظاهرات الاحتجاجية، أخذت عملية نزع الشرعية عن هذه الاقلية تتعاظم، وبالذات عن قياداتها السياسية، أو بعضها على وجه الدقة. حيث سعت المؤسسة الإسرائيلية إثر هذه المظاهرات إلى النيل من الشرعية السياسية لهذه القيادات، وحاولت تطويعها للإجماع الصهيوني في إسرائيل، الإجماع الذي بدأ بالتشكل بعد فشل الإملاءات الاسرائيلية الامريكية على الفلسطينيين في مؤتمر كامب ديفيد في شهر تموز من العام ٢٠٠٠. وأيدت الأقلية الفلسطينية، انطلاقًا من كونها تشكل جزءًا من الشعب الفلسطيني، الموقفَ الفلسطيني وتماثلت مع النضال ضد الاحتلال الذي انعكس من خلال انتفاضة الاقصى. وجاء هذا التماثل ردَّ فعل على الوسائل القمعية التي استعملتها اسرائيل في قمع الانتفاضة وقتل السكان المدنيين. وأظهرت المظاهرات التي اندلعت في المدن والقرى العربية ، أن اسرائيل تتصرف بقساوة بالغة، على غرار ما تفعله في الاراضي المحتلة، وان المواطنة لا تحول دون قتل الدولة لمواطنيها. وهكذا اتضح، مرة اخرى، أن المواطنين العرب لا يملكون مواطنة جوهرية وحقيقية.

بهدف متابعة معاملة دولة اسرائيل والمجتمع الاسرائيلي للمواطنين الفلسطينيين، بادر «مدى– المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية» إلى مشروع الرصد السياسي. ونقوم ضمن هذا المشروع، الذي خططه أكاديميًا البروفيسور نديم روحانا، بنشر هذا التقرير الذي يستعرض الفترة الواقعة بين نهاية أيلول ٢٠٠٠ ونهاية العام ٢٠٠٢، ونبتغي من خلاله متابعة مجالات عديدة ومتنوعة، وعرض صورة دقيقة بقدر الامكان للتغييرات التي مرت فيها اسرائيل منذ بدء انتفاضة الاقصى في كل ما يتعلق بالمعاملة الرسمية وغير الرسمية من قبل المجتمع والدولة للأقلية الفلسطينية التي تعيش فيها. حيث نستطيع ملاحظة ملامح عمليات الاقصاء والاغتراب للمواطنين الفلسطينيين ونزع الشرعيّة عنهم، في جميع المرافق الحياتية في اسرائيل. لذا سنقوم في هذا التقرير بعملية مسح لهذه التطورات وسنقوم بتتبّع أثر مؤشراتها ذات الأوجه المتعددة والشائعة.

سيعالج الفصل الاول من هذا التقرير الإجراءات التشريعية في الكنيست بمراحلها المختلفة، والتي تشير– من خلال القوانين ومشاريع القوانين– إلى تدهور المكانة القانونية والمدنية للمواطنين الفلسطينيين في اسرائيل. حيث تنتقص عملية التشريع التي نستعرضها هنا من الحقوق السياسية للمواطنين الفلسطينيين، وتحدّ من قدرتهم على تحقيق آفاقهم السياسيّة، الضيّقة أصلاً، بسبب تعريف الدولة دولةَ اليهود. كما سنقوم في هذا الفصل بعرض قرارات لجان برلمانية مختلفة، ذات صلاحيات إجرائية وشبه قضائية– ضد أعضاء الكنيست من الأحزاب العربية. وتشير هذه القرارات إلى محاولة إسكات صوت الاقلية وصوت المعارضة السياسية التي تقف في وجه التيار المركزي في اسرائيل. سنقوم في هذا الفصل بوصف المراحل المختلفة التي مرت فيها عمليات التشريع وإصدار القرارت، وما رافقها من نقاش جماهيريّ.

سيعالج الفصل الثاني قرارات مختلفة اتخذتها الحكومة والوزارات المختلفة، للمس – بشكل مباشر أوغير مباشر – بحقوق الاقلية الفلسطينية. وتنعكس من خلال هذه القرارات عمليات الإقصاء والتمييز الكامنة بين طياتها والاهداف التي يرمي إليها واضعو السياسة الاسرائيليون.

يعرض الفصل الثالث عددًا كبيرًا من استطلاعات الرأي التي أجرتها معاهد أبحاث وصحف

اسرائيلية رائدة، في صفوف جمهور البالغين في اسرائيل، وخصوصًا في صفوف الجمهور اليهودي. وسنحاول من خلال هذه الاستطلاعات تتبع حقيقة نظرة الأغلبية اليهودية تجاه الأقلية الفلسطينية، في المسائل الأساسية التي تتعلق بمكانة المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل. ويتبين ان هذه النظرة مشبعة بالعدوانية وغارقة في الكراهية ومثقلة بالافكار المسبقة؛ وهي تحمل، إضافة إلى ذلك، طابعًا معاديًا للديموقراطية والمفاهيم الليبرالية.

يعرض الفصل الرابع أدلّة وشواهد كثيرة على الكراهية ومختلف أشكال العنصرية والتمييز والعنف تجاه الأقلية الفلسطينية. ولا تنطلق هذه الامثلة من أفواه وأقلام أفراد وقطاعات هامشية فحسب، بل في الاساس من قبل التيار المركزي، الذي يضم بين صفوفه من هم في مواقع مؤثرة في مجالات الصحافة والسلطة والجامعات وغير ذلك. ويعكس هذا الفصل ما أطلقنا عليه اسم «ثقافة شعبية للكراهية».

تكمن أهمية جمع هذا الكمّ من هذه الامثلة في كونها تشير بوضوح إلى وجود ظاهرة سائدة، اصبحت تطغى على الخطاب العامّ وعلى الوعي والواقع في اسرائيل. وسنقوم من خلال هذا التقرير بعملية استعراض لهذه الظاهرة ولتجلياتها، لكننا لن نغوص إلى الاعماق في بحث أسبابها القصيرة المدى والبعيدة، ولا في الأرضية التي أتاحت لها النشوء. لن نستعرض أيضًا التمييز والعنصرية الموجهين ضد الاقلية الفلسطينية منذ قيام الدولة وحتى يومنا هذا. عوضا عن ذلك اخترنا مهمة أكثر تواضعًا، لكنها طموحة بما فيه الكفاية: تتبّع هذه الظواهر في اسرائيل سنة تلو سنة، وما هذا التقرير إلا خطوة أولى في هذا الاتّجاه. ونحن عاقدون العزم على تحويله إلى تقرير سنوي يصدره «مدى – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية»، كي يشكل قاعدة معلوماتية علمية ذات شمولية ومصداقية. عبر إجراء عملية مقارنة بين الفترة التي شملها التقرير والفترة التي سبقتها وتلك التي تليها، نستطيع رصد التغيرات الحاصلة في المجتمع الاسرائيلي، والوقوف عند أسبابها وتجلياتها الاساسية وما طرأ من تغيّر بين الفترة والاخرى. ونحن بدورنا لا نكتفي بتوفير المعلومات، بل نصبو إلى إنتاج المعرفة. ونريد عرض تحدٍّ أمام القرّاء والباحثين: خذوا ما نوفره لكم من معلومات واستخدموها.

حاولنا في هذا التقرير أن نتجنب قدر المستطاع استعمال الاسماء التي يطلقها الخطاب المهيمن في اسرائيل على الاحداث والظواهر، إدراكًا منا للدور المهم الذي تؤدّيه اللغة في عملية خلق وانتاج المعرفة. ولن تكون عسيرةً على القارئ ملاحظةُ استعمالنا، في مستهلّ تقريرنا، للمصطلح «هبّة أكتوبر» بديلاً للمصطلح الاسرائيلي الشائع «أحداث أكتوبر» أو «أعمال الشغب في اكتوبر». يحاول مصطلح «أحداث اكتوبر» خلق مشهد حيادي وعرضي وفارغ من أي مضمون للمظاهرات، بشكل ينتزع منها بعدها الاحتجاجي. أما مصطلح «أعمال الشغب» فيحاول اضفاء الطابع السلبي وغير الشرعي على المظاهرات. وعلى نفس المنوال، سنشدد على استعمال المصطلح «الأقلية الفلسطينية في اسرائيل» أو «المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل» أو «الأقلية العربية». أما المصطلحات الإسرائيلية التي تصف هؤلاء المواطنين فهي «الأقليات»، «غير اليهود»، «عرب إسرائيل» أو «عرب إسرائيليون»، وتعمل كل هذه المصطلحات على طمس الهوية الفلسطينية لهؤلاء، ومنعهم من تعزيز وعيهم وهويتهم وسلوكهم، بقصد المحافظة على مكانتهم الهامشية في الواقع الاسرائيلي.

سيلاحظ القارئ في الوقت نفسه أننا نستعمل هذه المصطلحات من خلال الاقتباسات المعروضة، التي لا مفرّ من عرضها كما هي، توخّيًا للدقّة العلمية في البحث. ولنفس الغرض سنورد الاقتباسات بشكل موسّع نسبيًا من أجل توضيح السياق الذي طرحت الامور من خلاله.

لقد قمنا بجمع الحقائق المعروضة هنا من موقع الكنيست على الانترنت، ومن المواقع الحكومية

الاخرى، ومن الصحف اليومية الرئيسية في اسرائيل (هآرتس؛ يديعوت أحرونوت؛ معاريف)، إضافة إلى الصحف الصادرة باللغة العربية والمواقع الإخبارية الإسرائيلية التي على شبكة الإنترنت. هذا التقرير هو نتاج لعملية متابعة متواصلة قام بها مركز «مدى» لهذه المصادر ولمصادر اخرى (كالنشرات الاكاديمية مثلاً).

نأمل ان يكون لهذا التقرير وقع وتأثير على الواقع الاسرائيلي، وان يسهم في التخلص من الظاهرة التي يتناولها هذا التقرير، او على الاقل في تقليص الحيّز الجغرافي والنفسي الذي تترعرع داخله بكل ارتياح. ونأمل ان يشكل هذا التقرير مرآة للمجتمع الاسرائيلي وللمسار الخطير الذي ينزلق اليه هذا المجتمع بتسارع رهيب.

لقد ساهمت نخبة من الزملاء في نشر هذا التقرير، وبودي أن أقدم لجميعهم كلمات الشكر: المدير العامّ لمركز «مدى» البروفيسور نديم روحانا، المرشد الأكاديمي، الذي قرأ مسوّدة هذا البحث وقدم ملاحظاته القيمة حوله؛ للزملاء نبيل الصالح وعميد صعابنة وسليمان محاميد على ملاحظاتهم المفيدة على أجزاء مختلفة من هذا التقرير؛ لأريج صباغ على مساعدتها في البحث؛ لرينا روزنبرغ التي قرأت النص الانجليزي بإمعان وقامت بتحريره لغويًا وحالت دون وقوعي في العديد من الاخطاء؛ للمترجمين والمحررين اللغويين الذين عملوا بمهارة؛ وأخيرًا لريموندا منصور التي اخذت على عاتقها مهمة مضنية وهي متابعة المحررين والمترجمين والتنسيق معهم. إذا حظيَ هذا التقرير بالإطراءات، فلكلّ من ذكرت حصّةٌ في ذلك؛ لكن لا مجال للشك في كوني المسؤول الوحيد عن الأخطاء المحتملة ولا ريب في وجود أخطاء كهذه.

نمر سلطاني، محامٍ
منسّق مشروع الرصدِ السياسيّ
حزيران ٢٠٠٣

الفصل الأوّل :

سنّ القوانين وقرارات الكنيست

مقدّمة

سيعالج هذا الفصل منتوج البرلمان الإسرائيلي (« الكنيست ») . ويقصد بـ« المنتوج » هنا عملية التشريع (قوانين ومشاريع قوانين) بالإضافة إلى قرارات الكنيست الأخرى التي تحمل صبغة شبه قضائية .[1]

أما في سياق عملية التشريع، فسنقوم بعرض مفصل للقوانين ومشاريع القوانين التي تنتقص من حقوق الفلسطينيين في إسرائيل وتكرس مكانتهم المتدنية وغير المتساوية . لقد قمنا باستعراض جميع القوانين ومشاريع القوانين، الحكومية والخاصة منها، التي نشرت في موقع الكنيست على الشبكة الإلكترونية – الإنترنت منذ نهاية شهر أيلول من العام ٢٠٠٠ حتى نهاية شهر كانون الأول من العام ٢٠٠٢ .[2] واخترنا من هذه القوانين تلك التي تحمل في طياتها انعكاسًا مباشرًا وغير مباشر على الجمهور الفلسطيني، يمتد ليشمل جميع المجالات الحياتية : السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وتقوم هذه القوانين بالتمييز ضد المواطنين الفلسطينيين من خلال تضييق الحيّز الديموقراطي الذي يتحرك المواطنون داخله، ومن خلال توسيع رقعة الحيّز اليهودي الذي يتمّ إقصاؤهم عنه .

ويشير استعراض ما سنّه الكنيست من قوانين في الفترة التي يستعرضها هذا التقرير إلى استحالة تقوية الطابع اليهودي للدولة بدون إضعاف طابعها الديموقراطي، على ضوء التناقض البنيوي بين هاتين الهويتين اللتين تحملهما الدولة . من غير المستبعد أن تمس بعض القوانين بمصالح مجموعات معينة من المواطنين، لكن الامر يتعلّق، في حالتنا هذه، بقوانين ومشاريع قوانين تعتمد على الانتقاص من حقوق مجموعة مواطنين معينة بسبب انتمائها القومي . ويجري هذا الأمر أحيانًا بشكل صريح ومباشر، وفي أحيان أخرى بشكل خفيّ وغير مباشر وبدون التطرق بشكل واضح للمواطنين الفلسطينيين . وتدل عملية متابعة المراحل المختلفة التي مرت فيها هذه القوانين ومشاريع القوانين، بالإضافة إلى تفوّهات أعضاء الكنيست خلال المناقشات والنقاش حولها، إلى وجود نية معلنة للانتقاص من حقوق الأقلية الفلسطينية وقياداتها السياسية، إلى درجة المسّ بجوهر العلاقة بين المواطن والدولة، أي بالمواطنة .

طُرحت بعض مشاريع القوانين على الكنيست مرات عديدة، من خلال عضو الكنيست ذاته أو من خلال أعضاء كنيست آخرين . وتدل وتيرة وكمية التقديم لمشاريع القوانين هذه على وجود خطة منهجية ومتواصلة، وخصوصًا من قبل أوساط اليمين في إسرائيل . ويمكن العثور، بين القوانين ومشاريع القوانين التي نستعرضها في هذا الفصل، على تلك التي طرحها أعضاء الكنيست الفلسطينيون أو اعضاء كنيست يهود، ممن ينتمون إلى اليسار والتي تطالب بتعزيز

---

١ منذ أن باشر الكنيست الخامس عشر أعماله (حزيران ١٩٩٩) وحتى أكتوبر ٢٠٠٢ تم طرح ٤٢٣٦ اقتراح قانون خاصًا لأعضاء الكنيست على طاولته . وتمت المصادقة خلال فترة الكنيست الخامس عشر على ٤٤٠ قانونا (مقابل ٢٧٤ قانونًا في الكنيست الرابع عشر الذي امتدت فترة دورته بين الاعوام ١٩٩٦–١٩٩٩)، ٢٣٩ منها بمبادرة أعضاء الكنيست (مقابل ١٤٠ في الكنيست الـ١٤)، ١٦٢ قانونا بمبادرة حكومية (مقابل ١١٨) و– ٣٩ قانونا بمبادرة لجان الكنيست المختلفة (مقابل ١٦) انظروا : جدعون ألون وتسفي زرحايا « التشريع الخاص يتزايد بشكل عشوائي، وسيدفع المواطن ثمن ذلك »، **هآرتس** ١٨ /١١ /٢٠٠٠ (بالعبرية) . تقتصر المبادرة لطرح مشاريع القوانين الخاصة على اعضاء الكنيست ولا يستطيع الوزراء ونوابهم تقديم مشاريع قوانين من هذا النوع . في المقابل تقوم الحكومة بطرح مشاريع القوانين الحكومية . وفي الوقت الذي تحتاج فيه مشاريع القوانين الخاصة أن يصادَق عليها بالقراءات الاربع قبل تحولها إلى قوانين، لا تحتاج مشاريع القوانين الحكومية إلى أكثر من ثلاث قراءات . للوقوف على الفروقات بين هذين النوعين يمكن الرجوع إلى الفصلين السابع والثامن من دستور الكنيست : http://Knesset.gov.il/rules/heb/template.asp

٢ انظروا : www.knesset.gov.il

حقوق الاقلية الفلسطينية في إسرائيل. يمكن أن نرى إلى إسقاط مشاريع القوانين هذه على أنها الوجه الآخر للعملة نفسها. كما يمكن أن نلاحظ أن المبادئ المعمول بها، والتي تعتبر بديهية ومتعارفًا عليها في الديموقراطيات الغربية (نحو: مبدأ المساواة؛ «دولة كل مواطنيها» أو «دولة متعددة الثقافات»)، لا تحظى بقبول في إسرائيل، أو أنها تشكل في أقل تقدير موضع جدل وخلاف.

نقوم، فيما يتعلق بقرارات الكنيست، بتسليط الضوء على قرارات اللجان المختلفة في الكنيست التي تمس بالتمثيل السياسي للاقلية الفلسطينية، والموجهة ضد أعضاء الكنيست الفلسطينيين. وتعكس هذه القرارات توظيف الخطوات الإجرائية وشبه القضائية لمعاقبة أو إسكات ممثلي الاقلية الفلسطينية، وتضييق الخناق على قدرتهم على تمثيل جمهور ناخبيهم.

إضافة إلى ذلك أشرنا في هذا الفصل، حيثما استطعنا، إلى أسماء أعضاء الكنيست (مع ذكر انتمائهم الحزبي)، الذين دعموا القوانين ومشاريع القوانين وقرارات لجان الكنيست التي نعرضها في هذا التقرير، وهؤلاء الذين عارضوها. ونهدف من خلال ذكر الأسماء الكشف عن مواقف أعضاء الكنيست والأحزاب المختلفة من القضايا المختلفة. ونأمل من خلال ذلك تقديم المساعدة لباحثي السياسة الإسرائيلية في معرض تحليلهم للمواقف السياسية المعلنة وغير المعلنة.

لقد قمنا في معظم الاحيان بعرض الامور وترتيبها بناء على محور زمني، دون أن يعكس التدريجُ الزمنيُّ الأهمّيّةَ التي نوليها للمواد التشريعية المطروحة هنا. واخترنا، في بعض الاحيان، توحيد بعض المواد التشريعية التي تحمل طابعًا مشتركًا، وقمنا بالامر ذاته في ما يتعلّق بقرارات الكنيست.

خلفيّة: الكنيست

وظائف الكنيست

الكنيست هو مجلس النواب (البرلمان) لدولة إسرائيل. وهو السلطة التشريعية وصاحب الصلاحية الوحيدة في سَنّ القوانين. وفي ظل غياب الدستور في إسرائيل، يعمل الكنيست وفقًا لقوانين الأساس التي تملأ جزءًا من الفراغ الدستوري في إسرائيل. الكنيست هو الذي يسن قوانين الأساس، انطلاقًا من صلاحياته كمجلس تأسيسي. وحسب وثيقة الاستقلال من ١٤ /٥ /١٩٤٨، كان من الواجب على المجلس التأسيسي إعداد دستور حتى الأول من تشرين الأول عام ١٩٤٨. كانت الانتخابات الاولى التي جرت في ٢٥ /١ /١٩٤٩ عبارة عن انتخابات للمجلس التأسيسي، وبما أن المجلس التأسيسي لم يحدد دستورًا لإسرائيل، فقد ورثه الكنيست الأول في وظيفته هذه. في ٣ /٦ /١٩٥٠ أقرّ الكنيست، في إطار ما سُمّي بـ«قرار هراري»، مسؤولية لجنة الدستور والقانون والقضاء في إعداد مشروع دستور، على أن يتمّ بناؤه «فصلاً تلو الآخر» وأن يشكل كلّ من هذه الفصول قانون أساس قائمًا بحدّ ذاته. لذا فمن المفترض أن تشكل هذه القوانين، عندما يحين الأوان، دستور الدولة.[٣] بالإضافة إلى دوره التشريعي والتأسيسي، يأخذ الكنيست دورًا شبه قضائيّ، مثل نزع الحصانة عن اعضاء الكنيست، والقدرة على عزل رئيس الدولة ومراقب الدولة عن مناصبهم. ويعمل الكنيست كذلك مراقبًا لعمل السلطة التنفيذية من خلال عمل اللجان والهيئة العامة. ويقوم أيضًا بوظيفة انتخابية مثل انتخاب رئيس الدولة.

التمثيل العربي في الكنيست الخامس عشر

يتم انتخاب ١٢٠ عضوًا للكنيست (المادة الثالثة لقانون أساس: الكنيست) من خلال انتخابات «عامّة، قطرية، مباشرة، متساوية، سرية ونسبية» (المادة ٤). وتستمر فترة ولايتها أربعة أعوام ابتداءً من يوم انتخابها (المادة ٨). انتخب للكنيست الخامس عشر تسعة نواب عرب من قبل الأحزاب العربية (بما في ذلك الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة، التي تعرف نفسها حزبًا عربيًّا–يهوديًّا، وانتُخبت عضو كنيست يهودية من قبلها هي تمار غوجانسكي) وهم:[٤] القائمة العربية الموحدة – عبد المالك دهامشة، طلب الصانع وهاشم محاميد. الحزب القومي العربي– توفيق خطيب ومحمد كنعان. الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة – محمد بركة وعصام مخول. التجمع الوطني الديموقراطي– عزمي بشارة والحركة العربية للتغيير – أحمد الطيبي. بالإضافة إلى ذلك هناك أربعة اعضاء كنيست عرب تم انتخابهم من قبل أحزاب صهيونية: ميرتس (حسنية جبارة)؛ الليكود (أيوب قرا)؛ العمل (نواف مصالحة وصالح طريف). ومن نافل القول أن ما يحدد سلوك عضو الكنيست السياسي هو الانتماء على مستوى الهوية والوعي، لا الانتماء الإثنيّ. وسنرى لاحقًا أن عضو كنيست عربيًّا ينتمي لحزب الليكود اقترح مشاريع قوانين وصوّت لصالح مشاريع معينة، تمسّ بحقوق مهمة للأقلية الفلسطينية في إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، عمل عضو الكنيست صالح

---

٣ أمنون روبينشطاين وبراك مدينه، **القانون الدستوري لدولة اسرائيل** (الجزء الأول، الطبعة الخامسة، منشورات شوكن، ١٩٩٦) ص ٣٦٧ (بالعبرية)

٤ نعرض هنا توزيع أعضاء الكنيست على الأحزاب كما آلت اليه في نهاية فترة ولاية الكنيست الخامس عشر، وليس كما كان عند انتخابه، فقد حصلت عمليتا انفصال: إذ انفصل الحزب القومي العربي (توفيق خطيب ومحمد كنعان) عن القائمة العربية الموحدة، وانفصلت الحركة العربية للتغيير (أحمد الطيبي) عن التجمع الوطني الديموقراطي.

طريف وزيراً بدون حقيبة في حكومة الوحدة الوطنية برئاسة أريئيل شارون.

وصلت نسبة مشاركة المواطنين الفلسطينيين في انتخابات الكنيست الخامس عشر، وفي الانتخابات لرئاسة الحكومة في أيار ١٩٩٩، إلى ٧٥٪. وصوّت ٧٠٪ من هؤلاء للقوائم العربية (٤٨٪) وللجبهة الديموقراطية (٢٨٪). وفي المقابل صوّت ٣٠٪ للأحزاب اليهودية / الصهيونية.[٥]

[٥] Asa'd Ghanem, Nadim Rouhana, «Citizenship and Parliamentary Politics of Minorities in Ethnic States: The Palestinian Citizens of Israel», 17(4) *Nationalism & Ethnic Politics,* pp. 66-86 (Winter 2001).

قوانين

قام الكنيست، في الفترة المعنية، بسنّ ثمانية من القوانين التي تمسّ بشكل قاسٍ بالأقلية الفلسطينية في شتى المجالات الحياتية.

ضمان إسقاط حق العودة

في تاريخ ١ /١ /٢٠٠٢ سنّ الكنيست **قانون ضمان إسقاط حق العودة – ٢٠٠١**.[٦] وينصّ القانون على عدم إعادة اللاجئين إلى مناطق دولة إسرائيل إلا بمصادقة مسبقة لأغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست (أي: ٦١ عضو كنيست).

بداية مشوار القانون كانت من خلال مشروع قانون خاص، قدّمه عضو الكنيست يسرائيل كاتس (الليكود)، وتحوّل بعد ذلك إلى مشروع قانون تبنّته لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست. وتمت المصادقة عليه بالقراءة الثالثة بأغلبية ٥٦ عضو كنيست مقابل ١٢ معارضًا وثلاثة ممتنعين عن التصويت.[٧] وصوّت إلى جانب مشروع القانون في قراءته التمهيدية ٦٦ عضوًا مقابل ٢٢ معارضًا وامتناع عضو واحد عن التصويت.[٨] أما في القراءة الأولى، التي رُبطت باقتراح حجب ثقة عن الحكومة من قبل القوائم العربية، فقد صوّت ٩٠ من أعضاء الكنيست لصالح المشروع مقابل ٩ معارضين.[٩] وكان ٦١ عضو كنيست قد وقّعوا على مشروع القانون.[١٠]

كتب اعضاء الكنيست في تسويغهم لمشروع القانون: «دخلت حكومة إسرائيل في مرحلة مفاوضات حول الحل الدائم مع الفلسطينيين، وسيتم من خلالها طرح موضوع لاجئي العام ٤٨ والعام ٦٧ على طاولة المفاوضات. ويهدف هذا القانون إلى تفادي إمكانية اتخاذ الحكومة لأي قرار بدون مصادقة الكنيست، أو اتخاذ قرار في الكنيست بأغلبية عادية حول إعادة اللاجئين إلى داخل حدود دولة إسرائيل».

ويحدد القانون نفسه ما يلي:

١. في هذا القانون – «أراضي دولة إسرائيل» – الأراضي التي تقع داخل حدود سيادة دولة إسرائيل.
«لاجئ» – كل من خرج من حدود دولة إسرائيل بسبب الحرب وليس مواطنًا في دولة إسرائيل، ويشمل ذلك نازحي ١٩٦٧ ولاجئي ١٩٤٨ أو أبناء عائلاتهم.
٢. لن يعاد اللاجئون إلى داخل حدود دولة إسرائيل إلا بمصادقة غالبية أعضاء الكنيست.
٣. بالرغم من التعليمات الواردة في المادة الثانية، يحق لوزير الداخلية، بموافقة وزير الدفاع، وبمصادقة لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست تحديد مبادئ لمنح تصاريح الدخول لمناطق دولة إسرائيل بهدف السكن فيها للاجئين وذلك لدوافع انسانية فقط.

---

٦ **كتاب القوانين**، من يوم ١٠ /١ /٢٠٠١ الكرّاس ١٧٧٢، ص ١١٦ (بالعبرية).
٧ **سجلّ الكنيست**، الكرّاس ٥، الجلسة ١٧٠ للكنيست الخامس عشر من يوم ١٠ /١ /٢٠٠١.
٨ الجلسة ١٠٦ للكنيست الخامس عشر، في تاريخ ١٧ /٥ /٢٠٠٠.
٩ الجلسة ١٥٥ للكنيست الخامس عشر، في تاريخ ٢٠ /١١ /٢٠٠٠. انظروا أيضًا: بروتوكول رقم ١٥٨ لجلسة لجنة الدستور والقانون والقضاء، في تاريخ ٢٦ /٧ /٢٠٠٠، وأيضًا: بروتوكول رقم ٢٥٣ لجلسة لجنة الدستور والقانون والقضاء في تاريخ ١٠ /١ /٢٠٠٠.
١٠ مشروع القانون رقم ١٣٦٢. طرح المشروع على طاولة الكنيست في تاريخ ٧ /٢ /٢٠٠٠. وانتقل المشروع للجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست في تاريخ ١٧ /٥ /٢٠٠٠. انظروا: **مشاريع قوانين**، الكرّاس ٢٩١٨ في تاريخ ٣٠ /١٠ /٢٠٠٠، الصفحة ٢.

٤ . حكومة إسرائيل لن تلتزم ولن تعقد اتفاقًا يناقض تعليمات هذا القانون.
٥ . لن يسري هذا القانون على من يسري عليه قانون العودة–١٩٥٠».

في القراءة التمهيدية في يوم ١٧ /٥ /٢٠٠٠ قام عضو الكنيست يسرائيل كاتس من الليكود بشرح دوافع تقديم المشروع:

يشكّل مشروع القانون هذا إجماعًا صهيونيًا، بعدم السماح لعودة لاجئي العام ١٩٤٨ والعام ١٩٦٧ إلى داخل الحدود السيادية لدولة إسرائيل... مشروع القانون... هو مشروع فوق–حزبي، صهيوني، يهودي، إسرائيلي، أخلاقي وعادل من الناحية التاريخية. حق العودة هو شعار الكثير من النواب العرب في هذه الكنيست الذين يرغبون بإبادة دولة إسرائيل كدولة يهودية ديموقراطية وبإبادة العلم الإسرائيلي والنشيد الوطني الإسرائيلي والطابع اليهودي للدولة... هناك مكان بيننا لمن يريد العيش بمساواة وديموقراطية، أما من يريد هوية قومية أخرى – فليذهب إلى مكان آخر. حق العودة ودولة كل مواطنيها هي مصطلحات مرادفة للرغبة في القضاء على إسرائيل...

في النقاش الذي أجراه الكنيست قبيل التصويت بالقراءتين الثانية والثالثة في تاريخ ١ /٧ /٢٠٠١ أعلن عضو الكنيست أمنون روبينشطاين (ميرتس)، رئيس لجنة الدستور، القانون والقضاء في الكنيست أن حزبه «يعارض بشكل حازم حق العودة»، لكنه أيضًا «يعارض هذا النوع من الضمانات» التي ستضع القيود في أيدي الحكومات المستقبلية. وأعلن عضو الكنيست روبينشطاين في هذه المناسبة أن رئيس الحكومة إيهود براك يؤيد مشروع القانون.[١١]

عضو الكنيست عزمي بشارة (التجمع الوطني الديموقراطي) قال خلال النقاش:

هذه ليست ديموقراطية ليبرالية. من يقيم نظام حكمه ويؤسسه على قاعدة الانتماء الإثنيّ فقط، وعلى تعداد يومي لكمية العرب وكمية اليهود في الدولة، وليس في الدولة فحسب بل في كل منطقة من مناطقها، هو عنصري وسيكون هذا الكيان كيانًا عنصريًا.[١٢]

يمسّ هذا القانون بالأقلية الفلسطينية بمفاهيم عدّة: أوّلاً، ستكون أغلبية ٦١ عضو كنيست على الدوام أغلبية يهودية، وما يعنيه الأمر هو تقليص قدرة الأقلية الفلسطينية وممثليها السياسيين على التأثير في القرارات المهمة التي ستحدد مستقبل الدولة. ثانيًا، سيزيد منعُ عودة اللاجئين من خلال قانون ضامن لذلك من حالة الاغتراب والإقصاء التي يعاني منها المواطنون الفلسطينيون؛ إذ تحتل الصدمة النفسية الهائلة المقترنة باللجوء عام ١٩٤٨ مكانة مركزية في تشكيل وبلورة الوعي والذاكرة الجماعية الفلسطينية. وكانت حرب ١٩٤٨ سببًا في تفريق عائلات كثيرة، أصبحت الحدود تفصل بينها. وهكذا أصبح لدى المواطن الفلسطيني في إسرائيل أقرباء في المناطق المحتلة، وفي سورية ولبنان والاردن، وفي أماكن أخرى متعددة في العالم. يتنكر هذا القانون، من ناحية، للغبن التاريخي الذي خلقته إقامة دولة إسرائيل للشعب الفلسطيني الذي تشكل الأقلية الفلسطينية التي تعيش داخل دولة إسرائيل جزءًا منه، ومن ناحية أخرى يقول هذا القانون للمواطنين الفلسطينيين إنه يترتب عليهم نسيان طموحهم ورغبتهم في إعادة عائلاتهم إلى الأماكن التي تمّ تهجيرهم منها.[١٣] وبالرغم من إبقاء القانون على ثغرة صغيرة، على شكل «الدوافع الانسانية»، من الواضح أنّ المقصود هنا ألاّ

---

١١ بروتوكول رقم ٢٥٣، انظروا الملاحظة رقم ٩ سابقًا، ص ٢–١.
١٢ نفس المصدر، صفحة ٩–٨.
١٣ بخصوص معارضة الاجماع الاسرائيلي–اليهودي لعودة اللاجئين، انظروا: نمر سلطاني، «المعاناة والعدالة»، **هآرتس**، ٢٣ /١١ /١٩٩٩ (بالعبرية)

يتعدى هذا الامر عدداً محدوداً جداً، سيبقى تحت رحمة وزير الداخلية واعتباراته الاعتباطية. ثالثًا، يخلق القانون مسارين منفصلين تمامًا: أحدهما للفلسطينيين الذين سيحرمون من العودة، لمجرّد انتمائهم الفلسطيني، والآخر لليهود، في كل مكان في العالم، الذين يواصلون الهجرة إلى إسرائيل تحت مظلة قانون العودة لكونهم ينتمون إلى الشعب اليهودي، وإن لم يسكنوا داخل حدود دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨. أما اللاجئون الفلسطينيون فلا يوفر لهم قانون العودة أية إمكانية للعودة.[١٤]

حظر دخول «دول معادية»

سنّ الكنيست يوم ١٣ /٣ /٢٠٠٣ تعديل **قانون تمديد سريان انظمة الطوارئ (السفر إلى خارج البلاد) (رقم ٧) ٢٠٠٢**.[١٥] وصودق على القانون بالقراءة الأولى في تاريخ ٢٢ /١٠ /٢٠٠٢ بأغلبية ٤٥ عضواً مقابل ١٧ عضواً صوتوا ضده وامتناع عضو كنيست واحد عن التصويت.[١٦] سنّ هذا القانون على ضوء زيارات عضو الكنيست عزمي بشارة لسورية والتي تدخل تحت التعريف «دولة معادية»، وكذلك بسبب تنظيم زيارات لفلسطينيين من مواطني إسرائيل إلى سورية لملاقاة اقربائهم الذين لم يلتقوا بهم لمدة نصف قرن من الزمن. وعلى ضوء نشاط عضو الكنيست بشارة قُدّمت ضدّه، وضدّ اثنين من مساعديه، لائحة اتهام في محكمة الصلح في «نتسرات عليت» («الناصرة العليا»). بدأت عملية سنّ القانون بعد فترة وجيزة من الخطاب الذي ألقاه عضو الكنيست بشارة في حفل تأبين الرئيس السوري حافظ الأسد في بلدة «قرداحة» السورية في تاريخ ١٠ /٦ /٢٠٠١. في الوضع القانوني الذي سرى قبل سنّ هذا القانون، حدّد قانون تمديد سريان أنظمة الطوارئ (السفر إلى خارج البلاد) – ١٩٤٨[١٧] تقييدات على السفر إلى خارج البلاد أو الدخول والخروج من دول معينة وإليها. يحظر الأمر السفر إلى دول محددة إلا بإذن من وزير الداخلية. وتعدّد المادة ٢أ من قانون منع التسلل (مخالفات وأحكام) – ١٩٥٤ هذه الدول وهي: لبنان، سورية، مصر، الأردن، السعودية، العراق واليمن. من هنا يُعتبر دخول أي مواطن إسرائيلي إلى دولة من الدول المذكورة أعلاه، بشكل مباشر او غير مباشر، وخلافًا لتعليمات القانون المذكور، مخالفةً جنائية، عقوبتها سنة سجن او غرامة مالية. يستثنى من ذلك كل من الأردن ومصر اللتين تم تنظيم السفر إليهما عن طريق مرسوم عامّ قام وزير الداخلية بتعميمه. في الوقت نفسه تحدّد المادة ١٧(ت) الملحقة بالقانون أن هذه الأنظمة لا تسري على «أي شخص يملك جواز سفر دبلوماسيًّا أو جواز خدمة لدولة إسرائيل». المادة ١٠(ب) لقانون حصانة اعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم – ١٩٥١ تحدّد انه «يحق لكل عضو كنيست يغادر البلاد، الحصول على جواز سفر خدمة»؛ وما تعنيه هذه المادة فعليًّا هو أن حظر الدخول إلى الدول «المحددة» بدون تصريح لا يسري على أعضاء الكنيست. ويعني تعديل القانون الذي يلغي المادة ١٧(ت) أن الحظر يسري على أعضاء الكنيست أيضًا.[١٨]

تشهد أقوال عضو الكنيست موسي راز (ميرتس)، في النقاش الذي جرى قبل التصويت بالقراءة

---

١٤ المادة الأولى من قانون العودة–١٩٥٠، تنص على أنه: «يحق لكل يهودي القدوم إلى البلاد». المادة ٤ب تعرّف "اليهودي" على النحو التالي: «كل من ولد لأم يهودية أو أصبح يهوديًا وليس ابن دين آخر». المادة ٢(ب) للقانون تمنح وزير الداخلية صلاحية رفض منح تأشيرة قادم جديد إذا ما اتضح له أن من يطلبها «يعمل ضد الشعب اليهودي»، او «قد يشكل خطرًا على سلامة الجمهور وأمن الدولة»، أو «ذو ماضٍ جنائيّ قد يشكّل خطرًا على سلامة الجمهور». بخصوص موقف القانون الدولي بشأن حق العودة انظروا:

Badil Resource Center, *The 1948 Palestinian Refugees and the Individual Right of Return: An International Law Analysis* (January 2001).

١٥ **كتاب القوانين** ٢٠٠٢، الكراس ١٨٣٦، انظروا المداولات في لجنة الداخلية من تاريخ ٦ /١١ /٢٠٠١ وتاريخ ١٥ /٣ /٢٠٠١.

١٦ الجلسة ٢٣٦ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ٢٢ /١٠ /٢٠٠١.

١٧ **الصحيفة الرسمية** ٢٣، ١٩ /١١ /١٩٤٨، الملحق أ ص ٤٥ (بالعبرية).

١٨ انظروا الشروحات في **مشاريع القوانين** ٣٠٣٢، ٢٤ /٧ /٢٠٠٢ ص ٧٨٢.

الثانية والثالثة في تاريخ ١٣ /٣ /٢٠٠٢، على أن هذا القانون سُنّ على خلفية قضية عزمي بشارة وبهدف تضييق الخناق عليه:

...لقد سمعت وزير الامن الداخلي، الذي خرج لبرهة من القاعة، مناديًا أعضاء الكنيست للدخول وهو يقول لهم: «تعالوا، تعالوا، فسيتم الآن التصويت على قانون عزمي بشارة.» إذًا ما الذي يجري هنا؟ لقد تملّك الرعب الحكومة لأن عضو كنيست سافر إلى سورية وفعل ما فعله، وقد قرروا الآن أنه يجب تعطيل الديموقراطية في دولة إسرائيل، وتعطيل حرية تنقّل أعضاء الكنيست، وتعطيل المنطق الذي يجب العمل وفقه، فما العمل؟ نحن نخاف من عزمي بشارة.[١٩]

صوّت لصالح القانون في القراءة الثالثة ٥٣ نائبًا بينما صوّت ٣٥ نائبًا ضده.

يقوم هذا التعديل بتقليص الحصانة الممنوحة لأعضاء الكنيست، ويحدّ من قدرتهم على تمثيل ناخبيهم وينتقص من حق المواطنين الفلسطينيين في المشاركة السياسية (خارج التيار المركزي).

قوانين ١٥ أيار ٢٠٠٢

صادقت الكنيست، في تاريخ ١٥ /٥ /٢٠٠٢، على أربعة تعديلات للقوانين، بما في ذلك تعديل قانون أساس. هذه التعديلات تُغيّر من قواعد اللعبة الديموقراطية في إسرائيل وتعيد صياغة وبلورة الخطاب البرلماني من جديد. تهدف هذه القوانين إلى إعادة رسم حدود الديموقراطية في إسرائيل من خلال ملاءمتها لحدود الإجماع الصهيوني. وما يعنيه الامر هو ان المواطنين الفلسطينيين وممثليهم في الكنيست سيبقون خارج هذه الحدود، الا إذا بدّلوا هويتهم الفلسطينية وتحولوا إلى صهاينة. هذا الامر ليس ممكنًا وليس ديموقراطيًا: هو غير ممكن لأن الروح الجمعية (الإثوس) الصهيونية مبنية على نفي الهوية العربية الفلسطينية وكل ما تمثله هذه الهوية، وغير ديموقراطي لأن جوهر الديموقراطية هو تقبّل الآخر المغاير وعدم التمييز ضده بسبب اختلافه.

بدأت عملية التشريع هذه من خلال مشروع قانون خاص رقم ٢٢٦٢ قدّمه عضو الكنيست يسرائيل كاتس (الليكود) في تاريخ ٣٠ /١٠ /٢٠٠٠ بهدف تغيير قانون أساس: الكنيست. صودق على المشروع بالقراءة التمهيدية في تاريخ ١٦ /٥ /٢٠٠١ بأغلبية ٤٠ مؤيدًا مقابل ١٩ معارضًا وامتناع اثنين، ومن ثَمّ حُوّل إلى لجنة الدستور والقانون والقضاء.[٢٠] في تاريخ ٢٣ /١٠ /٢٠٠١ قررت لجنة الدستور والقانون والقضاء إعادة المشروع إلى الكنيست للقراءة الاولى.[٢١] وفي تاريخ ٧ /١١ /٢٠٠١ صودق على المشروع بالقراءة الأولى بأغلبية ٦٩ صوتًا مقابل ٢٠ معارضًا و٨ ممتنعين عن التصويت.[٢٢]

في تاريخ ١ /٥ /٢٠٠٢ حوّلت لجنة الدستور والقانون والقضاء هذا التعديل، بالإضافة إلى تعديلين إضافيين، إلى القراءتين الثانية والثالثة.[٢٣] ووافق عضو الكنيست كاتس على التنسيق مع الحكومة التي أبدت موافقتها على المشروع في قراءته التمهيدية. قامت وزارة القضاء بصياغة مشروع

---

١٩ الجلسة ٢٤٩ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ١٦ /٥ /٢٠٠١.

٢٠ الجلسة رقم ٢٠٠ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ١٦ /٥ /٢٠٠١.

٢١ بروتوكول رقم ٣٦٦ من جلسة لجنة الدستور والقانون والقضاء، في تاريخ ٢٢ /١٠ /٢٠٠١ وبروتوكول رقم ٣٦٧ من جلسة لجنة الدستور، والقانون والقضاء في تاريخ ٢٣ /١٠ /٢٠٠١.

٢٢ بما ان الحديث يدور حول قانون أساس فإن الاغلبية المطلوبة هي اكثر من ٦٠ عضو كنيست. من الجدير بالذكر ان القراءة الاولى جرت بعد أن صوتت الكنيست على نزع الحصانة البرلمانية عن عضو الكنيست عزمي بشارة من التجمع الوطني الديموقراطي (انظروا لاحقًا تفاصيل في هذا الموضوع). انظروا: الجلسة رقم ٢٤٤ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ٧ /١١ /٢٠٠١.

٢٣ بروتوكول رقم ٤٦٣ من جلسة لجنة الدستور والقانون والقضاء في تاريخ ١ /٥ /٢٠٠٢.

القانون، وعبّرت اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية عن تأييدها لهذه الخطوة التشريعية؛ ويعني هذا الدعم، بحسب النظام الداخلي للحكومة، وجوبَ تصويت أعضاء الائتلاف لصالح التشريع.[٢٤]

في تاريخ ١٥ /٥ /٢٠٠٢ تمت المصادقة على التعديلات القانونية الثلاثة بالقراءتين الثانية والثالثة.

يجدر، من أجل فهم عميق لدوافع هذه التعديلات وأهدافها، الاستشهادُ بأجزاء من خطاب مقدِّم المشروع خلال مناقشة المشروع بقراءته التمهيدية:[٢٥]

عضو الكنيست [أحمد] الطيبي وأصحابه هم كالعلقات التي تلتصق بشرايين الديموقراطية الإسرائيلية. هذه العلقات تمتص دم الديموقراطية وتقوى، ويجب انتزاعها بواسطة القانون... علينا أن نطرد المتطرفين العرب من الكنيست كي نفسح المجال لممثلين اكثر اعتدالاً يتقبلون وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية أن يُنتخبوا بدلاً عنهم.. إنّ مَن يؤيد الجيش السوري في لبنان والكفاح العسكري ضد دولة إسرائيل ويتنكر لوجود الدولة، ومن يشارك في جنازات مخربين من دبورية [قرية فلسطينية داخل إسرائيل – ن.س.] عملوا بأوامر من حماس على تفجير الباصات في حيفا وطبريا ويصفهم بالشهداء، ومن يحرض على الاعمال الانتحارية ضد اليهود في الصراع على جبل الهيكل [الحرم الشريف – ن.س.] مثل عضو الكنيست عبد المالك دهامشة – لا مكان له في هذا الكنيست.. من يدعم «حزب الله» ويدعو لضرب جنود جيش الدفاع الإسرائيلي مثل عضو الكنيست عزمي بشارة، لا مكان له في هذا الكنيست... من يدعم «الجهاد الاسلامي»، و«التنظيم» و[مروان] البرغوثي الذي يدعو إلى قتل مواطنين وجنود إسرائيليين – لامكان له في هذا الكنيست. من يعمل كعميل لِ[ياسر] عرفات وينادي بانتفاضة عنيفة ضد المواطنين والجنود الإسرائيليين ويسمي قائدَ أركان الجيش [شاؤول موفاز] قاتلاً ومجرمًا مثل أحمد طيبي – لا مكان له في هذا الكنيست. لا يستطيع العمل في الكنيست من هم ضد الكنيست...

عضو الكنيست ميخائيل إيتان (الليكود) توجه إلى اعضاء الكنيست العرب، خلال النقاش الذي جرى في ١٥ /٥ /٢٠٠٢ بالأقوال التالية:[٢٦]

أمامكم خياران يا أعضاء الكنيست العرب: إذا كنتم تحافظون على ولائكم للدولة فلا مجال للخوف وعليكم تأييد ذلك [مشروع القانون] لأن من واجبكم الحفاظ على وجود الدولة. أما إذا كنتم خونة وتريدون دعم الدول المعادية ومحاولات القضاء على الدولة، عندها تقفون هنا وتصرخون ضد المشروع... وستؤدون بذلك إلى حصول الترانسفير. وسيحصل ذلك. وإلى سفك الدماء. وسيحصل ذلك. وستلقى المسؤولية على عاتقكم... ومن يقف هنا ويمنع سنّ هذا القانون، يشير بذلك إلى نفسه أنه هو هدف القانون، وأنه كعضو كنيست يريد التحريض والتعاون مع العدو. المخلصون للدولة سيؤيدون القانون، أما الخونة فسيصوتون ضده.

أما عضو الكنيست محمد بركة (الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة)، فقد قال خلال

---

٢٤ عمليًا، لا يصوّت اعضاء الائتلاف دائمًا حسب تعليمات اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية والتي يترأسها وزير العدل ويشارك في عضويتها ١٤ وزيرًا. وبالرغم من انها من اللجان المهمة والمؤثرة في الحكومة، فإن قلة من الوزراء يشاركون في جلسات اللجنة التشريعية. إضافة إلى ذلك، وبسبب كثرة مشاريع القانون، لا تخصص اللجنة الوقت الكافي لمناقشة كل اقتراح واقتراح. انظروا: جدعون ألون «كانت هنالك جلسات، جلست فيها وحيدًا»، **هآرتس**، ٢٩ /١٠ /٢٠٠٢ (بالعبرية).

٢٥ انظروا الملاحظة ٢٠ سابقًا.

٢٦ الجلسة رقم ٣٠٥ للكنيست الـ١٥، في تاريخ ١٥ /٥ /٢٠٠٢.

النقاش في تاريخ ١٥ /٥ /٢٠٠٢ بخصوص هذه القوانين:[٢٧]

اليوم هو الخامس عشر من أيار ٢٠٠٢، وفيه تطرح على طاولتنا أربعة قوانين[٢٨] تؤسس دولة الفصل العرقي (الأبارتهايد) الإسرائيلي بشكل فعلي وعملي. لقد حصلت نكبة الشعب الفلسطيني في الماضي، واليوم، الـ١٥ من أيار هو "يوم النكبة" للديموقراطية الإسرائيلية، الذي اعلن عنه فعليًا اليوم لكنه قائم منذ أمد بعيد...

فيما يلي نستعرض تعديلات القوانين التي صودق عليها بالصيغة النهائية:

في تاريخ ١٥ /٥ /٢٠٠٢ صادقت الكنيست على **قانون أساس: الكنيست (تعديل رقم ٣٥) - ٢٠٠٢**.[٢٩] وجاء هذا التعديل ليحل مكان مادة ٧أ من قانون أساس: الكنيست[٣٠] والذي ينص على:

لا تشارك قائمة مرشحين في انتخابات الكنيست إذا ما اشتملت اهدافها او أعمالها بشكل صريح أو ضمني على أحد الأمور التالية:

١. نفي وجود دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي؛

٢. نفي الطابع الديموقراطي لدولة إسرائيل؛

٣. التحريض على العنصرية.[٣١]

المادة الجديدة (فيما يلي: «التعديل الأول») تحدد ما يلي:

في قانون أساس: الكنيست بدل المادة ٧ أ يأتي:

أ. لا تشارك قائمة مرشحين في انتخابات الكنيست ولا يترشح شخص ما لانتخابات الكنيست، إذا ما تضمنت اهدافُ او اعمال القائمة أو اعمال الشخص بشكل صريح أو ضمنيّ أحدَ الأمور التالية:

١. نفي وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية ديموقراطية.

٢. تحريض على العنصرية.

٣. تاييد الكفاح المسلح لدولة معادية أو منظمة ارهابية ضد دولة إسرائيل.

ب. يحتاج قرار لجنة الانتخابات المركزية، بعدم السماح لمرشح ما بالمشاركة في الانتخابات، إلى مصادقة المحكمة العليا.

ت. يصرّح المرشّح تصريحًا معينًا بخصوص هذه المادّة.

---

٢٧ المصدر نفسه.

٢٨ انظروا لاحقًا القانون الرابع الذي يشكّل تعديلاً لقانون العقوبات.

٢٩ **كتاب القوانين** – ١٩٩٢، كراس ١٨٤٥، ص ٤١٠، بداية القانون كمشروع خاصّ، رقم ٢٢٦٢ لعضو الكنيست يسرائيل كاتس (ليكود) انظروا: مشاريع قوانين، كراس رقم ٣٠٤٨ في تاريخ ٥ /١١ /٢٠٠١ ص ١٢٠.

٣٠ **كتاب القوانين**، ص ٦٩. (بالعبرية).

٣١ في قرار الحكم الرائد في قضية **بن شالوم**، حدّد قضاة الأغلبية أن الحد الادنى من تعريف اسرائيل دولة الشعب اليهودي يرتكز إلى أسس ثلاثة: أغلبية يهودية في الدولة، أفضلية لليهود دون غيرهم في العودة إلى دولتهم، وأفضلية في العلاقات المتبادلة بين الدولة ويهود الشتات. قائمة المرشحين التي ترفض هذه الاسس تمنع من المشاركة في الانتخابات. وقد حدّد أيضا أنه يجب شطب أي قائمة تؤيد إلغاء قانون العودة. في حين قرّر قضاة الاقلية أن كل قائمة تنادي بالمساواة الكاملة بين العرب واليهود، ليس على أساس فردي فقط بل على أساس قومي، هي لا تعترف بالضرورة بالتعريف القائل ان دولة اسرائيل هي دولة الشعب اليهودي. انظروا استئناف انتخابات رقم ٢ لعام ١٩٨٨ **بن شالوم ضد لجنة الانتخابات المركزية**، قرارات المحكمة العليا، مجلد ٤٣ (٤)، ص ٢٢١. دافيد كريتشمر (كلية الحقوق، الجامعة العبرية) يكتب في سياق المادة ٧ أ(١) أن:

«... on the decidedly fundamental level of identification and belonging there cannot be total equality between Arab and Jew in Israel. The state is the state of the Jews, both those presently resident in the country as well as those resident abroad. Even if the Arabs have equal rights on all other levels the implication is abundantly clear: Israel is not *their* state» [emphasis in original]. See: David Kretzmer, *The Legal Status of The Arabs in Israel* (Westview Press, 1990) at p.31.

ث. كل التفاصيل بشأن النقاش في لجنة الانتخابات المركزية، وفي المحكمة العليا وبشأن التصريح حسب المادة الفرعية (ت)، يتمّ تحديدها في القانون.

التغييرات البارزة هي: أوّلاً، يصبح من الممكن منذ الآن منع ترشيح الأفراد للكنيست؛ ولا يقتصر الأمر على القوائم. ثانيًا، بدل النص السابق الذي تحدث عن نفي وجود إسرائيل «كدولة الشعب اليهودي»، يدور الحديث الآن عن «دولة يهودية ديموقراطية». وقد تم دمج المادتين السابقتين في مادّة واحدة. ثالثًا، أضيفت حجة اخرى للشطب وهي: دعم الكفاح المسلح (وإن لم يعتبر إرهابًا) من قبل دولة معادية أو منظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل. رابعًا، على المرشح أن يدلي بتصريح بهذا الخصوص (يرد نصّ التصريح في التعديل الثالث المعروض لاحقًا).

صودق على القانون بالقراءة الثالثة بأغلبية ٧٨ مؤيدًا، مقابل ١٧ معارضًا، وامتناع عضو كنيست واحد (أعلن عن التصويت تصويتَ ثقة بالحكومة، أي أن على كل من يؤيد الحكومة أن يؤيد القانون).

بعد ذلك، وفي اليوم ذاته ١٥ /٥ /٢٠٠٢، ووفقًا لمشروع قانون بادرت إليه لجنة الدستور والقانون والقضاء، أُجريَ تعديل مشابه لمادة مشابهة: **قانون الأحزاب (تعديل رقم ١٣) -٢٠٠٢**. أضيفت للقانون الاصلي،[٣٢] التي حدّدت ذرائع مماثلة لتلك التي تتعلق بمنع مشاركة قوائم مرشحين، لكن هذه المرة بما يتعلق بتسجيل الأحزاب، ذريعةٌ اخرى للتعديل مشابهة لتلك التي ذكرت سابقًا. مادة ٥ (٢أ) الجديدة (فيما يلي: «التعديل الثاني») تحدد أن «تأييد الكفاح المسلح، لدولة عدو أو لمنظمة إرهابية، ضد دولة إسرائيل» يشكلّ ذريعة لمنع تسجيل القائمة كحزب بحسب القانون.[٣٣] وقد ورد ما يلي في معرض تعليل مشروع القانون:[٣٤]

المادة الخامسة لقانون الاحزاب – ١٩٩٩ (فيما يلي: «القانون») يتطرق إلى منع مشاركة قائمة مرشحين في انتخابات الكنيست، إذ ان تأسيس القائمة وتسجيلها يهدفان إلى تحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية من خلال التمثيل البرلماني (انظروا مادة ١ للقانون حول تعريف «حزب»). لذلك نقترح توحيد تعليمات المادة ٥ للقانون وتعليمات المادة ٧أ لقانون أساس: الكنيست، بحيث يسري مفعول التحفظات التي تمنع ترشيح قائمة مرشحين للكنيست هي نفسها بخصوص تسجيل الاحزاب. كما نقترح إضافة ذريعة اخرى للذرائع التي تتعلق بمنع تسجيل الاحزاب والتي تتعلق بالحزب الذي يؤيد الكفاح المسلح ضد دولة إسرائيل.

صودق على القانون بالقراءة الثالثة بأغلبية ٧٨ مؤيدًا، مقابل ١٤ معارضًا، وامتناع ٤ نوّاب عن التصويت.

تهدف هذه القوانين إلى الحدّ من حرية التمثيل والترشيح بناءً على المواقف السياسية والتوجهات الفكرية. وتبقى المصطلحات التي على غرار «كفاح مسلح» أو «منظمة إرهابية» أو «ضمنيًا» غير معرّفة في النصّ القانوني، لذا فهي تنتقص بشكل جارف من الحقوق السياسية للفلسطينيين مواطني إسرائيل. أشار البروفيسور كلود كلاين (كلية القانون، الجامعة العبرية) في النقاش الذي دار في لجنة الدستور والقانون والقضاء يوم ٢٤ /٧ /٢٠٠١،[٣٥] إلى «خطورة» مسألة تعريف ماهيّة «منظمة إرهابية» حسب أمر منع الارهاب – ١٩٤٨. ذلك أن الحكومة هي التي تقوم بهذا التعريف، لذا

٣٢ **كتاب القوانين** ١٩٩٢، ص ١٩٠.
٣٣ **كتاب القوانين** ٢٠٠٢، ١٨٤٥، ص ٤١٠.
٣٤ **مشاريع قوانين**، الكرّاس رقم ٣٠٤٨، تاريخ ٥ /١١ /٢٠٠١، ص ١٢١.
٣٥ بروتوكول رقم ٣٤٦ من جلسة لجنة الدستور والقانون والقضاء في تاريخ ٢٤ /٧ /٢٠٠١.

يستطيع مَن تخوّله الحكومة لتعريف ما هي «منظمة إرهابية» منعَ فلان أو علاّن من المشاركة في الانتخابات. البروفيسور مردخاي كريمنيتسر (كلية الحقوق، الجامعة العبرية) قال خلال النقاش انه، طبقًا للقانون، كلّ قائمة تؤيد الارهاب ضد الفلسطينيين أو ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل هي قائمة سياسية صالحة تمامًا من الناحية القانونية. البروفيسور إيّال بنبينشتي (كلية الحقوق، جامعة تل ابيب) قال في النقاش المذكور إن شطب المرشح الفرد يمس بحق الإنسان في الترشح الذي تضمنه المادة رقم ٦ لقانون أساس: الكنيست.[٣٦] من هنا، تستطيع لجنة الانتخابات المركزية، وهي هيئة سياسية، شطب قائمة مرشحين، لكنها لا تستطيع الحد من حقوق الأفراد. وأضاف البروفيسور بنبنيشتي أنه قام بفحص القوانين وما هو متبع في دول أخرى، ولم يجد سابقة مماثلة في دولة ديموقراطية، يحرم فيها الافراد من الترشّح للانتخابات بسبب أهدافهم أو أفعالهم. وقالت د. يافه زيلبرشاتس (كلية الحقوق، جامعة بار إيلان) في النقاش الذي جرى في لجنة الدستور والقانون والقضاء يوم ٣٠/٤/٢٠٠٢،[٣٧] إن إمكانية شطب مرشحين أفراد ستحوّل المعركة الانتخابية إلى معركة شخصية الطابع أكثر مما هي عليه. فقد جرت العادة أن تقدّم الأحزاب قوائم مكونة من ١٢٠ مرشحًا (حسب المادة ٥٧(أ) لقانون الانتخابات للكنيست ولرئاسة الحكومة [النص المدمج] – ١٩٦٩)، لذا فسيكون هناك عدد كبير من المحاولات للقيام بعمليات شطب للأفراد، بهدف المقارعة السياسية والدعاية الانتخابية. وقال البروفيسور مردخاي كريمنيتسر، خلال النقاش، ان وجود كلمة «ضمنيًا» في المادة الأصليّة وإضافة «تأييد الكفاح المسلح» ذريعةً لشطب القائمة، سيخلقان وضعًا يقوم البعض باستغلاله من أجل تفسير مواقف معينة على انها دعم مبطن لأمور معينة، لذا اقترح كريمنيتسر التخلي عن كلمة «ضمنيًا».

تمّت بعد ذلك، وفي نفس اليوم، المصادقةُ على **قانون الانتخابات للكنيست ولرئاسة الحكومة (تعديل رقم ٤٦) – ٢٠٠٢**. التعديل (فيما يلي: «التعديل الثالث») يحددّ ما يلي:[٣٨]

١. في قانون الانتخابات للكنيست ولرئاسة الحكومة (النص المدمج) – ١٩٦٩[٣٩] (فيما يلي: القانون الاساسي) في المادة ٥٧، بعد المادة الفرعية (ذ) يرِد:[٤٠]

(ذ ح) في رسالة الموافقة كما تستوجب المادة الفرعية (ذ) يصرّح المرشح بما يلي: «أتعهد بالإخلاص لدولة إسرائيل والامتناع عن العمل بما يخالف المبادئ المذكورة في المادة ٧أ لقانون أساس: الكنيست».

ما تعنيه هذه المادة هو إلزام الممثل الفلسطيني بتذويت الدونية والتمييز الذي يفرضه القانون والاستكانة لذلك. التصريح بشأن الامتناع عن العمل ضد مبادئ المادة ٧أ لقانون أساس: الكنيست، يعني أيضًا الامتناع عن العمل على تغيير طابع الدولة كدولة يهودية، حتى لو كان ذلك بشكل قانوني ومن خلال العمل السياسي. ويُحظر على المرشح كذلك تأييد الكفاح المسلح لدولة عربية معرّفة بـ«دولة عدو» أو لمنظمة تمّ وصمها بـ«منظمة إرهابية»، ضد دولة إسرائيل. يعمل هذا القانون

---

٣٦ المادة ٦ (أ) من قانون أساس: الكنيست تحدد: «يحق لكل مواطن إسرائيلي بلغ الحادية والعشرين وما فوق وأُدرج اسمه في قوائم المرشحين أن يُنتخب للكنيست، إلا إذا حرمته المحكمة من هذا الحق بحسب القانون، او إذا ما حكم عليه بقرار نهائي بالسجن لفترة تزيد على ثلاثة أشهر، وفي يوم تقديم قوائم المرشحين لم تمض ٧ سنوات على انهائه تنفيذ مدة محكوميته، إلا إذا حدد رئيس لجنة الانتخابات المركزية أن المخالفة التي حوكم عليها لا ترافقها بحسب الظروف وصمة عار.»

٣٧ بروتوكول رقم ٤٦١ لجلسة لجنة الدستور والقانون والقضاء في تاريخ ٣٠/٤/٢٠٠٢.

٣٨ **كتاب القوانين** ٢٠٠٢، كرّاس ١٨٤٥، ص ٤١١. بدأ القانون مشواره كمشروع قرار للجنة الدستور، القانون والقضاء. انظروا: مشاريع قوانين، كرّاس ٣٠٤٨ من تاريخ ٥/١١/٢٠٠١ ص ١٢٢.

٣٩ **كتاب القوانين** ١٩٦٩ ص ١٠٣.

٤٠ المادة ٥٧ (ذ) للقانون تحدد: «تقدم قائمة مرشحين، سوية مع رسالة موافقة موقعة من قبل كل من المرشحين، إلى لجنة الانتخابات المركزية في موعد أقصاه اليوم الـ٤٧ قبل موعد الانتخابات...»

وسائر القوانين التي نستعرضها هنا على توجيه رسالة للمواطن الفلسطيني، وللأحزاب السياسية العاملة في صفوف المواطنين الفلسطينيين، مُفادها تقليص مدى فاعلية وقيمة الانخراط في العملية السياسية في إسرائيل. وتشكّل زيادة قدرة المواطنين على التأثير في اتخاذ القرارات في الدولة، وتغييرُ الوضع القائم نحو نظام اجتماعيّ وسياسيّ مغاير، الدافعَ الرئيس للمشاركة السياسية. ويُطلب من المواطن الفلسطيني، على ضوء هذه القوانين، الانضواءُ تحت سقف الإجماع الصهيونيّ الذي ينفي الهُويّة الفلسطينية ولا يتقبل المواطن كما هو.

بالاضافة إلى ذلك يحدد التعديل الثالث ما يلي:

٢. بعد المادة ٦٣ للقانون الاساسي يأتي:[٤١]

أ. يستطيع ثلث أعضاء لجنة الانتخابات المركزية التوقيع على طلب منع مرشح ما من المشاركة في انتخابات الكنيست حسب المادة ٧أ لقانون أساس: الكنيست، ويتم تقديم هذا الطلب للجنة المركزية في موعد أقصاه ٧ أيّام من موعد تقديم قائمة المرشحين التي تشمل اسم المرشح؛ وتتّخذ اللجنة قرارها حسب هذه المادة الفرعية في موعد أقصاه ٢٥ يومًا قبل موعد الانتخابات.[٤٢]

ب. في حال قررت اللجنة المركزية منع مرشح ما من المشاركة في انتخابات الكنيست بحسب المادة ٧أ لقانون أساس: الكنيست، تُعْلِم المرشح بقرارها هذا وتحوّله مرفقًا بالاسباب لمصادقة المحكمة العليا.

ت. في حال صادقت المحكمة العليا على القرار، تقوم لجنة الانتخابات المركزية بشطب اسم المرشح من قائمة المرشحين.

ث. إذا لم تصادق اللجنة المركزية على الطلب، حسب المادة الفرعية (أ) تسري تعليمات المادة ٦٤ (أ) مع التغييرات الضرورية.

ج. تسري على أنظمة النقاش في المحكمة العليا حسب هذه المادة تعليمات المادة ٦٤(ب) و(ت) مع التغييرات الضرورية.

٣. في المادة ٦٤ (أ) للقانون الاساسي، بعد «أحد أسماء المرشحين» يأتي، «ليس حسب مادة ٦٣أ».

توفر هذه المادة إمكانيةً لم تكن متوافرة في هذا القانون من قبل، وهي شطب اسم مرشح ما من قائمة المرشحين، بخلاف شطب القائمة كلها. يمكّن هذا الخيار المؤسسةَ الحاكمةَ من عزل القيادات السياسية، التي تعتبرها «متطرفة» و«محرضة» كي تكون عبرة للآخرين.

صودق على القانون بالقراءة الثالثة بأغلبية ٧٦ مؤيداً، مقابل ١٧ معارضًا، و٤ ممتنعين عن التصويت.

بعد الانتهاء من التصويت على هذا القانون، صعد عضو الكنيست يسرائيل كاتس (الليكود) الذي بادر، كما أسلفنا، إلى سنّ القانون، إلى منصة الكنيست وقال ما يلي:

إن التفوهات والتصريحات المتكررة لأعضاء الكنيست العرب في هذا البرلمان، ليس جميعهم، إنما

---

٤١ المادة ٦٣ من القانون تنصّ: «تصادق لجنة الانتخابات المركزية على قائمة المرشحين التي لا تحظر عليها المشاركة في انتخابات الكنيست حسب المادة ٧أ لقانون أساس: الكنيست وتم تقديمها بالشكل السليم... وتعلن اللجنة ذلك في موعد اقصاه ٢٥ يوما قبل يوم الانتخابات لممثل القائمة وللقائم بأعماله».

٤٢ قال عضو الكنيست أوفير بينس–باز (حزب العمل)، رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء، في النقاش الذي جرى في تاريخ ٣٠/٤/٢٠٠٢: «بالمناسبة، إن الحصول على تأييد ثلث أعضاء لجنة الانتخابات ليس بالأمر المعقد. فقد كنت نائب رئيس لجنة الانتخابات المركزية. وبشكل ثلث أعضاء اللجنة أبسط التكتلات داخلها، فإذا كان حزب العمل او الليكود شريكين في هذا التكتل سيكون لديك دعم من ثلث الاعضاء.» انظروا بروتوكول رقم ٤٦١ للجنة الدستور والقانون والقضاء من تاريخ ٣٠/٤/٢٠٠٢.

اكثرهم... وتأييدهم غير المحدود لكل أنواع الارهاب الدموي، هي التي أدّت إلى سن هذا القانون. من لا يحترم قواعدنا ومن لا يحترم كون دولة إسرائيل دولة يهودية وديموقراطية، تعارض الارهاب والعنصرية، فليخرج من هنا. الباب مفتوح. من يؤيد الارهاب ويريد أن يصبح عضوا في البرلمان فليذهب إلى غزة، إلى رام الله ودمشق وبيروت. ومن يبقى هنا عليه احترام القواعد...

وصف اعضاء الكنيست العرب هذه التعديلات القانونية بأنها «ترانسفير سياسي لمواقف سياسية» و «قوانين غير ديموقراطية» تعني ان دولة إسرائيل ليست دولة ديموقراطية ليبرالية بل «ديموقراطية لليهود فقط».[٤٣]

صادق الكنيست بعد ذلك وفي التاريخ نفسه ١٥ /٥ /٢٠٠٢ وبأغلبية ٥٥، مقابل ٣٦ معارضًا وأربعة ممتنعين، على **قانون العقوبات (التعديل رقم ٦٦) -٢٠٠٢**. التعديل (فيما يلي: «التعديل الرابع») يحدّد:[٤٤]

١٤٤ث٢. (أ) كل من ينشر حضًا على العنف أو الارهاب أو مديحًا أو تأييدًا أو تشجيعًا لعمل عنيف أو إرهابي، دعمًا له أو تماثلاً معه (في هذه المادة: «نشر تحريضي») ووفقًا لفحوى هذا النشر التحريضي وظروف نشره، هناك احتمال ملموس لأن يؤدي هذا النشر إلى القيام بعمل عنيف أو إرهابي، فإن عقابه هو السجن لمدة خمس سنوات. (ب) في هذه المادة: «عمل عنيف أو إرهابي» – هو مخالفة تمس بجسد إنسان أو تعرّض إنسانًا ما إلى خطر الموت أو إصابة جسيمة. (ت) نشر تقرير صحيح ومنصف حول نشر محظور حسب تعليمات المادتين الفرعيتين (أ) و (ب)، ليس مخالفة بحسب هذه المادة.

١٤٤ث٣. كل من بحوزته، بغرض التوزيع، منشورات محظورة حسب المادة ١٤٤ث٢، يحكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة وتتم مصادرة المنشورات.

جاءت هذه المادة لكي تقيد حرية التعبير للمواطنين الفلسطينيين وممثليهم السياسيين، بكل ما يتعلق بدعم الانتفاضة الفلسطينية أو النضال الفلسطيني من أجل التحرر من نير الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق حق تقرير المصير. هذه المادة التي تمت المصادقة عليها أسقطت خياراً آخر طرحته عضو الكنيست زهافا جلئون (ميرتس).[٤٥] وفقًا لهذا الخيار، يجب أن يكون هناك «شبه يقين» لتسبب النشر في القيام بعمل عنيف أو إرهابي. وتم بدل ذلك اختيار الامكانية التي تسهل على المحاكمة، أي تلك التي تمس بشكل جارف بحرية التعبير. بحسب هذه الامكانية، يكفي وجود «الاحتمال الملموس» لتسبب النشر في القيام بعمل إرهابي أو عنيف. تم سنّ هذه المادة إثر قرار المحكمة العليا في قضية الصحافي محمد جبارين[٤٦] نظراً لصعوبة محاكمة أعضاء كنيست عرب بسبب تصريحات اعتبرت عنيفة أو مشجعة للعنف، وعلى ضوء هبة أكتوبر ٢٠٠٠ التي تعاملت معها المؤسسة الإسرائيلية على أنها عملية عصيان مدني وتعبيراً عن «تطرّف» الاقلية التي تمرّ بعملية «فلسطنة».[٤٧]

---

٤٣ نقاش في الكنيست من تاريخ ١٥ /٥ /٢٠٠٢ في القراءة الثانية والثالثة، انظروا **سجلّ الكنيست**، الكرّاس الرابع، ص ٦٩٠ (بالعبرية)

٤٤ **كتاب القوانين** ٢٠٠٢، ١٨٤٥ ص ٤١١، نشر مشروع القانون في **مشاريع القوانين**، كرّاس رقم ٣٠٤٨ من تاريخ ٥ /١١ /٢٠٠١، ص ١٢٠.

٤٥ مشروع القانون رقم ٣٣٠٣ في تاريخ ١٤ /١ /٢٠٠٢.

٤٦ ملف رقم ٨٦١٣ لعام ١٩٩٦ **محمد يوسف جبارين ضد دولة إسرائيل**، قرارات المحكمة العليا، مجلد رقم ٥٤ (٥)، ص ١٩٣، تم اتهام الصحافي جبارين بتأييد منظمة إرهابية، بعد أن كتب ثلاث مقالات. وقد قررت المحكمة العليا بشأن تفسيرها للمادة ٤(أ) من قانون أمر منع الارهاب – ١٩٤٨، أن المادة المذكورة تقتصر على التحريض على تنفيذ أعمال عنف من قبل منظمة إرهابية، وفق معناها في الأمر، بينما لا يحظر الأمر تحريض أفراد ليسوا مندوبي منظمة إرهابية.

تقليص مخصّصات الأولاد

سنّت الكنيست في تاريخ ٥ /٦ /٢٠٠٢ **قانون برنامج الطوارئ الاقتصادي (تعديلات تشريعية بهدف تحقيق أهداف الميزانية والسياسة الاقتصادية للسنتين الماليتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣) – ٢٠٠٣** . يتطرق القانون إلى التقليص في مخصصات الاولاد التي تدفعها مؤسسة التأمين الوطني للعائلات التي لا «خدمة استحقاق» لها. ويعرّف القانون «خدمة الاستحقاق»، التي تُدفع على ضوئها مخصصات الأولاد بمبالغ اكبر، بأنها الخدمة في قوات الأمن. من هنا يميّز هذا القانون عن سابق عمد وإصرار بين الأطفال اليهود والأطفال العرب: فالأطفال العرب لا يقعون في معظم الأحيان ضمن تعريف أصحاب «خدمة الاستحقاق» لأن ذويهم غير ملزمين بخدمة كهذه حسب قانون خدمة الامن (النص المدمج) – ١٩٨٦ . ويعتبر المسّ بالأطفال العرب أكثر الامور خطورة لأنهم ينتمون إلى القطاع السكّانيّ الذي يقبع في أسفل السلم الاقتصادي – الاجتماعي.

جاءت المادة ٣ (٤) من القانون لتعدّل المادة ٦٨(أ) من قانون التأمين الوطني (النص المدمج)– ١٩٩٥ التي تنصّ على:

٦٨(أ) مخصصات الاولاد للشهر تحسب –

١. حسب قيمة نقطة مخصّصات – لكلّ من الولدين الأوّلين من مجموع أولاد الوالد أو الوالدة؛

٢. حسب قيمة نقطة مخصّصات كما هو مفصل في اللائحة ث– لكل ولد بعد الولدين الأوّلين من مجموع أولاد الوالد أو الوالدة.

لهذا الغرض، «نقطة مخصصات» – حسب معناها الوارد في المادة ٣٣أ من أمر ضريبة الدخل.

القانون الجديد يحدد:

(٤) في المادة ٦٨ (أ) –

أ. بدل الفقرتين (١) و – (٢) يحلّ:

١. حسب قيمة ٠,٩٦ نقطة مخصصات– لصالح كل واحد من الولدين الاولين من مجموع أولاد الوالد أو الوالدة أصحاب خدمة الاستحقاق؛ ولكن في الفترة الملزمة تكون المخصصات لصالح كل واحد من الولدين الأولين المذكورين حسب قيمة ٠,٨٥ نقطة مخصصات؛

٢. حسب قيمة ٠,٧٧ نقطة مخصصات – لصالح كل واحد من الولدين الاولين من مجموع أولاد الوالد او الوالدة اللذين لا يمتلكان خدمة الاستحقاق؛ ولكن في الفترة الملزمة تكون المخصصات لصالح كل من الولدين الاولين المذكورين حسب قيمة ٠,٦٨ نقطة مخصصات؛ . .

ب. بعد التعريف «نقطة مخصصات» يأتي ما يلي:

«صاحب خدمة استحقاق» – والد خدم، هو أو شريك حياته أو ابنه او ابنته أو ابن أو بنت شريك

---

٤٧ مظاهرات جماهيرية قام بها المواطنون الفلسطينيون في اسرائيل. اندلعت هذه المظاهرات مع بداية انتفاضة الاقصى في الاراضي المحتلة التي اندلعت بدورها بعد دخول اريئيل شارون (الليكود، زعيم المعارضة آنذاك) في تاريخ ٢٨ /٩ /٢٠٠٠ إلى باحة الحرم الشريف. وقد أراد المواطنون الفلسطينيون التعبير عن تضامنهم مع نضال الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، والاحتجاج على القمع العسكري والاستعمال المفرط للقوة من قبل الجيش الاسرائيلي. وأعلنت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية اليوم الموافق ١ /١٠ /٢٠٠٠ يوم اضراب عام ومظاهرات. وقد قتل في هذه المظاهرات من جراء العنف الذي مارسته شرطة اسرائيل التي قامت باستعمال الرصاص الحي وسلاح القناصة، ١٢ مواطنًا وفلسطينيًا آخر في تواريخ ١، ٢، ٣ و٨ من شهر تشرين الأول / أكتوبر. كما أصيب المئات من المواطنين الفلسطينيين، واعتقل المئات خلال المظاهرات وبعدها. على ضوء هبّة اكتوبر ٢٠٠٠ اعلن رئيس الحكومة إيهود براك عن إقامة «لجنة فحص» معدومة الصلاحيات. لكن الضغط الجماهيري واقتراب موعد الانتخابات جعلا براك يتراجع عن قراره ويأمر بإقامة لجنة تحقيق رسمية برئاسة قاضي المحكمة العليا ثيودور أور (ومن هنا أصبح اسم اللجنة «لجنة أور»). لمزيد من التفاصيل انظروا: **دفاتر عدالة ٣** (٢٠٠٢).

حياته، خدمة استحقاق –...

« خدمة استحقاق » – هي أحد الأمور التالية :

١. خدمة إلزامية في جيش الدفاع الإسرائيلي، حرس الحدود، في وحدات اخرى، في شرطة إسرائيل...؛

٢. خدمة وطنية كما هو مذكور في الفقرة ٣(ب) في تعريف « ولد » في المادة ٢٣٨؛

٣. ....

« الفترة الملزمة » – الفترة الواقعة بين ١ حزيران ٢٠٠٢ وحتى ٣١ كانون الاول ٢٠٠٢؛

ينضم هذا المساس بمخصصات الاطفال إلى سلسلة طويلة من المس المتواصل بمخصصات الأطفال.[٤٨] في كانون الاول ٢٠٠١ اتخذ قرار بعدم تحديث مخصصات الأطفال حسب معدل الاجور في كانون الثاني ٢٠٠٢؛ في شباط ٢٠٠٢ اتخذ قرار بتقليص مخصصات الأطفال بنسبة ١٢٪؛ في نيسان ٢٠٠٢ تقرر عدم تحديث المخصصات بحسب معدل الاجور في كانون الثاني ٢٠٠٣؛ في نيسان ٢٠٠٢ تقرر تقليص المخصصات بنسبة ٤٪؛ في نيسان ٢٠٠٢ تقرر تقليص مخصصات الأطفال الذين لم يخدم أهلوهم في الجيش بنسبة ٢٠٪. في الوقت الذي وجهت فيه الضربات الاقتصادية السابقة ضد جميع المواطنين، تم توجيه الضربة الاخيرة والاكثر أهمية، أي التقليص بنسبة ٢٠٪، ضد المواطنين الفلسطينيين والمتدينين المتشددين (الحريديم) والمهاجرين. لكن، ومن اجل تعويض العائلات اليهودية، عائلات الحريديم والمهاجرين، تم توسيع تعريف « صاحب خدمة الاستحقاق » بطريقة يكفي معها قيام أحد افراد العائلة (والد، زوج، ابن، بنت أو أحد هؤلاء) بالخدمة في الجيش أو في الشرطة او الخدمة الوطنية. ويتم بذلك تقليص دائرة عدم مستحقي المخصصات من بين الحريديم والمهاجرين. إضافة إلى ذلك، تم تعويض المهاجرين من خلال زيادة المخصصات التي يحصلون عليها من الوكالة اليهودية، ويحصل الحريديم تلاميذ المدارس الدينية (يشيفا) على منحة أكبر من وزارة الاديان، بينما حصلت العائلات التي تعالج شؤونَها وزارةُ العمل والرفاه على زيادة في الدعم الذي يصل من خزينة الدولة.[٤٩]

تمّ إقرار القانون بأغلبية ٧٤ صوتًا، مقابل ٢٨ معارضًا.[٥٠] وقال عدد من اعضاء الكنيست العرب وأعضاء كنيست يهود من اليسار إنّ القانون هو قانون « أبارتهايد ». فمثلاً قال عضو الكنيست موسي راز (ميرتس) في النقاش الذي جرى قبيل التصويت في القراءتين الاولى والثانية في تاريخ ٥ /٦ /٢٠٠٢ :[٥١]

لكن هذا البرنامج سيء لأنه وقبل كل شيء يُدخل إسرائيل إلى بوابة الابارتهايد. فهو يدخلنا إلى الموقع الذي يتم فيه التمييز بين دم ودم، وقد سمعنا ما دار من جدال اليوم وما دار بالامس داخل اللجنة التي قامت بتحضير الميزانية، وكيف يجب تنظيم هذا التمييز كي لا يمس بالحريديم ، ويقتصر فيه التمييز على العرب... يصبو هذا المخطط إلى تحقيق هدف واحد، ألا وهو الكراهية للعرب...

وكشفت اقوال عضو الكنيست بنيامين ألون (الاتحاد القومي–يسرائيل بيتينو) عن الدافع الحقيقي

---

٤٨ شلومو سفيرسكي، **سنة سوداء** (مركز أدفاه، ايلول ٢٠٠٢) ص ٨ (بالعبرية).

٤٩ شلومو سفيرسكي، **ملاحظات مركز أدفاه حول خطة «السور الواقي» الاقتصادية** (٢٨ /٤ /٢٠٠٢). انظروا: www.adva.org/ivrit/budgetcuts2002.htm

٥٠ الجلسة رقم ٣١٤ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ٥ /٦ /٢٠٠٢، تم نشر القانون في **كتاب القوانين** ٢٠٠٢ كراس رقم ١٨٥٠ في تاريخ ١٦ /٦ /٢٠٠٢، ص ٤٢٨. وتم نشر مشروع القانون في كراس **مشاريع القوانين** ٣١١٥ في تاريخ ٢١ /٥ /٢٠٠٢ ص ٥٣٤.

٥١ **سجلّ الكنيست**، كراس ٢٧ ص٦–٧.

للتمييز في المخصصات:

... هل اخجل من القول بأنني أريد التشجيع في الدولة اليهودية الوحيدة في العالم، بعد الكارثة، وبعد ان خسرنا ستة ملايين يهودي، وبعد ان داهمنا خطر الابادة، هل من المخجل القول أنني اريد تشجيع الإنجاب اليهودي في هذه الدولة؟ هنالك إشكالات قانونية، لذا سنصوغ الامر بشكل يتفادى الإشكالات القانونية. سنوفر للأمر مصادقة تشريعية، ومع مصادقة المستشار القضائي بالطبع، وسنقول أننا ندعم كل من خدم في الجيش. ما الداعي للخجل؟ ماذا دهانا؟ لماذا هذه المداهنة السياسية؟.[٥٢]

على ضوء هذه الاقوال قال عضو الكنيست عزمي بشارة (التجمع الوطني الديموقراطي):

...وأنا اعتقد بأن ما يحدث هنا ليس اقتصادًا. إنها أيديولوجية، وهذا شيء خطير للغاية. لا يدور الحديث هنا عن تقليصات ولا عن سياسة اقتصادية، ولا علاقة للأمر بالنمو ولا حتى بإنعاش الاقتصاد. ما يجري هنا هو عبارة عن أيديولوجية سياسية عنصرية...[٥٣]

رفضت المحكمة العليا، في بادئ الامر، الالتماسات المطالبة بإصدار أمر احترازيّ ضدّ هذا القانون والتي قدمتها منظمات لحقوق الانسان، وهيئات عربية، وعدد من اعضاء الكنيست.[٥٤] لكن المحكمة العليا عادت وأصدرت في تاريخ ١٠ /٢ /٢٠٠٢ أمرًا احترازيًّا يجمّد تطبيق القانون لمدة شهر. ومن الجدير بالذكر ان القانون الذي كان من المفترض أن يدخل حيّز التنفيذ في حزيران ٢٠٠٢ واجه العقبات حتى قبل قرار المحكمة تجميد تقليص المخصصات لأن الدولة لم تكن جاهزة لتنفيذه، وظهرت فروقات بين تقديرات الجيش الإسرائيلي وبين تقديرات مؤسسة التأمين الوطني حول عدد متلقّي المخصّصات الذين لم يخدموا في الجيش. لذا فإن هذا التقليص كان سيتم تجميده في كل الاحوال. تمّ، أيضًا، نقل المداولات بخصوص الالتماسات إلى تركيبة موسعة مكونة من ١٣ قاضيًا من قضاة المحكمة العليا (بدل ثلاثة قضاة – وهي التشكيلة العاديّة في مثل هذه القضايا).[٥٥] وحتى ساعة كتابة هذا التقرير لم يصدر قرار حكم نهائي في هذا الموضوع.

«قانون بشارة»

في تاريخ ٢٢ /٧ /٢٠٠٢ سنّت الكنيست **قانون حصانة أعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم (تعديل رقم ٢٩) – ٢٠٠٢**.[٥٦] في الوضع القانوني المعمول به قبل المصادقة على هذا التعديل، نصّ القانون في المادة ١(أ) لقانون حصانة اعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم – ١٩٥١ على ما يلي:[٥٧]

لا يتحمل عضو الكنيست مسؤولية جنائية أو مدنية، ويكون محصّنًا أمام كل إجراء قضائي بسبب تصويت أو تعبير عن موقف، شفهيًا كان أم كتابيًا، أو بسبب عمل قام به في الكنيست أو خارجها، إذا كان ذلك كله في إطار تأديته لواجبه كعضو كنيست.

---

٥٢ نفس المصدر، ص ١١.

٥٣ نفس المصدر، صفحة ٢٦.

٥٤ قضية المحكمة العليا ٠٢/٤٨٢٢ و– ٠٢/٤٨٢٤ **لجنة السلطات المحلية العربية في اسرائيل وآخرون ضد مؤسسة التأمين الوطني وآخرون** (ما زالت المحكمة تنظر في القضية ساعة كتابة هذا التقرير).

٥٥ **هآرتس** ١٤ /١٠ /٢٠٠٢ وكذلك: **يديعوت أحرونوت** ١٤ /١٠ /٢٠٠٢.

٥٦ **كتاب القوانين**–٢٠٠٢، ص ٤١٦، المبادرون للمشروع هم اعضاء الكنيست: اليعيزر كوهين، ميخائيل نودلمان (الاتحاد القومي– يسرائيل بيتينو) ونيسيم زئيف (شاس).

٥٧ **كتاب القوانين**–١٩٥١، ص ٢٢٨.

وقد أضاف التعديل المادة التالية:

(أ١) من أجل قطع الشك باليقين، فإن القيام بعمل ما، بما في ذلك لفظيًا، ليس بمحض الصدفة، من قبل عضو الكنيست ويتوافر في ذلك أحد الأمور التالية، لا يعتبران في سياق هذه المادة، تعبيرًا عن موقف أو تنفيذ عمل ضمن القيام بالواجب أو من أجل القيام بالواجب كعضو كنيست:

١. نفي وجود دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي.

٢. نفي الطابع الديموقراطي للدولة.

٣. التحريض على العنصرية بسبب لون أو انتماء عرقي أو أصل قومي-إثني؛

٤. تأييد الكفاح المسلح لدولة معادية أو عمل إرهابي ضد دولة إسرائيل أو ضد يهود أو عرب بسبب يهوديتهم أو عروبتهم، في البلاد أو في خارجها.

تعكس هذه المادة عملية التآكل في الحقوق السياسية للفلسطينيين، مواطني إسرائيل من خلال تقييد خطوات القيادات السياسية للأقلية الفلسطينية. من الجدير بالذكر أنه تم إدخال هذه المادة على القانون على ضوء قضية عزمي بشارة (التجمع الوطني الديموقراطي) الذي يمثل تياراً يفرض تحدّيًا جدّيًا على تعريف الدولة كدولة يهودية من خلال طرح شعار «دولة جميع مواطنيها». وكان عضو الكنيست بشارة قد تحدث في خطابين منفصلين مادحًا المقاومة اللبنانية والفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي، مما ادى إلى نزع حصانته البرلمانية وتقديمه للمحاكمة بدعوى مخالفة أمر منع الارهاب – ١٩٤٨.[٥٨] من هنا جاءت تسمية القانون بـ«قانون بشارة».[٥٩] ومنذ تلك اللحظة أصبحت محاولة تغيير طابع الدولة، وإن كان بالطرق القانونية، محظورة على الممثلين السياسيين للأقلية الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، لا يقتصر الحظر القانوني على تأييد «الارهاب» بل يتعداه إلى حظر تأييد الكفاح المسلح، وحتى تأييد الاعمال «الارهابية» التي لم تنفذها «منظمات إرهابية». وبذلك يمنع القانون الفلسطينيين مواطني إسرائيل من التعبير عن تضامنهم وتأييدهم للنضال المسلح الذي تقوم به دولة عربية كسورية ولبنان، مثلاً، اللتين تقعان، بمفهوم القانون، ضمن خانة «دول معادية»، مع أنهما ليستا كذلك بالنسبة إلى المواطنين الفلسطينيين. يضاف إلى ذلك ان القانون يحظر التعبير عن تأييد الانتفاضة الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني، الذي يشكل المواطنون العرب جزءاً لا يتجزّأ منه، في سبيل الحرية والاستقلال، لأن إسرائيل تعرّف هذا النضال كأعمال إرهابية. يجري كل ذلك خلافًا للقانون الدولي الذي يجيز استعمال القوة في بعض الحالات.[٦٠] نلاحظ أيضًا في هذا القانون أن المشرّع يستعمل مصطلح «دولة الشعب اليهودي» بدلاً من المصطلح المعمول به في قوانين اخرى وهو «دولة يهودية ديموقراطية».

استغرب الوزير دان مريدور (المركز)،[٦١] خلال النقاش الذي جرى حول مشروع القانون[٦٢] في قراءته الأولى، بالرغم من تأييد الحكومة التي ينتمي اليها للقانون، لماذا تجري محاولة نزع الحصانة على أقوال لا يعتبرها القانون مخالفة جنائية ولا حتى مدنية (نفي وجود الدولة كدولة الشعب اليهودي، ونفي الطابع الديموقراطي للدولة) فعليه لا فائدة ترجى من نزع الحصانة، إذ لا تمكن المقاضاة على ما لا يعتبره القانون مخالفة. أما في موضوع دعم منظمة إرهابية، فقد استغرب مريدور لماذا يتطرق القانون إلى المنظمات الارهابية التي تعمل ضد إسرائيل بينما تسري الحصانة البرلمانية

---

٥٨ انظروا لاحقًا في هذا الفصل مقاطع من هذين الخطابين.

٥٩ **هآرتس**، ٢٣ /٧ /٢٠٠٢.

٦٠ Christopher Quaye, *Liberation Struggles in International Law* (Temple University Press, 1991)

٦١ **مشاريع قوانين**، الكراس ٣٠٦٦.

٦٢ **سجل الكنيست**، كراس ١٦ ص ٣٤٤٠، في الصفحات ٣٤٤٤-٣٤٤٣ (نقاش في تاريخ ٢٩ /١ /٢٠٠٢).

في حالة المنظمات الارهابية التي لا تعمل ضد دولة إسرائيل (كمنظمة إرهابية يهودية مثلاً) . وفق رأي مريدور، هذا التمييز غير لائق إطلاقًا .

صادقت الكنيست على القانون في قراءته الأولى بأغلبية ١٦ عضو كنيست، مقابل ١٥ من المعارضين، وصودق عليه بالقراءة الثالثة بأغلبية ٣٧ صوتًا، مقابل ٣٤ معارضًا .[٦٣]

عضو الكنيست بنيامين ألون (حزب الاتحاد القومي–يسرائيل بيتينو) قال خلال النقاش ما يلي :

سنقوم اليوم بالتصويت لصالح أحد أهم القوانين . . . أعتقد ان أكثر الاشياء بديهية هو أن مواطني إسرائيل قد ضاقوا ذرعًا بالاستغلال المستهتر، حين يقف أعضاء كنيست معينون على هذه المنصة، من أجل دعم الكفاح المسلح لدولة معادية، او من أجل دعم المنظمات الارهابية . قبل اسبوع فقط كانت هنالك تفوهات مؤيدة كهذه من قبل أحد أعضاء الكنيست، ولن اذكر اسمه لكي لا أرفع من شعبيته في صفوف ناخبيه، وهو من أعضاء الكنيست الذين يدعمون الارهاب في مناطق معينة من البلاد مثل يهودا والسامرة وغزة . هذا غير ممكن بالمرة . . . هذا الامر يتخطى الاحزاب، في اليمين وفي اليسار . ويشهد كل اعضاء الكنيست انهم عندما يذهبون لإلقاء المحاضرات يقال لهم : ماذا تفعل مع اعضاء الكنيست هؤلاء، إن كان ذلك عضو الكنيست عزمي بشارة أو عضو الكنيست [أحمد] الطيبي أو آخرون ممن يحرضون من على هذه المنصة . ألا تستطيعون معالجة هذا الامر؟ هذا هو السؤال الذي يواجهه عضو الكنيست اليوم، لذا يجب علينا ان نظهر أننا لسنا عاجزين . . . يحق لدولة الشعب اليهودي الوحيدة أن تسن قوانين مثل الوكالة اليهودية، ومثل الكيرن كييمت، ومثل قانون العودة . هذا القانون يعود إلى هذا الامر، أي أنه عندما يقول عضو الكنيست : لا، هذه ليست دولة الشعب اليهودي، بل هي دولة جميع المواطنين– فلن تتوافر له الحصانة .

عضو الكنيست نيسيم زئيف (شاس)، وهو أحد مقترحي القانون، قال خلال النقاش لعضو الكنيست محمد بركة (الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة)، مجيبًا على التحفظ الذي قدمه الأخير على القانون : « لقد حان الوقت للقضاء على إرهابك البرلماني هنا » .

٦٣ الجلسة رقم ٣٣٣ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ٢٢ /٧ /٢٠٠٢ .

مشاريع قوانين

مشاريع قوانين موجَّهة ضدّ الأقليّة الفلسطينيّة

مشاريع قوانين متعلقة بالمواطنة

قُدّمت، خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، خمسة مشاريع قوانين من قبل أعضاء كنيست ينتمون إلى أحزاب اليمين: الليكود والاتحاد القومي–يسرائيل بيتينو وحيروت. وهدفت مشاريع القوانين هذه إلى المساس بمواطنة الفلسطينيين في إسرائيل.

في تاريخ ٢٣ /٧ /٢٠٠١ وضع عضو الكنيست إليعيزر كوهين (الاتحاد القومي–يسرائيل بيتينو) مشروع **قانون الجنسية (تعديل – تقييد جنسية شريك الحياة) – ٢٠٠١**.[٦٤] ويقترح مشروع القانون التشديد في المقاييس والشروط المحددة في قانون الجنسية – ١٩٥٢ بصدد اكتساب الجنسية من خلال الزواج والتجنّس.[٦٥]

يرد في المادة ٥ من قانون الجنسية – ١٩٥٢ ما يلي (التعديلات التي يقترح المشروع إدخالها على القانون تظهر مع التسويد):

أ. باستطاعة كل مواطن غير إسرائيلي بالغ الحصول على الجنسية الإسرائيلية من خلال التجنس إذا استوفى الشروط التالية:

١. يتواجد في إسرائيل؛

٢. تواجد في إسرائيل مدة ٣ سنوات من أصل ٥ سنوات سبقت تقديمه للطلب، **وبشرط مكوثه في إسرائيل بواسطة تصريح أو ترخيص إقامة كما هي معرّفة في قانون الدخول إلى إسرائيل–١٩٥٢**؛

٣. تحقّ له الإقامة في إسرائيل إقامة ثابتة؛

٤. استقر في إسرائيل أو انه ينوي الاستقرار فيها؛

٥. يعرف العبرية بعض المعرفة؛

٦. تنازل عن جنسيته السابقة، أو اثبت أنه سيتوقف عن كونه مواطنًا في خارج البلاد عندما يصبح مواطنًا إسرائيليًا.

ب. من يتقدم بطلب للحصول على الجنسية وتوافرت فيه الشروط المذكورة في المادة الفرعية (أ) يمنحه وزير الداخلية، إذا ما ارتأى ذلك، الجنسية بواسطة التجنّس.

ت. قبل الحصول على الجنسية على المتقدم بالطلب أن يصرح كما يلي: «أصرح بأنني سأكون مواطنًا مخلصًا لدولة إسرائيل».

ث. تمنح الجنسية في يوم التصريح.

تحدد المادة ٦ من القانون قائمة الإعفاءات من شروط التجنّس المذكورة اعلاه، أي تلك الاستثناءات التي يمكن فيها منح الجنسية دون أن تتوافر الشروط كافّةً. ويقترح التعديل إضافة مادة فرعية تنصّ على أن «الزواج من مواطن إسرائيلي لا يعتبر بمثابة منح الإعفاء».

المادة ٧ من القانون تنص على:

---

٦٤ مشروع قانون رقم ٢٨٦١.

٦٥ **كتاب القوانين**–١٩٥٢، ص ١٤٦.

إذا كان أحد الزوجين مواطنًا إسرائيليًا أو ان احدهما قام بتقديم طلب للحصول على الجنسية وتوافرت فيه شروط المادة ٥(أ) أو تـمّ إعفاؤه منها، يستطيع الآخر الحصول على جنسية إسرائيلية من خلال التجنّس، وإن لم تتوفر فيه الشروط المذكورة في المادة ٥(أ).

ويقترح المشروع شطب الجزء الأخير من المادة («وإن لم تتوفر فيه الشروط المذكورة في المادة ٥ (أ)»)، وبدلاً منه تحديد ما يلي:

وبشرط –

١. مرور سنتين على الاقل من يوم زواجه قبل تقديمه للطلب؛

٢. تواجد في إسرائيل سنة واحدة من مجموع السنتين اللتين سبقتا موعد تقديمه للطلب؛

٣. يحق له الإقامة في إسرائيل إقامة ثابتة؛

٤. استقر في إسرائيل أو أنه عقد العزم على الاستقرار فيها.

٥. يعرف العبرية بعض المعرفة.

٦. تنازل عن مواطنته السابقة أو اثبت أنه سيتوقف عن كونه مواطنًا خارج البلاد عندما يصبح مواطنًا إسرائيليًا.

ويقترح المشروع كذلك إضافة ما يلي إلى المادة السابعة:

من يتقدم بطلب الحصول على الجنسية وتوافرت فيه الشروط المذكورة في المادة ٧ يمنحه وزير الداخلية، إذا ما ارتأى ذلك، الجنسية بواسطة شهادة الجنسية.

معنى ذلك انه، وبعد تشديد الشروط، يبقى المجال رحبًا لاعتبارات وزير الداخلية بشأن منح الجنسية او عدم منحها.

في سياق تفسيرهم للمشروع كتب مقترحو المشروع ما يلي:

من أجل تفادي إساءة استغلال سياسة إسرائيل الليبيرالية في الحق الممنوح للمرأة والرجل في اكتساب الجنسية الإسرائيلية كاستحقاق للزواج، نقترح وضع شروط تقيد اكتساب الجنسية. كما نقترح أن يحدد الوزير حصة سنوية لمنح الجنسية خارج قانون العودة.

لذا فإن هذا المشروع يجيء في سياق منع الفلسطينيين سكان المناطق المحتلة الذين تزوّجوا من مواطنين فلسطينيين في إسرائيل من اكتساب الجنسية الاسرائيلية. فالمؤسسة الصهيونية ترى في هذا الوضع تنفيذاً بطيئًا وتدريجيًّا لحقّ العودة الفلسطينيّ.

في مشروع قانون آخر طرح أعضاء الكنيست تسفي هيندل وبنيامين الون وإليعيزر كوهين (الاتحاد القومي – يسرائيل بيتينو)، على طاولة الكنيست مشروع **قانون الجنسية (إلغاء تجنيس زوج وزوجة) – ٢٠٠١**.[٦٦] يقترح هذا المشروع منع اكتساب الجنسية بواسطة الزواج، ومنح صلاحية القرار لوزارة الداخلية في المصادقة على منح الجنسية بهذه الطريقة أو رفض ذلك. ويهدف المشروع الذي تمت المصادقة عليه بالقراءة التمهيدية بأغلبية ٢٢ مؤيّداً، مقابل ١٢ معارضًا، إلى تثبيط عزيمة المواطنين الفلسطينيين في ما يتعلق بالزواج ممن هم ليسوا مواطنين في الدولة. هذا المشروع موجّه، إذًا، ضد المواطنين الفلسطينيين ويقصد به التمييز ضدهم.[٦٧] أيدت الحكومة

---

٦٦ مشروع قانون رقم ٣٠٠٠.

٦٧ سجل الكنيست، كراس ١٦ ص ٣٥١٢، ص ٣٥١٣ (أقوال عضو الكنيست تمار غوجانسكي)، الجلسة ٢٨٠ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ٣٠/١/٢٠٠٢.

مشروع القانون وتم قبول هذا الاقتراح للقراءة الاولى في لجنة الداخلية وجودة البيئة في الكنيست بأغلبية ٣ مؤيدين، مقابل معارض واحد.[٦٨]

في تاريخ ٨ /٧ /٢٠٠٢ وضع عضو الكنيست أبراهام هيرشزون (الليكود) على طاولة الكنيست مشروع **قانون الجنسية (إلغاء الجنسية للمتورط في نشاط إرهابي) – ٢٠٠٢**.[٦٩] يقترح المشروع إضافة ذريعة اخرى على الصلاحيات التي توفرها المادة ١١ من قانون الجنسية – ١٩٥٢ الذي يمنح وزير الداخلية صلاحية الغاء جنسية مواطن ما. القانون الاصلي يحدد:

١١. إلغاء الجنسية

أ. المواطن الإسرائيلي الذي يخرج خلافًا للقانون إلى إحدى الدول المذكورة في المادة ٢أ من قانون منع التسلل (مخالفات وصلاحيات) – ١٩٥٤ أو اكتسب جنسيتها، يتم التعامل معه على انه قد تنازل عن مواطنته الإسرائيلية، التي ستلغى ابتداء من يوم مغادرته البلاد؛ يشكل الغاء الجنسية الإسرائيلية للشخص حسب هذا المادة الفرعية إلغاء الجنسية الإسرائيلية لابنه القاصر الذي ليس من سكان إسرائيل.

ب. يستطيع وزير الداخلية إلغاء الجنسية الإسرائيلية لكل مواطن قام بعمل ما يشكّل نقضًا للعهد لدولة إسرائيل.

ت. يستطيع وزير الداخلية الغاء الجنسية الإسرائيلية لكل شخص إذا ثبت أن حصوله على الجنسية تم عن طريق توفير معلومات وتفاصيل كاذبة، كما يستطيع الوزير إقرار سَريان إلغاء الجنسية أيضًا على الابن القاصر لهذا الشخص.

ث. يتم الغاء الجنسية الإسرائيلية حسب المواد الفرعية (ب) أو (ت) عن طريق بلاغ من قبل وزير الداخلية وابتداءً من اليوم الذي حدّده الوزير في البلاغ.

ويقترح التعديل إضافة المادة التالية:

(ت١) يلغي وزير الداخلية الجنسية الإسرائيلية لشخص ما إذا:

١. ارتكب مخالفة حسب المواد ٢، ٣، و٤ لأمر منع الارهاب – ١٩٤٨؛

٢. ارتكب مخالفة حسب المادتين ١٤٤ث٢ أو ١٤٤ث٣ لقانون العقوبات – ١٩٧٧ (فيما يلي – قانون العقوبات)؛

٣. أعطى نقودًا او ما قيمته نقدًا لصالح طرف يقوم بأعمال عنف أو إرهاب (فيما يلي: طرف إرهابي)؛ في هذه المادة «عمل عنيف أو ارهابي» – كما تم تعريف ذلك في المادة ١٤٤ث٢ لقانون العقوبات؛

٤. وفّر مكانًا لشخص ما كي يستعمل هذا المكان لصالح الطرف الارهابي، بشكل ثابت او عندما تسنح الفرصة لتنفيذ عمل ما أو لقاء أو دعاية او لاستعماله مخزنًا.

٥. وفّر لشخص ما غرضًا ما كي يستعمل هذا الغرض من قبل طرف ارهابي في تنفيذ عمل ما من قبل التنظيم.

في سياق تعليل هذا المشروع كُتب ما يلي:

في السنوات الاخيرة كشفت الحرب ضد الارهاب داخل حدود إسرائيل عن ان هذا الارهاب يستعين بالمواطنين، سواء أكان ذلك بالمال أو بالعتاد قبل أو بعد تنفيذه.

---

٦٨ بروتوكول رقم ٣٩٣ من جلسة لجنة الداخلية وجودة البيئة في تاريخ ١٢ /٣ /٢٠٠٢، وكذلك: بروتوكول رقم ٤٠٣ من جلسة لجنة الداخلية وجودة البيئة في تاريخ ١٣ /٥ /٢٠٠٢.

٦٩ مشروع قانون رقم ٣٩٧١.

لا يعقل أن لا يتطرق القانون لجنسية هؤلاء المواطنين. علينا أن نحدد في القانون وجوب إلغاء جنسيتهم. وقد تكون لعملية الإلغاء هذه أبعاد قانونية مختلفة، بما في ذلك حق طرد مواطن كهذا من إسرائيل.

في تاريخ ٢٤ /٧ /٢٠٠٢ وضع عضو الكنيست أيوب قرا (الليكود) على طاولة الكنيست مشروع **قانون الجنسية (تعديل- إلغاء الجنسية) -٢٠٠٢**.[٧٠] ويقترح القانون إضافة الجزء التالي للمادة ١١ من قانون الجنسية المذكور:

(ب١) يُخَوَّل وزير الداخلية الغاء جنسية أي شخص تمت إدانته بشكل نهائي بمخالفة حسب المواد الفرعية (ث) وَ (ج) وَ (ح) في المادة ٤ من أمر منع الارهاب-١٩٤٨.

وفي تعليل هذا الاقتراح كُتِب ما يلي:

نشهد في الفترة الاخيرة ظاهرة قيام مواطنين إسرائيليين بتقديم مساعدة مباشرة أو غير مباشرة للمخربين الارهابيين، ويقترح بهذا تحديد إلغاء الجنسية الإسرائيلية من كل مواطن إسرائيلي تثبت إدانته بالمخالفات المذكورة.

وبالرغم من استعمال المشروعين الاخيرين لمصطلح «مواطن إسرائيلي»، من الواضح للعيان أن المقصودين هنا هم المواطنون العرب الفلسطينيون في إسرائيل. فبعد اندلاع انتفاضة الاقصى كثر الحديث في وسائل الاعلام عن انخراط المواطنين الفلسطينيين في الانتفاضة. وتوفّر الصحافة مساحات واسعة لهذه التقارير، بشكل لا يتناسب مع حجم الافعال المنسوبة إلى المشتبه بهم ولمدى خطورتها، وكل ذلك من خلال إدانتهم مسبقًا، ومن خلال تهيئة مناخ جماهيري معادٍ لهم، ومن خلال الطعن والتشكيك في جميع الجماهير الفلسطينية في إسرائيل. ويتضح في بعض الأحيان عدم وجود أي أساس لهذه الاتهامات، حيث يتم إطلاق سراح المشتبه بهم بدون تقديم لوائح الاتهام ضدهم.

مشروع قانون بخصوص تشجيع الهجرة

في تاريخ ٢٥ /٧ /٢٠٠١ قدّم عضو الكنيست ميخائيل كلاينر (حيروت) **مشروع قانون لتشجيع الهجرة إلى الدول العربية - ٢٠٠١**.[٧١] ويحدد المشروع ما يلي:

١. في هذا القانون -

«مواطن» - كما هو معرّف في قانون الجنسية - ١٩٥٢؛

«دولة معادية» - كما تم تعريفها في قانون أمر التصدير والاستيراد [النص الجديد] - ١٩٧٩.[٧٢]

«مقيم» - كما هو معرّف في قانون الدخول إلى إسرائيل - ١٩٥٢.

«الوزير» - وزير الداخلية.

٢. يستحق مواطن في دولة إسرائيل أو مقيم فيها يرغب في الهجرة منها إلى دولة عربية هبة هجرة.

١. استحقاق هبة الهجرة مرهون بالتنازل عن الجنسية وعن رخصة الاقامة الثابتة.

٢. يسمح لمستحق هبة الهجرة بالتنازل عن حقه خلال ٣٠ يومًا على ان لا يغادر إلى دولة معادية.

---

٧٠ مشروع قانون رقم ٤٠٧٢.

٧١ مشروع قانون رقم ٢٩٤١ (فيما بعد- مشروع رقم ٣٤٨٤). تم طرح المشروع مجدَّدًا، مع مجموعة من المشاريع الأخرى، وذلك لكونها طُرحت في الايام الاخيرة للدورة الصيفية، بدون الحصول على مصادقة رئاسة الكنيست (رئيس الكنيست ونوابه). انظروا اقوال سكرتير الكنيست، أ. هان. الجلسة رقم ٢٦٩ للكنيست الخامس عشر، في تاريخ ٧ /١ /٢٠٠٢.

٧٢ **كتاب القوانين**- ١٩٥٢ ص ١٤٦.

٣ . كل من يتنازل عن هبة الهجرة حسب المادة ٣ تعاد له مكانته القانونية السابقة .
٤ . يكون الوزير مسؤولاً عن تنفيذ هذا القانون وهو مخوّل بوضع المراسيم في كل ما يتعلق بتنفيذه، بما في ذلك قيمة هبة الهجرة .

وذُكر في معرض تعليل مشروع القانون ما يلي :

يعيش في دولة إسرائيل الكثير من المواطنين والسكان المعنيين بالهجرة إلى الدول العربية على خلفية قومية أو دينية أو ثقافية أو غير ذلك . دولة إسرائيل معنية بتشجيع مغادرة العناصر التي لا تتماثل مع طابع الدولة اليهودي والتي تريد الهجرة منها . ومن شأن مشروع القانون المطروح ان يقلص من الاحتكاك على خلفية قومية في مناطق الدولة، ويقوي الاسس التي تحافظ على وجودها كدولة يهودية ذات نظام ديموقراطي . مع ذلك ومن اجل توفير المساواة أمام القانون بروح الديموقراطية، يستطيع المقيمون والمواطنون في دولة إسرائيل ممارسة هذا الحق بدون فرق في الدين أو العرق او الجنس .

توجَّه عضو الكنيست طلب الصانع (القائمة العربية الموحدة) إلى رئيس الكنيست في تاريخ ٢٥ /٧ /٢٠٠١ قائلاً إن هذا المشروع هو « عنصري ويحاول تقويض الاركان الديموقراطية للدولة »، لذا يجب القيام بشطبه . وقد أوصت المستشارة القضائية للكنيست المحامية آنا شنايدر في رسالتين من تاريخ ٩ /٨ /٢٠٠١ وتاريخ ٧ /١١ /٢٠٠١ بشطب مشروع القرار لأن طابعه عنصريّ ومعادٍ للديموقراطية، لذا يجب شطبه حسب التحفظات المحددة في المادة ١٣٤ (ت) من نظام الكنيست الداخلي الذي يحدد تحفظات مشابهة لتلك المذكورة في المادة ٧أ من قانون أساس : الكنيست .[٧٣]

وتؤكد المحامية شنايدر ما يلي :

صحيح ان اقوال الشرح للمشروع تقول إنه، وبغرض توفير المساواة امام القانون بروح الديموقراطية، « يستطيع المقيمون والمواطنون في دولة إسرائيل ممارسة هذا الحق في الحصول على هبة الهجرة بدون فرق في الدين أو العرق أو الجنس »، لكن من الواضح أن القصد هنا هو تشجيع هجرة العرب . فمَن غير المواطن العربيّ سيكون معنيًا « بالهجرة إلى الدول العربية على خلفية قومية أو دينية أو ثقافية أو غير ذلك » كما تذكر الاقوال المرافقة للمشروع؟

وتضيف :

يخلق مشروع القانون تمييزًا بين السكان والمواطنين الذين يرغبون في مغادرة البلاد إلى الدول العربية مقابل هؤلاء الذين يرغبون في مغادرتها إلى بلدان أخرى . وبالرغم من منح الاوائل مكافأة مالية إلا انهم سيضطرون إلى التنازل إلى الابد عن مواطنتهم، ويعتبر هذا الامر مسًا خطيرًا جدًا بحقوقهم . وكما ذكرت سابقًا، تعزز الاقوال المرافقة لمشروع القانون هذا الاستنتاج . السكان والمواطنون الذين لا يتماثلون مع الطابع اليهودي للدولة، أي العرب الذين يعيشون فيها، هم مستهدفو مشروع القانون . . . وسيخلق قبول مشروع القانون الذي قدمه عضو الكنيست كلاينر وضعًا تشجّع فيه الدولة، من خلال المكافآت المادية، الجمهورَ اليهودي على القدوم إلى البلاد والاستيطان فيها، في الوقت الذي تقوم فيه بتشجيع العرب، مواطني الدولة، على مغادرتها .[٧٤]

---

٧٣ المادة ١٣٤ (ت) لنظام الكنيست الداخلي تحدد « لا يصادق رئيس الكنيست والنواب على أي مشروع قانون كان، إذا ما اعتقدوا أنه عنصري في جوهره أو انه ينفي وجود دولة اسرائيل كدولة الشعب اليهودي » . تم سن هذه المادة الفرعية في تاريخ ١٣ /١١ /١٩٨٥ على ضوء قرار المحكمة العليا رقم ٧٤٢ لعام ١٩٨٤ **مئير كهانا ضد شلومو هيليل**، قرارات المحكمة العليا، مجلد ٣٩ (٤)، ص ٩ . الراب مئير كهانا زعيم حركة كاخ هاجم هذا التعديل بادعاء ان مكانه ليس في النظام الداخلي بل في القانون او في الدستور، لكن ادعاءه هذا وُجِه بالرفض . انظروا قرار المحكمة العليا رقم ٦٦٩ لعام ١٩٨٥ **مئير كهانا ضد شلومو هيليل**، قرارات المحكمة العليا، مجلد ٤٠ (٣)، ص٣٩٣ .

في شباط ٢٠٠٢ قررت رئاسة الكنيست المصادقة على تقديم مشروع القانون بالرغم من التوصية المذكورة التي قدمتها المستشارة القضائية للكنيست.[٧٥] لم يتم تقديم مشروع القانون في الكنيست الخامس عشر للتصويت عليه.

وقد شرح عضو الكنيست كلاينر دوافع تقديم مشروع القانون الحقيقية في مكان آخر:[٧٦]

Our bill, which is part of a bigger plan that Herut is crystallizing, is about encouraging Arab emigration to Arab countries. Most of the political parties in Israel still do not recognize that when we speak about the Palestinian problem, it's not only the 3 million Palestinians who live in Judea, Samaria and Gaza Strip but also the 1.2 million Palestinian Arabs who live in Israel as Israeli citizens. Most of them feel themselves to be Palestinians and identify with Palestinian causes. Actually, in most cases, there's no difference between a Palestinian Arab living in Jaffa and one living in Gaza.

... Our bill addresses the issue of Israeli Arabs and puts on the table the question of loyalty. Since the laws in Israel and our Supreme Court are very keen on guarding against racism, the bill says that every Israeli, without mentioning Arabs, who wants to go to an Arab country will receive a sum of money to do so.

مشروع قانون بشأن قمع الذاكرة الفلسطينية

في تاريخ ٢٤ /٧ /٢٠٠١ قدم اعضاء الكنيست تسفي هيندل، إليعيزر كوهين، ميخائيل نودلمان (الاتحاد القومي–يسرائيل بيتينو) وناحوم لانغينتال (المفدال) مشروع **قانون يوم الاستقلال (تعديل– منع إحياء ذكرى يوم النكبة) – ٢٠٠١**.[٧٧] الذي يحدد:

١. في قانون يوم الاستقلال – ١٩٤٩ بعد المادة ١ يأتي:

أ. لا يقيم أيّ شخص نشاطًا أو حدثًا لإحياء ذكرى يوم الاستقلال أو قيام دولة إسرائيل على اعتبار أنه يوم حزن أو حداد.

ب. كلّ من يخالف تعليمات مادة (أ) – يسجن سنة كاملة أو يدفع غرامة بقيمة ١٠،٠٠٠ شيكل جديد أو كلاهما.

ويكتب المقترحون في معرض تعليلهم للمشروع:

بعد إقامة الدولة بفترة وجيزة، تمّ سَنّ قانون يوم الاستقلال – ١٩٤٩، الذي يرسّخ مكانة يوم الاستقلال كيوم عيد للدولة ويوم عطلة، وساد الاعتقاد في تلك الايام بوجوب الاحتفال الشعبي بهذا العيد القومي. لكن المشكلة ظهرت مع مرور الايام، حيث ظهر أفراد وجماعات مختلفة من الذين يتمتعون

---

٧٤ رسالة المحامية آنا شنايدر، المستشارة القضائية للكنيست إلى عضو الكنيست أبراهام بورغ، رئيس الكنيست من يوم ٧ /١١ /٢٠٠١. الموضوع: بحث في رئاسة الكنيست في موضوع مشروع القانون لتشجيع الهجرة إلى الدول العربية– ٢٠٠١ الذي قدمه عضو الكنيست ميخائيل كلاينر (٢٩٤١)، ص٩–٨. انظروا أيضًا: **هآرتس** ٢ /٩ /٢٠٠١، **هآرتس** ٢٥ /١١ /٢٠٠١، **هآرتس** ٣١ /١٢ /٢٠٠١.

٧٥ انظروا بيان نائب سكرتير الكنيست، د. ليف. الجلسة رقم ٢٨٧ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ١٩ /٢ /٢٠٠٢.

٧٦ مقابلة مع عضو الكنيست ميخائيل كلاينر في موقع «كهانا تصداق» (كهانا كان محقًا):
Tzivia Emmer, *MK Michael Kleiner*, available at: www.smolanim.com/articles/kleiner.html

٧٧ مشروع قانون رقم ٢٨٩٩.

بما تقدمه الدولة الديموقراطية، التي توفر لمواطنيها حرية التعبير، لكنهم يستغلون الامر بشكل سلبي. هذه المجموعات تقوم بنشاطات تعمل على تقويض وجود دولة إسرائيل، عندما يقومون بإحياء ذكرى يوم الاستقلال أو يوم إقامة الدولة كأحداث حداد و«مأساة» بالذات. من هنا يقترح ان تحظر من خلال القانون كل النشاطات التي تحيي يوم الاستقلال أو إقامة الدولة على أنه يوم حداد، ويقترح فرض عقاب صارم على الذين يستغلون الطابع الديموقراطي النيّر لدولة إسرائيل من اجل تقويضها من الداخل.

مشروع القانون هذا موجّه ضد المواطنين الفلسطينيين، الذين يعتبرون أن دولة إسرائيل قامت على انقاض شعبهم، وبالنسبة إليهم إن «يوم الاستقلال» الإسرائيلي هو «يوم نكبتهم». ويرمز هذا اليوم إلى طرد الشعب الفلسطيني من أرضه واجتثاثه من وطنه وتدمير المئات من قراه. هذا هو اليوم الذي يرمز إلى تشتت الشعب الفلسطيني في أرجاء المعمورة وتحوّله إلى شعب من اللاجئين. لذا يحيي المواطنون الفلسطينيون ذكريات الماضي ويقومون بزيارة الأماكن التي تواجدت فيها قراهم ولم يتبقّ منها سوى بعض الاطلال. كما يهدف هذا المشروع إلى مصادرة الذاكرة الجماعية للمواطنين الفلسطينيين، وإلى فرض وعي دخيل عليهم. ينطوي مشروع القانون هذا على الكثير من العبثية، ذلك أنه يطلب من المواطنين الفلسطينيين أن يفرحوا في يوم حدادهم. ومن الواضح ان الذاكرة الفلسطينية التي يتم التعبير عنها في هذا اليوم، لا تشكل خطراً على دولة إسرائيل، لكن مشروع القانون يريد، مثل مشاريع قوانين اخرى، أن يشوّه المواطنون الفلسطينيون هويتهم الفردية والجماعية وان يذوّتوا شكلاً من أشكال إنكار ونفي الذات والتماهي المطلق مع الآخر الذي يتنكر لهم ولا يتقبلهم كما هم.[٧٨] إضافة إلى ذلك، ينوي مشروع القانون تجريم تاريخ الشعب الفلسطيني وذاكرة هذا التاريخ.

مشروع قانون بشأن الاراضي والاستيطان

في تاريخ ١٨ /٢ /٢٠٠٢ قدم ٢٢ من اعضاء الكنيست من اليمين الإسرائيلي مشروع **قانون أراضي إسرائيل (تعديل- تخصيص الاراضي للاستيطان اليهودي) -٢٠٠٢**.[٧٩] ولاحقا قام ٦١ عضو كنيست بالتوقيع على هذا المشروع. يقترح المشروع إضافة المادة التالية لقانون أراضي إسرائيل - ١٩٦٠:[٨٠]

٢ (٨) تخصيص أراضٍ من أراضي إسرائيل أو نقل حقوق فيها بشتى الطرق إلى الوكالة اليهودية، وللأهداف التي أقيمت من أجلها، حسب قانون مكانة الهستدروت الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لأرض إسرائيل - ١٩٥٣، شريطة ان تخصص هذه الارض للاستيطان اليهودي فقط، ويتم تنفيذ الامر فقط في حال مصادقة وزير الامن على ان الامر ضروري لأسباب امنية، أو ان الوزراء المسؤولين عن تنفيذ القانون صادقوا على ان الامر ضروري من أجل المحافظة على طابع البلدات التي تعتمد اسلوب معيشة فكريًا او جماهيريًا موحداً، والمشروط بتعاون من قبل المستوطنين.

---

٧٨ كتب عزمي بشارة: «من أجل أن يكون عربيًا اسرائيليًا على العربي الاسرائيلي ان يكون جزءًا من نفي ذاته» **بين الأنا والنحن - بناء الهويات والهوية الاسرائيلية** (عزمي بشارة- محرر، معهد فان لير،١٩٩٩) ص ١٤.

٧٩ مشروع قانون رقم ٣٤٨٥ (٢٩٠٨ سابقًا). أعضاء الكنيست هم: حاييم دروكمان، زبولون أورليف، ناحوم لانغينطال (المفدال)، بنيامين الون، ميخائيل نودلمان، إليعيزر كوهين، تسفي هيندل (الاتحاد القومي- يسرائيل بيتينو) يتسحاق جاجولا، أرييه غامليئيل، عوفر حوجي، نيسيم زئيف، يئير بيرتس، يتسحاق صابان، دافيد طال (شاس)، إليعيزر زاندبرج (شينوي)، شموئيل هالبيرت (يهدوت هاتوراه)، يسرائيل كاتس، يهوشوع ماتسا، أيوب قرا، يوفال شتاينيتس، أبراهام هيرشزون (ليكود) وغنادي ريغر (يسرائيل بعلياه).

٨٠ **كتاب القوانين**- ١٩٦٠، ص ٥٦.

يقترح هذا المشروع كذلك تعديل المادة ٤ لقانون مكانة الهستدروت الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لأرض إسرائيل – ١٩٥٣ عن طريق تغيير الكلمة «واستيطانها» بالكلمات «والاستيطان اليهودي». فيصبح النص كما يلي:

دولة إسرائيل تعترف بالهستدروت الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لأرض إسرائيل كوكالات ذات صلاحية لمواصلة العمل داخل دولة إسرائيل لتطوير البلاد والاستيطان اليهودي، واستيعاب القادمين [المهاجرين اليهود] من الشتات وتنسيق نشاطات المؤسسات والمنظمات التي تعمل في إسرائيل في هذه المجالات.

تم إعداد مشروع القانون هذا بهدف تفادي أية امكانية لتخصيص الارض في دولة إسرائيل لصالح الأقلية الفلسطينية التي تقطن فيها، من اجل إقامة بلدات جديدة للمواطنين الفلسطينيين على سبيل المثال. وتم طرح المشروع على ضوء النقد الذي وجهه اليمين الإسرائيلي للمحكمة العليا بعد القرار في قضية **قعدان**.[٨١] وقد كتب اعضاء الكنيست في تفسيرهم الملحق لمشروع القرار ما يلي:

في قرار المحكمة العليا ٩٥/٦٦٩٨ قعدان... قررت المحكمة انه «لا يسمح للدولة بالتمييز بشكل مباشر على اساس الدين والقومية عند تخصيص أراضي الدولة. ومن هنا ينبع أنه من غير المسموح للدولة التمييز بشكل غير مباشر على اساس الدين والقومية، في تخصيصها لأراضي الدولة. من هنا ينتج أن الدولة لا تستطيع كذلك السماح بهذا التمييز في اراضي الدولة من خلال نقل الاراضي إلى الوكالة اليهودية. لا توجد اية مادة في قانون مكانة الهستدروت الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية أو في العهد الموقع بين حكومة إسرائيل والوكالة اليهودية، من شأنها إباحة هذا التمييز في تخصيص اراضي الدولة».[٨٢]

إن جوهر الوكالة اليهودية في الماضي وفي الحاضر هو مد يد العون وتشجيع عودة الشعب اليهودي إلى وطنه وأرضه وإعادة توطينه فيها. إذًا، فهي تشكل لهذا الغرض جسرًا بين الشعب اليهودي في إسرائيل وفي أماكن شتاته، وتحافظ بمساعدة يهود الشتات على استمرار الاستيطان اليهودي في ارض إسرائيل.

في قرار حكمها، ألغت المحكمة العليا عمليًا دور الوكالة اليهودية وعملها بحسب أهدافها وغاياتها وسحبت من تحتها البساط الذي يشكل قاعدة عملها من اجل الاستيطان اليهودي في إسرائيل. فضّلت المحكمة مبدأ المساواة لدولة كل مواطنيها على قيمتها كدولة يهودية، وذلك عندما اعترفت بحق

---

٨١ قرار حكم رقم ٦٦٩٨ لعام ١٩٩٥ **عادل قعدان ضد إدارة أراضي إسرائيل وآخرون**، قرارات المحكمة العليا، مجلد ٥٤ (١)، ص ٢٥٨. وهو قرار حكم صدر في آذار ٢٠٠٠، وموضوعه رفض الدولة والوكالة اليهودية السماح لعائلة فلسطينية من مدينة باقة الغربية في منطقة المثلث، السكن في بلدة كتسير في منطقة وادي عارة. حيث أقرت المحكمة أن هذا الرفض هو تمييز باطل. وادعى الملتمسون أن على الدولة التصرف بشكل متساو، لأن الارض التي أقيمت عليها بلدة كتسير هي أرض دولة، وان سياسة التمييز على أساس قومي التي تتبعها الوكالة اليهودية التي تعمل كذراع للدولة، هي سياسة تمييزية. أما الدولة فقد ادعت ان عليها احترام الاتفاقيات التي عقدتها مع الوكالة اليهودية بالاعتماد على القوانين التي سُنّت في الكنيست، وانها لا تتدخل في اعتبارات الوكالة. في حين ادعت الوكالة اليهودية انها ملزمة حسب وظيفتها وتعريفها بتطوير البلاد لصالح الشعب اليهودي فقط. وقد قوبل هذا الحكم بحماس شديد في أوساط اليسار وصبّ عليه اليمين جام غضبه ونقده. أما في أوساط الأقلية الفلسطينية في اسرائيل فلم يحظ قرار الحكم هذا بحماس خاص. للاطلاع على نقد يساري لقرار حكم قعدان انظروا: **دفاتر عدالة ٢** (٢٠٠٢)، وأيضًا: حسن جبارين، «إسرائيلية «ترصد مستقبل» العرب بناء على زمن يهودي صهيوني، في فضاء بدون زمن فلسطيني»، **مشباط فيميشال (القانون والحكم)** ٦ (٢٠٠٢) ص ٥٣ (بالعبرية)، من الجدير ذكره أنه برغم مرور الكثير من الوقت على إصدار قرار الحكم لم يطبق على أرض الواقع، ولم تستطع عائلة قعدان حتى ساعة كتابة هذه السطور الانتقال للسكن في بلدة كتسير.

٨٢ الاقتباس الوارد هنا ضمن التفسير المرافق لمشروع القانون، يظهر في الفقرة ٣٨ لقرار حكم قعدان.

المدعي في بناء بيته داخل بلدة جماهيرية تعاونية بالذات، بالرغم من امكانية حصوله على ارض من الدولة ليبني عليها بيته، على تلة مجاورة داخل نطاق نفس البلدة ونفس المجلس الاقليمي.
بالاضافة إلى ذلك يخلق قرار المحكمة، في الظاهر، مصيدة قضائية: لا يمكن تصور قيام الوكالة اليهودية، التي تخصص لها دائرة اراضي إسرائيل الاراضيَ لكي تحقق اهدافها، بتوطين من هم غير يهود فيها. وسيكون هذا الامر بمثابة نقض لجوهر الاتفاق بين الدائرة والوكالة اليهودية ويشكل إخلالاً بالاتفاقية الموقعة. أما اذا منعت الوكالة اليهودية غيرَ اليهود من الانضمام إلى مخططاتها الاستيطانية على أراضي إسرائيل، فسيصبح التعاقد بينها وبين دائرة الاراضي مُلغى وغير قانوني.
يهدف هذا المشروع إلى تثبيت المركبات، التي تمكن الدولة من تخصيص الاراضي للوكالة اليهودية بغرض الاستيطان اليهودي في جميع انحاء البلاد، ضمن القوانين- التي يتطرق إليها قرار المحكمة العليا-، والاعتراف بذلك على أن هذا الامر هو هدف جدير ومطلوب، كما ورد في قانون أساس: كرامة الانسان وحريته.
يذكر أن مبدأ منح الافضلية للاستيطان اليهودي يتوافق مع سياسة حكومات إسرائيل التي اعترفت بضرورة تهويد مناطق مختلفة في البلاد.

في كانون الثاني من العام ٢٠٠٢ طلبت المستشارة القضائية للكنيست، المحامية آنا شنايدر، من رئاسة الكنيست أن تدرس إمكانية شطب مشروع القانون لكونه مشروعا إشكاليًّا، يشكّل، للوهلة الاولى، مشروعًا عنصريًّا في جوهره.[٨٣] وبالرغم من هذه التوصية صادقت رئاسة الكنيست على طرح هذا المشروع بأغلبية الاصوات.[٨٤]

تمّ لاحقًا تبنّي هذا المشروع من قبل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة أريئيل شارون، لكن النقد اللاذع الذي واجهه هذا المشروع أدى إلى «دفنه» في لجنة (انظروا الفصل الثاني من هذا التقرير). وبهذا تم تفادي تطوير هذا المشروع إلى قانون رغم تأييد معظم اعضاء الكنيست له (ويشهد على ذلك توقيع ٦١ عضو كنيست على مشروع القانون).

مشروع قانون بشأن هبّة أكتوبر ٢٠٠٠

في تاريخ ٢٤ /٧ /٢٠٠٢ طرح عضو الكنيست ميخائيل كلاينر (حيروت) على طاولة الكنيست مشروع **قانون لجان التحقيق (تعديل-إيقاف عمل اللجنة) -٢٠٠٢**.[٨٥] اقترح المشروع ما يلي:

١أ. إذا ما لاحظت الحكومة وجود إرادة جماهيرية تحتّم إيقاف عمل لجنة التحقيق التي أقيمت حسب هذا القانون، فهي مخوّلة باتّخاذ قرار، بمصادقة الكنيست، بوقف عمل اللجنة لفترة محددة او إلى الأبد.

١ب. يوقف عمل لجنة التحقيق التي اقيمت بقرار الحكومة رقم ٢٤٩٠ في تاريخ ١ /١١ /٢٠٠٠ ، والتي أقيمت لغرض تقصّي الحقائق بخصوص المواجهات بين قوات الامن وبين مواطنين إسرائيليين، عند المصادقة على هذا القانون.

وأرفق المشروع بالتفسيرات التالية:

لا يحدد قانون لجان التحقيق طريقة ما لوقف نشاط لجنة تحقيق.[٨٦] وما يعنيه هذا الامر أنه، ومنذ اللحظة التي أقيمت فيها لجنة تحقيق، لا توجد طريقة للعدول عن ذلك، وإن توصلت الحكومة أو

٨٣ **هآرتس** ١٦ /١ /٢٠٠٢.
٨٤ انظروا بيان سكرتير الكنيست د. ليف، الجلسة رقم ٢٨٧ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ١٩ /٢ /٢٠٠٢.
٨٥ مشروع رقم ٤٠٦٠.

اللجنة أو أي طرف آخر أو جميعهم معًا إلى اتفاق بشأن ضرورة القيام بذلك.
يُقترح، إذًا، أن تصادق الكنيست على إقامة لجان التحقيق وأن يكون في استطاعة الحكومة، وبمصادقة الكنيست، إيقاف عمل اللجنة لفترة محددة أو إلى الأبد.
تحدد المادة ١ب حكمًا مؤقتًا لإلغاء «لجنة أور». لقد كانت دوافع إقامتها والفائدة المرجوّة منها موضع خلاف منذ لحظة إقامتها. وهنالك إجماع متنام وواسع بخصوص الضرر الذي تسببه اللجنة والذي يغلب على فائدتها، وهنالك مصلحة جماهيرية بإيقاف عملها.
وبما أن القانون الحالي لا يجيز إيقاف عمل لجنة أور، وإن أرادت ذلك الحكومة او اللجنة نفسها أو رئيس المحكمة العليا، وهنالك شك في سريان المعيار العام الذي يحدده التعديل على لجنة قائمة، لذا يحدد القانون حكمًا مؤقتًا لإيقاف عمل لجنة أور، ويتم مستقبلاً إيقاف عمل اللجان فقط بالطريقة التي تحددها المادّة ١أ.

في تاريخ ٢٣ /١٠ /٢٠٠٢ أسقطت الكنيست مشروع القانون من جدول أعمالها بالقراءة التمهيدية، بأغلبية ٥٦ معارضًا وَ ٥ مؤيدين وامتناع عضو كنيست واحد عن التصويت.[٨٧]

مشاريع قوانين ذات علاقة بالحقوق السياسيّة وحرّيّة التعبير

في تاريخ ١٣ /١١ /٢٠٠٢ اقترح عضو الكنيست يسرائيل كاتس (الليكود) **مشروع قانون الاعلان عن الحركة الإسلامية كتنظيم محظور – ٢٠٠٠**.[٨٨] ويقترح المشروع «اعتبار الحركة الاسلامية في إسرائيل تنظيمًا محظوراً فيما يخصّ المادة ١٤٥ لقانون العقوبات–١٩٧٧» (المادة ١).
وكُتبت الامور التالية في معرض تفسير المشروع المقترح:
تقيم الحركة الاسلامية، على جناحيها، جهازًا اجتماعيًا دينيًا بروح الفكر الاصولي لحركة الاخوان المسلمين التي تُعتبر الحركة الاسلامية جزءًا منها. وتتميز أهدافها بالتحريض، وبخط ايديولوجي مناهض لإسرائيل ولليهودية، ويتم التعبير عن ذلك من خلال ما ينشر في صحف الحركة الناطقة بلسانها وفي الخطب التي تلقى في المساجد وفي أطر أخرى. وتقيم الحركة الإسلامية مهرجانات شعبية في المدرجات الرياضية داخل البلاد، تقوم من خلالها بتحريض الجمهور الإسلامي على العمل ضد المخاطر المتوقعة لمسجد الاقصى من قبل اليهود والسلطة الإسرائيلية. وتستخدم الحركة قاعدة تنظيمية ومحلية في بعض البلدات التي تقع تحت تأثيرها بسبب نجاحها في الانتخابات المحلية. هذه العناصر تستعمل الموارد والمنشآت والاموال خدمة لأهدافها.

وقام عضو الكنيست كاتس بتجميد معالجة هذا المشروع قبل تقديمه للقراءة التمهيدية في الكنيست، لتقديره انه لن يحظى بالأغلبية المطلوبة. لكن بعد المهرجان الشعبي السنوي السابع الذي أقامته الحركة الاسلامية في أيلول ٢٠٠٢ تحت شعار «الاقصى في خطر»، قام جهاز الشاباك (جهاز المخابرات العامة) بتقديم توصية بوضع الحركة خارج القانون.[٨٩] عندها أعلن عضو الكنيست كاتس انه سيعرض مشروع قانونه للتصويت بالقراءة التمهيدية مع افتتاح الدورة الشتوية للكنيست. رئيس الحكومة أريئيل شارون اعلن بدوره عن تأييده لمشروع القانون.[٩٠] ومن جهته قال رئيس الدولة موشيه كتساف في تاريخ ٣٠ /٩ /٢٠٠٢ في مقابلة اجرتها معه إذاعة «صوت إسرائيل»

٨٦ قانون لجان التحقيق – ١٩٦٨، **كتاب القوانين** – ١٩٦٨، ص ٢٨.
٨٧ الجلسة رقم ٣٤٦ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ٢٣ /١٠ /٢٠٠٢.
٨٨ مشروع رقم ٢٣١٩.
٨٩ **معاريف** ٢٣ /٩ /٢٠٠٢، انظروا كذلك: **هآرتس** ٢٤ /٩ /٢٠٠٢.

بالعبرية انه « يجدر بالأوساط القضائية دراسة ما اذا كان هنالك مبرر وأساس لإخراج الحركة الاسلامية عن القانون ».[٩١]

في تاريخ ٢٠ /١٠ /٢٠٠٢ قررت اللجنة الوزارية للتشريع معارضة مشروع القانون. وقال مئير شطريت، وزير القضاء ورئيس اللجنة، إنّه لا مجال لتطوير مشروع القانون لأن المستشار القضائي للحكومة يُجري مداولات في موضوع الحركة الاسلامية، على خلفية المهرجانات الشعبية التي عقدتها الحركة. يذكر أن مكتب رئيس الحكومة كان قد عبر عن تأييده للمصادقة على مشروع القانون بالقراءة التمهيدية، مقابل وعد تلقاه المكتب من صاحب المشروع بأن لا يمضي به قُدُمًا دون موافقة الحكومة، لكن اللجنة الوزارية للتشريع لم تتقبل هذا الموقف.

ويستطيع صاحب المشروع بحسب النظام الداخلي للكنيست طرح مشروع قانونه للمصادقة، بالرغم من معارضة اللجنة الوزارية للتشريع. وما يعنيه فعليًا قرار اللجنة الوزارية هو أن على أعضاء الائتلاف بدون استثناءٍ التصويتَ ضدّ مشروع القانون.[٩٢]

يهدف مشروع القانون هذا إلى المساس بحرية التنظيم وبحرية العمل السياسي وبحرية التعبير للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

في تاريخ ٢ /٧ /٢٠٠١ قدم عضو الكنيست ميخائيل كلاينر (حيروت) **مشروع قانون تعديل أمر منع الارهاب (إخراج حركة كاخ والأعضاء المسجلين فيها من قائمة المنظمات الإرهابية) – ٢٠٠١**.[٩٣] هذا المشروع الذي لم يعرض للتصويت يطلب إعطاء الشرعية لحركة « كاخ » التي أسّسها الحاخام مئير كهانا.[٩٤] وكتبت الامور التالية في تعليل الاقتراح:

> الوضع الراهن يمس بحرية التعبير لأعضاء كاخ، ويجب الفصل بين معارضة أفكارهم، وحتى حرمان الحركة من الترشح للكنيست، وبين الاعلان عن الحركة منظمةً إرهابية لا لشيء إلا بسبب معارضة الآراء والمواقف التي تمثلها.

---

٩٠ **معاريف**، ٢٤ /٩ /٢٠٠٢.

٩١ انظروا http://bet.iba.org.il

٩٢ **هآرتس**، ٢١ /١٠ /٢٠٠٢. انظروا الهامش ٢٤ أعلاه.

٩٣ مشروع رقم ٢٧٨٣. اقتراح سابق مماثل رقم ١١٠١ تم شطبه من قبل هيئة الكنيست العامة في تاريخ ٢٣ /٥ /٢٠٠١، انظروا: موقع *Walla*، www.walla.com أو www.walla.co.il.

٩٤ دخلت حركة كاخ إلى الكنيست لأول مرة في الكنيست الحادي عشر في العام ١٩٨٤، وتم شطبها ومنعها من المشاركة في انتخابات الكنيست الثاني عشر في العام ١٩٨٨، استنادًا إلى التعديل في قانون أساس: الكنيست وإدخال المادة ٧ أ التي تمكّن من منع تمثيل احزاب عنصرية ومناهضة للديموقراطية. في العام ١٩٩٠ اغتيل الراب كهانا في الولايات المتحدة الامريكية. في العام ١٩٩٤ وبعد المجزرة التي نفذها باروخ جولدشطاين في الحرم الابراهيمي في الخليل، اعلنت حكومة اسرائيل عن حركتي « كاخ » و« كهانا حاي » التي انشقت عنها، منظّمتين إرهابيّتين وحظرت نشاطهما. انظروا عامي بدهتسور ودفنة كينطي، « مات كهانا، وهو حي في اسرائيل »، **بانيم – مجلة للمجتمع والتربية**، ٢٠ (ايار ٢٠٠٢) ص ١٣١–١٢٣. (بالعبرية)

مشاريع قوانين تعزّز الهُويّة اليهوديّة

منذ اندلاع هبّة أكتوبر ٢٠٠٠، هنالك تعامل مكثف مع «الولاء للدولة»، وانهماك في التشديد على الهوية اليهودية للدولة وعلى رموزها اليهودية. ونعرض فيما يلي بعض مشاريع القوانين التي عالجت هذه الامور.

أ. في تاريخ ١٣ /١١ /٢٠٠٠ قدّم عضو الكنيست حاييم دروكمان (المفدال) **مشروع قانون أساس: الكنيست (تعديل - نص إعلان الولاء)**.[٩٥]

مادة ١٥(أ) لقانون أساس: الكنيست تحدِّد ما يلي:

يعلن عضو الكنيست الولاء؛ وهذه هي كلمات التصريح: أتعهد بالولاء لدولة إسرائيل والقيام بواجبي في الكنيست بإخلاص.

وحسب هذا الاقتراح:

في المادة ١٥(أ) من قانون أساس: الكنيست بعد «أتعهّد بالولاء لدولة إسرائيل»، يأتي «كدولة يهودية وديموقراطية».

الجدير بالذكر أن المادة ١٦ تحدد ان عضو الكنيست «لن يتمتع... بحقوق عضو الكنيست طالما لم يصرح» هذا التصريح.

ب. في تاريخ ١٣ /١١ /٢٠٠٠ قدم عضو الكنيست (الوزير لاحقًا) داني نافيه (الليكود) **مشروع قانون دولة إسرائيل كدولة يهودية ديموقراطية (تعديلات قوانين) - ٢٠٠٠**.[٩٦] ويقترح هذا المشروع إدخال بعض التعديلات على عدد من القوانين، بحيث يكون المغزى من كل هذه التعديلات، كما كتب مقدِّم المشروع عضوُ الكنيست داني نافيه، «تحديد واجب الولاء لدولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية». فهو يقترح مثلاً أن تتم إضافة مادة إلى قانون الاحزاب تنص على «عدم تسجيل حزب ما إلا إذا كان احد اهدافه المعلنة في نموذج الطلب لتسجيل حزب، الالتزامَ لدولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية.»

ت. في تاريخ ٢٧ /١١ /٢٠٠٠ قدمت مجموعة مكوَّنة من ١٩ عضو كنيست **مشروع قانون أساس: دولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية**.[٩٧] ويحدِّد الاقتراح أنّ «دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي ومركز حياته» (١أ) وكذلك «ستحافظ دولة إسرائيل على طابعها الخاص كدولة يهودية» (١(ب)). وتحدد المادة الثانية من القانون: «لا يتم مسّ الحقوق التي يوفرها قانون الاساس هذا،

---

٩٥ مشروع رقم ٢٣٤٠. اقترح عضو الكنيست ميخائيل كلاينر (حيروت) مشاريع مماثلة هي: رقم ٣٢٨٣ (تم تقديمه في تاريخ ٧ /١ /٢٠٠٢) ورقم ١٩٤٤ (تم اسقاطه من جدول اعمال الكنيست بالقراءة التمهيدية باغلبية ٢٨ معارضًا، مقابل ٣ مؤيدين وممتنعين اثنين. انظروا: الجلسة ٢١٦ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ٢٧ /٦ /٢٠٠١)

٩٦ مشروع رقم ٢٣٢٧.

٩٧ المشروع رقم ٢٣٨٨. وقّع على المشروع اعضاء الكنيست التالية اسماؤهم: حاييم دروكمان، زبولون اورليف، يغئال بيبي، شاؤول ياهلوم، ناحوم لانغينطال (المفدال)، يولي إيدلشطاين (يسرائيل بعلياه)، دافيد أزولاي، يتسحاق غاغولا، نسيم زئيف، دافيد طال، رحاميم ملول، يئير بيريتس (شاس)، بنيامين ألون، تسفي هيندل، إليعيزر كوهين، يوري شطيرن (الاتحاد القومي-يسرائيل بيتينو)، أبراهام رافيتس (يهدوت هاتوراه)، يسرائيل كاتس ويوفال شتاينيتس (الليكود). يشبه فحوى هذا الاقتراح ذلك الذي قدمه عضو الكنيست ميخائيل كلاينر (حيروت) رقم ٢٧٤٦ مشروع قانون أساس: دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي، الذي وضع على طاولة الكنيست في تاريخ ١٦ /٨ /٢٠٠١.

إلا بقانون يتلاءم مع قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية من خلال تخويل واضح فيه، والذي كان الهدف منه جديراً وبدرجة لا تفوق ما هو مطلوب». هذه المادة مشابهة لمواد قائمة في قانون أساس: كرامة الانسان وحريته وفي قانون أساس: حرية العمل. لكن، وخلافًا لهذه المواد، يتمّ تغييب المصطلح «دولة يهودية ديموقراطية»، ويوضع بدلاً منه مصطلح «دولة يهودية». ويقترح مشروع القانون كذلك إقرار السبت كيوم عطلة (المواد ٤ و٥) والمحافظة على «الكشروت» (الحلال حسب الشريعة اليهودية) (المادة ٦) ودمج القانون الديني العبري في التشريع، وفي قرارات الحكم التي تصدرها المحاكم (المادة ٨).

وكتب مقدِّمو المشروع في معرض تفسيرهم له:

يهدف هذا القانون إلى ترسيخ طابع دولة إسرائيل اليهودي في قانون الاساس، كما تم تعريفها في وثيقة الاستقلال عند الاعلان عن إقامة الدولة. وتصبو المبادئ الاساسية المقترحة هنا والتي تعمل على تعريف وبلورة طابع الدولة، إلى تعريف الدولة كصاحبة التزام وارتباط بالقيم اليهودية للشعب اليهودي بأجياله المتعاقبة، وعدم الاكتفاء بكونها بيتًا قوميًا لليهود حيثما تواجدوا بل من خلال ممارستها لهذه القيم في حياتها اليومية.

ث. في تاريخ ٤ /١٢ /٢٠٠٠ قدّم عضو الكنيست حاييم دروكمان (المفدال) **مشروع قانون واجب الولاء لدولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية (تعديلات قوانين) -٢٠٠٠**.[٩٨] ويقترح المشروع إدخال تعديلات على بعض القوانين المركزية (مثل: قانون حصانة اعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم - ١٩٥١، قانون الاحزاب - ١٩٩٢ وقانون الجنسية-١٩٥٢). وتهدف هذه القوانين إلى تحديد الولاء لدولة إسرائيل كـ«دولة يهودية وديموقراطية» بهدف التشديد على إثنيّة الدولة.

ج. في تاريخ ٢٤ /٧ /٢٠٠١ اقترح عضو الكنيست أوفير بينيس-باز (حزب العمل) **مشروع قانون أساس: العودة**.[٩٩] ويقترح المشروع تغيير اسم قانون العودة - ١٩٥٠[١٠٠] إلى «قانون أساس: العودة». وكتب في تفسيره لهذا المشروع ما يلي:

يشكّل ترسيخ المبدأ الذي يحقّ بحسبه لكلّ يهوديّ القدومُ إلى البلاد، مركّبًا مركزيًا لجوهر دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي، بحسب مبادئ وثيقة الاستقلال، ويعطي زخمًا جوهريًا وأخلاقيًا لمصطلح الدولة اليهودية. ويهدف مشروع القانون هذا إلى السموّ بقانون العودة إلى مستوى قانون أساس.

ح. في تاريخ ٢٧ /٧ /٢٠٠٢ قدّم عضو الكنيست تسفي هيندل (الاتحاد القومي-يسرائيل بيتينو) **مشروع قانون أساس: النشيد الوطني لدولة إسرائيل**.[١٠١]

ويقضي هذا المشروع بما يلي:

١. النشيد الوطني للدولة هو «هتكفا» وكلماته هي:

ما دامت في أعماق الفؤاد
روح يهودية مفعمة بالحنين
ونحو اطراف الشرق قُدُمًا

---

٩٨ مشروع رقم ٢٤٠١.

٩٩ مشروع رقم ٢٩٢٠، مشاريع مماثلة قدمت في الكنيست الخامس عشر: رقم ١٨٣١ و١٧٥٨.

١٠٠ **كتاب القوانين**- ١٩٥٠ ص ١٥٩.

١٠١ مشروع رقم ٤٠٢٩. تم تقديم مشروع قانون مشابه للكنيست الخامس عشر، وهو مشروع رقم ٢٦٨٩ لعضو الكنيست أبراهام هيرشزون (الليكود) وآخرين.

تتشوف الانظار إلى صهيون
لن تعود الأماني تضيع
أماني ألفين من عمر السنين
للعيش أحرارًا في أرضنا
أرض صهيون وأورشليم (ترجمة: دافيد سجيف)

٢. لا يمكن تغيير قانون الاساس هذا الا بقانون أساس تصادق عليه اغلبية أعضاء الكنيست.[١٠٢]

في التفسير المرفق لمشروع القانون كتب ما يلي:

كلمات النشيد الوطني أصبحت عند قيام الدولة أحد المحاور الاساسية للكيان الصهيوني الإسرائيلي. لذا من المهم المحافظة على النشيد الوطني الذي تحول إلى رمز. ويجيء القانون لكي يمنع امكانية تغيير النشيد الوطني بأغلبية عرَضيّة في الكنيست.

خ. في شهر تموز ٢٠٠٢ قدم عضو الكنيست ميخائيل كلاينر (حيروت) **مشروع قانون أساس: الكنيست (تعديل – حق الانتخاب)**.[١٠٣] ويحدد مشروع القانون هذا لزوم إعلان الولاء لإسرائيل كدولة يهودية، بما تملكه من علم وشعار ونشيد وطني. ويحدد مشروع القانون انه على كل مواطن يرغب في المشاركة في انتخابات الكنيست التوقيع على إعلان الولاء لدولة إسرائيل كدولة يهودية. ولا يستطيع أي إنسان المشاركة في الانتخابات بدون هذا الاعلان. وأشار عضو الكنيست كلاينر في تفسيره للاقتراح أن القانون الحالي يمكّن كلَّ مواطن من التصويت والترشح. في اعتقاده كانت المشاركة في الانتخابات في الدول متعددة القوميات التي تحدها دول ذات تركيبة سكانية مشابهة، مقرونة دائمًا بقسم الولاء. وأضاف ان وثيقة الاستقلال تحدد أن الغرض من إقامة دولة إسرائيل هو في أن تكون دولة يهودية. «ومن لا يقبل تعريف الدولة بهذا الشكل لا يستطيع التصويت ولا الترشح».

في توصية قضائية، حددت المستشارة القضائية للكنيست، المحامية آنا شنايدر، أن نص اعلان الولاء الذي يقترحه عضو الكنيست كلاينر يختلف عن النصوص المتعارف عليها لتصريحات الولاء الاخرى، وشددت شنايدر على ما يلي:

من الممكن ان يثير مشروع قانون النائب كلاينر الادّعاء أنّ هذا المشروع عنصري في جوهره، لعدة أسباب، منها مطلب الالتزام بالولاء للدولة كدولة يهودية (بدون الاضافة المتعارف عليها في التشريع «وديموقراطية»)، وللنشيد الوطني (ذي الطابع اليهودي الواضح)، وقد يثير هذا المطلب الصعوبات لمواطني الدولة من غير اليهود بخصوص حق الانتخاب الذي يعتبر حقًا أساسيًا في نظام حكمنا.

وأوصت المحامية شنايدر رئاسة الكنيست «ان تدرس المشروع بشكل عميق قبل اتخاذها قراراً بخصوص المصادقة على طرحه للمداولة في الكنيست». في تاريخ ١٥ /٧/ ٢٠٠٢ قررت رئاسة الكنيست بأغلبية صوت واحد المصادقة على طرح المشروع على الكنيست.[١٠٤] لكنه لم يعرض للتصويت في الكنيست الخامس عشر.

---

١٠٢ المقصود بـ«أغلبية اعضاء الكنيست» أغلبية ٦١ عضو كنيست (من بين ١٢٠).

١٠٣ مشروع رقم ٣٩١٣. يظهر انه قد وقع خطأ في موقع الانترنت التابع للكنيست ولا يظهر هذا الاقتراح بشكل كامل.

١٠٤ موقع *Walla* على الانترنت ١٦ /٧/ ٢٠٠٢.

مشاريع قوانين لدعم حقوق الأقليّة الفلسطينيّة

مقابل كل هذه المشاريع، تم تقديم عدد من مشاريع القوانين من قبل ممثلي الأقلية الفلسطينية في الكنيست، وتم أحياناً تقديم بعض هذه المشاريع الهادفة إلى تدعيم حقوق هذه الاقلية، بمشاركة اعضاء كنيست من أحزاب يسارية. فشلت جميع هذه المشاريع، ولم يُطرح بعضها للتصويت، لعدم توافر الاغلبية اللازمة لاجتيازها القراءات التشريعية المختلفة. وفيما يلي بعض الامثلة المركزية لهذه المشاريع:

أ. في تاريخ ١١ /١٢ /٢٠٠٠ قدم عضو الكنيست د. احمد الطيبي (الحركة العربية للتغيير) **مشروع قانون الحدّ من الهدم وفرض العقوبات على البناء غير المرخَّص في الوسط العربي (حكم مؤقت) – ٢٠٠٢**.[١٠٥]

وينصّ المشروع:

١. بالرغم مما هو مذكور في قانون التخطيط والبناء – ١٩٦٥[١٠٦] وفي الانظمة الاخرى، لا يتم تنفيذ امر هدم إداري او قضائي، ولا يفرض أي عقاب آخر بسبب إقامة مبنى للسكن، سواء أكان مؤقّتًا أم ثابتًا، بدون ترخيص أو بانحراف عن الرخصة او الخارطة، إذا كان صاحب المبنى، أبناء بيته أو أبناء عائلته هم أصحاب الارض التي اقيم عليها المبنى، إلا إذا (١) قدم عرض خطي لصاحب المبنى يقترح عليه مسكنًا بديلاً على أرض مُعدّة للبناء؛ (٢) مضت سنتان من يوم تسليم الاقتراح المذكور في الفقرة (١) ولم يَقُم المستلم باستغلاله.

ويحدد المشروع سريان القانون بمدة عشر سنوات ويقول صاحبه في تفسير المشروع:

يُقدم هذا المشروع على ضوء الضائقة الخانقة التي يعيشها سكان القرى العربية... فقد نشأت حالة لا يستطيع سكان هذه القرى معها بناء بيوتهم على أراضيهم من ناحية، ولا تسمح دولة إسرائيل، من الناحية الاخرى بالبناء على اراض بديلة، ولا توفر لهم حلولاً إسكانية، وتقوم بهدم بيوتهم التي بنيت بدون ترخيص ملائم. لا يُعقل ألاّ تمنح دولة طبيعية المواطنَ فرصة بناء بيته، وتهدم من الناحية الاخرى بيته الذي اقيم بدون ترخيص لانه لم يستطع الحصول على هذا الترخيص.

طرح المشروع على طاولة الكنيست لكنه لم يعرض للتصويت.

ب. يوم ٢٦ /٢ /٢٠٠١ قدم عضو الكنيست د. عزمي بشارة مشروع **قانون أساس: كرامة الانسان وحريته (تعديل – مساواة)**.[١٠٧] ويقترح المشروع تصحيح الغياب البارز لمبدأ المساواة في قانون أساس: كرامة الانسان وحريته – ١٩٩٢.[١٠٨] لا يتطرق قانون الاساس لمبدأ المساواة. بل بالعكس من ذلك هو يشدد على إثنية الدولة. ويُستدلّ من تاريخ سَنّ هذا القانون ان مبدأ المساواة قد اسقط بشكل مقصود وواضح من صيغة القانون، عند سنّه، لسببين: المحافظة على الوضع القائم بين المتدينين والعلمانيين اليهود، والمحافظة على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل.[١٠٩] يقترح مشروع

---

١٠٥ مشروع رقم ٢٤٤١.

١٠٦ **كتاب القوانين** – ١٩٦٥ ص ٣٠٧.

١٠٧ مشروع رقم ٢٥٥٦.

١٠٨ **كتاب القوانين** – ١٩٩٢، ص ١٥٠.

١٠٩ يهوديت كارب «قانون أساس: حرية الانسان وكرامته، سيرة لصراعات قوة» **مشباط فيميشال** أ (٢) ١٩٩٣ ص ٣٤٢ (بالعبرية).

بشارة إضافة المادة التالية:

٧أ. الجميع متساوون أمام القانون؛ المساواة في الفرص هي حق لجميع مواطني الدولة؛ لا يجوز التمييز بين انسان وآخر بسبب العرق أو القومية أو الجنس أو الطائفة أو التيار الديني أو وجهة النظر أو المكانة الشخصية أو الاجتماعية أو الانتماء السياسيّ، أو لأيّ سبب آخر.

في القراءة التمهيدية لمشروع القانون،[١١٠] صوّت ٤٢ من أعضاء الكنيست ضد المشروع وأيده ١٦ عضواً، وعبّرت الوزيرة تسيبي ليفني باسم الحكومة عن معارضة حكومتها لمشروع القانون. كانت الذريعة لهذه المعارضة أن الحكومة تعارض سَنّ قوانين أساس، أو تعديل قوانين الاساس، بدون موافقة جميع أركان الائتلاف.[١١١]

ت. في تاريخ ٢٦ /٢ /٢٠٠١ قدّم عضو الكنيست د. عزمي بشارة **مشروع قانون الجنسية (تعديل– منح الجنسية للناطقين بالعربية) – ٢٠٠١**.[١١٢] وفي تاريخ ٢٤ /٧ /٢٠٠١ قدّم عضوا الكنيست توفيق خطيب ومحمد كنعان (الحزب القومي العربي) مشروع قانون مماثلاً– مشروع قانون الجنسية (تعديل–شروط الحصول على الجنسية) – ٢٠٠١.[١١٣] ويقترح المشروعان تحديد بديل إضافي لمعرفة اللغة كشرط للحصول على الجنسية. المطلب الذي يحدده القانون هو معرفة اللغة العبرية، ويقترح المشروع إضافة «او اللغة العربية».[١١٤] وفي رده على مشروع عضو الكنيست بشارة من قبل الحكومة، قال الوزير داني نافيه الذي شغل منصب الوزير المنسق بين الحكومة والكنيست، إنّ الحكومة تعارض هذا الاقتراح لأن الدافع الحقيقي لعضو الكنيست بشارة هو:

ان تغيّر دولة إسرائيل بشكل جوهري من طابعها وتتحول إلى دولة جميع مواطنيها – دولة اليهود والعرب وربما أبناء القوميات الاخرى، ولكن ليس دولة يهودية وديموقراطية.

.. من خلال تحديد طابع دولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية – هذا الامر مفهوم، انه في امتحان الحصول على الجنسية، سيكون الامتحان ذا علاقة باللغة العبرية.

تم شطب اقتراح عضو الكنيست بشارة بالقراءة التمهيدية بأغلبية ٤٧ معارضًا و١٧ مؤيّدًا.[١١٥]

ث. في تاريخ ٢٣ /٨ /٢٠٠١ بادر عضو الكنيست محمد بركة إلى طرح **مشروع قانون أساس: مساواة الجماهير العربية**.[١١٦] وقّع على هذا المشروع أعضاء الكنيست التالية أسماؤهم: محمد بركة، عصام مخول، تمار غوجانسكي (من الجبهة الديموقراطية)، عزمي بشارة (التجمع)، حسنية جبارة، إيلان غيلون، موسي راز (ميرتس)، وأحمد الطيبي (العربية للتغيير). ويقترح المشروع تثبيت حق العرب مواطني الدولة في المساواة الجوهرية، وعدم التمييز والتفضيل المصحِّح ضمن القانون:

---

١١٠ الجلسة رقم ٢٧٧ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ٢٣ /١ /٢٠٠٢.

١١١ طرح المشروع مجدّدًا على طاولة الكنيست في تاريخ ١١ /١١ /٢٠٠٢ (مشروع رقم ٤٢٣٢).

١١٢ مشروع رقم ٢٥٥٩.

١١٣ مشروع رقم ٢٨٧٩.

١١٤ انظروا المادة ٥ (أ) ٥ من قانون الجنسية – ١٩٥٢.

١١٥ الجلسة رقم ٣٠٨ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ٢٢ /٥ /٢٠٠٢.

١١٦ مشروع رقم ٢٦٧٠. طُرحت اقتراحات مشابهة على طاولة الكنيست الخامس عشر وهي: رقم ١٧٦١ (طرحت في تاريخ ١٥ /٥ /٢٠٠٠) ورقم ١٢٠٢ (طرحت في تاريخ ٣ /١ /٢٠٠٠) ومشروع رقم ١٧٦١ الذي اسقط من جدول الاعمال بالقراءة التمهيدية باغلبية ٣٦ معارضًا، مقابل ١٨ مؤيداً وممتنع واحد عن التصويت. انظروا: الجلسة ١٨٩ للكنيست الخامس عشر بتاريخ ٢١ /٣ /٢٠٠١.

١ . تستند حقوق المواطنين العرب في إسرائيل والتزام المجتمع في إسرائيل بهذه الحقوق، إلى الاعتراف بمبدأ المساواة، وإدراك قيمة الانسان ومبدأ كرامة البشر.

٢ . يهدف قانون الاساس هذا إلى الذود عن كرامة وحرية وحقوق العرب مواطني الدولة، كمواطنين وكأقلية قومية.

٣ . (أ) يحق لكل عربي مواطن في الدولة الحصول على المساواة الجوهرية وأن لا يعاني من التمييز في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

(ب) يحق لكل عربي مواطن إسرائيل الحصول على المساواة الجوهرية، وعدم التمييز ضده في مجالات التربية والتعليم، وفي المسكن والتشغيل وفي المُلكية.

٤ . (أ) من حق الاقلية العربية في إسرائيل أن تنمّي وترعى هويتها القومية، العربية الفلسطينية، ويحق لها بلورتها وتنميتها بشكل حرّ ويحقّ لها توريثها للاجيال الشابة.

(ب) يكون التعليم العربي مبنيًا على قيم الثقافة الفلسطينية، العربية والانسانية، وعلى العلاقة الخاصة مع بقية الشعب الفلسطيني، وعلى الحق في الجنسية المتساوية والكاملة، وعلى التعايش مع الشعب اليهودي في إسرائيل على اساس المساواة في الحقوق وعلى اساس الاحترام المتبادل.

٥ . لا يُعتبر عملٌ يَهدف إلى تصحيح التمييز السابق او القائم ضد الاقلية العربية، او ذلك الذي يهدف في اساسه إلى تدعيم مساواتها، تمييزًا مرفوضًا.

٦ . على كل سلطة من سلطات الحكم احترام الحقوق التي ينص عليها قانون الاساس هذا.

وتم إلحاق التفسيرات التالية بمشروع القانون:

تم طرح مشروع اقتراح مشابه على طاولة الكنيست. وقد أثار اهتمامًا بالغًا لاحتوائه على فقرة معينة، تعرّف دولة إسرائيل كدولة «ديموقراطية ومتعددة الثقافات». وتسبب ذلك في معارضة مشروع القانون، ووفر لكثير من اعضاء الكنيست حجة لعدم تأييد هذا المشروع الذي هدف منذ البداية إلى تثبيت مبدأ المساواة بشكل قانوني.[١١٧]

لا يشتمل مشروع القانون المطروح الآن على الجملة المذكورة، وذلك بهدف وضع موضوع المساواة في لب المشروع.

ولإدخال المضمون لإعلان النوايا التي تطلقها أطراف السلطة بخصوص مساواة المواطنين العرب، نقترح مرة أخرى تثبيت الاقوال من خلال مشروع قانون يحدد وجوب تطبيق المساواة على أرض الواقع.

من هنا، وبجانب قوانين أخرى يتضمنها كتاب القوانين الإسرائيلي تهدف إلى إرساء مبدأ المساواة، هنالك حيّز (وبعد ٥١ عامًا على إقامة الدولة) لسَنّ قانون المساواة لمواطني الدولة العرب.

لم يطرح مشروع القانون للتصويت.

ج. في تاريخ ٢١ /٥ /٢٠٠١ قدّم عضو الكنيست د. عزمي بشارة **مشروع قانون أساس: الاقلية العربية كأقلية قومية**.[١١٨] ينصّ المشروع على ما يلي:

---

١١٧ قدم مشروع القانون رقم ١٢٠٢ في يوم ٣ /١ /٢٠٠٠ من قبل أعضاء الكنيست من الجبهة: محمد بركة، تمار غوجانسكي وعصام مخول. المادة رقم ٢ من الاقتراح الاصلي كانت على النحو التالي: «قانون الاساس هذا، يهدف إلى الدفاع عن كرامة وحرية العرب مواطني الدولة، كمواطنين اسرائيليين وكأقلية قومية عربية– فلسطينية، من اجل إرساء قيم دولة اسرائيل كدولة ديموقراطية ومتعددة الثقافات في قانون الاساس».

١١٨ مشروع قانون رقم ٢٧٠٥.

١ . يهدف قانون الاساس هذا إلى إرساء مكانة الاقلية العربية في إسرائيل، في قانون الاساس، كأقلية قومية، يحق لها الحصول على حقوق جماعية وعلى مساواة مدنية كاملة.

٢ . يُحسب على الاقلية العربية في إسرائيل كلُّ مواطن إسرائيلي يعرّف نفسه كعربي ولغته هي اللغة العربية.

٣ . تستند الحقوق الاساسية والحريات الجوهرية لأبناء الأقلية العربية إلى الاعتراف بقيمة الانسان، وقدسية حياته وحريته وبكونه حرًا، وسيتم احترامها بروح مبادئ العدالة الطبيعية وقواعد القانون الدولي. كل ذلك من خلال التشديد على كون سكان الدولة العرب السكان الاصليّين.

٤ . (أ) يحق للمواطنين العرب الحصول على المساواة المدنية الكاملة والمساواة التامة في الفرص. ولا يتم التمييز ضد أي إنسان بسبب كونه عربيًا.

(ب) لا يعتبر أي تشريع او سياسة او مخطط حكومي او خاص يقوم بتحسين أوضاع الاقلية العربية بسبب غبن سابق أو راهن تمييزًا ضد آخرين.

٥ . يحق لأبناء الأقلية العربية الحصول على التمثيل الملائم في كل مؤسسات الدولة.

٦ . يحق لأبناء الأقلية القومية العربية تنمية ورعاية ثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم بشكل حرّ.

٧ . يحق لأبناء الأقلية القومية العربية إقامة وإنشاء مؤسساتهم التمثيلية في كل المجالات ذات العلاقة بخصوصيتهم كأقلية قومية.

٨ . (أ) اللغة العربية، لغة الأقلية العربية القومية، هي اللغة الرسمية الثانية في دولة إسرائيل.

(ب) تتخذ الدولة الإجراءات اللازمة من اجل توفير الفرص الملائمة لأبناء الأقلية العربية كي يتعلموا لغتهم.

(ج) تنشر كل المنشورات الحكومية باللغة العربية.

٩ . يحق لأبناء الأقلية العربية الاشتراك بشكل فعال في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم، حسب أنظمة الحكم الديموقراطي.

١٠ . تعترف دولة إسرائيل بالرابط الخاص بين الأقلية العربية والشعب الفلسطيني وباقي الشعوب العربية.

١١ . (أ) تتخذ الدولة الخطوات اللازمة من اجل تمكين أبناء الأقلية العربية، من التعبير عن هويتهم العربية وتطوير ثقافتهم ولغتهم وتقاليدهم.

(ب) على الدولة اتخاذ الخطوات اللازمة في مجال التعليم والتربية لاتاحة الفرصة لأبناء الأقلية العربية، بل وتشجيعهم، لاكتساب المعرفة وتعلم تاريخهم وتقاليدهم وثقافتهم.

(ج) على الدولة اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل انخراط المواطنين العرب بشكل كامل في التقدم الاقتصادي وفي تطوير الدولة.

١٢ . لا يجوز المسّ بالحقوق التي يوفرها قانون الاساس هذا إلا عبر قانون ينسجم مع قيم دولة إسرائيل كدولة ديموقراطية، ويخدم هدفًا جديرًا، وبدرجة لا تتعدى المطلوب.

١٣ . لا تستطيع انظمة الطوارئ تغيير قانون الاساس هذا، ولا تعليق سريانه بشكل مؤقت أو إدخال شروط عليه.

١٤ . لا يمكن تغيير قانون الاساس هذا إلا بقانون أساس تصادق عليه أغلبية أعضاء الكنيست.

وعرض وزير القضاء مئير شطريت موقف الحكومة التي عارضت مشروع القانون:[١١٩]
تعارض الحكومة هذا الاقتراح لعدة أسباب، أولها أن الحكومة قررت معارضة مشروع قانون خاص لسن

١١٩ الجلسة رقم ٣١٧ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ١٢ /٦ /٢٠٠٢ .

قوانين الاساس، إلا إذا وافقت على ذلك جميع اركان الائتلاف....
ثانيًا، ولصلب مشروع القانون... النص المقترح ليس ملائمًا، لأن موادّ عينية في المشروع حادت بشكل مقصود عن النص المقبول في قوانين الاساس لعدم اعتباره الاعلان عن إقامة الدولة مرجعًا، ولم يتطرق إلى قيمها كدولة يهودية وديموقراطية...
ثالثًا، مشروع القانون المطروح يتحدث عن حقوق الاقلية، خلافًا لحقوق الفرد في المساواة. ويشير التطرق إلى حق المجموعة في المساواة صعوبات في سياقات عديدة، فمثلاً الصعوبة في قيام مؤسسات خاصة تشتق من كون الدولة هي دولة الشعب اليهودي، مثل أكاديمية اللغة العبرية، المكانة الخاصة للوكالة اليهودية، وما إلى ذلك. إضافة إلى ذلك لا يبرر حق المساواة إقامة «مؤسسات قومية» للأقلية العربية كما يقترح المشروع. لكل هذه الاسباب أقترح شطب المشروع من جدول الاعمال.

في نهاية الامر تم شطب المشروع بأغلبية ٦٠ عضوًا مقابل ٩ مؤيدين وامتناع عضو واحد.

ح. في تاريخ ٢٩ /١٠ /٢٠٠١ قدم عضو الكنيست د.احمد الطيبي (العربية للتغيير) **مشروع قانون إقامة مستشفيات في الطيبة، ام الفحم وسخنين (تعديلات تشريعية)، ٢٠٠٢**.[١٢٠] ويحدد المشروع:

١. في قانون أمر صحة الشعب – ١٩٤٠،[١٢١] يلي المادة ٢٤أ ما يأتي:
«٢٤ب. بالرغم مما قيل في أي تشريع، يصدر المدير تعليمًا بإقامة مستشفيات في المدن التالية: الطيبة، سخنين وام الفحم».

٢. في قانون إدارة أراضي إسرائيل – ١٩٦٠،[١٢٢] في المادة ٤د بعد الفقرة (ج) يأتي:
«(ح) بعد ان توجه وزير الصحة بطلب لإقامة المستشفيات يفرض على المجلس واجب تخصيص الأراضي، خلال فترة لا تتعدى الشهر».

٣. في قانون التخطيط والبناء – ١٩٦٥، ما ذكر في المادة ٦٤ يشار اليه بـ«أ» وبعده يأتي:
«(ب) إذا ما ارتأت لجنة لوائية ضرورة تحضير خارطة هيكلية لإقامة مستشفى في منطقة تخطيط محلية، تصدر التعليمات للجنة المحلية بتحضير خارطة هيكلية خلال شهر من يوم تقديم الطلب».

كتب مقدِّم المشروع شارحًا:
تمتاز مدن الطيبة وأم الفحم وسخنين في السنوات الاخيرة بزيادة مطّردة في عدد سكانها، ويخلق هذا الوضع فجوة بين التكاثر السكاني وبين الخدمات الطبية المتوافرة. وهنالك بُعد جغرافي كبير عن المستشفيات مما يؤدي إلى إزهاق الارواح بسبب إضاعة الوقت الثمين في الوصول، وبسبب جودة العلاج الطبي المتردّية جرّاء ذلك.

في النقاش بالقراءة التمهيدية[١٢٣] أوضح عضو الكنيست الطيبي أن الجمهور العربي في أمسّ الحاجة إلى الخدمات الطبية. وقال إنه بالرغم من أن المشروع يتحدث عن إقامة ثلاثة مستشفيات انه «يقبل أن تختار وزارة الصحة موقعًا واحدًا فقط وتَشرع بإقامة مستشفى لوائي يخدم السكان في

١٢٠ مشروع رقم ٢٩٩٨.
١٢١ **الصحيفة الرسمية** ١٠٦٥، الملحق الاول، ص ١٩١.
١٢٢ **كتاب القوانين** – ١٩٦٠، ص ٥٧.
١٢٣ الجلسة رقم ٢٥٩ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ١٢ /١٢ /٢٠٠١.

المنطقة؛ هذا هو القصد». وزير القضاء مئير شطريت أعلن ان الحكومة تعارض مشروع القانون لما يتضمنه من فئوية، وأن المشكلة لن تحل من خلال القانون بل حسب اعتبارات وزارة الصحة. ردّ عضو الكنيست الطيبي على ادّعاء الفئوية: «من غير المعقول أن يطرح هذا الادعاء عندما يدور الحديث عن سخنين بينما لم يقل أحد إن ذلك فئويّ مثلاً عندما تم قبول اقتراح النائبة صوفا لندفير بخصوص أشدود».[١٢٤]
تم اسقاط المشروع باغلبية ٢٣ مقابل ١٦ وتم شطبه من جدول الاعمال.

خ. في تاريخ ١٧ /٦ /٢٠٠٢ قدّم أعضاء الكنيست عصام مخول ومحمد بركة وتمار غوجانسكي (الجبهة) **مشروع قانون أساس: الكنيست (تعديل - منع مشاركة قائمة تحرض على الترانسفير) -٢٠٠٢**.[١٢٥] يهدف المشروع إلى منع مشاركة قائمة المرشحين التي تحرض على الترانسفير في انتخابات الكنيست. يقترح المشروع إضافة كلمة «ترانسفير» على المادة ٧أ(٣) لقانون أساس: الكنيست، الذي يعتبر التحريض على العنصرية ذريعة لشطب قائمة ما من المشاركة في الانتخابات؛ أي أن الذريعة تصبح «التحريض على العنصرية والترانسفير». وقد كتب مقدِّمو الاقتراح في شرحهم للمشروع:

> عشية الانتخابات للكنيست الـ١٢ أقيمت قائمة جديدة وهي قائمة «موليدت»،[١٢٦] التي جعلت من الترانسفير شعارها المركزي. الدعوة إلى الترانسفير هي دعوة صريحة لطرد الشعب العربي الفلسطيني من وطنه، والعرب مواطني إسرائيل من وطنهم ودولتهم. لقد دعت حركة «موليدت» وما زالت إلى تطبيق الاهداف التي دعت اليها حركة «كاخ» التي مُنعت من المشاركة في انتخابات الكنيست. في الفترة الاخيرة تصدر هذه الدعوة من اوساط اخرى وبعض منها تشارك في الائتلاف الحكومي، ولكي لا تختبئ هذه الاطراف وجهات أخرى من وراء شعارات على غرار شعار الترانسفير، نقترح أن يشتمل حظر المشاركة في الانتخابات على كل من يدعو إلى الترانسفير.

في النقاش الذي جرى بالقراءة التمهيدية بتاريخ ٢٣ /١٠ /٢٠٠٢ وفي الوقت الذي عرض فيه عضو الكنيست مخول مشروع القانون، قام عضو الكنيست بنيامين ألون بتوزيع مناشير لأعضاء الكنيست تدعو إلى «الترانسفير الطوعيّ». طلب اعضاء الكنيست الفلسطينيون وقف ذلك الأمر، لكن رئيس الجلسة دافيد طال (شاس) لم يستجب لذلك. وزير القضاء مئير شطريت (ليكود) قال معلِّلاً معارضة الحكومة لمشروع القانون «غير الضروري» على حدّ تعبيره:[١٢٧]

> يحتوي مصطلح الترانسفير على معانٍ كثيرة، ومن الممكن أن بعضًا من هذه المعاني لا يتناقض مع

---

١٢٤ مشروع قانون رقم ١٦٦٦: مشروع قانون إقامة مستشفى في أشدود (تعديلات تشريعية)-٢٠٠٠، طرح المشروع على طاولة الكنيست في تاريخ ٢٩ /٣ /٢٠٠٠، وصودق عليه بالقراءة التمهيدية في تاريخ ١٨ /٧ /٢٠٠١، وبالقراءة الاولى في تاريخ ١٨ /١٢ /٢٠٠١، وبالقراءتين الثانية والثالثة في تاريخ ٢٣ /١ /٢٠٠٢. وقّع على هذا المشروع ٤٠ عضو كنيست ومن بينهم عضو كنيست عربي واحد هو عبد المالك دهامشة (العربية الموحدة). مشروع القانون الذي قدمه عضو الكنيست الطيبي مماثل لهذا المشروع من ناحية النص والشرح، مع اختلاف وحيد هو موقع المستشفى. انظروا: قانون مستشفى في أشدود (إقامة وتشغيل)-٢٠٠٢، **كتاب القوانين**، كراس ١٨٢٧، ص ١٢٤.

١٢٥ مشروع رقم ٣٨٥٩. في المقابل قدّم أعضاء الكنيست من الجبهة مشروع قانون العقوبات (تعديل-الدعوة للترانسفير)-٢٠٠٢. وتم طرح المشروع على طاولة الكنيست في تاريخ ٢٧ /٦ /٢٠٠٢. وهو يطالب بتحديد الدعوة للترانسفير (الذي يعرّفه المشروع على أنه «طرد- سواء كان بالإكراه ام بالرضى- لجمهور أو لجزء منه، من وطنه وذلك على خلفية إثنية قومية») كمخالفة يعاقب عليها القانون.

١٢٦ اسس حركة «موليدت» راحبعام زئيفي، وزير السياحة، الذي اغتاله فلسطينيّون خلال انتفاضة الاقصى. اليوم يقود هذه الحركة عضو الكنيست بنيامين الون.

١٢٧ الجلسة رقم ٣٤٦ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ٢٣ /١٠ /٢٠٠٢.

طابع الدولة الديموقراطي. فمثلاً، من غير المؤكد أن قائمة المرشحين التي تؤيد التبادل السكاني الطوعي، أو التي تؤيد طرد مواطنين تمت إدانتهم بمخالفات ضد امن الدولة، تحيد بذلك عن الحدود المسموح بها في الديموقراطية.

على ضوء هذه الاقوال التي أثارت سخطًا شديداً في اوساط اعضاء الكنيست الفلسطينيين قال عضو الكنيست مخول:[١٢٨]

اعتقد ان أقوال الوزير بالذات، تثبت مدى الحاجة إلى مثل هذا القانون... فلو ترشحت في هذه الايام في فرنسا أو في النمسا (حيث هايدر) قائمةٌ تنادي بطرد اليهود أو تنفيذ الترانسفير ضدهم– حتى بهذا المفهوم [المقصود الترانسفير الطوعي، ن.س.] – لقامت الدنيا ولم تقعد في هذا البرلمان. هذا الحزب، هذه القائمة [المقصود قائمة «موليدت»، ن.س.]، التي شاركتك وتشاركك في الحكومة، وهذا الصوت الذي يجلس معك في الحكومة، والذي كان في يوم من الايام صوتًا هاذيًا على هامش المجتمع الإسرائيلي، اصبح اليوم صوتًا مركزيًا في أروقة الحكم الإسرائيلي وفي الشارع الإسرائيلي وفي المؤسسة الاكاديمية الإسرائيلية – وها انت تبرر وتعطي الشرعية.

تم إسقاط المشروع من جدول اعمال الكنيست بأغلبية ٥١ معارضًا مقابل ٢٣ مؤيدًا.

١٢٨ نفس المصدر.

قرارات في الكنيست

نزع حصانة النائب د. عزمي بشارة (التجمّع الوطنيّ الديموقراطيّ)

في تاريخ ١٠ /٦ /٢٠٠١ شارك عضو الكنيست د. عزمي بشارة في المهرجان التأبيني للرئيس السوري الراحل حافظ الاسد، لمناسبة مرور عام على وفاته، حيث ألقى بشارة خطابًا في المهرجان مثيراً ردود فعل غاضبة في إسرائيل.[١٢٩] إثر ذلك عقد نقاش في الكنيست في تاريخ ٢٠ /٦ /٢٠٠١ في موضوع «اقتراحات لجدول الاعمال – تصريحات عضو الكنيست عزمي بشارة بحضور قيادات الارهاب في حفل تأبين الرئيس السوري السابق حافظ الاسد».[١٣٠]

تفوّه اعضاء الكنيست في هذه الجلسة بكلمات قاسية ضد بشارة وضد ممثلي المواطنين الفلسطينيين في الكنيست. فقد قال عضو الكنيست يتسحاق صابان (شاس) في النقاش: «لا يجب إخراج عضو الكنيست بشارة فحسب على القانون، بل كل من يعبر عن تأييده للمنظمات الارهابية... يجب علينا ان نهتم بأن لا يبقى هنا في هذا البرلمان، وخير البر عاجله». عضو الكنيست أبراهام هيرشزون (الليكود) قال: «أعتقد أنني... ورفاقي الذين يتفقون معي هنا، على درجة عالية من الغباء، لأننا نوافق على بقاء هذا النائب في الكنيست يومًا واحدًا بعدما قال ما قاله». عضو الكنيست نحاما رونين (المركز) قالت: «أعتقد فقط انه يجب إخراج عزمي بشارة وحزبه خارج القانون، وعلينا أن لا نتيح لهم فرصة الجلوس في هذا البرلمان وان يكونوا جزءًا منه». عضو الكنيست يتسحاق جاليجولا (شاس) قال لعضو الكنيست عصام مخول (الجبهة): «انت عدو إسرائيل، يجب أن تطير من هنا». عضو الكنيست شاؤول يهلوم (المفدال) قال: «... برأينا ما قام به عزمي بشارة او حزب التجمع على وجه التحديد يحتّم على السلطة القضائية لدولة إسرائيل حلّ حزب التجمع الوطني الديموقراطي. وانا اعلن باسم كتلة المفدال في الكنيست اننا سنتوجه إلى المستشار القضائي للحكومة كي يتخذ الخطوات القانونية ضد التجمع، كي يتوقف عن الوجود كحزب».[١٣١] عضو الكنيست نيسيم زئيف (شاس) قال إنّ عضو الكنيست بشارة هو «شخص متطرف، معتوه، وقلبه مطبوع بكراهية إسرائيل» وإنّ «عزمي بشارة يشكّل خطرًا على الديموقراطية والمجتمع في إسرائيل». وقررت الكنيست في ختام نقاشها، بأغلبية ١٤ نائبًا ومعارضة نائبين وامتناع واحد، تحويل الموضوع إلى لجنة الكنيست.

كما تقدم المستشار القضائي للحكومة إلى الكنيست بطلب رفع الحصانة عن عضو الكنيست بشارة لأنه يرغب في تقديم لائحتي اتهام ضده، ولأن القانون الإسرائيلي يمنح عضو الكنيست حصانة تمنع تقديم لوائح اتهام ضده وبالتالي تقديمه للمحاكمة، إلا إذا وافقت الكنيست على نزع حصانته.[١٣٢]

---

١٢٩ في استطلاع رأي قام به معهد داحاف (مينا تسيماح) والذي نشر في تاريخ ١٢ /٦ /٢٠٠١ بعد يومين من القاء الخطاب في سورية، أيّد ٨٤٪ من اليهود الاسرائيليين اتخاذ اجراءات قضائية ضد بشارة وأيد ٧٧٪ منهم سن قانون يؤدي إلى إخراجه من الكنيست. انظروا: **يديعوت احرونوت**، ١٢ /٦ /٢٠٠١.

١٣٠ الجلسة رقم ٢١٣ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ٢٠ /٦ /٢٠٠١.

١٣١ توجه حزب المفدال في تاريخ ١٣ /٦ /٢٠٠١ إلى المستشار القضائي للحكومة بطلب إخراج حزب التجمع الوطني الديموقراطي خارج القانون، بحجة انضوائه تحت تعريف المنظمات الارهابية وانه بأعماله التي تسمع من قبل عضو الكنيست بشارة هناك خيانة ودعوة للتمرد ومساعدة اعداء اسرائيل في حربهم ضدها. انظروا **موقع الانترنت** *Walla*، ١٣ /٦ /٢٠٠١.

١٣٢ هنالك نوعان من الحصانة: الحصانة المطلقة في وجه التقديم للمحاكمة (تدعى هذه الحصانة «موضوعية») >>

لائحة الاتهام

بحسب لائحة الاتهام، قام عضو الكنيست بشارة بتنفيذ مخالفة تأييد منظمة إرهابية (مخالفة حسب المادة ٤ من قانون أمر منع الارهاب – ١٩٤٨) في خطابين ألقاهما في مناسبتين مختلفتين: الاول في أم الفحم في تاريخ ٥ /٦ /٢٠٠٠ ، والثاني في بلدة القرداحة السورية في تاريخ ١٠ /٦ /٢٠٠١ . تقتبس لائحة الاتهام خطابَي عضو الكنيست بشارة على النحو التالي:

الخطاب في ام الفحم:

انتصر حزب الله؛ ولأول مرة منذ سنة ١٩٦٧ ذقنا طعم الانتصار. من حق حزب الله أن يفاخر بإنجازه وبإهانته لإسرائيل. وإسرائيل تحاول اليوم أن تحسّن من صورتها في أرجاء العالم وتبيعه تفسيراً غير صحيح وكأنها نفّذت قرار الأمم المتحدة ٤٢٥، لكنها هزمت المرة تلو الأخرى واضطرت إلى الخروج من جنوب لبنان. هذه هي الحقيقة. اليوم هو الخامس من حزيران، الاول منذ عام ١٩٦٧ الذي جاء بتغيير في منسوب معنوياتنا. للمرة الأولى نرى بصيص أمل. ولو اعتبرنا مما حصل في النكبة، لما حصلت هزيمة ١٩٦٧ ... لبنان، الاضعف بين الدول العربية قدمت نموذجًا صغيرًا جدًّا لو أمعنّا النظر إلى أعماقه لكنّا استنتجنا الاستنتاجات اللازمة للنجاح والنصر– هدف واضح وعزيمة قوية على الانتصار وتهيئة الوسائل اللازمة والضرورية لتحقيق هذا الهدف. لقد اتهمت إسرائيل كلاً من سورية وايران باستغلال حزب الله من أجل تحقيق مصالحهما لكن هذا غير صحيح. قوات المقاومة اللبنانية هي التي استغلت جيدًا العلاقات المتداعية بين سورية وايران وبين إسرائيل، لمصلحتها هي... حزب الله فهم مزاج الشارع الإسرائيلي وأحسن استغلاله وقد اهتم بأن تحظى حرب العصابات بتغطية إعلامية واسعة. وكان لكل انجاز حققه تأثيرٌ بالغ على معنويات الشعب في إسرائيل الذي فقد صبره رويداً رويداً حيال الخسائر التي تكبدها من حزب الله.

الخطاب في سورية:

لم يعد بالإمكان الاستمرار دون توسيع الحيّز بين الحرب الشاملة وبين امكانية عدم الاستسلام. ما يميز حكومة شارون أنه بعد انتصار المقاومة اللبنانية التي استفادت من هذا الحيّز الذي وسّعته سورية باستمرار بين قبول الشروط الإسرائيلية المسماة سلامًا دائمًا وشاملاً وبين الخَيار العسكري. هذا الحيّز أفاد عناد ومثابرة وبطولة قيادة ومحاربي المقاومة اللبنانية. لكن بعد انتصار المقاومة، وبعد جنيف، وكذلك بعد فشل كامب ديفيد، جاءت حكومة إسرائيلية تحاول تضييق هذا الحيّز لتطرح خَياراً: إمّا قبول الشروط الإسرائيلية أو الحرب الشاملة. وهكذا لا يمكن الاستمرار في الخيار الثالث، خيار المقاومة، إلا بتوسيع هذا الحيز من جديد ليستطيع الناس أن يناضلوا ويقاوموا، ولا يمكن توسيع هذا الحيّز إلا بموقف عربيّ سياسيّ موحّد وفاعل دوليًا وقد آن الأوان لذلك.

وفقًا للائحة الاتهام الثانية، قام عضو الكنيست بشارة، وخلافًا للقانون، بالمساعدة على دخول مواطنين عرب إلى سورية بهدف زيارة عائلاتهم هناك، واتُّهم بذلك مع مساعدَيه البرلمانيَين، بالمساعدة في خروج غير قانوني (مخالفة المادة ١٨ لأنظمة الطوارئ (مغادرة البلاد) – ١٩٤٨) .

« او « جوهرية ») – التي لا يمكن نزعها، وهنالك الحصانة المحدودة (والتي تسمى « بحثية » أو « إجرائية ») التي تشمل فرض القيود على الطريقة التي يتم بها محاكمة عضو كنيست ما. الحصانة الاجرائية تسري فقط في فترة ولاية عضو الكنيست. الحصانة الجوهرية تسري حتى بعد نهاية ولاية عضو الكنيست. انظروا: روبينشطاين ومدينه، ملاحظة ٣ أعلاه، ص ٤٧٣–٥١٩.

النقاش في لجنة الكنيست

ناقشت لجنة الكنيست في تاريخي ٢٥ /٩ /٢٠٠١ و ٣٠ /١٠ /٢٠٠١ طلب المستشار القضائي للحكومة إلياكيم روبينشطاين نزع الحصانة عن عضو الكنيست بشارة.

خلال النقاش الذي جرى في تاريخ ٢٥ /٩ /٢٠٠١ قال عضو الكنيست بشارة: «...أعتقد ان ما يحصل هنا هو عملية نزع للشرعية عن التجمع الوطني الديموقراطي، وأعتقد ان بعض النواب يعتقدون ان المشكلة لا تكمن في نزع حصانتي بل في إخراج التجمع خارج القانون». عضو الكنيست زئيف بويم (الليكود)، رئيس الائتلاف الحكومي قال عند سماعه لهذه الاقوال «مئة بالمئة».[١٣٣]

اعتبر البروفيسور كلود كلاين، خبير القانون الدستوري، خلال النقاش الذي جرى في تاريخ ٣٠ /١٠ /٢٠٠١، إن «هذه هي أصعب حالة تواجهها الكنيست منذ إقامتها».[١٣٤] أعضاء الكنيست من اليمين تفوهوا خلال النقاش بأقوال قاسية ضد عضو الكنيست بشارة. فمثلاً قال عضو الكنيست يسرائيل كاتس (ليكود): «إنه أكثر تطرّفًا من بن لادن، وهو شخص يجب منعه من التواجد في الكنيست». أما عضو الكنيست زئيف بويم فقد قال: «أعتقد أنّه تمّ هنا تخطّي الخطوط، لقد اجتازوا هنا الحدود، وعلينا أن نقوم حقًا بالخطوات اللازمة لوضع الحدود. وأعتقد انه إذا قمنا بذلك فسيكون الامر بمثابة عبرة للآخرين».[١٣٥]

في تاريخ ٥ /١١ /٢٠٠١ صوّتت لجنة الكنيست مع نزع الحصانة عن عضو الكنيست بشارة. وجاء التصويت على النحو التالي:[١٣٦]

١. في موضوع لائحة الاتهام التي تتعلق بتنظيم سفر غير قانوني إلى سورية – صوّت ١٤ نائبًا تأييدًا لرفع الحصانة، وعارض الأمرَ ستّة نوّاب.

٢. في موضوع لائحة الاتهام التي تتعلق بتصريحات عضو الكنيست بشارة – صوّت ١٣ نائبًا من اللجنة مع نزع الحصانة، وصوّت سبعة نواب ضدّ نزعها.

النقاش في هيئة الكنيست العامة

إثر قرار لجنة الكنيست، انتقل النقاش في اليوم التالي إلى هيئة الكنيست العامة بهدف مناقشة اقتراح لجنة الكنيست نزع حصانة عضو الكنيست بشارة.[١٣٧] بدأ النقاش في ساعة متأخرة من الليل، الساعة ٢٢:٣٠، بحضور عدد ضئيل جدًا من أعضاء الكنيست. لذا، عارض بعض اعضاء الكنيست إجراء نقاش مهم كهذا على هذه الشاكلة. وقال عضو الكنيست طلب الصانع (العربية الموحدة) متطرّقًا إلى هذه النقطة: «هم... يريدون القيام بذلك في ساعة متأخرة كاللصوص تحت جُنْح الظلام». وقال عضو الكنيست محمد بركة (الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة) متطرّقًا إلى صُلب الموضوع: «يشكّل اقتراح نزع الحصانة عن عضو الكنيست عزمي بشارة مفترق طرق في علاقه دولة إسرائيل بالجمهور العربي، ويحمل هذا الاقتراح في طيّاته توجّهًا خطيراً لنزع شرعيّتنا وبُعدنا التمثيلي».

عضو الكنيست زئيف بويم (الليكود) رئيس الائتلاف الحكومي توجّه خلال النقاش إلى عضو الكنيست بشارة قائلاً: «نحن نفتعل كل هذه الضجة هنا عن سابق اصرار لأننا نعتقد أن الساعة

---

١٣٣ بروتوكول رقم ٢٢٨ لجلسة لجنة الكنيست، ص ٥٥.

١٣٤ بروتوكول رقم ٢٣٧ من جلسة لجنة الكنيست ص ٣.

١٣٥ نفس المصدر، صفحة ٣٤.

١٣٦ بروتوكول رقم ٢٣٩ لجلسة لجنة الكنيست في تاريخ ٥ /١١ /٢٠٠١. ص ٦–٤.

١٣٧ الجلسة رقم ٢٤٣ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ٦ /١١ /٢٠٠١.

قد حانت لفعل ذلك. انت تستفز منذ زمن دولةَ إسرائيل، وتعارض وجودها من خلال مقولات ديموقراطيّة جدًّا وليبرالية جدًّا وأكاديمية، لكنك لم تنتبه أنك تشد الحبل وتشده وتشده والآن انقطع هذا الحبل. هذا هو الموضوع». أمّا عضو الكنيست ميخائيل كلاينر (حيروت)، الذي رأى أن تفوهات عضو الكنيست بشارة تقع ضمن الحصانة الجوهرية الممنوحة لأعضاء الكنيست، وعليه يجب اتخاذ خطوات مغايرة ضده، فقال: «بالرغم من ذلك سأرفع يدي مؤيدًا، لأني لا أريد لا سمح الله أن يعتبر الامتناع [عن التصويت] بأي شكل من الاشكال موافقة على هذه التصريحات». عضو الكنيست بشارة قال إن كل هذا ما هو إلا محاولة «رسم مجدَّد لحدود الديموقراطية اليهودية–الصهيونية في دولة إسرائيل»، وان هنالك محاولة من قبل «اليمين، للعودة إلى الحكم على جثة الجمهور العربي في إسرائيل».

في تاريخ ٧/١١/٢٠٠١ صوتت الكنيست بأغلبية كبيرة مع نزع الحصانة على النحو التالي:[١٣٨]

١. في موضوع لائحة الاتهام حول تنظيم سفر غير قانوني إلى سورية – ٦٥ مؤيداً، ٢٤ معارضاً وامتناع اثنين من النواب.

٢. في موضوع لائحة الاتهام بخصوص التصريحات– ٦١ مؤيداً، ٣٠ معارضًا وامتناع اثنين.

نُزعت بذلك حصانة عضو الكنيست بشارة، وأصبح في الإمكان تقديم لائحتَي الاتهام الجنائيتين ضده في المحاكم.

سـابـقـة

تعتبر قضية بشارة هذه سابقة هي الاولى من نوعها في إسرائيل. فهذه هي المرة الاولى في تاريخ الكنيست الإسرائيلي التي تُنزع فيها حصانة عضو كنيست بسبب تصريحات سياسية، ويحاكم بسببها جنائيًّا. فقد تم في السابق نزع الحصانة على خلفية جنائية عادية، مثل مخالفات رشوى كما كان الامر بالنسبة إلى الوزير السابق أرييه درعي (شاس)، أو مخالفات جنسية كما في حالة الوزير السابق يتسحاق مردخاي، أو الاعتداء على قاصر كما في حالة عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان (يسرائيل بيتينو).

مرة سابقة نزعت فيها الحصانة عن عضو كنيست كانت هي الاخرى ضد نائب فلسطيني. فقد قامت الكنيست بنزع الحصانة عن عضو الكنيست محمد ميعاري (القائمة التقدمية للسلام) من التفتيش والاعتقال وقامت بتقييد حرية حركته.[١٣٩] كانت الذريعة، آنذاك، تصريحاته في حفل تأبين المرحوم فهد القواسمي، رئيس بلدية الخليل سابقًا وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي أقيم في شرقي القدس. وكان الادعاء حينذاك ان هذه التصريحات تعبّر عن التماثل مع منظمة التحرير الفلسطينية. تم الغاء هذا القرار من قبل المحكمة العليا لعدم وجود الصلاحية في اتخاذه، وعدم توفر الأدلة الضرورية. وشددت المحكمة على أن الكنيست ليست مخولة بالتصرف بردّ فعل «شبه عقابيّ» على أعمال قام بها عضو الكنيست في الماضي، إلا من أجل منع تنفيذ مخالفة كهذه في المستقبل، وكل ذلك بشرط توافر قاعدة بيّنات وأدلّة حقيقية تشير إلى الخطر المستقبلي الملموس نتيجة لعمل محتمل يقوم به عضو الكنيست.[١٤٠]

---

١٣٨ الجلسة رقم ٢٤٤ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ٧/١١/٢٠٠١.

١٣٩ «اقتراح لجنة الكنيست لنزع حصانة عضو الكنيست محمد ميعاري»، الجلسة رقم ١٢٤ للكنيست الـ١١، يوم ١٥/١٠/١٩٨٥.

١٤٠ قرار المحكمة العليا رقم ٦٢٠ لعام ١٩٨٥ **محمد ميعاري وآخرون ضدّ رئيس الكنيست وآخرين**، قرارات المحكمة العليا، مجلد ٤١ (٤)، ص ١٦٩.

تقييد حرّيّة الحركة للنائب د .أحمد الطيبي (العربية للتغيير)

في تاريخ ٣٠ /٤ /٢٠٠٢ جرى نقاش في لجنة الكنيست بخصوص اقتراح تقدّم به عضو الكنيست ميخائيل إيتان (الليكود) لسلب حق السماح بحرية الحركة الممنوحة لعضو الكنيست أحمد الطيبي، استحقاقًا للحصانة الممنوحة لاعضاء الكنيست حسب قانون حصانة اعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم–١٩٥١ . المادة ٩(أ) للقانون تنصّ على :

التعليمات التي تحظر او تحدّ من الوصول إلى أي مكان في الدولة لا يقع ضمن الحيّز الخاص، لا تسري على عضو الكنيست إلا إذا كان الحظر أو الحدّ لأسباب تتعلق بأمن الدولة أو بسرّ عسكري.

ادعى إيتان أنه « خلال الحرب التي تخوضها إسرائيل ضد المنظمات الارهابية ورئيسها [عرفات]، يعمل عضو الكنيست احمد الطيبي بشتى الطرق من أجل مساعدة العدو ».[١٤١] كانت ذريعة هذا الطلب محاولة عضو الكنيست الطيبي اختراق الحاجز العسكري للجيش الإسرائيلي في تاريخ ٣ /٤ /٢٠٠٢ بهدف لقاء رئيس السلطة الفلسطينية السيد ياسر عرفات، الذي كان محاصرًا خلال الحملة العسكرية الإسرائيلية التي أُطلق عليها الاسم « حملة السور الواقي ». شمل الطلب الأوّليّ لعضو الكنيست إيتان نزع الحصانة عن تفتيش بيت الطيبي وتفتيش جسمه واغراضه واوراقه، إضافة إلى نزع الحصانة عن الاعتقال، لكن المستشارة القضائية للكنيست المحامية آنا شنايدر كتبت في توصيتها القانونية من تاريخ ٢٣ /٤ /٢٠٠٢ أن طلب نزع الحصانة في هذين الموضوعين هو من صلاحية المستشار القضائي للحكومة فقط، لذا لا تتوافر لعضو الكنيست إيتان صلاحية الطلب، ولا للجنة الكنيست صلاحية مناقشة هذه القضايا.[١٤٢]

النقاش في لجنة الكنيست

توقف النقاش الاول الذي جرى في لجنة الكنيست في تاريخ ٣٠ /٤ /٢٠٠٢ بسبب المواجهة العاصفة بين اعضاء كنيست من اليمين وبين اعضاء كنيست عرب. في خضم النقاش قال عضو الكنيست إليعيزر كوهين (الاتحاد القومي– يسرائيل بيتينو) عن عضو الكنيست الطيبي إنّه : « يقوم بمساعدة العدوّ خلال الحرب، وهذه ليست زلة لسان، في دول اخرى كانوا سيعتبرون أمرًا كهذا بمثابة خيانة ».[١٤٣] وتوجّه لاحقًا إلى اعضاء الكنيست العرب قائلاً لهم : « أنتم تتعاونون مع العدو ». عضو الكنيست إيتان قال لأعضاء الكنيست العرب : « لقد قمتم بقتل الاطفال من مسافة صفر ».[١٤٥] وقال أيضًا :

اعود وأؤكد أن كل من يعمل من اجل إحباط مآرب الجيش، ومضايقة أعمال الجيش خلال الحرب هو خائن. عضو الكنيست الذي يستغل صلاحياته من اجل هذه الاهداف، هو خائن بدرجة أكبر بكثير...

واضاف : « أعيد وأكرر: كل من يعمل ضد تعليمات الجيش، ضد اهداف الجيش، ضد اهداف

---

١٤١ انظروا رسالة عضو الكنيست ميخائيل إيتان إلى عضو الكنيست أبراهام بورغ، رئيس الكنيست من يوم ٤ /٤ /٢٠٠٢ .

١٤٢ انظروا رسالة المحامية آنا شنايدر، المستشارة القضائية للكنيست لاعضاء لجنة الكنيست من تاريخ ٢٣ /٤ /٢٠٠٢، الموضوع: طلب عضو الكنيست ميخائيل إيتان نزع حصانة وحقوق عن عضو الكنيست أحمد الطيبي.

١٤٣ بروتوكول رقم ٣٠٠ من جلسة لجنة الكنيست في تاريخ ٣٠ /٤ /٢٠٠٢ . ص ٦ .

١٤٤ نفس المصدر، ص ١٢ .

١٤٥ نفس المصدر، ص ١٤ .

الحرب، هو خائن. نقطة...»

ومرة أخرى توجه عضو الكنيست إيتان إلى اعضاء الكنيست العرب الذين شاركوا في النقاش: «الارهاب العربي، الذي يتواجد هنا في هذه الغرفة، لن يسمح لي بالحديث».[١٤٦]

دارت نقاشات إضافية بهذا الخصوص في لجنة الكنيست في التواريخ ١٤، ٢١، ٢٨، من ايار ٢٠٠٢ وفي ٢٤ حزيران ٢٠٠٢.[١٤٧] وجرى التصويت في تاريخ ٢٨ /٥ /٢٠٠٢ وكانت النتائج كالتالي: ١٢ عضوًا من اعضاء اللجنة أيدوا سحب الامتيازات الخاصة لحرية الحركة، وعارض الامر ٥ أعضاء.

صوّتت اللجنة بعد ذلك على مدة نزع حق حرية الحركة. وطرحت الاقتراحات التالية على اللجنة: ليوم واحد، أسبوع، حتى نهاية الدورة، ثلاثة أشهر، حتى تاريخ ٣١ /١٢ /٢٠٠٢ أو حتى نهاية عمل الكنيست الحاليّ. بأغلبية ١١ صوتًا، مقابل ٤ معارضين، صوّتت اللجنة لصالح الخيار الأخير، الأطول مدة.

النقاش في هيئة الكنيست العامة

في تاريخ ٢٥،٦،٢٠٠٢ ناقشت الكنيست موضوع «اقتراح لجنة الكنيست سحب حق حرية الحركة عن عضو الكنيست أحمد الطيبي حسب المادة ٩(أ) لقانون حصانة أعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم».[١٤٨] وانقسم التصويت في الكنيست إلى مرحلتين: جرى التصويت الاول على سحب الحق من حيث المبدأ وجرى التصويت الثاني على طول الفترة المقترحة لسحب هذا الحق، وهي حتى نهاية عمل الكنيست الخامس عشر. التصويت الاول كان إلكترونيًّا عاديًّا، وأيّد ٢٣ نائبًا سحب حق حرية الحركة، مقابل ٢٣ معارضًا؛ التصويت الثاني كان إسميًّا، وكانت نتيجته مماثلة للتصويت الأوّل (٢٩ مؤيّداً وَ ٢٣ معارضًا).

حالات سابقة

في الماضي كانت هناك ثلاث حالات لتقييد حرية التنقل لأعضاء الكنيست: الحالة الاولى كانت في العام ١٩٨٥ عندما قيّدت الكنيست حرية التنقل لعضو الكنيست مئير كهانا، مؤسس حركة «كاخ». في تاريخ ٢١ /١ /١٩٨٥ صادقت لجنة الكنيست على قرار الجهات العسكرية، بالرغم من أن هذا القرار لا يحتاج إلى مثل هذه المصادقة، منع دخول كهانا إلى الخليل وإلى الحرم الابراهيمي الشريف، وإلى إخلائه من هناك.[١٤٩]

الحالة الثانية حصلت عندما نزعت الكنيست، وهذه المرّة أيضًا بطلب من عضو الكنيست إيتان، حصانة عضو الكنيست محمد ميعاري، امام التفتيش والاعتقال، وقيدت حريته في التنقل. وتم الغاء هذا القرار، كما ذكر سابقًا، من قبل المحكمة العليا.

الحالة الثالثة كانت في تاريخ ٦ /١ /١٩٩٣، عندما قررت الكنيست تقييد حق عضو الكنيست هاشم محاميد (الجبهة – آنئذٍ) في التنقل، وذلك لمدة ثلاثة أشهر، بناء على طلب تقدم به كل من أعضاء الكنيست ليمور ليفنات وتساحي هنغبي (ليكود) وموشيه بيلد (تسومت). وكانت الذريعة مشاركته في اجتماع عُقد في غزّة، للتضامن مع ٤١٥ من المبعدين الفلسطينيين إلى مرج الزهور في لبنان، حيث تم اقتباس عضو الكنيست محاميد في هذا الاجتماع كمن يقول: «طالما استمر الاحتلال، ستتواصل الثورة، ستتواصل الانتفاضة، وليس بالحجر فقط».[١٥٠]

---

١٤٦ نفس المصدر، ص ١٦.

١٤٧ بروتوكول رقم ٣٠٦، ٣١٠، ٣١٤، ٣٢٦ لجلسات لجنة الكنيست، على التوالي.

١٤٨ الجلسة رقم ٣٢٢ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ٢٥ /٦ /٢٠٠٢.

١٤٩ روبينشطاين ومدينه، ملاحظة رقم ٣ أعلاه، ص ٤٩٤.

البروفيسور زئيف سيغال كتب، على ضوء قرار لجنة الكنيست التي أوصت بسلب حرية الحركة لعضو الكنيست الطيبي، وقبل إجراء النقاش في هيئة الكنيست:[١٥١]

كان من الاجدر إلغاء صلاحية نزع حصانة اعضاء الكنيست امام الاعتقال والتفتيش وحرية التنقل الخاصة منذ زمن بعيد، او على الاقل تحويلها إلى جثة هامدة. لا يتماشى إيداع صلاحيات شبه قضائية مثل نزع الحصانة، بيد رجال السياسة، مع المبادئ الاساسية لفصل السلطات. وعندما يتم تسيير هذه الصلاحيات بدون جهاز رقابة ملموس، كما هو الامر في حالة تقديم لائحة اتهام من قبل المستشار القضائي للحكومة، فلا يقتصر الضرر على عضو الكنيست الفرد بل يتعداه إلى صورة بيت المشرعين الذي يتحول أعضاؤه إلى قضاة في محكمة سياسية.

---

١٥٠ انظروا: «اقتراح لجنة الكنيست لسحب الحق حسب المادة ٩(أ) لقانون حصانة اعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم- ١٩٥١، عن عضو الكنيست هاشم محاميد»، الجلسة رقم ٤٨ للكنيست الثالث عشر في تاريخ ٥ /١ /١٩٩٣.

١٥١ زئيف سيغال، «أعضاء كنيست يتصرفون كقضاة» **هآرتس**، ١٣ /٦ /٢٠٠٢.

عقوبة إبعاد النائب عصام مخول (الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة)

في تاريخ ٤ /٤ /٢٠٠٢ عقدت هيئة الكنيست العامة جلسة في فترة عطلة الكنيست. خلال الجلسة صاح عضو الكنيست عصام مخول: « أين رئيس الحكومة؟ أين رئيس القتلة؟ » قاصداً اريئيل شارون. وبعد أن طالبه رئيس الجلسة حاييم ملول (شاس) بالانضباط ثلاث مرات، تم إخراجه من القاعة. لكن عضو الكنيست مخول وقبل خروجه من القاعة رفع يده إلى الاعلى بحركة نازية وصاح « هايل شارون، مجرمو حرب، هذه هي حقيقتكم ».[١٥٢] في تاريخ ٨ /٤ /٢٠٠٢ عقدت جلسة اضافية للكنيست اعتذر خلالها عضو الكنيست مخول على حركة اليد وقال إنه لم يقصد المساس بضحايا المحرقة.[١٥٣]

ناقشت لجنة الآداب هذا الموضوع على اثر الشكاوى التي تقدم بها رئيس الكنيست أبراهام بورغ (العمل) وعضو الكنيست زئيف بويم (ليكود)، رئيس الائتلاف الحكومي، ضد عضو الكنيست مخول، في يومي ٧ /٤ /٢٠٠٢ و ٩ /٤ /٢٠٠٢ على التوالي.[١٥٤]

ودُعي عضو الكنيست مخول إلى لجنة الآداب في تاريخ ٢١ /٤ /٢٠٠٢ حيث عاد وكرر اعتذاره قائلاً:

> بنظرة إلى الوراء، أعتقد ان عملية رفع اليد وقفت عائقًا أمام إيصال الرسالة التي أردت إيصالها، وهي أن إسرائيل تحت حكم شارون تتواجد على محور جرائم الحرب وعلى محور الفاشية. في الوقت الذي يقومون فيه، في تلك الجلسة بتعتيم الشاشة أمام أعضاء الكنيست، وتتحول وسائل الاعلام إلى بوق دعاية وليس إعلامًا. أعتقد ان كل المؤشرات تشير إلى وجود هذه السلطة على محور خطير وهناك واجب بالتحذير، اليوم أعرف ان هذه الرسالة لم تصل...

لجنة الآداب التابعة للكنيست قررت في تاريخ ٣٠ /٤ /٢٠٠٢ ما يلي:[١٥٥]

> بناء على صلاحيتها وحسب المادة ٧٠(ت) لنظام الكنيست الداخلي، قررت لجنة الآداب أنه على ضوء خطورة الفعل الذي قام به عضو الكنيست عصام مخول، وعلى الرغم من حقيقة اعتذاره، تفرض عليه اللجنة عقوبة الإبعاد لمدة ثلاثة أيام عن الجلسات، كما تنص المادة ٧٠(ت)(٣) لنظام الكنيست الداخلي. ونوضح بهذا أن الإبعاد المذكور لا يمنع عضو الكنيست مخول من القدوم إلى الكنيست في الايام التي أُبعد فيها عن الجلسات.

جدير بالذكر انه في اليوم الذي فرضت فيه العقوبة على عضو الكنيست مخول تمت المصادقة على قانون حصانة اعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم (تعديل رقم٢٨) – ٢٠٠٢ بالقراءة الاولى. صودق على المشروع بالقراءتين الثانية والثالثة في تاريخ ٢٧ /٥ /٢٠٠٢. وخوّل هذا التعديل اللجنة فرض عقوبات أكثر صرامة من تلك التي كانت سارية المفعول قبل ذلك.

---

١٥٢ « الحرب في المناطق– خطر التدهور إلى حرب شاملة »، الجلسة رقم ٢٩٥ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ٤ /٤ /٢٠٠٢.

١٥٣ الجلسة رقم ٢٩٦ للكنيست الخامس عشر في تاريخ ٨ /٤ /٢٠٠٢.

١٥٤ **هآرتس** ١ /٥ /٢٠٠٢.

١٥٥ انظروا: « قرار لجنة الآداب بصدد طلب رئيس الكنيست حسب المادة ٧٠ لنظام الكنيست الداخلي، وشكوى عضو الكنيست زئيف بويم ضد عضو الكنيست عصام مخول » (٣٠ /٤ /٢٠٠٢). نقاشات هذه اللجنة سرية، بحسب النظام الداخلي للكنيست، لذا فالبروتوكولات غير متاحة لاطّلاع الجمهور. المادة ٢١ للفصل السابع من قواعد الآداب لاعضاء الكنيست في نظام الكنيست الداخلي تنص على ما يلي: « الخطوات التأديبية ضد عضو الكنيست ومداولات لجنة الآداب حولها والوثائق والبروتوكولات والقرارات المتعلقة بذلك تبقى سرية؛ ولا يمكن الاطّلاع عليها إلا بإذن من اللجنة؛ ولا يمكن نشرها كلها أو قسم منها إلا بإذن خطي من اللجنة وبالشروط التي تضعها اللجنة ».

وقبل التعديل حددت المادة ١٣ث(ث) العقوبات التالية التي تستطيع لجنة الآداب فرضها على عضو الكنيست:

(١) ملاحظة؛

(٢) تحذير؛

(٣) توبيخ؛

(٤) إبعاد عن اجتماعات هيئة الكنيست ولجانها لفترة لا تتعدى ستة أشهر ولكن يكون بإمكان عضو الكنيست دخول الجلسة بغرض التصويت فقط.

ويضيف التعديل العقوبات التالية:[١٥٦]

(٣أ) توبيخ صارم؛

(٣ب) سحب حقه في الحصول على امكانية التحدث في هيئة الكنيست العامة أو في لجان الكنيست، جميعها أو بعضها، لفترة لا تتعدى عشرة أيام من الجلسات؛

(٣ت) تقييدات على نشاطه كعضو كنيست، بما في ذلك منع تقديم مشاريع قانون، اقتراحات لجدول الاعمال، استجوابات وما إلى ذلك، ما عدا حق التصويت، كل ذلك حسبما تحدد اللجنة ولفترة تحددها هي، بشرط ألا تتعدى الفترة الزمنية المتبقية حتى نهاية دورة الكنيست الحالية.

١٥٦ مشروع القانون وتفسيراته تم نشرها في **مشاريع القوانين**، الكراس رقم ٣٠٩٠، في تاريخ ١١ /٣/ ٢٠٠٢، ص ٣٥٩. وقد نشر التعديل في **كتاب القوانين** ٢٠٠٢، كراس رقم ١٨٤٧، في تاريخ ٢٧ /٥/ ٢٠٠٢.

إنزال النائب محمد بركة (الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة) من على منصة الكنيست

في تاريخ ٢٨ /١٠ /٢٠٠٢ صعد عضو الكنيست محمد بركة إلى منصة الكنيست كي يطرح اقتراحًا بحجب الثقة الذي قدمته كتلة الجبهة الديمقراطية ضد حكومة أريئيل شارون. خلال القائه للخطاب نعت عضوُ الكنيست بركة شارون بـ« رئيس الحكومة الدموية ». عضو الكنيست يغئال بيبي (مفدال)، الذي أدار الجلسة من خلال منصبه كنائب لرئيس الكنيست، طلب منه ألا يكرر هذا التعبير، واستمر النقاش فيما بينهما على النحو التالي :[١٥٧]

بركة: لقد قلت ما قلت وسأواصل حسب ما هو مدوَّن لديَّ.

بيبي: آمل ان تتراجع، لن اسمح لك أن تكرر مرة أخرى جملة كهذه ما دمت أنا من يدير الجلسة... لست على استعداد لسماع هذه الجملة.

بركة: سيدي الرئيس، خذ أوراقي، واكتب لي ورقة أخرى وسأقوم بقراءتها. يوجد حدّ... هذا ما أفكر به كعضو في كنيست إسرائيل.

بيبي: حكومة دموية، لست على استعداد لسماع هذا هنا.

بركة: تسمع او لا تسمع، هذا حقك، بإمكانك أن تطلب من أحد ما أن يبدلك، لكنني سأقول ما أفكر فيه.

بيبي: إذا قلت مرة اخرى جملة كهذه سأنزلك عن المنصة.

بركة: ... سيدي الرئيس، اطلب منك أن تقوم بوظيفتك كرئيس الجلسة بطريقة عادلة وأن لا تملي علي ما أقوله وما لا أقوله.

بيبي: سيدي، تراجعْ عمّا قلت وإلاّ أنزلتك الآن من على المنصة.

بركة: لن أتراجع عما قلت.

...

بيبي: انزل من على المنصة.

...

بركة: ماذا دهاك؟

استنفر عضو الكنيست بيبي في هذه المرحلة منظّمي الكنيست، بينما استمر عضو الكنيست بركة بالقول إنه لا يمكن انزاله من على المنصة لأنه قدم اقتراحًا بحجب الثقة. أجابه عضو الكنيست بيبي قائلاً: « لن تفرض إرهابًا هنا.. لن يكون هنا إرهاب ». الوزير داني نافيه الذي صعد ليخطب بعد بركة صاح بأعضاء الكنيست العرب: « هذه هنا ليست المقاطعة في رام الله، هنا كنيست إسرائيل. ولن تديروها بالعنف والزعرنة ». وبسبب الجلبة والفوضى التي علت في الكنيست، اضطر عضو الكنيست بيبي أن يوقف النقاش في القاعة وعقد جلسة استيضاح في مكتب رئيس الكنيست. هناك تم الاتفاق على أن يعود عضو الكنيست بركة إلى المنصة كي يكمل خطابه، لكنه لن يستعمل شتائم ضد الحكومة ورئيسها. وعندما تجدد النقاش أسقط اقتراح حجب الثقة بأغلبية كبيرة. عضو الكنيست بيبي اعترف فيما بعد: « ربما أخطأت ».[١٥٨]

صحيفة « معاريف » كتبت في افتتاحيتها في تاريخ ٣٠ /١٠ /٢٠٠٢ وتحت عنوان « تمييز في

---

١٥٧ الجلسة رقم ٣٤٧ للكنيست الخامس عشر، ٢٨ /١٠ /٢٠٠٢.

١٥٨ **يديعوت احرونوت**، ٢٩ /١٠ /٢٠٠٢؛ وكذلك: **معاريف**، ٢٩ /١٠ /٢٠٠٢.

الكنيست » ما يلي :[١٥٩]

... ليس من الصعب التخمين انه لو تفوّه عضو كنيست يهودي بالامور التي أغضبت يغئال بيبي، لما اتّخذ الخطوة التي اتخذها تجاه عضو الكنيست بركة. لقد تم اطلاق تعبيرات مثل هذه مرات عديدة من على منصة الكنيست، ولم يُتَّخذ إجراء كهذا ضدّهم... رئيس الكنيست ليس رقيبًا يسمح له بكمّ افواه الخطباء، وبإنزالهم من على المنصة أو الطلب منهم تلطيف تعابيرهم، إلا في حالات شاذة، ولم يكن تعبير عضو الكنيست بركة واحداً منها... نواب رئيس الكنيست يُنتخَبون حسب مفتاح حزبيّ، لكن من المفضل التدقيق في عملية الاختيار كي يتبوّأ هذه الوظيفةَ أناسٌ متّزنون، يتمالكون أعصابهم ولا يثورون بشكل غريب... يغئال بيبي بالذات هو عضو كنيست سليط اللسان، وكثيرة هي المرات التي أثار قاعة الكنيست والحلبة السياسية الإسرائيلية بتصريحات استفزازية، بعضها كانت غاية في التطرف غير المتزن. لقد سلك تجاه الآخرين بقسوة لم توجه ضده من قبل، واستعمل سلطته كي يقوم بفعلة لا تطاق، فعلة تمس الديموقراطية في صميمها...[١٦٠]

١٥٩ كلمة التحرير، « تمييز في الكنيست »، **معاريف**، ٣٠/١٠/٢٠٠٢.

١٦٠ لمزيد من التفاصيل حول المس المتزايد بحرّيّة القيادات العربية السياسية، وتحقيقات الشرطة والاعتداءات الجسدية على أعضاء الكنيست العرب، انظروا:
The Arab Association for Human Rights, *Conditions of Citizenship and Restricted Political Participation* (October 2002), and *Silencing Dissent—A Report on the Violation of Political Rights of the Arab Parties in Israel* (October 2002). Available at: www.arabhra.org.

لجنة الانتخابات المركزيّة

تنص المادة ١٥(أ) من قانون انتخابات الكنيست ورئاسة الحكومة [النص المدمج]-١٩٦٩ على تشكيل لجنة انتخابات مركزية بغرض إجراء الانتخابات. تقام هذه اللجنة خلال ٦٠ يوماً بعد انعقاد كل كنيست جديد، وتواصل عملها إلى حين إقامة لجنة جديدة. تحدد المادة ١٦ في القانون الطريقةَ التي يتم بحسبها بناء تركيبة اللجنة من قبل ممثلي الكنيست السابق. وتنص المادة ١٧ في القانون على أن يترأس اللجنة قاضٍ من قضاة المحكمة العليا، يقوم القضاة أنفسهم بانتخابه. وينص القانون على تقديم قوائم المرشحين للجنة التي تهتم بتنفيذ الشروط الاجرائية المحددة في القانون لهذا الغرض. بالإضافة إلى ذلك تملك اللجنة صلاحية شطب المرشحين والقوائم ومنعهم من المشاركة في الانتخابات، إذا ما وقّع على طلب الشطب ثلثُ أعضاء اللجنة (انظروا أعلاه في هذا الشأن التعديل الذي صودق عليه مؤخّرًا). ويخضع قرار شطب مرشح ما لمصادقة من المحكمة العليا بينما تستطيع القائمة التي شطبتها اللجنة الاستئناف إلى المحكمة العليا.

اجتمعت لجنة الانتخابات المركزية عشية الانتخابات للكنيست السادس عشر. وتتكون هذه اللجنة من ٤٢ مندوبًا، ووقف على رأسها القاضي ميشائيل حيشين قاضي المحكمة العليا و٤١ مندوبًا للاحزاب التي كانت ممثلة في الكنيست السابق، ولا يشترط في هؤلاء ان يكونوا اعضاء كنيست. وكانت التركيبة كالتالي: ليكود (٦)؛ شاس (٥)؛ يسرائيل بعلياه (١)؛ شينوي (٢)؛ المركز (٢)؛ مفدال (١)؛ يهدوت هتوراه (٢)؛ الاتحاد القومي (٢)؛ حيروت (١)؛ غيشر (١)؛ العمل (٨)؛ ميرتس (٣)؛ الموحّدة (١)؛ الجبهة (١)؛ التجمّع (١)؛ العربيّ القوميّ (١)؛ العربيّة للتغيير (١)؛ الخيار الديموقراطيّ (١).

قُدّمت للجنة طلبات كثيرة لشطب ترشيح أعضاء كنيست عرب وأحزاب تمثل الجمهور العربي. وتم تقديم طلبات الشطب التالية:[١٦١]

١. تم تقديم طلبين لشطب باروخ مارزيل (المرشح الثاني في قائمة حيروت، وهو من قياديي حركة «كاخ» التي حُظرت قانونيًّا، بعد موت كهانا) – قدمت الطلبات من قبل المستشار القضائي للحكومة ومن قبل حزب العمل. لم تصادق اللجنة على هذين الطلبين، وقررت في تاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٢ المصادقة على ترشيح باروخ مارزيل (حيروت) بأغلبية ٢١ معارضاً للشطب، مقابل ١٨ مؤيّداً، وذلك بخلاف توصية قاضي المحكمة العليا حيشين الذي أبدى ذهوله من القرار.

٢. طلب لشطب قائمة «حيروت» – تقدم به عضو الكنيست أوفير بينيس–باز، سكرتير حزب العمل. تم رفض الطلب من قبل اللجنة في تاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٢ بأغلبية ٢٢ صوتًا، مقابل ٩ مؤيدين و٦ ممتنعين (بمن فيهم القاضي حيشين).

٣. طلب لشطب عضو الكنيست عبد المالك دهامشة (العربية الموحدة)، وطلب لشطب القائمة العربية الموحدة– قدمهما أفيغدور ليبرمان (يسرائيل بيتينو). رفضت اللجنة هذه الطلبات في ٣٠/١٢/٢٠٠٢ بأغلبية ٢١، مقابل ٩ معارضين وَ ٣ ممتنعين.

٤. طلب لشطب قائمة الجبهة الديموقراطية–العربية للتغيير (شاركت القائمتان في الانتخابات معًا) – قدم هذا الطلب عضو الكنيست ميخائيل كلاينر (حيروت). رفض هذا الطلب، في ٣٠/١٢/٢٠٠٢، بأغلبية ٢٧، مقابل مؤيّد واحد وتسعة ممتنعين.

٥. طلب لشطب عضو الكنيست احمد الطيبي (العربية للتغيير) – قدمت الطلبَ كتلةُ الليكود بواسطة عضو الكنيست ميخائيل إيتان. وصادقت اللجنة، في ٣٠/١٢/٢٠٠٢، على هذا الطلب

١٦١ في الإمكان الاطّلاع على بروتوكولات وقرارات لجنة الانتخابات المركزية في موقع الكنيست على الانترنت:
www.knesset.gov.il/elections16/heb/protocols/menu.htm

وشطبت عضو الكنيست الطيبي بأغلبية ٢١ صوتًا، مقابل ١٨ معارضًا وامتناع اثنين.

٦. طلبات لشطب التجمع الوطني الديموقراطي و/أو شطب عضو الكنيست عزمي بشارة – تقدم بها عضو الكنيست يسرائيل كاتس (ليكود)، والمستشار القضائيّ للحكومة، وعضو الكنيست أفيغدور ليبرمان (يسرائيل بيتينو)؛ حزب «حيروت» من خلال عضو الكنيست ميخائيل كلاينر قدّم طلبًا بشطب التجمع فقط. قرّرت اللجنة، في تاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٢، شطب عضو الكنيست بشارة بشكل شخصيّ – بأغلبية ٢٢ عضواً مقابل ١٩ –، وحزب التجمّع – بأغلبية ٢١ مقابل ٢٠ –، ومنعهما من المشاركة في الانتخابات.[١٦٢]

استندت جميع الطلبات لشطب المرشحين العرب والاحزاب العربية إلى الذرائع المنصوص عليها في المادة ٧أ لقانون أساس: الكنيست، وهي نفي وجود إسرائيل دولةً يهودية ديموقراطية؛ تأييد الكفاح المسلح لدولة معادية او لمنظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل. وتعتبر خطوة المستشار القضائي للحكومة الياكيم روبينشطاين لافتة للنظر، حيث انه تم للمرة الاولى تقديم طلب من قبل المستشار القضائي بشطب مرشحين أو أحزاب. فقد وجه طلبه ضد باروخ مارزيل من ناحية، وقائمة التجمع الوطني الديموقراطي من ناحية اخرى.[١٦٣] واستند روبينشطاين في طلب شطب التجمع إلى تقرير لرجل جهاز الشاباك (المخابرات العامة) هو المدعو «نداف».[١٦٤] وأوصى المستشار في مقابل ذلك بعدم شطب الطيبي ودهامشة والقائمة العربية الموحدة والجبهة الديموقراطية–العربية للتغيير.[١٦٥]

جرى على ضوء تقديم طلبات الشطب جدل جماهيري نشط. كان التأييد في البداية هو سيد الموقف حتى في صفوف الاوساط الليبرالية واليسارية، وفي نهاية المطاف تميز، على ما يبدو، بظهور مخاوف في صفوف اليسار من المسّ بصورة إسرائيل دولةً ديموقراطية، ومن خسارته للانتخابات نتيجة مقاطعة الانتخابات من قبل المواطنين العرب. لذا، يبدو ان اليسار قد قام بتغيير موقفه في اللحظات الاخيرة، وانعكس الامر في طريقة تصويته في لجنة الانتخابات تبعًا لتصويت قاضي المحكمة العليا حيشين.

كان الادعاء المركزي الذي أطلقه مؤيدو الشطب هو اننا حيال ديموقراطية تدافع عن نفسها امام من يريد تقويض اركان الحكم. وادعى احد كتّاب المقالات في صحيفة «معاريف»: «في الحالات التي لا يدور فيها الحديث عن موقف يخرج عن القاعدة، بل عن تشجيع سافر وصريح على العنف

---

١٦٢ «عدالة – المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في اسرائيل» قام بتمثيل الاحزاب العربية وأعضاء الكنيست العرب امام لجنة الانتخابات المركزية. للتفاصيل، التي تشتمل على ملخص الادعاءات التي قدمها مركز «عدالة» باسم ممثلي الجمهور العربي، انظروا: www.adalah.org. من اللافت للانتباه انه بعد شطب عضوي الكنيست العربيّين وحزب التجمع الوطني الديموقراطي نشرت الصحف أن المرحلة القادمة هي قرار تنوي الحكومة اتخاذه بإخراج الحركة الاسلامية الخارج–برلمانية بزعامة الشيخ رائد صلاح خارج القانون، والاعلان عنها حركةً إرهابية، إضافة إلى ذلك تم التحقيق مع قائد الحركة الاسلامية ونائبه في نفس اليوم الذي تم فيه شطب حزب التجمع الوطني الديموقراطي وعضو الكنيست بشارة. **يديعوت أحرونوت**، ١/١/٢٠٠٣.

١٦٣ فور إعلان المستشار القضائي عن نيته تقديم طلب لشطب حزب التجمع أعلن الحزب عن قيام حملة دولية ضد شطبه. **هآرتس** ١٩/١٢/٢٠٠٢. وفي مقابلة لموقع الانترنت التابع لصحيفة «يديعوت احرونوت» اعلن بشارة ان شطب حزب التجمع سيشكل شرخًا تاريخيًا بين الجمهور العربي ودولة اسرائيل. علي واكد، «بشارة: سيؤدي شطبي إلى شرخ تاريخي»، *Ynet* ٢٥/١٢/٢٠٠٢.

١٦٤ **معاريف**، ٢٠/١٢/٢٠٠٢، نشرت صحيفة «معاريف» في اليوم نفسه ملخص توصية الشاباك، التي الحقت بطلب المستشار القضائي لشطب التجمع. وكانت العناوين في الصفحتين الاولى والثانية: «الشاباك: نشطاء التجمع قد يقومون بأعمال تخريبية». في الوقت نفسه نشر حزب التجمع إعلانًا على امتداد صفحة كاملة في صحيفة «هآرتس»، توجه فيه إلى الجمهور اليهودي، وردّ من خلاله على ادعاءات المستشار القضائي والمخابرات. «إعلان: إلياكيم روبينشطاين ضد الديموقراطية»، **هآرتس** ٢٢/١٢/٢٠٠٢.

١٦٥ انظروا أقوال ممثلة المستشار القضائي، ملاحظة ١٦١ أعلاه، وكذلك: **معاريف**، ١٨/١٢/٢٠٠٢. **يديعوت أحرونوت**، ١٨/١٢/٢٠٠٢، **هآرتس** ١٨/١٢/٢٠٠٢ و ١٩/١٢/٢٠٠٢.

والارهاب، لا يتعلق الامر بالافكار. الحديث يدور عن سرطان يجب استئصاله». هذه هي حالة بشارة، حسب رأيه، لذا يجب إبعاده عن الكنيست.[١٦٦]

أما صحيفة «هآرتس» الليبرالية فعبّرت في افتتاحيتها عن تأييدها لشطب عضو الكنيست بشارة، وإن أدّى الامر إلى المساس بمشاركة الجمهور العربي في الانتخابات:

لا شك في أن بشارة يعمل في منطقة حدود السياسة المشروعة ويقوم في بعض الاحيان بتخطّيها علنًا وعن سبق إصرار، كما فعل في جنازة الرئيس الاسد... من الصعب التفوه بهذه الاقوال [ضد بشارة] على خلفية جوقة الساسة المتطرفين المعادين لعرب إسرائيل، لكن إذا كان في هذه الأقوال شيء من الصحة، فهناك شك في مدى قدرة بشارة على التمتع بالحق الذي يمكّنه من أن يكون منتخبًا في المجلس التشريعي الإسرائيلي. سيزرع شطب بشارة المرارة في بعض أوساط من الجمهور العربي، لكننا نأمل أن يتقبل هذا الجمهور هذه الظروف التي لا تبقي امام الديموقراطية الإسرائيلية سوى خيار الدفاع عن النفس.[١٦٧]

وقال الصحافي آري شافيط من صحيفة «هآرتس» إنه على الرغم من خطورة شطب بشارة «لن يكون أقل خطورة إذا ما سمح الجهاز الديموقراطي الإسرائيلي لبشارة بالاستمرار في تأجيج النار التي يثيرها في السنوات الاخيرة.»[١٦٨]

الصحافي والاذاعي يارون لوندون، الذي يكتب مقالة أسبوعية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، قارن بين حالة بشارة والطيبي وحالة الشاب الامريكي الذي حارب في صفوف الطالبان. وكتب لوندون:

لو ان إسرائيل تعرّف الخونة بنفس المعايير الامريكية، ولو كان حكم الإعدام ساريًا لدينا، لكان من المعقول ان نفترض أن النيابة العامة كانت ستعمل على إعادة روحَي الشخصين إلى باريهما.[١٦٩]

وخرج معارضو الشطب ضد ادعاء «الديموقراطية التي تدافع عن نفسها». إيال غروس (وهو محاضر في القانون الدستوري والدولي في جامعة تل-ابيب) كتب يرد على كلمة التحرير المذكورة لصحيفة «هآرتس»:

... التشويه الحاصل في خطاب الديموقراطية التي تدافع عن نفسها في إسرائيل هو بعرض واقع الحال وكأن هناك حالة اعتيادية من الديموقراطية تمتلك الحق والمشروعية في إخراج الذين يهددوننا خارج دائرة اللعبة السياسية، كبشارة مثلاً. ويتجاهل عرضُ الامور بهذه الطريقة كونَ الوضع العاديّ ليس نظام حكم ديموقراطيًا يستند إلى المساواة المدنية، بل هو حالة متواصلة من التمييز ضد العرب في إسرائيل وحالة احتلال للمناطق تحولت إلى ابارتهايد... إسرائيل لا تحاول الدفاع عن الديموقراطية، بل عن السلطة الاثنية الهرمية التي أقامتها. هل التهديد في هذه الحالة يأتي من قبل الذين يريدون

---

١٦٦ بن-درور يميني، «العمى من اليمين ومن اليسار»، **معاريف** (اليوم)، ٥ /١ /٢٠٠٣.

١٦٧ «حدود حق الانتخاب» – **هآرتس**، ٢٢ /١٢ /٢٠٠٢.

١٦٨ آري شافيط، «بين الديموقراطية والناصرية»، **هآرتس**، ٦ /١ /٢٠٠٣. في العدد نفسه نشرت عريضة على صفحة كاملة، اشتملت على اسماء ٣٠٠ من اليهود والعرب وبينهم شخصيات جماهيرية ومحاضرون في الجامعات وحوالي ٣٠ منظمة يهودية وعربية. وأعلنت العريضة التي جاءت تحت عنوان «لا لبناء نظام الابارتهايد في اسرائيل» عن القيام بمظاهرة امام المحكمة العليا خلال النقاش حول قرارات لجنة الانتخابات المركزية. وبادرت لهذه المظاهرة لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية بالاضافة إلى المنظمات المذكورة. وشارك في هذه المظاهرة حوالي ٦٠٠ متظاهر. **هآرتس** ٨ /١ /٢٠٠٣.

١٦٩ يارون لوندون «ما هي الخيانة ومن هو الخائن» *Ynet*، ٢٧ /١٢ /٢٠٠٢. في مقال آخر كتب لوندون أن «قضية بشارة تخلق جرحًا في وعي اليهود والعرب» وأن «مثقفين موهوبين كبشارة والطيبي هم مقامرون قسريون.. وبدون التقليل قيد أنملة من مسؤولية اليهود عن العلاقة بين الشعبين، أؤكد ان سلوك بعض القيادات العربية قد يسبب في موجة أخرى من المغتربين الفلسطينيين». يارون لوندون، «ملاحظتان حول عزمي بشارة» **يديعوت احرونوت** (٢٤ ساعة)، ٢ /١ /٢٠٠٣.

الاستمرار في هذه السلطة؟ أم من قبل من يريدون تغييرها لكي يضمنوا دولة تكون متساوية لجميع مواطنيها؟..[١٧٠]

وادعى معارضو الشطب، بالاضافة إلى ذلك، أنّ اعتبارات المستشار القضائي كانت غريبة، وأن طلبه يعود إلى مواقفه السياسية والايديولوجية التي تعارض بشدة موقف «دولة جميع مواطنيها» السياسي والايديولوجي الذي يمثله بشارة والتجمع الوطني الديموقراطي. كما ادّعوا أنّ الشطب سيؤدي إلى نفور الاقلية العربية وتزايد الاحساس بغياب التأثير السياسي، ومن ثَمّ سيؤدي الامر إلى مقاطعة هذه الاقلية للانتخابات.[١٧١] الوزيرة السابقة (وقائدة حزب ميرتس سابقًا) شولاميت ألوني قالت إن المستشار القضائي يشوه سمعة الديموقراطية الإسرائيلية، ودعت إلى استقالته قبل ان «يحوّلنا بنزواته ورغباته إلى أكثر الشعوب اصابة بالجذام». وأضافت ألوني:

نحن نخطو حثيثًا نحو الدولة الإثنيّة التي تنفي الحقوق الاساسية للمواطن غير اليهودي، وتبني جدارًا فاصلاً من الابارتهايد بين مواطني الدولة... وخلافًا للديموقراطيات الاخرى، يتضح أنّه في إسرائيل تسود حالة من طغيان الاغلبية.[١٧٢]

استعمل الكثيرون ممن كتبوا مصطلح «الابارتهايد» كي يصفوا طابع النظام الذي سيخُلق في إسرائيل على خلفية شطب المرشحين العرب وإخراج الأقلية العربية خارج دائرة السياسة الإسرائيلية.

الصحافي عوفر شيلح كتب في افتتاحية «يديعوت أحرونوت» بعد شطب الطيبي والشطب المتوقع لبشارة:

... قد تقلب المحكمة العليا الامور رأسًا على عقب، لكن الرسالة قد رأت النور: بالنسبة إلى المؤسسة السياسية اليهودية، ممثّلو الجمهور العربيّ ليسوا شرعيين. فليس ضروريًا أن تلقى رغباتُ وإحباطات واحد من كل خمسة مواطنين إسرائيليين تعبيرًا في الكنيست، لأننا قد سئمنا هذا الشأن البرلماني. لا حاجة بعد اليوم لهذه المسرحية الديموقراطية التي تقوم بها الدولة، لأنه في عصر فقدان الضوابط لا أحد يظهر على غير حقيقته. وإذا ما اشتعلت النيران، فلتشتعل، فلن تهتز لنا قصبة.[١٧٣]

أطلق آخرون على الوضع الذي بدأ بالظهور في إسرائيل اسم «الفاشية»، معللين بأن الفساد قد بدأ يتغلغل في أروقة الحكم الإسرائيلي من خلال بعض الظواهر، مثل العناصر الاجرامية التي بدأت تكسب مواقع متقدمة في حزب الليكود الحاكم؛ العنصرية وكمّ الافواه لمعارضي السلطة. وتدل كل هذه الامور على ان الفاشية قد بدأت تتمشى في شوارع إسرائيل.[١٧٤]

على ضوء شطب الطيبي والمصادقة على ترشيح باروخ مارزيل، دعت صحيفة «هآرتس» في افتتاحية لها إلى تغيير القانون القائم وتحويل صلاحية القرار بخصوص شطب قوائم المرشحين

---

١٧٠ إيال غروس، «أين هي الديموقراطية هنا؟» **هآرتس**، ٢٤/١٢/٢٠٠٢.

١٧١ نمر سلطاني «ستار الدخان والمستشار القضائي»، **هآرتس**، ٣٠/١٢/٢٠٠٢. بينما أكد البرفسور زئيف سيجال (المحلل القانوني لصحيفة هآرتس) ان توجه المستشار القضائي للجنة الانتخابات شرعي لأن المستشار يمثل المصلحة العامّة. زئيف سيجال، «مبادرة شرعية للمستشار القضائي»، **هآرتس**، ٢٠/١٢/٢٠٠٢. الصحفي ب. ميخائيل، كتب في مقالته الاسبوعية أن المستشار القضائي للحكومة قام بتجاهل المحرضين العنصريّين اليهود في الكنيست، ب. ميخائيل، «الآن هو يستحق ذلك فعلاً»، **يديعوت أحرونوت** (الملحق الاسبوعي)، ٢٠/١٢/٢٠٠٢.

١٧٢ شولاميت ألوني، «طغيان الاغلبية»، *Ynet*، ٣٠/١٢/٢٠٠٢.

١٧٣ عوفر شيلح، «عصر فقدان الضوابط»، **يديعوت أحرونوت**، ٣١/١٢/٢٠٠٢.

١٧٤ دافيد انوخ، «الديموقراطية آخذة بالاختفاء»، **هآرتس**، ١/١/٢٠٠٣.

إلى جسم قضائي بدل لجنة الانتخابات المركزية، لأن اللجنة أبرزت كونها جسمًا سياسيًا فاقدًا للضوابط، وغير آبه بالقواعد الأساسية للبرلمان الإسرائيلي.[١٧٥]

كما حذّر بعض ممّن كتبوا من ان قرار لجنة الانتخابات المركزية شطب بشارة والتجمع الوطني ما هو إلا فرض الطابع الايديولوجي الصهيوني للدولة على مواطنيها العرب، وتحويل الكنيست إلى «برلمان اليهود». وأن خطوة كهذه لن تؤدي إلى مقاطعة هؤلاء المواطنين للانتخابات فحسب، بل انها ستؤدي إلى تدويل مسألة العلاقات بين الدولة والاقلية العربية.[١٧٦]

وكتب الصحافي عوزي بنزيمان، من صحيفة «هآرتس»:

لا احد في الوسط العربي يقبل يهودية الدولة. وليس ثمّة مواطن عربيّ صهيونيّ. العرب الإسرائيليون هم مواطنون في الدولة لأن القدر أراد ذلك بشكل اعتباطيّ، وهو الذي أبقاهم داخل حدودها بعد حرب التحرير [حرب ١٩٤٨]. هم لم يأتوا إلى الدولة؛ بل هي التي أتت اليهم... ومن جمهور خانع يتذلل رغمًا عنه أمام ضباط الحكم العسكري [١٩٤٨–١٩٦٦] وموظفي مباي [الحزب الأمّ لحزب العمل الحاليّ] تحوّل الجمهور العربي وقياداته إلى أقلية قومية متماسكة ومنظمة، ترفع صوتها عاليًا مطالبةً بحقوقها. وهذا هو استحقاق إضافي لحرب الايام الستة [حرب ١٩٦٧]. وسيستمر العرب الإسرائيليون في مضايقة الأغلبية اليهودية لأنهم يدركون تمام الادراك التناقض البنيوي بين تعريف إسرائيل كدولة يهودية وبين إعلانها عن نفسها دولةً ديموقراطية..[١٧٧]

أشار معارضون آخرون إلى حربائية اليسار الصهيوني وإلى دوره هو في إقصاء العرب:

... لقد اقصى [اليسار الصهيوني] العربَ دائمًا عن المشاركة في حكومات إسرائيل، وعن المشاركة في حركات السلام... كان اليسار الصهيوني على الدوام يخاف من الربط بينه وبين عرب إسرائيل، لقد خاف من اليمين وخاف ألاّ يمنحه الرعاع اليهودي أصواتهم أبدًا، إذا ما شاهدوا عربًا داخل اللعبة. لعب اليسار الصهيوني الذي يمثله حزبا ميرتس والعمل، اللعبة كما أرادها له اليمين. وقاما معًا، أحدهما بالعنف والآخر بالكلام المعسول، برمي عرب إسرائيل خارجًا، والآن وبعد أن أصبح الإقصاء قاسيًا ومهينًا أكثر من أي وقت مضى، لا يستطيع اليسار المفاخرة ببراءته وبأن ممثليه قد صوتوا ضد الشطب في لجنة الانتخابات.[١٧٨]

كانت دوافع بعض معارضي الشطب نفعية أو لاعتبارات تجميل صورتهم، وليس لاعتبارات الحفاظ على الديموقراطية او الدفاع عن الاقلية، فمثلاً توجَّه الصحافي والمذيع دان مرغليت، الذي يكتب مقالاً أسبوعيًّا في صحيفة «معاريف»، إلى قضاة المحكمة العليا برسالة مفتوحة طالبًا منهم إلغاء الشطب «على مضض» وان يتجاهلوا الـ«ضرر» الذي سيسببه المرشحون العرب إثر ذلك. وعلى القضاة القيام بكل ذلك من أجل المحافظة على «أعزّ ما نملك في العالم المتحضر، وهو ان إسرائيل

---

١٧٥ «لجنة بدون رجال سياسة»، **هآرتس**، ٧ /١ /٢٠٠٣.

١٧٦ نديم روحانا، «برلمان اليهود»، **هآرتس**، ٧ /١ /٢٠٠٣.

١٧٧ عوزي بنزيمان، «الجدار الفاصل أصبح هنا»، **هآرتس**، ٣ /١ /٢٠٠٣. ظهرت في «هآرتس» ثلاثة إعلانات لمنظمات حقوق انسان اسرائيلية واجسام يسارية ليبرالية (سلام الآن وكتلة السلام)، وعبرت هذه الاعلانات عن معارضة هذه المنظمات لشطب المرشحين والقوائم العربية ودعت «لانقاذ الديموقراطية الاسرائيلية». ودعت هذه الاعلانات لاجتماع يُعقد في تل ابيب في تاريخ ٥ /١ /٢٠٠٣، ولمظاهرة أخرى في القدس أمام مكتب رئيس الحكومة في تاريخ ٦ /١ /٢٠٠٣. حول هذا النشاط وحول اجتماع إضافي بمشاركة عربية –يهودية وبمبادرة لجنة المتابعة العليا للمواطنين العرب، انظروا: اربيه دايان «اليسار يعتقد أن الهدف من شطب العرب هو منع اليسار من الوصول إلى الحكم» **هآرتس**، ٨ /١ /٢٠٠٣، ويكتب دايان أن قرارات لجنة الانتخابات المركزية قد اعادت، من دون قصد، التعاون بين اليسار اليهودي والجمهور العربي. ويذكر أن اليسار اليهودي المعتدل قد بادر بُعَيْد المظاهرات الاحتجاجية في أكتوبر ٢٠٠٠ إلى قطيعة تامة مع الجمهور العربي.

١٧٨ نير برعام، «ميكي [إيتان] ليس وحيدًا»، **معاريف** (اليوم) ٥ /١ /٢٠٠٣.

هي الديموقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط». وبرأيه:

لقد سلك الليكود مسار شطب المرشحين العرب لاعتبارات غريبة وجاءت كلها بغياب حسن النوايا. واراد بذلك أن يشغل الجمهور بقضية طرد بشارة والطيبي من الكنيست وليس بتحقيقات الشرطة حول تسلل الفاسدين من صفوفه إلى قاعة الكنيست؛ وأراد كذلك أن يقاطع العرب الانتخابات من أجل إضعاف الكتلة المعارضة وبالتالي تقوية اليمين.[١٧٩]

البروفيسور أمنون روبينشطاين قال إن شطب القوائم يجب أن يكون الملاذ الاخير من اجل تفادي الخطر المحتمل على النظام، وفي اعتقاده إن الديموقراطية الإسرائيلية على درجة عالية من المتانة وانها تستطيع أيضًا مواجهة الظواهر المقيتة والمثيرة للسخط.[١٨٠]

في تاريخ ٦ /١ /٢٠٠٣ غيرت صحيفة «هآرتس» موقفها السابق (من تاريخ ٢٢ /١٢ /٢٠٠٢) وكتبت في افتتاحيتها:

... في هذه الظروف [تنكُّر المرشحين لأقوالهم التي ترتكز عليها طلبات الشطب]، يجب الاخذ بعين الاعتبار الأقوال التي طرحوها امام لجنة الانتخابات المركزية، بالاضافة إلى الأبعاد الجماهيرية الواسعة للشطب. وبالرغم من اقتراب الاقوال بشكل خطير من الخط الفاصل الذي يتيح إبقاءهم خارج البرلمان، ينبغي منح فرصة لهؤلاء المرشحين [عزمي بشارة، أحمد الطيبي وباروخ مارزيل]، كي يشاركوا في اللعبة الديموقراطية.[١٨١]

اللافت للانتباه في هذه الاقوال هو ان الصحيفة كانت تعي تمامًا الدلالات الجماهيرية للشطب في افتتاحيتها السابقة في تاريخ ٢٢ /١٢ /٢٠٠٢، لكنها أملت – مع كل هذا – أن يتفهم الجمهور العربي خطوة «الديموقراطية الدفاعية» التي تحولت الآن إلى «ديموقراطية مجابهة».[١٨٢]

في تاريخ ٧ /١ /٢٠٠٣ ناقشت المحكمة العليا، بتركيبة موسَّعة مكوَّنة من ١١ قاضيًا، طلباتِ المصادقة على شطب عضوي الكنيست بشارة والطيبي، بالاضافة إلى شطب مارزيل، وناقشت المحكمة أيضًا استئناف حزب التجمع الوطني الديموقراطي على شطبه.

في تاريخ ٩ /١ /٢٠٠٣، تم الاعلان عن قرارات المحكمة العليا التي جاءت غير مرفقة بالمبرّرات. وقد قلبت هذه القرارات رأسًا على عقب قراراتِ لجنة الانتخابات المركزية بشطب الطيبي (بالإجماع)، وبشارة والتجمع (أغلبية ٧ قضاة مقابل ٤) وتمّ كذلك اتخاذ قرار بالمصادقة على قرار اللجنة بالسماح لباروخ مارزيل بالترشّح.[١٨٣]

على ضوء قرار المحكمة العليا إلغاء قرارات لجنة الانتخابات المركزية، اقترح أحد الكتّاب

---

١٧٩ دان مرغليت، «أهارون براك [رئيس المحكمة العليا] وحده القادر»، **معاريف** (الملحق الاسبوعي) ٣ /١ /٢٠٠٣. انظروا أيضًا: سامي سموحة، «عقاب جماعي»، **يديعوت احرونوت**، ١ /١ /٢٠٠٣.

١٨٠ أمنون روبينشطاين، «الشطب هو الملاذ الاخير»، **هآرتس**، ٧ /١ /٢٠٠٣.

١٨١ «الديموقراطية المجابهة»، **هآرتس**، ٦ /١ /٢٠٠٣.

١٨٢ في تاريخ ١٠ /١ /٢٠٠٣ باركت صحيفة «هآرتس» في افتتاحيتها قرار المحكمة العليا بخصوص قرارات لجنة الانتخابات المركزية: «قرار عادل وحكيم»، **هآرتس**، ١٠ /١ /٢٠٠٣. وكتب البروفيسور زئيف سيغال في نفس العدد ان قرار المحكمة العليا يفرغ المادة ٧أ لقانون أساس: الكنيست من مضمونها. زئيف سيغال، «الديموقراطية المجابهة أفضل من الديموقراطية الدفاعية»، **هآرتس** ١٠ /١ /٢٠٠٣.

١٨٣ انظروا: مصادقة انتخابية رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٣ **لجنة الانتخابات للكنيست الـ ١٦ ضد عضو الكنيست بشارة** والاستئناف الانتخابي ١٣١ لعام ٢٠٠٣ التجمع الوطني الديموقراطي ضد لجنة الانتخابات للكنيست الـ ١٦ (٩ /١ /٢٠٠٣)؛ مصادقة انتخابية ١٢٨٠ لعام ٢٠٠٢ **لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ ١٦ ضد عضو الكنيست احمد الطيبي** (٩ /١ /٢٠٠٣)؛ استئناف ٥٥ لعام ٢٠٠٣ ورقم ٨٣ لعام ٢٠٠٣ **عضو الكنيست أوفير بينيس-باز وآخرون ضد باروخ مارزيل وآخرين** (٩ /١ /٢٠٠٣). مركز عدالة قام بتمثيل عضوي الكنيست الطيبي وبشارة بالاضافة إلى حزب التجمع امام المحكمة العليا.

استخدام المقاطعة أداةً لمواجهة «تطرّف الاقلية العربية ضد الدولة اليهودية»، وبدل شطب المرشحين، اقترح القيام بمغادرة جماهيرية لقاعة الكنيست عندما يقوم بشارة بإلقاء خطابه، واقترح كذلك ان تمتنع الهيئات الجماهيرية عن توفير أيّ منصة لأفكاره.[١٨٤]

١٨٤ دان شيفطان، «نضال جماهيري بدل الشطب»، **يديعوت احرونوت** (ملحق ٢٤ ساعة) ١٢ /١ /٢٠٠٣.

الفصل الثاني :

السياسة الحكومية

مقدمة

شهدت كتابة هذا التقرير ولاية حكومتين: حكومة إيهود براك (٦/٧/١٩٩٩ – ٧/٣/٢٠٠١) وحكومة أريئيل شارون (بدأت ولايتها في ٧/٣/٢٠٠١ كحكومة وحدة وطنية، ثم تحولت إلى حكومة يمين بعد انسحاب حزب العمل من الحكومة). نورد في هذا الفصل جزءاً من قرارات الحكومة ووزاراتها المختلفة، وهي قرارات تجسّد بشكل واضح التعامل مع الأقلية العربية. يُمكننا أن نرى، في القرارات الواردة هنا، التدخل البارز للمخابرات أو ما يسمى «جهاز الأمن العام (الشاباك)» في كل مجالات حياة المواطنين العرب. يبدو «الشاباك»، الذي تقع المسؤولية الإدارية عليه ضمن صلاحيات رئيس الحكومة ومكتبه، كمن يُملي سياسة عليا في مواضيع كثيرة تتعلّق بالمواطنين العرب. تنبع هذه السياسة من توجّه أمنيّ يرى في العرب خطراً أمنيًّا.

يمكننا أن نرى، في هذا الفصل، أيضًا، أن الأرض تحتل موقعًا أساسيًّا في الصراع بين الدولة وبين الأقلية العربية، على الرغم من المدة الطويلة التي مضت منذ قيام الدولة، ورغم أن الدولة صادرت – على مدى سنوات، وبمثابرة وبمنهجية – حصّة الأسد من أراضي المواطنين العرب. فالدولة تحاول احتلال المكان وتهويده من خلال تحويل العرب في كل جزء منه إلى أقلية.

تدخل المخابرات (الشاباك) في جهاز التعليم العربي

بعد انتهاء الحكم العسكري في العام ١٩٦٦، تغيّرت أساليب السيطرة والمراقبة فيما يتعلق بالمجتمع العربي؛ فقد تحوّل «الشاباك» إلى المنفّذ الرئيسي لهذه المهمة. وقد رأينا، في ختام الفصل السابق، كيف يتعقب «الشاباك» الأحزاب والسياسيين العرب، ويحاول رسم الخارطة السياسية من خلال تقديم وجهة نظر تؤيد طلب المستشار القضائي للحكومة شطب حزب «التجمع».

في يوم ٦ /١٢ /٢٠٠١، أقرّت صحيفة «هآرتس» ما ادّعاه كثيرون، خلال سنوات طويلة، في المجتمع العربي أن: نائب المسؤول عن التعليم العربي هو رجل «شاباك». وهذا يعني تدخّل «الشاباك» في جهاز التعليم، بغية السيطرة على المجتمع العربي ومراقبته بواسطة إحدى الأدوات الأكثر أهمية في الدولة الحديثة: جهاز التعليم. من نافل القول إن الأمر مختلف تمامًا عما هو عليه في جهاز التعليم في الوسط اليهودي. نورد فيما يلي مقاطع مسهبة من الخبر كما نشرته «هآرتس»:[١]

> في وزارة المعارف يسمونه «يتسحاق كوهين العربي» حتى يميزوه عن رئيس مديرية التعليم التربوية الذي يحمل الاسم ذاته. هو في وظيفته الرسمية نائب المسؤول عن التعليم العربي في السكرتارية التربوية. لكن، خلافاً لباقي الموظفين الكبار في وزارة المعارف، تم تعيينه، قبل نحو عشر سنوات، لهدف واحد: عدم السماح بقبول مدرسين عرب للعمل في جهاز التعليم بدون الحصول على الإذن المناسب من الجهات الأمنية. عدا لقبه الرسمي كنائب المسؤول عن التعليم العربي، يعمل كوهين رئيسًا للجنة التعيينات في جهاز التعليم العربي، وهو في منصبه هذا يقرر مصائر الكثيرين. بدون موافقة كوهين، المستندة إلى تقارير يضعها أمامه جهاز «الشاباك»، لن يستطيع مدير مدرسة عربية، أو مفتش، أن يحظيا بالتعيين في المنصب. بل إن كوهين مسؤول، أيضًا، عن إقرار تعيين مدرّسين عرب في المدارس.
>
> كون كوهين الذراعَ الطويلة لجهاز «الشاباك» في وزارة المعارف هو إرث من أيام خلت. حتى منتصف الستينيات، خضع المواطنون العرب لحكم عسكري. عند إلغائه واصل جهاز الأمن العام مراقبة جهاز التعليم العربي. بواسطة كوهين يستطيع «الشاباك» منع تشغيل مدرسين أو مديري مدارس يشك الجهاز في أنهم يمارسون عملاً معاديًا لأمن الدولة.
>
> وزيرا المعارف من ميرتس (شولاميت ألوني وأمنون روبينشطاين) عملا على إقالة يتسحاق كوهين، إلا أنّ جهودهما قد فشلت. وكانت ألوني قد حصلت فعلاً على موافقة رئيس «الشاباك» آنذاك، يعقوب بيري، على فصل كوهين، إلا أنّ ولايتها التي استمرت تسعة أشهر في وزارة المعارف لم تسمح، كما يبدو، بوضع الإقالة قيد التنفيذ. وعندما اضطُرّت ألوني إلى ترك وزارة المعارف، في أيار ١٩٩٣، حاول خلفها في المنصب، أمنون روبينشطاين، اعتماد تكتيك مختلف لإقصاء كوهين من منصبه. فقد وجّه روبينشطاين طلب إقالته إلى المسؤول الأعلى عن «الشاباك»، رئيس الحكومة في حينه، يتسحاق رابين. حسب أقوال روبينشطاين: «رفض رابين وقف عمل كوهين في وزارة المعارف، بتسويغ أن وظيفته حيوية لأمن الدولة».
>
> وحسب شوشاني، الذي شغل منصب المدير العامّ لوزارة المعارف خلال ولاية ألوني وروبينشطاين، حتى العام ١٩٩٥، فإن يتسحاق كوهين الذي شغل منصبه في وزارة المعارف تلقى

---

١ رالي ساعر، «رجل شاباك يعين مديري المدارس في الوسط العربي»، **هآرتس** ٦ /١٢ /٢٠٠١. من اللافت للنظر أن صحيفة «هآرتس» لم تورد في طبعتها الانجليزية كل ما ورد في الطبعة العبرية.

راتبه مباشرة من «الشاباك». بعد ذلك صار عاملاً لدى وزارة المعارف، وواصل جهاز «الشاباك» تزويده بالتقارير الأمنية عن عاملي سلك التعليم في الوسط العربي».

من المعتاد في جهاز التعليم تعيين موظفي التعليم الكبار، مثل المديرين أو المفتشين، عبر مناقصة. وتضم لجنة المناقصات خمسة أعضاء: ممثّلَيْن عن منظمتي المعلمين؛ وممثّلَ السلطة المحلية؛ وممثّلَيْن عن وزارة المعارف. أمّا المرشح لمنصب الإدارة في مدرسة يهودية فهو ملزم أمام لجنة المناقصة بعرض مؤهلاته المهنية فحسب (وتشمل الثقافة المناسبة والأقدمية في التعليم)، وبالتالي توصي اللجنة امام المدير العام لوزارة المعارف بتعيين المرشح ذي المؤهلات الأفضل. لكن الأمر في جهاز التعليم العربي يتم على نحو مغاير.

يعمل كوهين عضوًا دائمًا في لجنة المناقصات لتعيين مديري مدارس عربية، بحكم وظيفته رئيسًا للجنة التعيينات في جهاز التعليم العربي. وعليه، فالمرشح لإدارة مدرسة ابتدائية أو إعدادية، على سبيل المثال، ملزم فعلاً أمام لجنة المناقصات بعرض مؤهلاته المهنية، لكن وصوله إلى غرفة المدير مشروط بموافقة كوهين، وفق التقدير الأمني الذي وضعه أمامه «الشاباك».

وفقًا لأقوال رجل تربية عربي زامل كوهين في كثير من لجان المناقصات: «كوهين لا يسأل أبدًا المرشح لإدارة مدرسة أسئلة تشهد على انتمائه السياسي أو الحزبي. فهو يصل مزوَّدًا بمفكرة صغيرة سجلت فيها، كما يبدو، معلومات أَمنيّة حول المرشح. عندما ترفض لجنة المناقصات ترشيح رجل تربية عربي لإدارة مدرسة، لا يتم التصريح بأن الرفض جاء على اثر معارضة جهاز الأمن لمرشح بعينه. لأن ادعاء كهذا لن يصمد في امتحان القضاء. حتى عندما يوصي غالبية أعضاء اللجنة بمرشح، فان رأي كوهين هو الحاسم، والمدير العام للوزارة لا يوقّع على تعيين مدير مدرسة لم يقرّه كوهين».

بن تسيون دل (المدير العامّ للوزارة في فترة وزيري «المفدال» زبولون هامر ويتسحاق ليفي) يعارض الرأي الذي مُفاده أنه يتم شطب ترشيحات رجال تربية عرب بغير وجه حق. «كوهين هو موظف «شاباك» مجرّب وقد وثقت به ثقة عمياء»، يقول دل. «لم أعيِّن قَطّ مديرَ مدرسة أو مفتشًا في وظيفة حين عارض كوهين ذلك». ويَذكر دل أنه خلال فترة إشغاله منصب المدير العام للوزارة بين العامين ١٩٩٩ – ١٩٩٦ شطب نحو عشرة مرشحين عرب لوظائف مديري مدارس ومفتشين بداعي أسباب أمنية.

[...]

بحث وزراء ميرتس، كما ذكرنا، عن سبل لتقليص نفوذ كوهين. ويقول يوسي سريد الذي شغل منصب وزير المعارف بين حزيران ١٩٩٩ وحزيران ٢٠٠٠: «في فترة ولايتي لم يكن لكوهين أي تأثير على التعيينات في المدارس العربية، وتم تعيين رجال تربية عرب خلافًا لوجهة نظر «الشاباك»، أيضًا. أنا الذي قررت من يُعين، لأن طريقة تدخل «الشاباك» في تعيين رجال التربية العرب سيئة. برأيي ينبغي أن نبقي التفويض لتعيين رجال تربية عرب في أيدي وزارة المعارف فقط. ينبغي أن نفصل: الأمن على حدة والتربية على حدة».

إلا أنّ نائب وزير الأمن الداخلي، جدعون عزرا، الذي أشغل منصب نائب رئيس «الشاباك» في بداية التسعينيات يعارض هذا الموقف. حسب عزرا: «... لأسفي لم نصل بعد إلى حدّ يسمح بتعيين عرب لوظائفهم فقط لاعتبارات تربوية».

... وورد من وزارة المعارف أنّ المديرة العامة للوزارة [رونيت تيروش] أعلنت مؤخرًا انها لن

تسمح بتدخل جهات خارجية، وبخاصّة جهات سياسية، في طريقة إدارة المدارس العربية... على ضوء ذلك، من الواضح أنّ المرشّح لمنصب الإدارة إذا اتضح أنه انخرط في نشاط سياسي أو في التحريض – فإن ترشيحه سيُشطب.»

وزارة الداخلية ضد المواطنين الفلسطينيين

وزير الداخلية إيلي يشاي (شاس) كان الوزير الرائد في حكومة شارون، في فترة ولاية الكنيست الخامس عشر، في الهجوم على الحقوق الأساسية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

في هذه الحالة، أيضًا، نرى تدخلاً واضحًا لجهاز « الشاباك ». وفيما يلي بعض الأمثلة:[٢]

إلغاء الجنسية

في ١٠ /٦ /٢٠٠١ بحث الوزير يشاي فيما إذا كان يستطيع سحب جنسية وجواز سفر عضو الكنيست د. عزمي بشارة بعد خطابه في سورية في ذكرى الرئيس السوري حافظ الأسد، بادعاء أن بشارة نكث ولاءه للدولة. وقد أوضح المستشار القضائي للحكومة في حينه لوزير الداخلية أنّ الحصانة التي يحظى بها بشارة كعضو كنيست لا تسمح بإلغاء جنسيته. في ٥ /٨ /٢٠٠٢ كشف الوزير يشاي عن نيته إسقاط جنسية مواطنين عربيين والغاء صفة مقيم دائم لعربي ثالث، وذلك بسبب « الشك » في انهم قدموا العون لتنفيذ عمليات انتحارية داخل إسرائيل، وبسبب « الشك » في عضويتهم في تنظيم إرهابي، وهم: نهاد أبو كشك، من سكان اللد، الذي أدين بعضوية حركة « حماس » وبتخطيط عملية انتحارية في كفار سابا في نيسان ٢٠٠١ قُتل فيها شخص واحد، المعتقل في السجن الاسرائيلي؛ قيس عبيد المتهم بالقيام بنشاط في إطار منظمة حزب الله. وحسب ما يُنشر فهو في لبنان؛ وشادي شرفا، مقيم دائم من القدس الشرقية المتهم بالانتماء لمنظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومعتقل في السجن الاسرائيلي.[٣] وقد فعل الوزير يشاي ذلك استناداً إلى معلومات من « الشاباك » ومن خلال استخدام غير مسبوق لبند ١١ (ب) لقانون الجنسية – ١٩٥٢، وهو بند لم يضعه أي وزير داخلية من قبل قيد التطبيق.[٤] ويقضي هذا البند بأنه: « يحق لوزير الداخلية إلغاء الجنسية الإسرائيلية عن شخص قام بعمل فيه ما ينكث الولاء لدولة إسرائيل ».

نُشر في ٢٩ /٨ /٢٠٠٢ أن المستشار القضائي للحكومة حدد أنظمة « لسحب الجنسية من الضالعين في الارهاب ». وتقضي هذه الأنظمة بأن يُبحث قرار وزير الداخلية إسقاط الجنسية في هيئة يرئسها المستشار القضائي وتشارك فيها النيابة العامة ووزارتا الخارجية والداخلية. ويتم هذا البحث « بعد مصادقة رئيس الحكومة ». ويتم خلال البحث فحص ما « إذا كان للشخص المعني مكان بديل خارج إسرائيل »، وإذا كان أقام « مركز حياة » آخر. وفي الوقت ذاته أجاز المستشار القضائي للوزير يشاي بدء الإجراءات لإسقاط الجنسية عن مواطنين عرب ضالعين في « الإرهاب ».[٥]

أمهل وزير الداخلية المتضررين الثلاثة من قراره مدّةَ ٣٠ يومًا ليطرحوا أمامه ادعاءاتهم بشأن إلغاء القرار. أفراد أسرة عبيد ردوا على وزير الداخلية أنه « من الواضح أنّه لا معنى لإرسال رسالة إلى الطيبة عنوانها شخص يمكث في لبنان، وانه لا توجد أية طريقة لإبلاغه بأمر النية في إسقاط جنسيته ». اما عائلة شرفا فقد ادعت انه ينبغي تطبيق القانون عليه وإنزال العقوبة المناسبة بعد إجراء محاكمة عادلة، وإلى حينه فهو في حكم البريء من الجرم. وانه « ليس معقولاً أن يبادر وزير الداخلية إلى فرض إجراء بهذه الحدة عليه ما لم تثبت إدانته ».[٦]

---

٢ مزال مُعلم، « الفكرة المقبلة ليشاي: سحب المواطنة جزئياً »، **هآرتس**، ٧ /٨ /٢٠٠٢.

٣ **هآرتس** ٦ /٨ /٢٠٠٢.

٤ ردًا على ذلك قال عضو الكنيست د. عزمي بشارة (التجمع) إن الوزير يشاي يحول المواطنة إلى أداة سياسية: « يستمد العرب مواطنتهم من كونهم سكان البلاد الأصليين... وهذه هي جنسيتهم الوحيدة التي يعرفونها، وهي قائمة قبل أن يفكر والد ايلي يشاي وغيره من وزراء إسرائيل أن يهاجروا إلى هذه البلاد، بلادنا »، **فصل المقال**، ٩ /٨ /٢٠٠٢.

٥ **هآرتس** ٩ /٨ /٢٠٠٢.

٦ **هآرتس** ٤ /٩ /٢٠٠٢.

الخطير في هذه الإجراءات ليس المسّ بالرابط الأساس بين المواطن والدولة (أي المواطنة) فحسب، وانما بالعلاقة بين المواطن العربي ووطنه؛ وكل هذا من خلال عقوبة إدارية بدون محاكمة.[٧] لم يُدَن اثنان من الرجال الثلاثة في المحكمة بالشبهات أو بالاتهامات المنسوبة إليهم قبل اتخاذ يشاي لقراره.

مثل هذا الخَيار لم يُعتمد ضد مواطنين يهود: في حالة يغئال عمير مثلاً، قاتل رئيس الحكومة يتسحاق رابين؛[٨] وكذلك في حالات أدين أو اتُّهم فيها يهود بالضلوع في قضايا أمنية خطيرة جدًا منذ قيام الدولة (بما في ذلك خلال انتفاضة الأقصى).[٩]

ينبغي أن نضيف هنا أنه ليس لأحد من هؤلاء المواطنين جنسية من دولة أخرى، وعليه فهمْ يتحولون، بعد إسقاط جنسيتهم، إلى أناس لا دولة لهم.[١٠] وقد كتبت صحيفة «هآرتس» بهذا الخصوص في افتتاحيتها يوم ٧ /٢ /٢٠٠٢: «إمكانية إسقاط جنسية عرب إسرائيليين تعرّف مجمل الجمهور العربي في إسرائيل على أنهم مجموعة مواطنين مع وقف التنفيذ، وتُجْهِز على ما تبقى من أملهم في الاندماج كقطاع متساوي الحقوق في الدولة والمجتمع».[١١]

وقد أعلن في ايلول ٢٠٠٢ أنّ الوزير يشاي طلب من المختصين القانونيين في وزارته أن يزودوه بمشاريع قوانين لتعديل قانون الجنسية وقانون دخول إسرائيل، حتى يكون في مقدور وزير الداخلية أن يسقط حقوق المواطن جزئيًا ممّن كان ضالعًا في عمل إرهابي أو في التحريض. وطرح يشاي عدة

---

٧ نعمة كرمي ويورام شاحر، «شارع يلتف على الخطاب الدمقراطي»، **هآرتس**، ٢٤ /١٠ /٢٠٠٢. للاستزادة حول الموقف المؤيد لإسقاط الجنسية، انظروا: أبراهام فيختر، «لنخرج خارج القانون، لنُسقط الجنسية»، **هآرتس**، ٩ /١٠ /٢٠٠٢. وكذلك: إلياكيم هعتسني، «الدمقراطية المدافعة عن نفسها»، *Ynet*، ٧ /٨ /٢٠٠٢. البروفيسور زئيف سيغال، المحلل القانوني لهآرتس، يعتقد أنه لغرض إعمال الصلاحية «تكفي معلومات استخباراتية جدية تدل على نشاط معاد للدولة. حتى لو لم يكن في هذه المعلومات ما يفضي إلى إدانة شخص بجرم جنائي بسبب الجرم المنسوب إليه». زئيف سيغال، «لا حاجة إلى محاكمة لإسقاط الجنسية» **هآرتس** ٦ /٨ /٢٠٠٢.

٨ في حالة يغئال عمير، توجه طرف ثالث إلى الوزير الياهو سويسا (وهو من شاس أيضًا) بطلب سحب الجنسية وحق الانتخاب من قاتل رئيس الحكومة يتسحاق رابين، بعد أن أدين المذكور في المحكمة بهذه الجريمة. ومع رفض وزير الداخلية طلبها، التمست المواطِنة لدى المحكمة العليا. رفضت المحكمة العليا الالتماس، وقررت ان المواطَنة تُعدُّ من الحقوق الأساسية، ومن تسويغات ذلك أنها أساس حق الانتخاب للكنيست الذي تنبع الدمقراطية منه. قرار المحكمة العليا ٢٧٥٧ لعام ١٩٩٦، **هيلا ألراي ضد وزير الداخلية وآخرين**، قرارات المحكمة العليا، المجلد ٩٠ (٢)، ص١٨. تقتبس المحكمة في قرارها ما جاء في قرار رئيس المحكمة العليا الأمريكية Earl Warren بشأن *Trop V. Dulles 356 U.S. 86 (1958)* حيث ورد ما يلي:

"...Citizenship is not a license that expires upon misbehavior... The deprivation of citizenship is not a weapon that the government may use to express its displeasure at a citizen's conduct, however reprehensive that conduct may be... It is a form of punishment more primitive than torture, for it destroys for the individual the political existence that was centuries in the development... The civilized nations of the national world are in virtual unanimity that statelessness is not to be imposed as punishment for crime." (p. 92-102).

٩ انظروا بيانات للصحافة أصدرتها جمعية حقوق المواطن في إسرائيل يوم ٦ /٨ /٢٠٠٢ ويوم ٩ /٩ /٢٠٠٢، التي تذكر أن يهودًا أدينوا بالخيانة وبنقل أسرار الدولة لدول عدة، وبالرغم من ذلك لم يتم إسقاط جنسيتهم: www.acri.org.il

١٠ وزارة الداخلية ادعت أن الثلاثة لا يسكنون في السنوات الأخيرة في إسرائيل. اثنان منهم يعيشان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية والثالث في لبنان، **هآرتس** ٤ /٩ /٢٠٠٢. إلا أن السلطة الوطنية ليست دولة، بل انها تداعت في اعقاب العمليات العسكرية الاسرائيلية خلال انتفاضة الاقصى. إضافة إلى ذلك إن السكن في مكان معين لا يعني حيازة جنسية تلك الدولة، أي انه بالرغم من وجود عبيد في لبنان قد لا يكون حائزًا على الجنسية اللبنانية. هذا الادعاء منطقي في ظل حقيقة أن الغالبية الساحقة من الفلسطينيين في لبنان لم يحصلوا على الجنسية اللبنانية حتى بعد مرور أكثر من ٥٠ عامًا من العيش في لبنان كلاجئين.

١١ كلمة التحرير، «من هو المواطن» **هآرتس** ٧ /٨ /٢٠٠٢. تأييدًا لهذا التوجه يكتب شولي ديختر (جمعية سيكوي): «الانتماء المدني غير المشروط هو مورد وعي أساسي للانسان، وإمكانية إقصاء العرب عن هذا المورد يعني جعلهم بغير مسكن. مثل هذا الإجراء يدفع اليهود والعرب إلى مسار التصادم، أي إلى حرب أهلية. هذه السهولة غير المحتملة في اتخاذ قرار إسقاط الجنسية عن العرب، حين تقاس، على سبيل المثال، بعدم إسقاطها عن اليهود الذين اضروا ربما أكثر بالدولة، تكشف جزئية وهشاشة مواطنة العرب في إسرائيل بالأصل». شولي ديختر، «مواطنون مع وقف التنفيذ» **هآرتس** ١٢ /٩ /٢٠٠٢.

أفكار: أن يُسلب هذا المواطن حق الانتخاب وجواز سفره الإسرائيلي، وإبقاؤه بصفة مقيم مؤقت فقط.

في شهر أيلول ٢٠٠٢ وقّع وزير الداخلية أمرًا لإسقاط جنسية أبو كشك.[١٢]

تقييد حرّيّة تنقّل قياديّين عرب

وقّع الوزير يشاي في ١٦ /٢ /٢٠٠٢، بطلب من «الشاباك»، أمرًا يمنع سفر الشيخ رائد صلاح،[١٣] رئيس الحركة الإسلامية الخارج برلمانية، إلى خارج البلاد، وذلك وفق صلاحيته بحكم أنظمة حالات الطوارئ القاضية بمنع سفر شخص «خشية المسّ بأمن الدولة». وكانت مدة الأمر لستة أشهر، بعدها مدّد مرتين لستة أشهر إضافية في كل مرة. ومنع الأمر الشيخ صلاح من السفر لأي مكان كان، استنادًا إلى التسويغ العامّ «خشية المسّ بأمن الدولة»، وجاء في الأمر حرفيًا:

> بحكم صلاحيتي حسب نظام ٦ لأنظمة الطوارئ (السفر إلى الخارج) – ١٩٤٨،[١٤] وبعد أن اطّلعت على توصية جهاز الأمن العام المثبتة تحت رقم ٤٧٠١٦٨/٢٠٠٢ من يوم ١٥ شباط ٢٠٠٢، على ملحقاتها، اقتنعت بوجود شك ملموس في أنّ خروج رائد صلاح سليمان محاجنة حامل هوية رقم ٠٥٥٢٠١٠٦٥ (فيما يلي: المعني) من البلاد من شأنه أن يمسّ أمن الدولة.
>
> وعليه أمنع خروجه من البلاد لمدة ستة أشهر بدءًا من يوم ١٦ شباط ٢٠٠٢ وحتى يوم ١٥ آب ٢٠٠٢.
>
> وأوعز هنا بأن يصل هذا الأمر باليد إلى المعني، وهو مخوّل بأن يسمع ادّعاءاته خطّيًا بشأن هذا الأمر.

تمّ إبلاغ الشيخ رائد صلاح بهذا الأمر لحظة وصوله إلى المطار في ١٧ /٢ /٢٠٠٢ دون أن يسلَّم بلاغًا مسبقًا، ودون أن يتم ترتيب إجراء استجوابي سابق لاتخاذ القرار، ودون أن يسلم لائحة الأدلة الداعمة لإصدار هذا الأمر. وقد التمس الشيخ صلاح ضد القرار إلى المحكمة العليا بواسطة منظمة «عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل». طلب الملتمس إلغاء الأمر والسماح له بالسفر لأداء فريضة «العمرة» الإسلامية في مكة في السعودية. كما ادعى الملتمس أنّ الأمر يمسّ مسًّا خطيرًا بحقوقه الدستورية، حرية مغادرة إسرائيل، والحرية الشخصية وحرية التدين. في حين أشار وزير الداخلية إلى خشيته أن يستغل سفر الملتمس للخارج لغرض التقاء جهات معادية. رفضت المحكمة العليا الالتماس بعد اطّلاعها على موادّ سرّيّة لم تعرض على الملتمس وموكليه وقررت أنّ الاعتبارات الأمنية تتغلب على حق الملتمس في مغادرة البلاد.[١٥]

على صعيد آخر، اصدر مدير دائرة تسجيل السكان في وزارة الداخلية في آذار ٢٠٠٢ أمرًا يمنع السكرتير العام لحركة أبناء البلد الخارج برلمانية، محمد كناعنة، من السفر إلى مصر مدة سنة لأسباب «أمنية». إلا أن الأمر ألغي في آب ٢٠٠٢، بعد ستة أشهر من صدوره، في أعقاب مكاتبات قضائية.[١٦]

---

١٢ **معاريف**، ١٠ /٩ /٢٠٠٢. ادعى وزير الداخلية أن أبو كشك لم يعارض إسقاط جنسيته بل تنازل عنها (**هآرتس**، ١١ /٩ /٢٠٠٣).

١٣ شغل الشيخ رائد صلاح بين عامي ١٩٨٩ وَ ٢٠٠١ منصب رئيس بلدية ام الفحم – احدى المدن العربية الكبيرة في إسرائيل.

١٤ نظام رقم ٦ يقضي: «وزير الداخلية مخوّل بمنع مغادرة أي شخص لإسرائيل إذا كان هناك اساس للشك في أنّ سفره قد يمسّ أمن الدولة.

١٥ قرار المحكمة العليا ٤٧٠٦ لعام ٢٠٠٢ **الشيخ رائد صلاح وآخرون ضد وزير الداخلية** (صدر يوم ١٧ /٧ /٢٠٠٢).

١٦ انظروا: Adalah, *Recent Developments—The Rights of the Palestinian Minority in Israel*, a report submitted to the Members of the Country Report Task Force–Israel, UN Human Rights Committee (2 October 2002) p.6.

يضاف هذان القراران إلى سلسلة قرارات قيّدت حرية الحركة والانتظام السياسي لقيادات عربية ودينية في إسرائيل.[١٧]

تجميد التجنيس ومنع لـمّ شمل عائلات

في كانون الثاني ٢٠٠٢، أصدر الوزير يشاي توجيهاته إلى المستشارين القضائيين في وزارته أن يدرسوا إجراء تعديلات تشريعية لتقليص عدد الفلسطينيين الذين يتحولون إلى مواطنين عبر الزواج من إسرائيليين، وللحدّ من منح الجنسية لعرب غادروا إسرائيل قبل العام ١٩٤٨. وكتبت صحيفة «هآرتس» أن الوزير يشاي:[١٨] «يرى ضرورة مُلحّة في إيجاد سبل لتقليص عدد غير اليهود الحاصلين على الجنسية الاسرائيلية، وبضمنهم العرب، الذي ارتفع بشكل حادّ في السنوات الأخيرة ويهدد الطابع اليهودي لدولة اسرائيل».

أصدر الوزير يشاي في ٣١/٢/٢٠٠٢ تعليماته بتجميد معالجة عشرات آلاف الطلبات للـمّ شمل عائلات فلسطينية. ورد في الإعلام أن القرار جاء في أعقاب تنفيذ مواطن إسرائيلي (شادي طوباسي) عملية انتحارية في مطعم في حيفا، حيث إنّ أحد والديه كان قد حصل على الجنسية في إسرائيل بعد زواجه من مواطن إسرائيلي. ولكن في ضوء أمر الوزير يشاي في كانون الثاني ٢٠٠٢، من الواضح أنّ العملية الانتحارية كانت ذريعة لسياسة مخطّطة سلفًا.

أقرّت الحكومة في يوم ١٥/٥/٢٠٠٢ بالإجماع خطة الوزير يشاي لتغيير سياسة لـمّ الشمل، وهدفها التقليص الحادّ لعدد الفلسطينيين الذين يستطيعون الحصول على الجنسية الإسرائيلية بعد زواجهم من عرب مواطني إسرائيل. قرار الحكومة رقم ١٨١٣ بشأن «معالجة أمر الأشخاص الذين يمكثون في إسرائيل بشكل غير قانوني وسياسة لـمّ شمل عائلات بخصوص سكان مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وأجانب من أصل فلسطيني» ينصّ، فيما ينصّ، على ما يلي:[١٩]

سياسة لـمّ شمل العائلات

في ضوء الوضع الأمني، وبسبب أبعاد عمليات هجرة أجانب من أصل فلسطيني إلى إسرائيل وتوطينهم فيها، بما في ذلك عبر لـمّ شمل العائلات، تضع وزارة الداخلية، بالتعاون مع وزارات الحكومة المعنية، سياسة جديدة لمعالجة طلبات لـمّ شمل العائلات.

وإلى أن يتم وضع مثل هذه السياسة التي من المفروض أن تتجسّد في أنظمة وتشريعات جديدة، وفق ما تقتضي الضرورة، تسري القواعد التالية:

١ معالجة طلبات جديدة، بضمنها طلبات لم يُتّخَذ قرار بشأنها

أ. مواطن في السلطة الفلسطينية – لن تقبل طلبات جديدة لسكان السلطة الفلسطينية للحصول على مكانة مقيم أو مكانة أخرى، والطلب الذي قُدِّم لا يُقرّ، ويكون على الزوج أن يمكث خارج إسرائيل حتى اتخاذ قرار آخر.

ب. آخر– يُبحث الطلب مع الانتباه إلى أصل المطلوب لـمّ شمله.

٢ طلبات موجودة في المسار المتدرج

في المرحلة الانتقالية يتم تمديد فترة التصريح الممنوح بشرط خلوّ موانع أخرى. لن يحصل تغيير إلى تدريج أعلى.

---

١٧ انظروا في الفصل الأول قرار الكنيست تقييد حرية تنقل عضو الكنيست أحمد الطيبي (الحركة العربية للتغيير). انظروا لاحقًا في هذا الفصل قرار رئيس الحكومة ووزير الأمن بشأن الاعتقال الإداري لعضو اللجنة المركزيّة لحزب التجمع الوطني الدمقراطي، وكذلك منع أعضاء الكنيست من الجبهة الدمقراطية للسلام من قبل وزارة الأمن دخول قطاع غزة المحتل.

١٨ **هآرتس** ٩/١/٢٠٠٢.

١٩ انظروا خبرًا في موقع الانترنت «أخبار درجة أولى» في١٢/٥/٢٠٠٢ : www.nfc.co.il وكذلك التماس عدالة في هامش ٢٠.

قدم مركز «عدالة» التماساً ضد هذا القرار إلى المحكمة العليا طالباً إلغاءه.[٢٠] قُدِّم الالتماس باسم ٥٧ ملتمساً عربيًّا من مواطني إسرائيل، كلّ منهم متزوّج/ة من فلسطينيّ أو من فلسطينيّة، بالاضافة إلى أزواج وزوجات الملتمسين وأبنائهم المشتركين. وادعى الملتمسون أنّ القرار يميز ضدهم، إذ ان عملية التجنيس المتدرجة ستظل سارية على أزواج/ زوجات غير فلسطينيين لمواطنين إسرائيليين، وادعوا أنّ القرار تعسفي وجارف يعدم الاعتبارات وغير معياري. كما ادعوا أن الفترة الانتقالية المذكورة في القرار غير محدودة بزمن، وأنّ القرار يخرق حقهم في أن يسمعوا وجهة نظرهم ويسري بأثر رجعي، وأنه يخرق حقوقاً أساسية دستورية للملتمسين، بضمنها الحق في حياة أسرية، وفي الكرامة والخصوصية والمساواة، وأنه يناقض تعليمات القانون الإسرائيلي والقانون الدولي.

جرى في الكنيست يوم ٢٢ /٥ /٢٠٠٢ بحث في موضوع «السياسة الجديدة لوزارة الداخلية في موضوع منح الجنسية». ادعى أعضاء الكنيست العرب خلاله أن القرار عنصري ولا إنساني، لأنه يفكك أُسَرًا ويدفع العديد من الأطفال إلى دائرة الفقر لأنهم لا يعيشون في ظل والدين. ورد الوزير داني نفيه يومها باسم الحكومة قائلاً: «ليس الحديث هنا عن مجرد موضوع بريء، وانما هي محاولة لتطبيق ما يسمى حق العودة».[٢١]

إغلاق صحيفة عربية

أبلغ الوزير يشاي في كانون الأول ٢٠٠٢ أسبوعية «صوت الحق والحرية» (الصحيفة الناطقة باسم الحركة الإسلامية الخارج برلمانية) بنيّته إصدار «أمر لوقف صدور الصحيفة»، لمدة سنتين. وقد تمّ اتخاذ هذا الإجراء وفق مطلب جهاز «الشاباك» بالتنسيق مع رئيس الحكومة شارون، وبموافقة النيابة العامة. وكتب الوزير يشاي في الرسالة التي أرسلها بواسطة الفاكس إلى الصحيفة:

> ها أنذا أبلغكم وفق بند ١٩ (٢) (أ) لأمر الصحافة – ١٩٣٣، أني أدرس إصدار تعليماتي بوقف صدور صحيفة «صوت الحق والحرية» لمدة سنتين، وذلك لأن المواد التي عُرضت أمامي تؤكد عمليًّا أن في صدور الصحيفة ما يهدد سلامة الجمهور.

حسب ادعاء الوزير يشاي، تشكّل الصحيفة بوقًا للتحريض الحادّ ضد اليهود والصهيونية ودولة إسرائيل وتعطي منبراً واسعاً لمواقف حماس:

> يشتق منها منح مصداقية لاستعمال العنف والإرهاب ضد الإسرائيليين من خلال تمجيد التوجه المتشدد والدعوة الدائمة للإستشهاد. بل تنشر في الصحيفة تقارير كثيرة لأعضاء في منظمة حماس.

الصحيفة المذكورة تصدر منذ العام ١٩٨٩، وتوزَّع أيام الجمعة بآلاف النسخ. وفي حزيران ١٩٩٠ (في فترة الانتفاضة الاولى) أُوقف توزيع الصحيفة لثلاثة أشهر، بأمر وزارة الداخلية، بدعوى أنها «تشكّل بوقًا رسميًّا لحركة حماس وتنشر أقوالاً تحريضية ضد الصهيونية واليهودية».[٢٢]

قبل إعلان وزير الداخلية بشهرين، تم التحقيق مع محرر الصحيفة وكاتب دائم فيها في شرطة الناصرة حول مقالة نشرت في الصحيفة خلال شهر حزيران. يئير أتينجر («هآرتس») كتب قائلاً إنّ الصحيفة «هي، كما يبدو، من المطبوعات الأكثر فظاظة التي تطبع وتباع في إسرائيل بترخيص وبإقرار

---

٢٠ ملف المحكمة العليا ٤٦٠٨ لعام ٢٠٠٢ **عماد ابو أسعد و٥٧ آخرون ضد رئيس الحكومة وآخرين**. قُدِّم الالتماس في ٣٠ /٥ /٢٠٠٢، إلا ان المحكمة اقترحت على الملتمسين في جلستها من يوم ١٤ /٧ /٢٠٠٢ تقسيم الالتماس إلى عدة التماسات. وفي ٢٦ /٨ /٢٠٠٢ قدّمت عدالة ١٢ التماسًا جديدًا بهذا الخصوص. انظروا: *Adalah*, Press Release، ٢٩ /٨ /٢٠٠٢.

٢١ الجلسة الـ ٣٠٨ للكنيست الخامس عشر ٢٢ /٥ /٢٠٠٢.

٢٢ **يديعوت أحرونوت**، ٢٣ /١٢ /٢٠٠٢. موشي غورالي («هآرتس») ذكر حالات بارزة إضافية لإغلاق صحف في إسرائيل:>>

الرقابة؛ ومنذ تأسيسها في العام ١٩٨٩ لم تكفّ عن تحدّي السلطات وممثلي كتل اليمين».[٢٣]

وقال د. مردخاي كيدار (من قسم اللغة العربية في جامعة بار–إيلان) لصحيفة «هآرتس»:

تعبّر الصحيفة عن آراء الشيخ رائد [صلاح] وهي في كثير من الأحيان غير مستساغة للأذن الإسرائيلية. لكنها تنشر أخبارًا اجتماعية مهمّة جدًا مثل مشاكل الشبيبة والانزلاق إلى المخدرات والكحول والتأثيرات السلبية للثقافة الامريكية. الصحيفة هي فقط مرآة لما يفكره الناس. فهل هناك من يؤمن أنهم إذا ما أغلقوا الصحيفة فإن الناس سيصيرون جزءًا من الحركة الصهيونية؟[٢٤]

«الحاكم العسكري»

في أعقاب سلسلة الخطوات المذكورة آنفًا، حظيَ الوزير يشاي بلقب «الحاكم العسكري». ذلك أنّ سياسته شابهت السياسة التي سادت إبّان الحكم العسكري (١٩٦٦ –١٩٤٨). تلك فترة كان المواطنون العرب خلالها مسلوبي الحقوق الأساسية (مثل حرية التنقل)، وكانوا خاضعين لسيطرة ومراقبة مُحكمتين.

أحد الاسباب الواضحة لهذه السياسة هو العلاقة الوثيقة بين الوزير يشاي وبين جهاز الأمن العامّ:

خلال السنة الأخيرة [٢٠٠٢] توثّقت علاقاته [الوزير يشاي] مع كبار موظفي «الشاباك»، ومن بينهم رئيس الجهاز آفي ديختر. فباب يشاي مفتوح أمامهم وهو يستجيب غالبًا تقريبًا لتوصياتهم. عمليًا، تحوّل يشاي، بواسطة صلاحيّاته، إلى ما يشبه ذراعًا تنفيذيّة لجهاز «الشاباك»...[٢٥]

عقّب بروفيسور مردخاي كريمنيتسر (رئيس مجلس الصحافة وباحث كبير في المعهد الاسرائيلي للدمقراطية) على خطوات الوزير يشاي قائلاً:

وزير الداخلية يتغذى من «الشاباك» ولا يدرك أنه من المفروض أن يكون لديه موقف مستقلّ ونقديّ تجاه توصيات «الشاباك». فهو لا ينبغي أن يكون ختمًا مطاطيًا بل مصفاة لتوصيات «الشاباك». خطوات يشاي تناسب أجِنْدة سياسية قومجية معادية للعرب، يقدر أنها تُعجب مقترعي حركة «شاس». هم ينخرطون في الأجواء العامة المعادية لعرب إسرائيل، وهي أجواء خطيرة.[٢٦]

<<الصحف الناطقة بلسان الحزب الشيوعي، «كول هعام» (بالعبريّة) و«الاتحاد» أغلقتا في العام ١٩٥٣ بدعوى «الخطر على سلامة الجمهور»؛ صحيفة «الفجر» أغلقت بالدعوى ذاتها في العام ١٩٨١، الصحف العربية «الشراع» (١٩٨٣)، «العهد» (١٩٨٦)، «الميثاق» (١٩٨٦)، «البيان» (١٩٩٤) أغلقت بدعوى أنها «ممولة من قبل منظمة إرهابية». موشي غورالي «إغلاق صحف»، **هآرتس** ٢٣ /١٢ /٢٠٠٢.

٢٣ يثير آتينجر «يشاي يواصل الحرب ضد الإسلام، قالوا في الصحيفة التي أغلقت»، **هآرتس** ٢٣ /١٢ /٢٠٠٢.

٢٤ المصدر نفسه.

٢٥ مزال مُعلم «الحاكم العسكري» **هآرتس** ٢ /١ /٢٠٠٢.

٢٦ المصدر نفسه.

منع وزارة الأمن نواب الجبهة الدمقراطية للسلام والمساواة من دخول غزة

طلب أعضاء الكنيست الثلاثة عن «الجبهة»، محمد بركة وعصام مخول وتمار غوجانسكي، يوم ٦/١١/٢٠٠١، من وزير الأمن بنيامين بن إليعيزر وقائد قوات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة المحتل، السماحَ لهم بالمرور في معبر «إيرز»، ابتغاء زيارة المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية في غزة. وأكد أعضاء الكنيست أنّ وزير القضاء في السلطة الفلسطينية ضَمن مرافقة أمنية من السلطة وكل الإجراءات الأمنية المطلوبة. كان أحد أهداف الزيارة التجول في المنطقة للوقوف على حقيقة الوضع في ضوء العمليات العسكرية الإسرائيلية. رُفض الطلب بتسويغ الأمن الشخصي لأعضاء الكنيست وبادعاء أنّ دخول إسرائيليين إلى غزة غير مسموح به. في أعقاب قرار وزير الأمن توجّه أعضاء الكنيست إلى المحكمة العليا. ادعى الملتمسون أنّ القرار مُناف للقانون، وأنّ في أساسه اعتباراتٍ غريبةً؛ ولذا فهو باطل. التسويغ بشأن الأمن الشخصي لأعضاء الكنيست كان غير مقنع للملتمسين، وذلك نظرًا لطلب أعضاء الكنيست أنفسهم وغياب معلومات عينية بشأن النية في المسّ بأمنهم. كما أورد النواب في التماسهم مثال الصحافيين الذين يدخلون المناطق المحتلة لغرض تغطية الأحداث فيها. أعضاء الكنيست، الذين يعارضون الاحتلال الإسرائيلي والعمليات العسكرية الإسرائيلية، طلبوا دخول غزة كجزء من رؤيتهم ومن موقفهم السياسي. في هذه الظروف بدا قرار منعهم من دخول غزة بمثابة عرقلة لقيامهم بمهمتهم السياسية.

إضافة إلى ما سبق ذكره، ادعى الملتمسون أن القرار يمسّ حقوقهم الأساسية في حرية الحركة والخروج من إسرائيل، كما يمسّ حصانتهم البرلمانية ويحدّ من قدراتهم السياسية كحزب معارض. إلا أن المحكمة العليا ردّت الالتماس.[٢٧]

---

٢٧ قرار المحكمة العليا ٩٢٩٣ لعام ٢٠٠١ **النائب محمد بركة وآخرون ضد وزير الأمن بنيامين بن اليعيزر وآخرين** (صدر يوم ١٠/١/٢٠٠٢).

اعتقال عضو اللجنة المركزيّة في التجمّع الوطنيّ الدمقراطيّ إداريًّا

اعتقل «الشاباك» في تشرين الثاني ٢٠٠٢ غسان عثاملة (عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع الوطني الدمقراطي).[٢٨] أُعتقل عثاملة بتهمة «انه خلال شهر تشرين الأول ٢٠٠٠ وخلال حوادث الإخلال بالنظام في منطقة كفركنا، نظّم وشارك بشكل رئيسي في الإخلال بالنظام ورمي الحجارة على قوات الأمن. وكذلك فإن المذكور مشتبه بحيازة السلاح بشكل غير قانوني وبالانتظام غير القانوني».

وقد صدر أمر الاعتقال الإداري بموجِب الصلاحية التي يمنحها قانون الصلاحيات لحالات الطوارئ (اعتقالات) – ١٩٧٩ لوزير الأمن. ووقّع الأمرَ رئيسُ الحكومة ووزير الأمن إيهود براك، وبموجبه قضى عثاملة مدة ستة أشهر رهن الاعتقال الإداري دون أن تُقدم ضده أية لائحة اتّهام ودون أن يُدان في أية محكمة بالتهم الموجهة إليه. ومن نافل القول إنه لو كانت بأيدي قوات الأمن أدلّة لتأسيس التهم ضده لتمّ تقديم عثاملة للمحاكمة. إضافة إلى الاعتقال الإداري تمّ المسّ بالحقوق الأساسية لعثاملة كمعتقل، إذ تم في بداية اعتقاله استصدار أمر يقضي بحرمانه من التقاء محام، وأمر آخر يحظر النشر عن اعتقاله. لقد كانت هذه هي المرة الأولى، بعد ثلاث سنوات، التي يتمّ فيها اعتقال مواطن فلسطيني في إسرائيل اعتقالاً إداريًا. هذا اللجوء إلى صلاحية جارفة كهذه ضد قائد سياسي لا تفهم إلا على أنّها تستهدف إسكات المعارضة السياسية داخل الأقلية الفلسطينية.

٢٨ جميل دكور وجيك وادلاند «الاعتقال الإداريّ: شهادة محامٍ»، **دفاتر عدالة** (٣)، ص (٤٩) ٢٠٠٢.

المركز الديموغرافي في وزارة العمل والرفاه

بعد توقّف لأربع سنوات، استأنف وزير العمل والرفاه – شلومو بنيزري (شاس) –، في أيلول ٢٠٠٢، عملَ المجلس الشعبي للديموغرافيا، لغرض وضع خطوط لسياسة تضمن «الحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل».[٢٩] والمجلس هيئة استشارية من المفروض أن ترافق المركز الديموغرافي في وزارة العمل والرفاه. وقد كُتب في الموقع الرسمي لوزارة العمل والرفاه ما يلي:

> المركز الديموغرافي يعمل على تطبيق سياسة ديموغرافية تسعى إلى ضمان مستوى مناسب من الزيادة لدى السكان اليهود. مهمته تطوير تخطيط سياسة مشتركة وشمولية في مجال الديمغرافيا في الدوائر الحكومية والخدمات على اختلافها. وينفّذ النشاط الأساسي للمركز بواسطة وزارات البناء والإسكان والمعارف والصحة. يتم وضع السياسات بواسطة استطلاعات وأبحاث في الحقل، ومؤتمرات في قضايا ديموغرافية واعتماد مشاريع تجريبية وبالنشر وتوزيع مواد مطبوعة.[٣٠]

في المجلس الشعبي ٤٠ عضواً من العاملين في مجال الديموغرافيا ورجالات التربية والعمل الاجتماعي والطب النسائي والقضاء والاقتصاد وممثلات منظمات نسائية. وقد كانت ميزانية المركز الديموغرافي في وزارة العمل والرفاه ٢٦٣ ألف شيكل في العام ٢٠٠٢، وفي العام ٢٠٠٣ بلغت الميزانية ٢٧١ ألف شيكل.[٣١]

أقيم المركز الديموغرافي في نيسان ١٩٦٧. وقد جاء في قرار إقامته الصادر عن حكومة ليفي إشكول:

> هناك حاجة للعمل بشكل منهجي لتطبيق سياسة ديموغرافية تهدف إلى خلق أجواء يكون فيها ما يشجع الولادة أخذاً بعين الاعتبار أهميتها لمستقبل الشعب اليهودي.[٣٢]

إلا إن حكومة إسرائيل لم تكتف بتشجيع الولادة اليهودية، بل حاولت الحدّ منها لدى المواطنين العرب من خلال قرار سرّيّ لطاقم موظفين كبار في ديوان رئيس الحكومة وأجهزة الأمن.[٣٣]

أما دوافع الوزير بنيزري لاستئناف عمل المجلس فكانت: زيادة عدد المهاجرين الوافدين غير اليهود،[٣٤] والعمال الأجانب، والزواج المختلط، والهبوط في نسبة الولادة اليهودية.[٣٥] وذلك في أعقاب كشف دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل ان نسبة اليهود من السكان هبط من ٧٧،٨٪ في

---

٢٩ عنات تسيجلمان «المجلس الشعبي للديموغرافيا سينعقد من جديد في أيلول»، **هآرتس** ١٤ /٨ /٢٠٠٢.

٣٠ انظروا www.info.gov.il/labor2.asp#20

٣١ إيلي شوسهايم «إهدار الأموال العامة»، **ملحق هآرتس** (ردود إلى هيئة التحرير) ٨ /١١ /٢٠٠٢.

٣٢ يوسف الغازي «مدير وسكرتيرة بنصف وظيفة في مواجهة «الخطر الديموغرافي»»، **هآرتس** ١٣ /٨ /١٩٩٨.

٣٣ المصدر نفسه.

٣٤ يتضح، وفق معطيات وزارة الداخلية، أنه في فترة الوزير إيلي يشاي (شاس) بالذات ارتفعت بشكل ملحوظ نسبة غير اليهود بين المهاجرين الوافدين إلى إسرائيل. حتى العام ٢٠٠١ – العام الذي تسلّم الوزير يشاي فيه منصبه – رست نسبة غير اليهود على نصف عدد الوافدين إلى إسرائيل، لكن منذ ذلك الحين ارتفعت النسبة إلى ٧٠٪ من الوافدين كل عام. **يديعوت أحرونوت**، ١٤ /١١ /٢٠٠٢. وقد كتب الصحافي يارون لوندون بهذا الشأن: «يتضح من تلخيص معطيات الهجرة في السنة الماضية [٢٠٠٢] أنّ ثلثي المهاجرين تقريباً ليسوا من اليهود... لا يمكن أن نفسر هذا التحريف لقانون العودة إلا بأن سياسة الهجرة عندنا تتحدد بالخوف من نشوء أكثرية عربية في إسرائيل. منح حق العودة بسبب صلة عائلية غير واضحة لأب قديم، مشكوك في يهوديته، ليست سوى حجة لتبرير سياسة هجرة لا علاقة لها مع السبب الذي كان وراء تشريع القانون». يارون لوندون، «ماذا يهمني من لون الغُرلة»، **يديعوت أحرونوت (ملحق ٢٤ ساعة)** ١٥ /١ /٢٠٠٣. انظروا أيضاً: يهودا ليطاني، «بين الديموغرافيا والجغرافيا»، **يديعوت أحرونوت** (ملحق ٢٤ ساعة) ١٩ /٩ /٢٠٠٢.

٣٥ **هآرتس**، ٣ /٩ /٢٠٠٢.

العام ٢٠٠٠ إلى ٢،٧٧٪ في العام ٢٠٠١.[٣٦]

في تقرير شامل لصحيفة «هآرتس»، تم اقتباس عضو مجلس الديموغرافيا، وزيرة الصحة السابقة شوشانة أربيلي ألموزلينو:

لأي غرض أقمنا دولة إذا كانت في نهاية المطاف ستكون ديمقراطية ولكن غير يهودية؟ أيريدون أن أشجّع الولادة بين العرب، أن يكون لديهم ١٥ ولداً بدل عشرة؟ يجب على الشعب اليهودي أن يبقى وأن يفعل كل شيء من أجل ذلك.[٣٧]

وردًّا على استئناف نشاط المجلس كتب ب. ميخائيل:

... ومن يستغل المعايير الديموغرافية فقط لغرض تفضيل مجموعة إثنية أو دينية أو عرقية على غيرها، لن ينفعه هو أيضاً التستر وراء الصفة العلمية «ديموغرافيا». هو، أيضاً، مجرد عنصري. وعليه، يستطيع أعضاء مجلس بنيزري أن يتملصوا كما يشاؤون ويستطيعون... فالحقيقة تبقى هي هي. فهو مجلس كلّ مبتغاه ابتداعُ المزيد من البهلوانيات لتعميق التمييز العرقي في إسرائيل ولتطوير المزيد من أساليب تفضيل المواطنين اليهود على غير اليهود. في الواقع ينبغي أن يكون اسمه: «المجلس العام لدفع نقاء الدين في إسرائيل».[٣٨]

وثمّة آخرون عارضوا إقامة المجلس لدوافع أخرى:

إنه لمن المذهل أن بنيزري وأمثاله يعتقدون أنّه للدولة، للمشرّع، لهيئة عامة على مستوى قومي، توجد وينبغي أن تكون مقولة أو قرار وحتى توجيه بشأن ما يفعله الناس في أكثر مجالاتهم خصوصية، وعلى الأدق، ما تفعله النساء مع الأمر الأكثر خصوصية لهن – مع جسمهن...[٣٩]

---

٣٦ Adalah News Update، ١٠/٩/٢٠٠٢.

٣٧ ميراف سريغ، «الأطفال (اليهود) هم الفرح»، **هآرتس (الملحق الاسبوعي)** ١/١١/٢٠٠٢.

٣٨ ب. ميخائيل، «التسامح والديموغرافيا»، *Ynet*، ١٠/٩/٢٠٠٢.

٣٩ ميخال روم، «بنيزري، اخرج من رحمي»، *Ynet*، ٤/٩/٢٠٠٢.

تعليمات وزارة المعارف بشأن تعليم إرث الترانسفير في المدارس

عشية الذكرى السنوية الأولى لمقتل الوزير رحبعام زئيفي، الذي اغتاله فلسطينيون ينتمون إلى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، أصدرت وزارة المعارف في ايلول ٢٠٠٢ مرسومًا حول إرثه.[٤٠] زئيفي الذي أشغل منصب وزير السياحة في حكومة شارون، أسس حركة «موليدت» وترأسها حتى مقتله. وكان المبدأ الاساس في فكره السياسي مبدأ الترانسفير.[٤١] وقد تم اسقاط فكرة الترانسفير من مرسوم وزارة المعارف لئلاّ تتعرض الوزارة للنقد. وأوعزت المديرة العامة للوزارة إلى مديري المدارس في إسرائيل أن يخصصوا في ذكرى مقتله حصة تربية أو كل «إطار تعليمي آخر» بهدف «الإشارة إلى المعالم في المشروع الصهيوني المتجسدة في أعمال ومساهمة المرحوم رحبعام زئيفي في تحقيق الهدف القومي».

أصدرت الوزارة مرسومًا خاصًا تحت عنوان: «رحبعام زئيفي بطل صبا أرض الوطن»، يتوقف عند محطات في حياة زئيفي. وقد أُرفق المرسوم ببعض الفعاليات المتعلقة بزئيفي والاغتيال السياسي. وتم التركيز في هذه الفعاليات على قيم تعكسها شخصية زئيفي، مثل معرفة البلاد وحبها، الإخلاص للدولة والإسهام في حفظ أمنها.[٤٢] وجّهت وزارة المعارف المعلمين إلى موقعها في الانترنت تحت عنوان: «المرحوم رحبعام (غاندي) زئيفي – بطل صبا أرض الوطن». والاقتباس من أقوال وزيرة المعارف ليمور ليفنات (ليكود).[٤٣] وكتب الصحافي توم سيجف عن هذا الموقع:[٤٤]

> زئيفي يظهر لأبناء الشبيبة من خلال الموقع كمتعلم وجنتلمان باحث في أرض إسرائيل ويستحق التقدير كذلك للدماثة البرلمانية البالغة التي ميّزته... وهكذا يتم عزل هذا الشخص العزيز من وجهة نظره التي روّج لها فحظيَ بمكانة قومية تستحق تقدير الأمة وتلامذتها. وليس هناك بالطبع أكثر سياسية من عرض لا–سياسي كهذا لشخص روّج لطرد ملايين الناس باسم أيديولوجيا قومجية متطرفة. اغتيال الشخص لا يكسبه «موروثًا» يستحق التمجيد في حصة تربية خاصة، ولكنّ نقاشًا حقيقيًا في «إرثه» يوجِب نقاشًا حول الترانسفير بما في ذلك طرد العرب في ١٩٤٨ و ١٩٦٧.

وكتبت صحيفة «هآرتس» في افتتاحيتها ان البحث في «ارث زئيفي» من شأنه إضفاء شرعية خطرة

---

٤٠ تم احياء ذكرى مقتل زئيفي السنوية الأولى في مراسيم رسمية بمشاركة قادة دولة إسرائيل، **معاريف** ٧/١٠/٢٠٠٢. كتب الصحافي عكيفا إلدار بعد مقتل زئيفي: «مع الوزير رحبعام زئيفي فقدت اسرائيل الابن الوحيد في السياسة الذي كشف عورة اليمين المعتدل ظاهريًا. فهو الوحيد في قيادة اليمين الذي طرح حلاً للتناقض بين حلم أرض إسرائيل الكاملة وبين حلم دولة اليهود. فزئيفي قال بصوت عالٍ ما يفكر فيه عدد من قادة الليكود (عوزي لنداو، ليمور ليفنات، تساحي هنجبي): «في أرض اسرائيل هناك مكان لشعب واحد فقط، هو شعب إسرائيل». هذا هو المعنى العملي لدعوتهم إلى طرد ياسر عرفات والقضاء على السلطة الفلسطينية». عكيفا إلدار، «مات الترانسفير، يعيش الأبارتهايد»، **هآرتس**، ٢٣/١٠/٢٠٠١.

٤١ انظروا في الفصل الرابع المزيد بشأن حركة «موليدت» و«الترانسفير» في إطار النقاش حول تفوهات النائب بنيامين ألون (موليدت). عن حياة زئيفي انظروا: نداف شرجاي، «إذا كان الترانسفير غير أخلاقي»، كان يقول، «فالصهيونية أيضًا غير أخلاقي»، **هآرتس** ١٨/١٠/٢٠٠١.

٤٢ **معاريف** ٣٠/٩/٢٠٠٢، *Ynet* ٣٠/٩/٢٠٠٢، **هآرتس** ٦/١٠/٢٠٠٢. هناك من يدعي ان طقوس «معرفة البلاد» هي وسيلة للتجنيد السياسي ووكيل دعاية لإسناد وإثبات مطلب الملكية على أرض إسرائيل «المخلّصة»، وان «حب الوطن» هو مشروع مهاجرين يقصد تأميم المدى المحسوس والنفسي. ميرون بنبنستي، «حب الوطن»، **هآرتس**، ١٠/١٠/٢٠٠٢.

٤٣ «الدمقراطية هي أكثر إبداعات الانسان روعة. فهي تسمح للحكام أن يفعلوا، باسم الأغلبية، ما لم يكن العقل السويّ ليجرؤ على مجرّد التفكير فيه، مثل تعيين ليمور ليفنات وزيرة للمعارف، أو أن يتم تعليم أبناء إسرائيل درسًا في «تراث غاندي»... كاحتجاج يستطيع الأهالي أن يمنعوا أولادهم من التعرض إلى تبييض الأسود، وأن ينظموا في الوقت ذاته حصة مضادة». أمير أورن، «حصة مضادة»، **هآرتس** ١/١٠/٢٠٠٢.

٤٤ توم سيجف، «زئيفي للشبيبة»، **هآرتس** ٤/١٠/٢٠٠٢.

على فكرة الترانسفير.[٤٥] وكتب الصحافي سالم جبران:[٤٦]

الشرّانية [في قرار وزيرة المعارف ليمور ليفنات] هي في أنه يتم تمجيد سياسي يتلخص كل فكره في الترانسفير، أي، في علامة سؤال على حق ٢٠٪ من سكان إسرائيل، العرب، في مواصلة العيش في وطنهم. هذا السم العنصري تريد الوزيرة أن تبثه في عقول وقلوب الطلبة اليهود. ولربما تظن «المرأة الحديدية» عندنا انه يجب على العرب أيضاً أن يتعلموا تراث زئيفي؟.

٤٥ «تراث الترانسفير»، **هآرتس** ٧/١٠/٢٠٠٢.

٤٦ سالم جبران، «التراث والشرانية»، **معاريف** ٣/١٠/٢٠٠٢.

بناء تجمّعات سكنيّة

نشرت صحيفة «هآرتس»، في تشرين الأول ٢٠٠٠، خبراً عن استطلاع أجرته وزارة البنى التحتية. وكشف الاستطلاع أنّه في إسرائيل ٦٨ تجمّعًا سكّانيًّا جديداً في مراحل مختلفة من الإنشاء.[٤٧]

وبيّن الاستطلاع أن ٣٣ تجمّعًا فقط منها يتمّ بناؤها وَفْق قرار حكومي. أما باقي التجمعات، فهي مبادرات محلية تستهدف فرض حقائق ناجزة على الأرض. ٧ تجمعات، حسب الخطة، مخصصة للسكان الفلسطينيين الدروز. والمؤسسة الحاكمة تفصل هذه المجموعة عن باقي الأقلية الفلسطينية لأن قسمًا كبيرًا من أبنائها يخدمون في الجيش. أما سائر المواطنين الفلسطينيين فلم يخصص لهم أي تجمع سكاني. دائرة أراضي إسرائيل هي المبادر لإقامة ٣٤ تجمعاً، و١٧ تجمعًا مقامًا بمبادرة وزارة البناء والإسكان، وإقامة ١٥ تجمعًا تتم بمبادرة مجالس اقليمية، و٤ تجمعات سكنية مقامة بمبادرة خاصة. وتبيّن صحيفة «هآرتس» أنّ طاقمًا يمثل الوزارات المختلفة خلص، بعد فحص النتائج، إلى أنّه ليس ثمّة صلة ظاهرة للعيان بين قرارات حكومية وبين الواقع التخطيطي. إلا أن مسؤولاً كبيرًا في وزارة البنى التحتية، لم يذكر اسمه، قال للصحيفة:

> في دولة إسرائيل هناك مقولة تاريخية، وبموجبها إذا لم نسيطر على الأرض، فإن عربيًا سيسيطر عليها حالاً.

هذه المقولة تلخّص عمليًّا الموقف الأيديولوجي لمؤسسات التخطيط ووزارات الحكومة تجاه المواطنين العرب. فالعربي في نظرهم خطر وعدو تخطيطي في فضاء المكان. فمنذ إقامة الدولة وحتى اليوم لم يقم أي تجمع سكاني عربي، وبالتأكيد ليس بمبادرة الحكومة، عدا سبعة تجمعات تم تركيز العرب البدو فيها بعد مصادرة أراضيهم.

٤٧ افي شمول، «٦٨ تجمّعًا في مراحل الإنشاء، ولا أي منها مخصص للمجتمع العربي»، **هآرتس** ١٤/١٠/٢٠٠٢.

رشّ حقول المحاصيل التابعة للفلسطينيّين البدو في النقب بالمبيدات الكيماويّة

أبادت دائرة إسرائيل والدوريات الخضراء، التابعة لوزارة البنى التحتية التي يقف على رأسها الوزير أفيغدور ليبرمان، حقول المحاصيل التابعة للمواطنين الفلسطينيين البدو في النقب.[٤٨] أبادت طائرات الرش المحاصيل في ١٢ ألف دونم (ما يعادل ثلاثة آلاف هكتار) بوسائل كيماوية. ولهذا الغرض تم استئجار شركة خدمات الرش «خيمنير». وادعت دائرة أراضي إسرائيل أن الحقول زرعت على أراضي الدولة بدون إذن، وأن دولة إسرائيل تعمل بشكل حازم بواسطة الدائرة والدوريات الخضراء، وبوسائل متعددة، من أجل «طرد المقتحمين من أراضي الدولة للدفاع عنها ولإعادتها إلى دائرة الأراضي...».[٤٩] مقابل ذلك ادعى البدو أن هذه الأراضي تابعة لهم واتهموا دائرة الأراضي بأنها تحاول اقتلاعهم من أراضٍ يملكونها منذ أجيال عديدة. وقال عضو الكنيست يوسي سريد، رئيس ميرتس، الذي كشف الأمر قبل التنفيذ، إن: «... صور الرش القاتل من الجو ستكون فظيعة وصعبة على الاستيعاب وستثير فتنة».[٥٠] وفعلاً، تظاهر في أعقاب هذه الخطوة آلاف البدو وأقاموا خيمة اعتصام. كذلك، فإن التظاهرة السنوية المركزية ليوم الأرض[٥١] للأقلية العربية في إسرائيل جرت في النقب احتجاجًا على هذه الخطوة.[٥٢] وقال عضو الكنيست طلب الصانع (القائمة العربية الموحدة) إن «الدولة هي التي اقتحمت أراضي البدو الذين يطالبون بـِ ٥٠٠ ألف دونم سُلبت منهم».[٥٣]

---

٤٨ عليزة أربيلي، «دائرة الأراضي تبيد حقولاً للبدو في النقب»، *Walla* ١٤/١٠/٢٠٠٢.

٤٩ سمدار شموئيلي، «سريد: دائرة الأراضي تنوي إبادة حقول محاصيل بدوية»، *Ynet* ٢٢/١/٢٠٠٢.

٥٠ المصدر نفسه.

٥١ يوم الأرض هو اليوم الذي يحيي فيه المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل ذكرى سقوط ستة شهداء في تظاهرات جرت في ٣٠/٣/١٩٧٦، احتجاجًا على مصادرة دولة إسرائيل لأراضيهم. وقد قتل في هذه التظاهرات ستة متظاهرين في ضوء العنف والقمع الذي استخدمته قوات الأمن – بما في ذلك الجيش – . منذ ذلك الحين يحيي المواطنون الفلسطينيون هذا اليوم في الثلاثين من آذار في كل عام.

٥٢ شمعون إيفرجن، «آلاف البدو تظاهروا ضد رش الحقول في النقب»، *Ynet* ١٧/٣/٢٠٠٢.

٥٣ عليزة أربيلي، «الدولة ستبيد محاصيل للبدو زرعت خلافًا للقانون»، *Walla* ٢٣/١/٢٠٠٢.

الخطة لفرض «أكثريّة صهيونيّة» في الجليل والنقب

ألقت الحكومة في تشرين الأول ٢٠٠٢ على قسم الاستيطان في الوكالة الصهيونية مَهمّة إقامة ١٤ تجمعًا جديدًا في النقب، من منطقة جنوب جبل الخليل وحتى حولوت حلوتسه.[٥٤] وأتى هذا القرار في إطار خطة متعددة السنوات أعلنتها الوكالة اليهودية لتحقيق غاية «الاكثرية الصهيونية» في الجليل والنقب. أما هدف الخطة فهو استيعاب ٢٠٠ ألف مستوطن جديد في الجليل و١٥٠ ألفًا في النقب.

وكان قسم الاستيطان، وفقًا لصحيفة «هآرتس»، قد نشط حتى اتّخاذ القرار المذكور في المناطق المحتلة فقط، أما قرار تنشيطها الآن داخل حدود دولة إسرائيل، أيضًا، فقد قُصد به الالتفاف على قرار المحكمة العليا في قضية قعدان الذي حظر التمييز في سياسات الأرض لأسباب قومية.

قال شاي حرميش، محاسب الوكالة اليهودية، لصحيفة «هآرتس»:[٥٥]

> تستهدف الخطة الجديدة التغلب على مشكلة وجوب أن تعمل الحكومة لصالح كافة مواطني إسرائيل، في حين ان الوكالة الصهيونية مخولة بتطبيق التفويض الذي أعطي لها وهو العمل من أجل الشعب اليهودي.

التجديد في المبادرة هو تعريف الهدف على انه تحقيق «أكثرية صهيونية» وليس «أكثرية يهودية». معنى ذلك أن تسري الخطة على العرب الذين «يُبدون ولاء للدولة»، أي العرب الذين يخدمون في الجيش ويعرّفون أنفسهم على أنّهم صهيونيون. لكن المواطنين العرب، وهم بغالبيتهم ليسوا صهيونيين ولا يخدمون في الجيش، لن يستفيدوا من هذه الخطة لأن إقامة هذه التجمعات الجديدة مشروطة بقبول أيديولوجي للصهيونية. هذه الخطة تتلاءم مع سياسات حكومات إسرائيل السابقة، التي بنت سياسة توزيع السكان على نحو يُجهض نشوءًا طبيعيًّا لأكثرية عربية في أي من مناطق البلاد.

---

٥٤ يشير شيلغ، «الوكالة ستقيم أيضًا تجمعات أقليات صهيونية»، **هآرتس** ٢٨/١٠/٢٠٠٢.

٥٥ نفس المصدر.

تخصيص الأرض لتجمّعات يهوديّة فقط

قررت حكومة «الوحدة الوطنية»، في تموز ٢٠٠٢، تأييد مشروع قانون الحاخام وعضو الكنيست حاييم دروكمان (مفدال) الذي يقضي بتخصيص الأرض للتجمعات السكنية اليهودية فقط.[٥٦] واتخذ القرار في أعقاب اعتراض وزيرة المعارف، ليمور ليفنات، على قرار اللجنة الوزارية للتشريع معارضةً مشروع القانون. وقبلت الحكومة الاعتراض بتأييد ١٧ وزيراً. وتغيب وزراء حزب العمل عن التصويت، عدا الوزير أفرايم سنيه الذي عارض القرار. وقد خرج الوزير السابق بيني بيغن بانتقاد شديد ضد القرار وضد الوزراء الذين امتنعوا (مثل وزير القضاء مئير شطريت) وتغيبوا، وقال ان «العربي، ليس جسده فحسب بل كرامته أيضاً غير مهدورة. والعرب كجماعة ليس جسدهم فحسب بل كرامتهم أيضاً غير مهدورة». ووصف رئيس كتلة العمل القرار بأنّه «اختلاس»، لأنه لم يدرج على جدول أعمال جلسة الحكومة وقد طرح فقط بعد أن غادر رئيس الحكومة وغالبية وزراء العمل الجلسة.[٥٧] لاحقًا، وعلى ضوء انتقادات الرأي العام الشديدة، اقترح رئيس الحكومة شارون، في جلسة الحكومة يوم ١٤ /٧/ ٢٠٠٢، تحويلَ اقتراح القانون لبحثه مجدّداً في «لجنة نئمان». وكانت هذه اللجنة أقيمت قبل ذلك بأسبوع للبحث في مسألة قوانين الأساس. كان اقتراح شارون هو أن تفحص اللجنة شكل تطبيق القانون الذي قيل انه يمسّ مبدأ المساواة. ولدى التصويت على الاقتراح عارضه وزيرا المفدال (يتسحاق ليفي وايفي ايتام)، بينما صوّت إلى جانبه وزراء الليكود وشاس الذين كانوا قد صوّتوا لصالح اقتراح ليفنات في جلسة الحكومة السابقة. وأعرب دروكمان صاحب مشروع القانون عن استغرابه حيال وزير القضاء، مئير شطريت (ليكود)، الذي تنكّر للاقتراح علماً بأنه كان هو بنفسه قد وقّع عليه. هذا وقدرت جهات سياسية أن معنى القرار هو عمليًّا «دفن» مشروع القانون.[٥٨]

---

٥٦ لمزيد من التفاصيل بشأن اقتراح القانون ونصّه، انظروا الفصل الأوّل من هذا التقرير.

٥٧ *Walla* ٩ /٧/ ٢٠٠٢.

٥٨ ديانا بحور، «الحكومة قررت «دفن» قانون دروكمان»، *Ynet* ١٤ /٧/ ٢٠٠٢.

قضيّة شارع عابر إسرائيل : مصادرة أراضٍ وعنف بوليسيّ

بعد نحو عام على المواجهة بين شرطة إسرائيل والمتظاهرين العرب في تشرين الأول ٢٠٠٠، وقعت مواجهة أخرى. هذه المرة استخدمت الشرطة هراواتها وخيولها لا السلاح الناريّ.

في ٣٠ /١٠ /٢٠٠٠، فرّقت وحدات شرطة كبيرة بالقوة، ومن خلال استخدام الهراوات والخيول، مئاتِ المتظاهرين الفلسطينيين الذين أرادوا الاحتجاج على مصادرة نحو ٩٠٠ دونم من أراضي الطيبة والطيرة في المثلث لصالح مشروع شارع الرسوم الأول، الشارع الأطول الذي شُقَّ في إسرائيل (٣٢٤ كيلومترًا) : شارع عابر إسرائيل (أو الشارع رقم ٦ باسمه المهني). رغم أنّ الشركة الحكومية «شركة شارع عابر إسرائيل» ودائرة أراضي إسرائيل لم تتوصلا إلى تسوية مع أصحاب الأراضي العربية بشأن التعويض – بأرض بديلة متساوية في المساحة والقيمة – كما قرر وزير المالية ابراهام شوحط (العمل) يوم ٢٨ /٦ /٢٠٠٠، أمر رئيس الحكومة شارون، يوم ٢٠ /١٠ /٢٠٠١، ببدء العمل في الأراضي المصادرة في مسار شارع عابر إسرائيل ووضع اليد عليها.[٥٩] لهذا الغرض استُقدِمت قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود والوحدات الخاصة. المتظاهرون، وبينهم يهود نشطاء من أجل السلام والبيئة، حاولوا بشكل لا عنفي منع العمل في الأراضي المصادرة، إلا أنهم وُوجِهوا بتعامل عنيف من الشرطة وخيّالتها الذين اندفعوا إلى وسط جمهور المتظاهرين. في أعقاب ذلك اضطُرّ الكثير منهم إلى تلقي العلاج في المستشفى. وكان بين الذين أصيبوا أعضاء الكنيست عصام مخول ومحمد بركة (الجبهة) وأحمد الطيبي (الحركة العربية للتغيير). وقد استمرت المواجهات بين المتظاهرين وقوات الشرطة على مدار اليوم.[٦٠] وفي الغداة وُقّع اتفاق بين رؤساء سلطات محلية عربية وبين مندوبي شركة شارع عابر إسرائيل ودائرة أراضي إسرائيل في مكتب رئيس الحكومة.[٦١] ورغم مرور ما ينيف عن عام ونصف من التوقيع على الاتفاق المذكور لم يعوَّض غالبية أصحاب الأراضي المصادرة. وكان أصحاب الأراضي و«اللجنة الشعبية ضد شارع عابر إسرائيل» التي مثلتهم في المفاوضات أمام السلطات، قد ادعوا خلال كل مراحل المفاوضات انه ليس لدى السلطات نية حقيقية لتعويض المتضررين بأراضٍ بديلة. وادعى ممثلو اللجنة كذلك أنّ السلطات استعملت طريقة «العصا والجزرة»: في البدايةً يضربون المتظاهرين، وفي الغداة، وتحت ضغط الأعمال الجارية في الأراضي، يَضطرون ممثليهم إلى التوقيع على الاتفاق بدون أن يحصلوا على استشارة قانونية أو هندسية ودون إرفاق خرائط بالاتفاق.

تم تخطيط شارع عابر إسرائيل لأول مرة في العام ١٩٧٦. وفي العام ١٩٩٤ شرّعت الكنيست قانون شارع عابر إسرائيل – ١٩٩٤. واقيمت، بموجب هذا القانون، شركة عابر إسرائيل وصودرت الأراضي.

قسم كبير من الأراضي هي ملكية خاصة لمواطنين عرب. باقي الأراضي التي استخدمت لشق

---

٥٩ **هآرتس**، ١٣ /١٠ /٢٠٠١. قرر شارون عمليًا مواصلة أعمال شق الشارع على الرغم من عدم التوصل إلى تسوية مع أصحاب الأراضي في الطيرة والطيبة قبل ذلك، في أعقاب جولة قام بها في أحد مقاطع الشارع. **هآرتس** ٢٤ /١٠ /٢٠٠١.

٦٠ **الاتحاد** ٣١ /١٠ /٢٠٠١ وفي ٢ /١٢ /٢٠٠١، **هآرتس** ٣١ /١٠ /٢٠٠١، **يديعوت أحرونوت** ٣١ /١٠ /٢٠٠١، **معاريف** ٣١ /١٠ /٢٠٠١، **الحياة** ٣١ /١٠ /٢٠٠١. حول التغطية الإعلامية للمظاهرات يمكن أن نرى في الصورة التي نُشرت في صحيفة «معاريف» وما جاء تحتها من شرح: يظهر في الصورة عدد من الشرطيين (حوالي تسعة)، اثنان منهم على حصانين، كلهم مسلحون بهراوات، وهم ينقضون على ثلاثة متظاهرين. أحد الشرطيين يجلس على جسد المتظاهر الممدد على الأرض وقد غطى عنوان الخبر وجهه. شرطي آخر يضرب متظاهرًا شابًا بالهراوة وعلى وجهه أمارات الحنق بينما يرفع المتظاهر يده ليحمي جسمه. وماذا يقول الكلام تحت الصورة؟ «عنف في الطيرة. شرطيون يصدون متظاهرين حاولوا الانقضاض على الجرافات».

٦١ **هآرتس**، ١ /١٢ /٢٠٠١.

الشارع هي أراضٍ بملكية الدولة. مخططو الشارع ادّعوا أنّ الشارع خُصِّص لتقريب المناطق الميدانية البعيدة إلى المركز وأنّه سيفضي إلى نمو اقتصاديّ.[٦٢] وأشار آخرون إلى ان الشارع يمكن أن يستخدم لأهداف إستراتيجية (في حالة حرب مثلاً). معارضو الشارع ادّعوا انه يصادر عمدًا ما تبقى من أراضي الأقلية العربية، ويواصل بذلك سياسة سلب الأراضي؛ وانه يسلب مصدر معيشة المزارعين ويقضي على فرع الزراعة لدى الأقلية العربية؛ وأن الشارع يمنع خلق تجمع مدني عربي (متروبولين) عبر منع التواصل الجغرافي بين المدن والقرى العربيّة؛ وأنه يحوّل القرى والمدن العربيّة إلى جيتوات تتكاثر من حيث عدد السكان دون أي أفق للتوسع؛ وانه ضرر بيئي يسبب تلوث الهواء والماء ويقلّص المساحات الخضراء في الدولة؛ وان المواطنين العرب لا يستفيدون من التطوير الاقتصادي الذي يرافق شق الشارع، وما إلى ذلك.[٦٣]

داني ربينوفيتش (محاضر كبير في قسم علم الاجتماع والانتروبولوجيا في جامعة تل أبيب) كتب في هذا الموضوع:[٦٤]

عندما نفحص التعويض الذي تمنحه شركة شارع عابر إسرائيل لأصحاب الأراضي الذين ستصادر أراضيهم لغرض شق الشارع سنكتشف فارقين اساسيين بين اليهود والفلسطينيين مواطني إسرائيل. أولاً، الأرض التي صودرت من الفلسطينيين هي في الغالب أرض خاصة دفعت العائلة ثمنها المالي كاملاً. في حين أن أكثرية المزارعين اليهود حصلوا مجانًا من مجموعة انتمائهم القومية أو من الدولة على حقوق في أرض زراعية. ثانيًا، ان التعويض المقترح يختلف كليًا. على الفلسطينيين مقترح فقط صفقات بدلٍ مقابل أرض بديلة بدون قيمة مضافة أيًا كانت. أما في الموشابيم (المستوطنات التعاونية)، فهناك من حصلوا مقابل الأرض التي صودرت على إذن لاستعمال تجاريّ في قسائم زراعية أخرى بحوزتهم. وهذا امتياز يساوي مالاً طائلاً. وحصل بعض الكيبوتسات على إلغاء قسم كبير من

---

٦٢ إيتاي فاردي، «شارع بثمن مرتفع»، **تسومت هشارون**، عدد ١٠٤٠ (٢٧/١٢/٢٠٠٢). قُبيل المواجهات بشهرين، نشر الصحافي أمير أورن في صحيفة «هآرتس» خبرًا تحت عنوان «الشرطة تطلب من الشاباك معلومات من عرب إسرائيل»: «تستعد شرطة إسرائيل لتجدد محتمَل للشغب بين عرب إسرائيل في الأسابيع المقبلة. والتقديرات ان الشغب سيتفجر حول محورين: الذكرى السنوية لبدء احداث العنف في المناطق [الانتفاضة] وفي اسرائيل [هبّة أكتوبر ٢٠٠٠] في نهاية الشهر، وبدء المرحلة الجديدة من العمل في شق شارع عابر اسرائيل شمال الطيرة والطيبة في المثلث. وقد قامت الشرطة بموجب تعليمات المفتش العام، شلومو اهرونيشكي، بالإعداد لمراكز قيادة وقوى احتياطية تُستدعى للتدخل في حال تفجُّر حوادث عنف.

مع هذا تتهرب الشرطة من المسؤولية في مجال الاستخبارات وتدعي ان جهاز الأمن العام (الشاباك) فقط يستطيع ويجب أن يزودها بالاستخبارات المطلوبة عشية إخلال بالنظام تخشى حصوله هذا الشهر والشهر المقبل. أما موقف «الشاباك»، فهو انه حقًا المسؤول الوحيد عن تغطية استخبارية عن نشاط تخريبي ومعادٍ وتجسس وتآمر سياسي لدى عرب إسرائيل. ومع هذا يدعي ان الشرطة شريكة في المسؤولية لمراقبة جهات عربية.

في إطار حملة الاستعداد – المسماة «خطوة محسوبة» – خصص المفتش العام شلومو أهرونيشكي للمواقع المختلفة ست مراكز قيادة لألوية حرس حدود في الشمال والمركز والجنوب ومدرسة الإرشاد في الشرطة وحرس الحدود وقيادة حرس الحدود. على رأس كل مركز قيادة يقف ضابط كبير برتبة ليفيتانت كولونيل أو نائب كولونيل ينبغي عليه أن يجري تدريبًا على المهمات المرتقبة في قطاعه، ويوضع تحت امرة كل مركز قيادة ٣٠٠ شرطي. وستزوَّد هذه القوات بتجهيزات وقائية وبسلاح غير قاتل. كذلك إن الطريقة القتالية عُدّلت مع تفضيل تقصير المسافة إلى المتظاهرين العنيفين والصدام معهم وجهًا لوجه على إطلاق النار من بعيد الذي من شأنه إصابة أبرياء...».

أمير أورن، «الشرطة تطلب من الشاباك معلومات عن عرب إسرائيل»، **هآرتس** ٧/٩/٢٠٠١.

٦٣ انظروا مثلاً: يوسف الغازي «يدفعون الثمن من أراضيهم، لكن لا يحصلون على مقابل»، **هآرتس**، ١/١١/١٩٩٩؛ سعيد بدران وليئور بارون، «شارع سياسي»، **معاريف (اليوم)** ٣/٧/٢٠٠١؛ نمر سلطاني، «العبر من عابر إسرائيل: نحو نقد ذاتي»، موقع www.arabs48.com، (٢٦/٧/٢٠٠٢) وكذلك:

Jonathan Cook, "Robbed and humiliated", *Al-Ahram Weekly*, 22/11/2001; Isabele Humphries, "1948 Palestinians & The Trans-Israel Highway", *Between The Lines*, vol. 11, p. 24 (December 2001).

٦٤ داني رابينوفيتش، «شارع يثمر عقارات»، **بانيم – مجلة للمجتمع والتربية** ٢١ (٢٠٠٢) ص٢٣ – بالامكان مطالعة المقال في موقع: www.itu.org.il؛ وداني رابينوفيتش، «عابر اسرائيل ويعمق الفوارق»، **هآرتس** ١٢/١١/٢٠٠١ و «شارع حامل» **هآرتس** ١١/٦/٢٠٠١.

ديونهم مقابل الأرض المصادرة. وهي عملية حسابية تمت على الورق، إلا انها في حالات معينة قدرت ثمن دونم الأرض بمئات آلاف الشواقل...

ولكن في مجال آخر يتعلق بتوزيع الأرباح والرفاه في مستوى المجتمع وغياب المساواة على الصعيد الجماعي، الفروقات أكبر بكثير... فإذا... وجهت كل الخيرات الناتجة من هذا المشروع إلى اليهود فقط، كما تدل الوقائع، فإن المشروع سيتحول إلى أداة أخرى للتمييز والتفريق، ويسهم في تعميق التذمر والكراهية اللذين يشعر بهما كثيرون جدًا من المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل تجاه الدولة.

نشرت الصحيفة المحلية «عل هشارون» يوم ١٢ /١٠ /٢٠٠١، مقابلة مع وزير البنى التحتية افيغدور ليبرمان (رئيس حزب يسرائيل بيتينو).[٦٥] ادعى الوزير ليبرمان في المقابلة انه «لدى عرب الطيرة والطيبة، وبدعم من أعضاء الكنيست العرب، نية خلق تواصل جغرافي بين الطيرة – الطيبة وبين قلقيلية المجاورة الواقعة في مناطق السلطة الفلسطينية». وادعى ان هناك «مناطق في داخل إسرائيل قد فقدنا فيها السيادة عمليًا». وكانت هذه المقابلة حلقة أخرى في سلسلة النشر ضد المواطنين العرب، النشر الذي استهدف تصويرهم هم وممثليهم مخالفين للقانون ومتطرفين وقومجيين.[٦٦] وكان الهدف من وراء هذا النشر إعداد الرأي العام للدخول بالقوة إلى الأراضي المصادرة. وقد قدم أعضاء اللجنة الشعبية، يوم ١٤ /١٠ /٢٠٠١، شكوى إلى الشرطة ضد الوزير ليبرمان وشكوى إضافية إلى المستشار القضائي للحكومة. اتهم المشتكون الوزيرَ بالحض على التمرّد، وبالتحريض العنصري وبنشر أخبار كاذبة تسبِّب الخوف والذعر بين الجمهور.[٦٧] وقد أعلنت المحامية طاليا ساسون (مديرة قسم المهمات الخاصة في النيابة العامة)، يوم ١٣ /١١ /٢٠٠١، انه «بعد فحص الشكوى قررنا أنه ليس ثمّة ما يبلور الشك في حصول أية مخالفة جنائية في الأقوال التي وردت على لسان الوزير ليبرمان.»[٦٨]

يُخيّل أنّ قضية عابر إسرائيل تُعبّر تمامًا عن تعامل المؤسسة الإسرائيلية مع الأقلية الفلسطينية: مصادرة أرض منهجية؛ غياب التخطيط الذي يُحسن للمواطنين الفلسطينيين ووجود تخطيط يعاديهم؛ عنف بوليسي تجاه العرب؛ تمييز ضد المواطنين الفلسطينيين وتعميق الفوارق القائمة بينهم وبين اليهود؛ وتحريض منفلت العقال ضد الأقلية وممثليها بدون رد مناسب من جانب ممثلي الحكم والقانون.

---

٦٥ «ايفيت ليبرمان: «لن نسمح بخلق تواصل جغرافي بين الطيرة والطيبة وبين قلقيلية»»، **عل هشارون** (٥٩٣)، ١٢ /١٠ /٢٠٠١.

٦٦ انظروا مثلاً: نوريت فلتر، «عابر اسرائيل يمكن ان يشعل النار مجددًا في الشارع العربي»، **يديعوت أحرونوت** ٢٥ /٦ /٢٠٠١. هناك ادعوا في شركة عابر اسرائيل ان «معنى مطلب [التعويض بأرض]، هو خلق مساحة عربية متصلة شرقي الشارع، تتحوّل إلى مقاطعة في دولة إسرائيل».

٦٧ رسالة من المحامي نمر سلطاني، منسق اللجنة الشعبية ضد شارع عابر اسرائيل، إلى إلياكيم روبينشطاين، المستشار القضائي للحكومة، الموضوع: «شكوى ضد الوزير افيغدور ليبرمان وآخرين إثر تقرير في صحيفة «عل هشارون»»، يوم ١٤ /١٠ /٢٠٠١، وكذلك «سكان الطيبة والطيرة، اشتكوا لدى الشرطة ضد ليبرمان بتهمة التحريض»، *Walla* ١٤ /١٠ /٢٠٠١»؛ «شارع بدون مخرج»، **عل هشارون** (٥٩٥) ٢٦ /١٠ /٢٠٠١؛ **الاتحاد** ١٥ /١٠ /٢٠٠١.

٦٨ رسالة رقم ٢٠٠١–٨٧–٢٧٩٢، من طاليا ساسون، مديرة قسم المهمات الخاصة في النيابة العامة، إلى المحامي نمر سلطاني (١٣ /١١ /٢٠٠١).

الفصل الثالث :

استطلاعات الرأي العامّ

مقدّمة

استطلاعات الرأي العام هي أدوات مهمة لمسح المواقف والمشاعر والأفكار النمطية الكامنة لدى الجمهور. وبشكل عام فهي أداة ناجعة تعكس السلوكيات الاجتماعية والتحولات في السياسة والمجتمع. إضافة إلى ذلك، تمكّننا استطلاعات الرأي العام من مقارنة الحقب الزمنية والآراء، ومن قياس تأثير التحولات في السياق على الرأي العام. في هذا الفصل نورد استطلاعات الرأي العام التي أجريت في الحقبة التي يتناولها التقرير (منذ بدء الانتفاضة في أيلول ٢٠٠٠ حتى نهاية ٢٠٠٢). وحتى نستعرض الرأي العام على مدى الحقبة، اخترنا أن نبني هذا الفصل وفقًا لمواضيع ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى مواطَنة العرب ومكانتهم في إسرائيل. وتحت كل موضوع أوردنا استطلاعات الرأي العام التي نشرت في الحقبة التي يتناولها التقرير، والتي تطرقت إلى الموضوع. بعض الاستطلاعات الواردة هنا أُجرِيَ وسط الجمهور اليهودي فقط، وبعضها الآخر أُجرِيَ وسط الجمهور عامّةً (بمعنى أنّها شملت – في من شملت – المواطنين العرب). اخترنا أن نشمل هذه الاستطلاعات، أيضًا، في هذا الفصل – وإن لم تتم الإشارة في الاستطلاع إلى توزيعة المستجوبين حسب الانتماء القومي –. ذلك أنه حتى في الاستطلاعات التي شارك فيها مواطنون عرب عبّرت نسبة عالية من المستجوَبين عن تأييدها لآراء يمكن وصفها بأنها معادية للعرب. معنى ذلك أنّه، في غالبية الحالات، يُمكننا أن نفترض أنه لولا مشاركة المواطنين العرب في الاستطلاع، لكانت نسبة المواقف المناهضة للعرب أعلى بكثير.

الولاء للدولة

تشكل إثارة الشكوك حيال الأقلية العربية، بشأن عدم ولائها للدولة، ذريعة لإقصاء العرب والتمييز ضدهم. تصوير العرب كـ«طابور خامس» وعدو داخلي في الدولة يجعل من الأقلية العربية هدفًا للكراهية والعنصرية.

في استطلاع «معاريف–غالوب» الذي نشر في «معاريف»، يوم ٢٥ /٥ /٢٠٠١، وشمل ٨٦٥ مستجوَبًا من المواطنين البالغين في إسرائيل (هامش الخطأ ٤٪)، قال ٦٧٪ من المستجوبين اليهود إن مواطني الدولة العرب غير معنيين، حسب رأيهم، بوجود دولة إسرائيل دولةً مستقلة. ٣٣٪ من المشاركين اليهود قالوا إن مواطني إسرائيل العرب، حسب رأيهم، يريدون أن يكونوا مواطني الدولة الفلسطينية عند إقامتها.[١]

في استطلاع أُجري في شباط ٢٠٠٢ وسط عيّنة تمثيليّة من ١٢٦٤ يهوديًا من مواطني إسرائيل، وفي إطار مقابلات شخصية أجراها مركز «يافي» للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب، أعرب ٢٤٪ فقط من المشاركين اليهود عن اعتقادهم بأن المواطنين العرب مُوالون للدولة (مقابل ٣٨٪ اعتقدوا ذلك في شباط ٢٠٠٠، أي قبل بدء الانتفاضة).[٢]

---

١ حيمي شليف «هدوء – مهما يكن الثمن»، **معاريف (ملحق السبت)** ٢٥ /٥ /٢٠٠١.

Asher Arian, *Security Opinion 2002* (Jaffee Center for Strategic Studies, 2002); Asher Arian, *Israeli Public Opinion On National Security 2000* (Jaffee Center for Strategic Studies, July 2000).

انظروا أيضًا: «نصف اليهود يؤيدون الترانسفير للفلسطينيين»، موقع الانترنت *Walla* ١٢ /٣ /٢٠٠٠.

المشاركة السياسية

في ٦ /١٠ /٢٠٠٠ ، بعد أيام من بداية انتفاضة الأقصى وهبّة أكتوبر، نشرت نتائج استطلاع في صحيفة «معاريف»، شمل ٥٩١ مستجوبًا بالغًا في إسرائيل (هامش الخطأ ٤٫٥٪).[٣] قال ٣٢٪ من المشاركين اليهود في الاستطلاع إنهم يؤيدون سحب حق الاقتراع من مواطني إسرائيل العرب. وقد كتب الصحفي حيمي شليف في إطار تحليله نتائج الاستطلاع:[٤]

«كراهية عميقة لعرب إسرائيل» طالعنا العنوان في هذه الزاوية، قبل أسبوع بالضبط، في استطلاع أجري قبل أيام من بدء الانتفاضة العنيفة. ينبغي عدم التساذُج إذن. الكراهية للعرب لم تولد الآن، ولكن ربما أضيف إليها مركّب من الخوف.

في استطلاع «معاريف – غالوب» الذي نُشر في «معاريف»، يوم ٢٩ /١٢ /٢٠٠٠، وشمل ٥٩٧ مستجوبًا بالغًا في الدولة (هامش الخطأ ٤٫٥٪)، قال ٥٨٪ منهم إن إيهود براك لا يملك تفويضًا للتوقيع على اتفاق سلام مع الفلسطينيين إذا فاز في الانتخابات بأصوات العرب، دون أن تكون لديه غالبية يهودية (بين العرب: ٥٩٪ قالوا إنه مفوّض، ٣١٪ قالوا إنه لا يملك تفويضًا كهذا). في المقابل، قال ٧٦٪ إن إيهود براك مفوّض للتوقيع على اتفاق في حال كان لديه غالبية يهودية.[٥]

٧٢٪ من المشاركين اليهود في استطلاع «معاريف» ٢٥ /٥ /٢٠٠١ قالوا إنه يجب، حسب رأيهم، إخراج النواب العرب المؤيدين صراحة لسوريا والفلسطينيين من الكنيست (بين المقترعين لليمين: ٨٥٪، بين المقترعين لأحزاب الوسط: ٥٦٪، بين المقترعين لليسار: ٤٢٪).[٦]

في استطلاع آخر للرأي أجراه، في تشرين الثاني ٢٠٠١، الباحثان بادي حسيسي وعامي بدهتسور، تحت عنوان «مواقف الجمهور اليهودي حيال الأقلية العربية في إسرائيل»،[٧] وشمل ٧٠٠ مستجوب يشكلون عيّنة تمثيلية للجمهور اليهودي البالغ في إسرائيل، قال ٦٢٪ من المستجوبين اليهود، إن «تأثير العرب على السياسة الإسرائيلية مبالغ فيه». نتائج هذا البحث كانت مفاجئة على ضوء حقيقة الشعور السائد لدى الأقلية الفلسطينية بغياب تأثيرها السياسي.

في استطلاع لمركز «يافي» (شباط ٢٠٠٢)، قال ٨٢٪ من المشاركين اليهود إنهم يعارضون مشاركة مواطني الدولة العرب في قرارات مصيرية مثل إعادة مناطق احتلتها إسرائيل ورسم حدود الدولة (مقابل ٧٥٪ في العام ٢٠٠١، وَ٧٦٪ في العام ٢٠٠٠). ٧٢٪ قالوا إنهم يعارضون ضم أحزاب عربية للحكومة (مقابل ٦٧٪ في العام ٢٠٠١، وَ٤٦٪ في العام ٢٠٠٠، وَ٥٠٪ في العام ١٩٩٩).[٨]

---

٣ حيمي شليف، «صعقة المعركة»، **معاريف (ملحق السبت)** ٦ /١٠ /٢٠٠٠.

٤ نفس المصدر.

٥ حيمي شليف، «لا يريدون»، **معاريف (ملحق السبت)** ٢٩ /١٢ /٢٠٠٢.

٦ انظروا الملاحظة ١ أعلاه.

٧ لم يُنشر بعد – تكرّمًا من السيد بادي حسيسي مشكورًا.

٨ انظروا الملاحظة ٢ أعلاه.

جدول ١

جدول تلخيصيّ حول المشاركة السياسيّة			
الموقف	نسبة المؤيّدين (٪)	العيّنة	منفّذ الاستطلاع
سحب حق الاقتراع من المواطنين العرب	٣٢	٥٩١	«معاريف» ٦/١٠/٢٠٠٢
إخراج النواب العرب المؤيدين صراحة لسوريا والفلسطينيين من الكنيست	٧٢	٨٦١	«معاريف» ٢٥/٥/٢٠٠١
تأثير العرب في السياسة مبالغ فيه	٦٢	٧٠٠	حسيسي وبدهتسور نوفمبر ٢٠٠٢
معارضة مشاركة العرب في قرارات مصيرية	٧٦	١٢٠١	مركز «يافي» ٢٠٠٠
	٧٥	١٢١٦	مركز «يافي» ٢٠٠١
	٨٠	١٢٦٤	مركز «يافي» ٢/٢٠٠٢
معارضة ضمّ أحزاب عربية إلى الحكومة	٤٦	١٢٠١	مركز «يافي» ٢٠٠٠
	٦٧	١٢١٦	مركز «يافي» ٢٠٠١
	٧٢	١٢٦٤	مركز «يافي» ٢/٢٠٠٢

المسؤوليّة عن هبّة أكتوبر ٢٠٠٠

كانت هبّة أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٠، إلى حدّ بعيد، نقطة انعطافية في العلاقة بين الدولة والأقلية العربية، وكذلك بين المواطنين اليهود والعرب. في استطلاع نُشر في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، في ٦/ ١٠/ ٢٠٠٠، عرّف ٧٤٪ من اليهود سلوك المواطنين العرب في إسرائيل في هبة أكتوبر بأنّه «خيانة».[٩] وفي استطلاع أجراه معهد جيوكرتوغرافيا، بين الجمهور البالغ في البلاد، بطلب من راديو الجيش «جالي تْساهَل»، ونُشر في ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٠، قال ٧٣٪ من المشاركين إنهم يشعرون بمستويات متفاوتة من الغضب: ٣١٪ غاضبون على إيهود براك؛ ٣٠٪ غاضبون على براك وحكومته؛ ٢٢٪ غاضبون على عرفات؛ ٢٦٪ غاضبون على مواطني إسرائيل العرب.[١٠]

في ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٢ نشرت إذاعة صوت إسرائيل بالعبرية استطلاعًا أجراه «شفكيم–بانوراما»، شمل عيّنة قُطريّة تمثيليّة من ٥٠٦ مستجوبين، بمن فيهم المواطنون العرب (هامش الخطأ ٤٫٥٪). أُجري الاستطلاع في ٢١/ ٨/ ٢٠٠٢، لصالح البرنامج الإذاعي «عِنْيان أَحير» (تقدّمه المذيعة دالية يئيري)، وفيه طُرح على المشاركين السؤال التالي: «على ضوء المداولات الجارية حاليًا في لجنة أور للتحقيق في الأحداث التي جرت قبل سنتين، مع عرب إسرائيل، مَن حسب رأيك المذنب في تفجّر هذه الأحداث؟». كانت الإجابات كما يلي:[١١]

١١٫٩٪ قالوا إنه ذنب «شرطة إسرائيل التي استخدمت القوة الزائدة».

١٤٫٨٪ قالوا إن المذنب هو «إيهود براك رئيس الحكومة في حينه الذي لم يُصدر تعليمات مناسبة».

١٢٫٥٪ قالوا إن المذنب هو «شلومو بن عامي، الذي أشغل في حينه منصب وزير الأمن الداخلي والذي لم يُصدر تعليمات مناسبة».

٤١٫٦٪ قالوا إن المذنبين هم «مثيرو الشغب من عرب إسرائيل».

جدول ٢

جدول تلخيصيّ حول هبّة أكتوبر ٢٠٠٠		
الموقف	نسبة المؤيّدين (٪)	منفّذ الاستطلاع
عرّفوا سلوك المواطنين العرب في هبّة أكتوبر ٢٠٠٠ بأنّه «خيانة»	٧٤	«يديعوت أحرونوت» ٦/ ١٠/ ٢٠٠٠
غاضبون على المواطنين العرب في أعقاب هبّة أكتوبر ٢٠٠٠	٢٦	«جالي تساهل» ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٠
يتهمون «مثيري الشغب» من المواطنين العرب باندلاع هبّة أكتوبر ٢٠٠٠	٤١٫٦	«صوت إسرائيل»* ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٢

* شمل الاستطلاع مواطنين عربًا

٩ سيفر بلوتسكر، «موالون لفلسطين، يريدون الحياة في إسرائيل»، **يديعوت أحرونوت**، ٦/ ١٠/ ٢٠٠٠.

١٠ «استطلاع: براك سيخسر لشارون أو لنتنياهو» – موقع *Walla*، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٠.

١١ انظروا «الاستطلاع الأسبوعي» في موقع الانترنت التابع لإذاعة صوت إسرائيل بالعبرية، http://bet.iba.org.il

توجّهات مناهضة لليبراليّة

في استطلاع لـ« معاريف » (٦ /١٠ /٢٠٠٠): قال ٤٥٪ من المشاركين اليهود إن قوات الأمن الإسرائيلية، حسب رأيهم، تساهلت في معالجتها لـ« الشغب » داخل الخط الأخضر؛ ٤٣٪ قالوا إن قوات الأمن عالجت « الشغب » بشكل مُحكم، علماً بأن هذا الـ« علاج » أسفر عن قتل ١٣ من المتظاهرين العرب وإلى وقوع عشرات الجرحى.

في ١٣ /١٠ /٢٠٠٠، بعد اندلاع انتفاضة الأقصى بأسبوعين، نشرت صحيفة « تل أبيب » (وهي صحيفة محلية تابعة لشبكة « يديعوت أحرونوت ») استطلاعاً أجراه معهد جيوكرتوغرافيا، بين مواطني يافا العرب واليهود. نتائج الاستطلاع واردة في الجدول ٣ كالتالي:[١٢]

جدول ٣

الموقف	نسبة المؤيّدين بين اليهود في يافا (٪)	
لديهم في أعقاب الأحداث الأخيرة مشاعر أكثر سلبية تجاه العرب*	بشكل عامّ	٣٤
	كراهية	١٢٫٧
	خوف	١١٫٣
	خيبة أمل	١٠
إذا استمر العنف مدّة طويلة سيؤيدون اتخاذ إجراءات متطرفة	بشكل عامّ	٢٩٫٩
	فرض حصار على السكان العرب	٨٫٨
	إلغاء جنسية العرب	٨٫٨
	طرد المواطنين العرب إلى مناطق السلطة الفلسطينية	١٢٫٣
كانوا يودون لو استخدمت قوات الأمن وسائل متطرفة لقمع التظاهرات	بشكل عامّ	٥٠٫٧
	تفريق المتظاهرين بالهراوات والغاز المسيل للدموع والعيارات المطّاطيّة	٢٨٫٣
	قمع التظاهرات بكلّ ثمن (بما في ذلك استخدام الذخيرة الحيّة)	٢٢٫٤

* برزت الكراهية على نحو خاص لدى أجيال ١٨–٢٤ (جيل الخدمة العسكرية): ٣٣ منهم أجابوا انهم يكرهون جيرانهم العرب.

في اليوم ذاته (١٣ /١٠ /٢٠٠٠)، نشرت صحيفة « معاريف » استطلاع « معاريف– غالوب » الذي شمل ٦٢٠ شخصاً من البالغين اليهود والعرب في إسرائيل (هامش الخطأ ٤٫٥٪)، وفيه قال ٧٣٪ من المشاركين إنهم يتفهمون اليهود الذين تورطوا في ذلك الأسبوع في أحداث شغب ضد المواطنين العرب.

في استطلاع بدهتسور وكينطي (تشرين الأوّل ٢٠٠١)،[١٣] قال ٣٥٪ من المشاركين اليهود إنه عندما يضرب « الإرهاب العربي » فإن ردود فعل عنيفة من يهود ضد عرب تعتبر أمورًا مرغوبًا فيها.

---

١٢ **عيتون تل أبيب**، ١٣ /١٠ /٢٠٠٠.

١٣ انظروا الملاحظة ١٦ أدناه.

في جدول ٤ التالي نرى مدى التأييد لهذه المقولة لدى عيّنة تمثيلية للجمهور. ويتبين لنا أنّ التأييد الأكبر قائم لدى المهاجرين الروس، بينما التأييد الأكبر لدى المواطنين القدامى قائم لدى الآتين من دول الاتحاد السوفييتي السابق وأفريقيا وآسيا. سنورد، لاحقًا، في هذا الفصل، معطيات إضافية تدل على تأييد الإسرائيليين من أصل روسي لمواقف مناهضة للعرب؛ وقد كتب الباحث ديمتري شومسكي عن ذلك:

... فهم الهوية الإثنو- قومية للإسرائيليين الروس، كما تطورت خلال التسعينيات من خلال الدمج بين مركّب روسي- يهودي ومركب قومي صهيوني، يبين أنها تنطوي على رؤية الأقلية العربية أقليةً تشكّل هدفًا طبيعيًا للتمييز. بل ثمّة ما هو أكثر من ذلك، فكل عمل تأتي به الأقلية بهدف تغيير الوضع القائم، يعتبر خطرًا وجوديًا على الأغلبية اليهودية، وعليه فهي تجيز للغالبية أن تتخذ كل تدابير الدفاع الضرورية، بما في ذلك مصادرة الأساس المواطنيّ لاستمرار بقاء الأقلية في البلاد.[١٤]

جدول ٤

الموقف	بروفيل المؤيدين (٪)	
«عندما يضرب الإرهاب العربي، فإن ردودًا عنيفة من اليهود ضد العرب تكون محبّذة»	مجمل الجمهور اليهوديّ	٦٥
	توزيع المؤيّدين حسب المجموعات	
	مهاجرون روس	٧٧
	حريديم	٣٨
	مستوطنون في المناطق المحتلة	٣٣
	بلدات التطوير	٥٤
	توزيع المؤيّدين حسب بلاد الأصل	
	إسرائيل	٢٧
	غرب أوروبا / أمريكا / أستراليا	١٩
	شرق أوروبا	٢٤
	رابطة الدول المستقلّة	٣٥
	إفريقيا / آسيا	٣٥

في آذار ٢٠٠١، أجرى الباحثون غبرئيل بن دور وبادي حسيسي وعامي بدهتسور (من جامعة حيفا) استطلاعًا لعيّنة تمثيلية للجمهور اليهودي البالغ في إسرائيل (باستثناء مهاجرين جدد وصلوا إلى إسرائيل بعد العام ١٩٨٩).[١٥] شملت العيّنة ٥٠٥ مستجوَبين. كان هدف البحث تحليل الثقافة غير الليبرالية الكامنة في صُلب اللجوء إلى القوة من دولة إسرائيل ضد مواطنيها غير المنتمين إلى مجموعة الغالبية المهيمنة، لا سيّما ضد المواطنين الفلسطينيين، كما تجسّد الأمر في هبّة أكتوبر ٢٠٠٠. ويُشير الباحثون إلى حقيقة أنها لم تكن المرة الأولى التي تطلق فيها دولة إسرائيل النار على مواطنيها العرب. عمليًّا، بدأت هذه الظاهرة مع قيام الدولة وتكررت كل خمس سنوات.

يدعي الباحثون أنّ ثلاثة عناصر قد صمّمت دولةَ إسرائيل دولةً «دمقراطية غير ليبرالية»: الأول، هو مركزية الخطاب الأمني والاعتقاد السائد بأن إسرائيل ستبقى ما دامت أقوى من أعدائها. الثاني، هو السعي الدائم نحو التجانس وتحقيق الإجماع. فدولة إسرائيل بذلت كل ما في وسعها من

١٤ ديمتري شومسكي، «الإثنية والمواطنة في فهم الإسرائيليين الروس»، **تيئوريا فبيكورت** عدد ١٩ (٢٠٠١) ص١٧.

١٥ Gabriel Ben-Dor, Badi Hasisi and Ami Pedhazur, "Anti-Liberalism and the Use of Force in Israeli Democracy", *The Journal of Political and Military Sociology*, vol. 31:1 (2003)—forthcoming.

أجل تطوير منظومة قيم متجانسة من خلال الجَتْمَعَة السياسية بواسطة جهاز التربية الذي تديره الدولة. والعنصر الثالث هو محورية العرق (الإثنوس) – مركّب قائم في تكوين المجتمع والثقافة الإسرائيليين. ففكرة «الدولة اليهودية» توحّد الغالبية الساحقة للجمهور اليهودي.

يسلط البحث الضوء على مواقف الجمهور اليهودي تجاه الاحتجاج الذي قد يأتي به متشددون عرب ويهود من اليمين المتطرف. وذلك لأن المجموعتين مرشحتان لإثارة المعارضة لدى الجمهور اليهودي. الجدول ٥ يبين نتائج هذا الاستطلاع:

جدول ٥

الموقف	المؤيّدون (٪)	المعارضون (٪)
استعمال القوّة ضد المواطنين العرب	٣٨	١٨
استعمال القوّة ضد المواطنين اليهود	١٢	٤٢
على إسرائيل أن تقلّص الحقوق الممنوحة لمواطنيها العرب	٢٥٫١ أيّدوا المقولة إلى مدى بعيد	٤٥٫٦ عارضوا المقولة إلى مدى بعيد
القانون الذي يخوّل الدولة شطب أحزاب لا يطبّق بشكل كافٍ	٣٤٫٦ أيّدوا المقولة إلى مدى بعيد	٣١٫٣ عارضوا المقولة إلى مدى بعيد
تهديد أمن الدولة (وإنْ كان ثانويًا) يبرّر تقييدات جدّيّة للدمقراطية	٢٠٫٦ أيّدوا المقولة إلى مدى بعيد	٤٧٫٤ عارضوا المقولة إلى مدى بعيد
حالة الطوارىء (السارية في إسرائيل منذ ١٩٤٨) حيويّة للأمن القوميّ	٦٣٫٤ أيّدوا المقولة إلى مدى بعيد	١٥٫٨ عارضوا المقولة إلى مدى بعيد
تدخُّل المحكمة العليا في الشؤون الأمنيّة يهدّد الأمن القوميّ	٣٩٫١ أيّدوا المقولة إلى مدى بعيد	٣٤٫٥ عارضوا المقولة إلى مدى بعيد

- لدى تصنيف المشاعر المناهضة لليبرالية حسب الانتماء الأيديولوجي للمستجوَبين، اتّضح ان هذه المشاعر أقوى لدى أولئك الذين يعرّفون أنفسهم أقربَ إلى اليمين أو يمينًا متطرفًا (٦٨٪ وَ ٧٠٪). في حين عبّر عن مثل هذه المشاعر أكثر من ٥٠٪ من المستجوبين الذين مَوْضَعوا أنفسهم في وسط الخارطة السياسية: ٣٨٪ في اليسار؛ ٢٠٪ في اليسار المتطرف.

- ٣٢٪ من المشاركين قالوا إنهم صوّتوا لإيهود براك، مقابل ٦٨٪ منهم صوّتوا لأريئيل شارون.

- كشف البحث أن احتمال تأييد استخدام القوة ضد المواطنين العرب أعلى لدى اليهود من أصل شرقي ممّا لدى مجموعات أخرى.

- كشف البحث أن الاحتمال الأكبر لتأييد استخدام القوة ضد المواطنين العرب قائم لدى مجموعة المقترعين لصالح شارون من ذوي الدخل المتدني.

وقد صدّقت نتائج الاستطلاع وأقرّت بشكل نهائي، حسب الباحثين، فرضيتين أساسيّتين افترضوهما: المواقف التي تشير إلى الأفضلية المعطاة لقيم أمنيّة تُنبئ بتأييد استخدام القوة ضد العرب واليهود على السواء؛ والمواقف التي ترسّخ محورية الإثنوس تنبئ بتأييد استخدام القوة ضد

متشددين عرب فقط. والافتراض الثالث للباحثين ، وهو أنّ المواقف التي تفضّل السعي إلى التجانس والإجماع على التعددية تنبئ بتأييد استخدام القوة ضد العرب واليهود على السواء، تم إقراره على نحو جزئي. فقد اتضح أن الافتراض صحيح إن كان الأمر تجاه العرب لا تجاه اليهود.

قصارى القول إنّ البحث كشف عن وجود مقدار كبير من التطابق بين الخصائص الثلاث التي تميّز مجتمعًا غير ليبرالي من جهة، وبين تأييد استخدام القوة ضد المواطنين العرب، وهي مجموعة أقلية قومية وخارج الإجماع، من جهة ثانية.

تأييد الكهانية

نشر الباحثان عامي بدهتسهور ودفنة كينطي (من جامعة حيفا)، في تشرين الأول ٢٠٠٠، بحثًا حول مواقف الجمهور بخصوص أفكار حركة «كاخ» التي تم وضعها خارج القانون في العام ١٩٨٠ وأُعلنت منظمةً إرهابيةً في العام ١٩٩٤.[١٦] وقد شمل البحث (الذي نشر تحت عنوان «مات كهانا، وهو حي في إسرائيل») ٧٠٦ مواطنين إسرائيليين يهود تجاوزوا سنّ الثامنة عشرة (هامش الخطأ ٣٫٥٪). وحسب البحث، المبادئ الأربعة المركزية في النظرية الكهانية هي: العنصريّة؛ القومجيّة (وتجسيدها الأساسي هو التطلع إلى التوسع الجغرافي)؛ العداء للدمقراطية؛ تبرير استخدام العنف. كشف البحث أنّ المجموعة التي ينتشر فيها التأييد الأوسع للكهانية هي مجموعة المهاجرين (المهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق الذين وفدوا إلى البلاد في العام ١٩٩٠)، تليها مجموعة الحريديم. أما توزيع المواطنين القدامى حسب الانتماء الطائفي (حسب البلاد التي ولد فيها الأب)، فقد اتضح أن أوسع المؤيدين للكهانية هم بين الآتين من أفريقيا وآسيا. إضافة إلى ذلك، فقد اتضح انه ليس في خارطة الأحزاب أيّ حزب (بما في ذلك أحزاب اليسار) يتحفظ أنصاره بشكل قاطع من الكهانية، وأنّ قطاع المقترعين لصالح حزبي المهاجرين («يسرائيل بعلياه» و«يسرائيل بيتينو») هو أكبر المؤيدين للأيديولوجية الكهانية. أما من ناحية مستوى الثقافة، فقد اتضح أن هناك علاقة عكسية بينه وبين تأييد الكهانية، ما عدا حالتين بدت الفوارق الثقافية فيهما بين الشرائح الثقافية هامشية جدًّا (تشجيع الحكومة لهجرة مواطنين عرب (٥٨٪ حتى ٦٩٪)؛ والاعتقاد بأن المواطنين العرب هم خطر على أمن الدولة (٥٩٪ حتى ٧٠٪)).

٢٠٪ من المشاركين اليهود قالوا إنّهم، إذا أُجيز لحركة «كاخ»، التي أسسها الحاخام مئير كهانا، خوض الانتخابات المقبلة، سيدرسون إمكانية الاقتراع لصالحها. وقد جاء توزيعهم حسب المجموعات كالتالي: ١١٪ من المهاجرين الروس؛ ٣٣٪ من الحريديم؛ ١٩٪ من المستوطنين في المناطق المحتلة؛ ١٩٪ من بلدات التطوير. أمّا توزيعهم حسب الانتماء الطائفي، فكان كالتالي: ٢٧٪ من الذين هاجروا من أفريقيا وآسيا؛ ٢٣٪ من رابطة الدول المستقلة؛ ١٤٪ من شرق أوروبا؛ ٢٪ من غرب أوروبا/أمريكا/أستراليا؛ ٢١٪ من إسرائيل.

---

١٦ عامي بدهتسور ودفنة كينطي، «مات كهانا، وهي حي في إسرائيل» **بانيم – مجلة للمجتمع والتربية** ٢٠ (أيار ٢٠٠٢) ص ١٢٣.

الترانسفير وتشجيع الهجرة

في استطلاع لـ« معاريف » (٦ /١٠ /٢٠٠٠)، قال ٥١٪ من المستجوَبين اليهود إنهم يؤيدون الاقتراح الذي يقضي بأن تسلّم إسرائيل للفلسطينيين، في إطار تسوية نهائية، مناطقَ داخل الخط الأخضر مأهولة بالسكان العرب (مثل أم الفحم)، مقابل الاحتفاظ بالمستوطنات في الضفة الغربية. بينما عارض الاقتراح ٣٣٪ .

٦٠٪ من المشاركين اليهود قالوا إنهم كانوا يريدون أن يُنقل كل «عرب إسرائيل» إلى خارج مناطق دولة إسرائيل. الجدول ٦ يبيّن نسبة التأييد حسب المجموعة.

جدول ٦

الموقف ١	المجموعة	نسبة التأييد (٪)
نقل كل المواطنين العرب إلى خارج مناطق دولة إسرائيل	حريديم	١٠٠
	المهاجرون الجدد	٧١
	المقترعون لبنيامين نتنياهو (ليكود)	٧٧
	مجمل الجمهور اليهودي	**٦٠**

٦٥٪ من المجتمع اليهودي، حسب استطلاع بدهتسهور وكينطي من تشرين الأول ٢٠٠١، يعتقدون أن على الحكومة أن تشجع هجرة مواطني إسرائيل العرب إلى خارج الدولة. الجدول ٧ يحلل بروفيل المؤيدين، حيث نرى التأييد الأكبر وسط الحريديم وذوي الأصول الأفريقية/الآسيوية.

جدول ٧

الموقف ٢	المجموعة	نسبة التأييد (٪)
«عندما يضرب الإرهاب العربي، فإن ردوداً عنيفة من اليهود ضد العرب تكون محبّذة»	مجمل الجمهور اليهوديّ	٦٥
	مجموعات	
	مهاجرون روس	٧٦
	حريديم	٨٧
	مستوطنون في المناطق المحتلة	٦٣
	بلدات التطوير	٧٣
	حسب الانتماء الطائفيّ (البلاد التي أتى منها الأب)	
	إفريقيا / آسيا	٧٠
	رابطة الدول المستقلّة	٦٥
	شرق أوروبا (غرب أوروبا / أمريكا / أستراليا)	٦٤
	إسرائيل	٦٥

في استطلاع حسيسي وبدهتسور (تشرين الثاني ٢٠٠١)، أيّد ٦٥٪ من المشاركين اليهود الموقف القائل بأن على «الحكومة أن تشجع هجرة عرب إسرائيل إلى خارج حدود الدولة». الجدول ٨ يحلل بروفيل المؤيدين. ويتضح أنه لا فرق في الموقف بين المستويات الثقافية المختلفة، أي أن التأييد لهذا الموقف يحافظ على اتساعه حتى في حالة ارتفاع المستوى الثقافي. من زاوية الموقف السياسي، نرى كما هو متوقع، التأييد الأوسع لدى مؤيدي اليمين المتطرف. والمعطى المثير هنا هو حقيقة أنّ ربع مؤيدي اليسار يؤيدون هذا الموقف.

جدول ٨

الموقف ٣	المجموعة	نسبة التأييد (٪)
«ينبغي على الحكومة أن تشجع هجرة «عرب إسرائيل» إلى خارج الدولة»	مجمل الجمهور اليهوديّ	٦٢
	الثقافة	
	ابتدائية	٦٥
	ثانويّة	٦٣
	فوق ثانويّة	٦٨
	أكاديميّة	٥٨
	الموقف السياسيّ	
	يمين متطرف	٩٣
	يمين	٧٦
	الوسط	٥١
	اليسار	٢٥
	حسب الاقتراع	
	المقترعون لأريئيل شارون	٧٣
	المقترعون لإيهود براك	٢٨
	المواطنون الذين لم يقترعوا	٥٣
	حسب الدخل	
	محدود	٤٦
	متوسط	٤٤
	عالٍ	٢٦
	الاشتغال	
	عاطل عن العمل	٧١
	عامل	٦٠

في استطلاع لمركز «يافي» (شباط ٢٠٠٢) أجري بين الجمهور اليهودي، اتضح أن لدى هذا الجمهور اتّساعًا في التأييد لمقولات مختلفة تحضّ على الطرد وعلى تشجيع هجرة المواطنين العرب قياسًا بسنوات ماضية. واتضح كذلك أنّ ثلث الجمهور اليهودي يؤيدون الترحيل، وأنّ ثلثي هذا الجمهور يؤيدون تشجيع المواطنين العرب على الهجرة. الجدول ٩ يوضح النتائج كما يلي:[١٧]

جدول ٩

الموقف	نسبة التأييد (٪)	نسبة التأييد في سنوات سابقة (٪)
ترانسفير للمواطنين العرب	٣١	٢٤ في العام ١٩٩١
ترانسفير للفلسطينيين سكّان المناطق المحتلة	٤٦	٣٨ في العام ١٩٩١
تشجيع الهجرة بين المواطنين العرب	٦٠	٤٩ في العام ٢٠٠١
تشجيع العرب على ترك الدولة دون أن يشار إلى ما إذا كان ذلك هجرة إرادية أو قسرية، أو ما إذا كان الأمر بشأن مواطنين أو سكان المناطق المحتلة	٥٣	–

نشرت إذاعة صوت إسرائيل بالعبرية (٧/٢/٢٠٠٢) استطلاعًا أجراه معهد «شفكيم–بانوراما»، شمل عيّنة تمثيليّة من ٥٠٤ مستجوبين – بمن فيهم مواطنون عرب (هامش الخطأ ٤٫٥٪). أجري الاستطلاع في ٢٦/١/٢٠٠٢، لبرنامج «عنْيان أحير» الذي تقدمه دالية يئيري. في الاستطلاع وُجّه إلى المستجوبين السؤال التالي: «أثار زعيم «موليدت»، الوزير بيني ألون، من جديد فكرة الترانسفير. هل أنت شخصيًّا تؤيد/ين أو تعارض/ين الترانسفير، أيًا كان نوعه، للجمهور العربي؟». يبين الجدول ١٠ النتائج التي بحسبها يؤيّد نحو ٢٠٪ من الجمهور الإسرائيلي الترانسفير للجماهير العربية. ومن المرجح أنه لو لم يتم إشراك المواطنين العرب في الاستطلاع لرأينا نسبة التأييد أعلى.[١٨]

جدول ١٠

الموقف	نسبة التأييد (٪)
يؤيدون الترانسفير للجمهور العربي	١٣
يؤيدون كثيرا الترانسفير للجمهور العربي	٦٫٩
يعارضون كثيرا الترانسفير للجمهور العربي	٢١٫٥
يعارضون بشكل قاطع الترانسفير للجمهور العربي	٥١٫٦

* شمل الاستطلاع المواطنين العرب

١٧ انظروا الملاحظة ٢ أعلاه.

١٨ انظروا «الاستطلاع الأسبوعي» في موقع الانترنت التابع لإذاعة صوت إسرائيل بالعبرية: http://bet.iba.org.il

في استطلاع «معاريف – Market Watch» الذي نُشر في صحيفة «معاريف» (٢٦ /٤ /٢٠٠٢)، والذي شمل ٥٩٠ شخصًا بالغًا في إسرائيل (هامش الخطأ ٤٫٥٪)، قال ٢١٪ من المستجوَبين أنهم سيصوتون في الانتخابات المقبلة لحزب يمينيّ جديد يؤيد الترانسفير.[١٩]

الجدول ١١ يلخص النتائج في الاستطلاعات المختلفة، ويشير إلى تأييد واسع بشكل خاصّ لمواقف تسعى إلى التخلّص من المواطنين العرب أو إلى طردهم من وطنهم .

جدول ١١

جدول تلخيصيّ للمواقف حول الترانسفير		
الموقف	نسبة التأييد (٪)	منفّذ الاستطلاع وتاريخه
استبدال مناطق يسكنها مواطنون عرب بالمستوطنات	٥١	معاريف ٦ /١٠ /٢٠٠٠
نقل كل المواطنين العرب إلى خارج مناطق دولة إسرائيل (= ترانسفير)	٦٠	معاريف ٦ /١٠ /٢٠٠٠
	٣١	مركز «يافي» ٢ /٢٠٠٢
تشجيع هجرة المواطنين العرب إلى خارج حدود الدولة	٦٥	بدهتسور وكينطي ١٠ /٢٠٠١
	٦٢	حسيسي وبدهتسور ١١ /٢٠٠١
	٦٠	مركز «يافي» ٢ /٢٠٠٢

١٩ حيمي شليف، «يفقدون الصبر»، **معاريف (ملحق السبت)** ٢٦ /٤ /٢٠٠٢ .

خطر على أمن الدولة

٦٤٪ من الجمهور اليهودي يعتقدون، حسب استطلاع بدهتسور وكينطي (تشرين أول ٢٠٠١)، أن المواطنين العرب في إسرائيل هم خطر على أمن الدولة. الجدول ١٢ يحلل بروفيل المؤيدين لهذا الموقف، ويبيّن أنّ التأييد الأوسع لهذه المقولة لدى الحريديم ولدى اليهود ذوي الأصول الإفريقيّة / الآسيويّة.

جدول ١٢

الموقف	توزيع المؤيّدين	نسبة التأييد (٪)
المواطنون العرب في إسرائيل هم خطر على أمن الدولة (تشرين الأوّل ٢٠٠١)	مجمل الجمهور اليهوديّ	٦٤
	مجموعات	
	مهاجرون من الاتحاد السوفياتيّ سابقاً	٧٨
	حريديم	٨٠
	مستوطنون في المناطق المحتلة	٦٢
	بلدات التطوير	٧٥
	حسب الانتماء الطائفيّ	
	إفريقيا / آسيا	٦٩
	رابطة الدول المستقلّة	٦٠
	شرق أوروبا	٤٧
	غرب أوروبا / أمريكا / أستراليا	٤٩
	إسرائيل	٦٤

في استطلاع حسيسي وبدهتسور (تشرين الثاني ٢٠٠١)، قال ٦٣٪ من المشاركين اليهود فيه إن «عرب إسرائيل يشكلون خطراً على أمن الدولة». الجدول ١٣ يبيّن المواقف المختلفة التي يعبّر عنها المؤيدون لهذه المقولة.

في استطلاع مركز «يافي» (شباط ٢٠٠٢)، قال ٦١٪ من المشاركين اليهود إن المواطنين العرب هم خطر على أمن الدولة.

في استطلاع «معاريف – Market Watch» الذي نُشر في صحيفة «معاريف» (٣٠ /٨/ ٢٠٠٢)، وشمل ٥٩٠ شخصاً من البالغين، عرباً ويهود (هامش الخطأ ٤٫٥٪)، فقد قال ٧٢٪ من المشاركين اليهود إن مواطني إسرائيل العرب هم خطر على أمن البلاد.[٢٠]

٢٠ حيمي شليف «قطاع مشتبه به»، **معاريف (ملحق السبت)** ٣٠ /٨/ ٢٠٠٢، ص١٢.

جدول ١٣

مواقف المؤيدين لمقولة «عرب إسرائيل يشكّلون خطرا على أمن الدولة» (١١/٢٠٠٠)	نسبة التأييد لدى المؤيّدين (٪)
«هناك مجال لتطبيق وسائل عسكرية في حال خرق النظام، كما حصل في مظاهرات عرب إسرائيل في تشرين الأوّل ٢٠٠٠»	٦٨
«العرب في إسرائيل يحظون بمعاملة حسنة من الحكومة»	٧٧
«شكاوى العرب حول وضعهم في البلاد لا أساس لها»	٦٠
«تأثير عرب إسرائيل على السياسة الإسرائيلية مبالغ فيه»	٨٣
«تصرّفات عرب إسرائيل هي المصدر الأساس للتوتّر بين العرب واليهود»	٧٤
لا يوافقون أن يكون عربيّ مسؤولا عنهم في مكان العمل	٧٦
لا يوافقون على استضافة عربيّ في بيوتهم في مناسبات اجتماعيّة	٦٣
لا يوافقون أن يكون لابن/ة عائلتهم علاقة عاطفية مع عربيّ/ة	٩٥
لا يوافقون أن يسكن عربيّ في حيّهم	٨٥
يميلون إلى عدم الالتقاء مع عرب	٥٣

نرى في الجدول التلخيصي ١٤ أنه خلال العامين ٢٠٠٢-٢٠٠١ كانت غالبية كبيرة من الجمهور اليهودي (٦١٪-٧٢٪) تعتقد أن الأقلية العربية في إسرائيل هي خطر على أمن الدولة:

جدول ١٤

الموقف ٢	نسبة التأييد (٪)	منفذ الاستطلاع وتاريخه
المواطنون العرب هم خطر على أمن الدولة	٦٤	بدهتسور وكينطي ١٠/٢٠٠١
	٦٣	حسيسي وبدهتسور ١١/٢٠٠١
	٦١	مركز «يافي» ٢/٢٠٠٢
	٧٢	معاريف ٣٠/٨/٢٠٠٢

الشرخ في العلاقات اليهودية–العربية

في استطلاع أجراه «مركز يافي للدراسات الإستراتيجية» في جامعة تل أبيب، بين أواسط نيسان وأواسط أيار ٢٠٠١، ويعتمد على ١٢١٦ مقابلة مع مستجوبين يشكلون عيّنة تمثيلية للجمهور اليهودي في إسرائيل (هامش الخطأ ٣,١٪)،[٢١] قال ٥٥٪ من المشاركين إن الانتفاضة غيّرت توجّههم إلى المواطنين العرب نحو الأسوأ. ٧٢٪ قالوا إن توجّههم إلى الفلسطينيين سكان المناطق المحتلة غدا سلبيًا جدًا.

في استطلاع لِـ«معاريف–غالوب» نُشر في «معاريف» (١٤/٩/٢٠٠١) وشمل ٥٩٦ شخصًا بالغًا في إسرائيل (هامش الخطأ ٤,٥٪)، قال ٤٩٪ من المشاركين إن الصدع الأعمق القائم في المجتمع الإسرائيلي هو «بين اليهود والعرب الإسرائيليين» (مقابل ٢٤٪ في السنة التي سبقتها). ٢٧٪ قالوا إن الصدع الأكبر قائم بين المتدينين والعلمانيين (مقابل ٥٤٪ في السنة التي سبقتها).[٢٢] وفي معرض تحليل نتائج الاستطلاع كتبَ حيمي شليف:

... ولكن، صحيح بالقدر ذاته ان التعامل السيئ لغالبية الجمهور مع عرب إسرائيل، مهما يكن خطيرًا في الاستطلاع الجديد، كان قائمًا قبل بدء أحداث الشغب في تشرين الأوّل، وقبل أن ينضمّ عربي مواطن إسرائيل إلى صفوف «الشهداء» الانتحاريين [القصد شاكر حبيشي من قرية أبو سنان في الجليل، الذي فجّر نفسه في محطة القطار في نهريا]. والفارق هو أنه في العام المنصرم كان يمكن التعاطي مع نتائج الاستطلاع – التي أشارت إلى وجود جفاء شديد بين الجمهورين اليهودي والعربيّ – باعتبارها أخبارًا ضاجّة ومثيرة للاشمئزاز وتتطلّب علاجًا جذريًا. أمّا اليوم، فيجري الحديث عن الموضوع باعتباره مفروغًا منه وشرعيًا ومسوّغًا ولا يحتاج إلى تبرير أو تعديل.

.. صحيح أنه في دولة طبيعية كانت معطيات كهذه ستقيم الدنيا دون أن تقعدها، ولكن الصحيح كذلك أنه في العام الماضي فهمنا نهائيًا أننا لسنا حقًا دولة طبيعية.

في استطلاع حسيسي وبدهتسور من (تشرين الثاني ٢٠٠١)، كانت النتائج بين المستجوَبين اليهود كالتالي (انظروا الجدول ١٥):

جدول ١٥

الموقف	نسبة التأييد (٪)
«العرب يحظون بمعاملة متفهّمة جدا من الحكومة»	٤٨
«شكاوى العرب عن وضعهم في البلاد لا أساس لها»	٧١
«شكاوى عرب إسرائيل هي المسبّب الأساس للتوتر بين العرب واليهود»	٥٨

٢١ آشر أريان «الرأي العام بصدد الأمن: تأثير الانتفاضة ٢٠٠١–٢٠٠٠»، **عدكان إستراتيجي** ٤(٢) (آب ٢٠٠١) ص٩، وكذلك: «٥٨٪ ما زالوا يدعمون اتفاقيات أوسلو»، موقع *Walla*، ٦/٦/٢٠٠١، انظروا أيضًا:
Asher Arian, *Israeli Public Opinion on National Security 2001* (Jaffee Center for Strategic Studies, August 2001).

٢٢ حيمي شليف «ريح سيئة»، **معاريف (ملحق السبت)** ١٤/٩/٢٠٠١.

في استطلاع «معاريف – Market Watch» الذي نُشر في «معاريف» (٤ /١ /٢٠٠٢)، وشمل ٥٩٠ مستجوبًا يشكلون عينة تمثيلية للجمهور الإسرائيلي البالغ (هامش الخطأ- ٤٪)، كانت النتائج كالتالي:[٢٣]

في إجابة عن السؤال «هل، حسب رأيك، الصدع في العلاقات بين اليهود والعرب في دولة إسرائيل هو صدع يمكن رَأْبُه أم لا يمكن رَأْبُه؟»، ردّ المستجوَبون (انظروا الجدول ١٦):

جدول ١٦

	لا يمكن رأب الصدع (٪)	يمكن رأب الصدع (٪)
عامّة الجمهور	**٣٣**	**٦١**
المقترعون لليمين	٤٣	٥٢
المقترعون لأحزاب وسط	٣١	٦٠
المقترعون لليسار	١٥	٨٤
المهاجرون الجدد	٥٦	٣٨
العرب	١٣	٨١

٢٣ حيمي شليف، «شارون يدفع الثمن»، **معاريف (ملحق السبت)** ٤ /٢ /٢٠٠٢.

٢٤ انظروا «الاستطلاع الأسبوعي» في موقع الانترنت التابع لإذاعة صوت إسرائيل بالعبرية، http://bet.iba.org.il

العمل والمجتمع والإسكان

نتائج الاستطلاع الذي أجراه حسيسي وبدهتسور (تشرين الثاني ٢٠٠١) وسط الجمهور اليهودي، كما هي واردة في الجدول ١٧ ، والمتعلقة بقضايا اجتماعية، هي نتائج واضحة. فنحو ثلثي الجمهور اليهودي غير مستعدين للعيش مع عرب في حي واحد، في مكان عمل واحد، وحتى للالتقاء بعرب.

جدول ١٧

الموقف	نسبة التأييد (٪)
«لا أوافق على أن يكون عربيّ مسؤولا عنّي في مكان العمل»	٦٠
«لست مستعدّا لاستضافة عربيّ في بيتي في مناسبة اجتماعية»	٤٨
«لا أوافق أن يكون لابن/ة العائلة علاقة عاطفيّة مع عربيّ/ة»	٨٩
«لا أوافق على سكنى العرب في الحي الذي أسكن فيه»	٦٨
«أفضّل الامتناع عن الالتقاء بعرب»	٦٣

مثل هذه النتائج الواضحة نجدها في الاستطلاعات الأخرى أيضًا. في ١١ /٧/ ٢٠٠٢، نشرت إذاعة صوت إسرائيل باللغة العبرية استطلاعًا أجراه معهد «شفكيم بانوراما»، وشمل عيّنة قطرية من ٥٠٢ مستجوبين – بمن فيهم مواطنون عرب (هامش الخطأ ٤٫٥٪). وقد أجري الاستطلاع في ١٠ /٧/ ٢٠٠٢ برنامج «عنيان أحير» الذي تقدمه دالية يئيري. وقد وُجِّهت إلى المستجوَبين اليهود الأسئلةُ التالية انظروا فيما يلي الجداول(١٨–٢١):[٢٤]

جدول ١٨

«هل توافق أن تعيش في حيّك عائلات عربية–إسرائيلية؟»			
الموقف	عموم الجمهور	المقترعون لشارون	المقترعون لبراك
موافق	٣٣٫٢	١٥٫٩	٦٠٫٠
غير موافق	٥٦٫٦	٨٠٫١	٢١٫٦
لا أعرف / أرفض الإجابة	١٠٫١	٤٫٠	١٨٫٤
المجموع	**١٠٠ (٪)**	**١٠٠ (٪)**	**١٠٠ (٪)**

جدول ١٩

«هل توافق أن تعيش في بنايتك السكنيّة أسرة عربية–إسرائيلية؟»			
	عموم الجمهور	المقترعون لشارون	المقترعون لبراك
موافق	٢٦٫٦	١٠٫٤	٤٧٫٦
غير موافق	٦٢٫١	٨٦٫٥	٢٦٫١
لا أعرف / أرفض الإجابة	١١٫٣	٣٫١	٢٦٫٣
المجموع	**١٠٠ (٪)**	**١٠٠ (٪)**	**١٠٠ (٪)**

جدول ٢٠

«لو كان في ملكيتك بيت للإيجار، هل كنت توافق أن تؤجّره لعربي –إسرائيلي؟»			
	عموم الجمهور	المقترعون لشارون	المقترعون لبراك
موافق	٣٤٫٧	١٧٫٦	٥٧٫٦
غير موافق	٥٦٫٩	٧٢٫٦	٣٥٫١
لا أعرف / أرفض الإجابة	٨٫٤	٩٫٨	٧٫٣
المجموع	**١٠٠ (٪)**	**١٠٠ (٪)**	**١٠٠ (٪)**

جدول ٢١

«هل أنت مؤيد أو معارض لمشروع القانون القاضي بتخصيص أراضٍ للبناء للبلدات اليهودية فقط؟» (المقصود مشروع قانون الحاخام حاييم دروكمان)			
	عموم الجمهور	المقترعون لشارون	المقترعون لبراك
مؤيِّد	٥٤٫٣	٧١٫١	٣١٫٣
غير مؤيِّد	٣٨٫٦	٢٥٫٣	٦٠٫٣
لا أعرف / أرفض الإجابة	٧٫١	٣٫٧	٨٫٤
المجموع	**١٠٠ (٪)**	**١٠٠ (٪)**	**١٠٠ (٪)**

في استطلاع لمركز «يافي» (شباط ٢٠٠٢)، قال ٣٥٪ من المشاركين اليهود إن الوضع الاقتصادي في الدولة آخذ في التدهور لأن عرباً يحتلون أماكن عمل اليهود (في التوزيع حسب المجموعات: ٣٨٪ من مجمل المهاجرين الروس؛ ٥٥٪ من مجمل الحريديم؛ ٣٣٪ من مجمل المستوطنين في المناطق المحتلة؛ ٤٢٪ من سكان بلدات التطوير. في التوزيع حسب الانتماء الطائفي: ٤٣٪ من ذوي الأصول الافريقيّة / الآسيويّة؛ ٢٧٪ من رابطة الدول المستقلة؛ ٣٢٪ من شرق أوروبا؛ ٢٣٪ من غرب أوروبا / أمريكا / استراليا؛ ٣٥٪ من إسرائيل).

طابع الحكم في إسرائيل

في استطلاع «معاريف – Market Watch» الذي نُشر في «معاريف» (٦/٩/٢٠٠٠)، وشمل ٥٩٠ شخصًا بالغًا في إسرائيل (هامش الخطأ ٤٫٥٪)، قال ٣٣٪ من المشاركين إن دولة إسرائيل، حسب رأيهم، دولة عنصرية (مقابل ٥٩٪ لم يوافقوا مع هذا التعريف). التوزيع حسب وجهة النظر السياسية: ٢٢٪ من معسكر اليمين؛ و ٢٧٪ من معسكر الوسط؛ و ٥٧٪ من معسكر اليسار قالوا انها دولة عنصرية. في الإجابة عن السؤال «بالنسبة إلى كل من أشكال الحكم التالية: هل كنت تريد أم لا تريد أن يكون هذا الحكم في إسرائيل؟»، قالت قطاعات من الجمهور الإسرائيلي إنها تريد نظام حكم غير دمقراطي (دولة هلخاه، حكم عسكري، ملكي أو دكتاتوري). الجدول ٢٢ أدناه يشير إلى النتائج:[٢٥]

جدول ٢٢

	أريد (٪)	لا أريد / لا أعرف (٪)
نظام حكم كما هو قائم	٦١	٣٩
رئاسيّ كما في الولايات المتحدة	٤٠	٦٠
دولة هلخاه (الدين اليهوديّ)	١٦	٨٤
حكم عسكري	١١	٨٩
ملكيّ	٨	٩٢
دكتاتوريّ	٧	٩٣

* شمل الاستطلاع مواطنين عرباً

الجدول ٢٣ يبيّن التوزيع بين المؤيدين (بالنسبة المئوية):

جدول ٢٣

	حريديم	متديّنون	محافظون	علمانيّون
نظام حكم كما هو قائم	٤٨	٦٠	٦٣	٦٣
رئاسيّ كما في الولايات المتحدة	٢٠	٣٢	٤٤	٤٦
دولة هلخاه (الدين اليهوديّ)	٧٧	٤٢	١٥	٣
حكم عسكري	١٥	١٥	١٥	٩
ملكيّ	١١	١٨	٧	٦
دكتاتوريّ	١٦	٨	٩	٥

٢٥ حيمي شليف، «نحن بخير»، **معاريف (ملحق رأس السنة)** ٢٠٠٢/٩/٦.

دولة يهودية

في الإجابة عن السؤال «مع أي التعريفين تتفق أكثر: إسرائيل هي دولة يهودية، أم إسرائيل هي دولة كل مواطنيها؟» رد المستجوَبون في الاستطلاع المذكور («معاريف» ٦ /٩ /٢٠٠٢) على النحو التالي:

جدول ٢٤

	دولة يهودية (٪)	دولة كلّ مواطنيها (٪)	لا أعرف (٪)
عموم الجمهور	**٥٠**	**٤٠**	**١٠**
مقترعو اليمين	٦٢	٣٠	٨
مقترعو الوسط	٤٤	٤٣	١٣
مقترعو اليسار	٥٣	٣٨	٩
العرب	٣٢	٦١	٧

* شمل الاستطلاع مواطنين عرباً

في استطلاع حسيسي وبدهتسور (تشرين الثاني ٢٠٠١)، قال ٩١٪ من المستجوَبين اليهود أنه من «المهم الحفاظ على طابع دولة إسرائيل كدولة يهودية». وحتى نرى العلاقة بين التأييد لدولة يهودية وبين ميول مناهضة لليبرالية، علينا أن نرى مواقف هؤلاء المؤيدين لهذا التوجه. الجدول ٢٥ يبيّن النتائج في أوساط المؤيدين:

جدول ٢٥

	نسبة المؤيدين (٪)
«من المهم المحافظة على طابع دولة إسرائيل كدولة يهودية»	٥٧
«هناك مجال لاستخدام تدابير عسكرية عند خرق النظام كما حصل في مظاهرات عرب إسرائيل في تشرين ٢٠٠٠»	٥١
«العرب في إسرائيل يحظون بتعامل متفهم جدا من الحكومة»	٧٥
«شكاوى العرب حول وضعهم في البلاد لا أساس لها»	٦٤
«تأثير عرب إسرائيل على السياسة الإسرائيلية مبالغ فيه»	٦٢
«تصرّفات عرب إسرائيل هي المصدر الأساس للتوتّر بين العرب واليهود»	٦٤
لا يوافقون أن يكون عربيّ مسؤولا عنهم في مكان العمل	٥٢
لا يوافقون على استضافة عربيّ في بيوتهم في مناسبات اجتماعيّة	٩٢
لا يوافقون أن يكون لابن/ة عائلتهم علاقة عاطفية مع عربيّ/ة	٧٣
لا يوافقون أن يسكن عربيّ في حيّهم	٦٠
يميلون إلى عدم الالتقاء مع عرب	

في الاستطلاع ذاته، عبّر ٥٧٪ من المشاركين اليهود عن تأييدهم للمقولة: «على الحكومة أن تخصص الموارد لمواطنيها اليهود وفقط بعد ذلك للآخرين»، مقابل ٤٣٪ عارضوا هذه المقولة. وكان بروفيل المؤيدين، كما هو مبين في الجدول ٢٦، كالتالي:

جدول ٢٦

الموقف	المؤيدون	نسبة التأييد (٪)
«على الحكومة أن تخصص الموارد لمواطنيها اليهود وفقط بعد ذلك للآخرين»	مجمل الجمهور اليهوديّ	٥٧
	الثقافة	
	ابتدائية	٩٠
	ثانويّة	٦٦
	فوق ثانويّة	٦٠
	أكاديميّة	٤٥
	الموقف السياسيّ	
	يمين متطرف	٩٧
	يمين	٧٠
	الوسط	٤٢
	اليسار	٢٦
	حسب الاقتراع	
	المقترعون لأريئيل شارون	٧٣
	المقترعون لإيهود براك	٢٨
	المواطنون الذين لم يقترعوا	٥٣
	حسب الدخل	
	محدود	٥٧
	متوسط	٤٢
	عالٍ	٢٩
	الاشتغال	
	عاطل عن العمل	٧٤
	عامل	٥٣

الفصل الرابع:

تجليات الكراهية والعنصريّة

مقدّمة

رأينا في الفصل الأول كيف يتمثل عداء الأغلبية الإثنية اليهودية تجاه الأقلية الفلسطينية في سَنّ قوانين وتقديم اقتراحات لسَنّ قوانين وإسكات ممثلي الأقلية الفلسطينية السياسيين. رأينا في الفصل الثاني كيف يتجسد هذا العداء في قرار الحكومة. في الفصل الثالث رأينا عبر استطلاعات الرأي كيف يتفشى هذا العداء في صفوف العامّة. في هذا الفصل نتتبع آثار الخطاب الجماهيري كما يتمثل في أوساط مصممي الرأي العام وأصحاب الأدوار الرئيسية في المؤسسة السياسية والأكاديمية والجماهيرية. يرسم هذا الفصل معالم ما نسميه «ثقافة شعبية» من الكراهية والعنصرية[1] والتمييز العرقي.[2]

يقدم هذا الفصل نخبة من النماذج على تصريحات ومقالات ومواقع انترنت وتعابير أخرى للكراهية والعنصرية والعنف الكلامي والجسدي تجاه المواطنين العرب الفلسطينيين في دولة اسرائيل. من الواضح ان لا مجال للفصل بين العنصرية وأساليب الاضطهاد المنتهجة ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة وبين تلك الموجهة ضد الأقلية الفلسطينية في اسرائيل. ولهذا نورد في هذا الفصل تعابير عنصرية تجاه الفلسطينيين والعرب بشكل عامّ. الأمثلة المقدمة هنا تمثل طيفًا واسعًا في المجتمع الاسرائيلي. ربما تكون بعض التجليات أكثر تطرفًا وحدّة من غيرها، لكن من الواضح أنّ ثمّة خطابًا مهيمنًا ينبثق من بين السطور. الأصوات المذكورة في هذا الفصل ليست لأشخاص هامشيين، بل نتحدث هنا عن وزراء ورؤساء حكومات وصحافيين وأكاديميّين ورجال دين وغيرهم. جميع هؤلاء يؤثرون كثيرًا في الحيّز الاسرائيلي العام، وهم أشخاص توفر لهم وسائل الإعلام المنابرَ (هذه الحقيقة بحدّ ذاتها تحتاج إلى بحث).

في الفترة التي يخصها هذا التقرير، رأينا ان التحريض العنصري ضد الأقلية الفلسطينية هو أسهل وأبخس ثمنًا وأكثر «فائدة». في الإمكان القول إن الأقلية الفلسطينية ضحية سهلة في دولة اسرائيل. فليس متوقعًا في غالبية الحالات أن تُفرض عقوبات قانونية على المحرضين، بل على العكس، من المتوقع أن يحقق المحرضون مكاسب سياسية واضحة.

البَوْن بين العنف الكلاميّ أو النصّ العنيف وبين العنف الجسديّ ليس شاسعًا؛ ذلك أن المشهد الاسرائيلي الاجتماعي والسياسي يشكل قالبًا سهلاً لتطور عنيف للكلمات. هذا العنف يُنتِج وضعًا يتمّ فيه إقصاء الأقلية الفلسطينية من أماكن العمل ومن المجتمع ومن مراكز صنع القرار في السياسة.

---

١ المادة ١٤٤ (أ) من قانون العقوبات لسنة ١٩٧٧: تُعرّف العنصرية كـ«ملاحقة، إهانة، تحقير، عدوانية، عداء أو عنف او التسبب في خصومات تجاه جماهير أو قطاعات من السكان، وكل ذلك بسبب اللون أو الانتماء لعرق أو أصل قومي إثني». وكتب البير مامي: «العنصرية هي نسب قيمة عامة أو معينة للفروقات الملموسة او الوهمية، لصالح المُجرّم ومن خلال المس بالضحية. نسب القيمة هدفه تبرير العدوان أو الامتيازات الزائدة». البير مامي، **العنصرية** (منشورات الكرمل، القدس، ١٩٩٨)، ص ١٠٦ (بالعبرية).

٢ العهد الدولي للقضاء على كل أشكال التمييز العرقي (١٩٦٦) يُحدد «التمييز العرقي» على أنه: «كل تفريق، إخراج عن القاعدة، تحديد او تفضيل، يعتمد على اعتبارات العرق، اللون، النسب العائلي أو الأصل القومي أو الإثني، ويهدف أو من شأنه أن يؤدي إلى احباط الوعي والمتعة والممارسة أو المس بالوعي أو المتعة أو الممارسة، على أساس متساوٍ لحقوق الانسان والحريات الأساسية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية او في أي مجال آخر في حياة الجماهير». انظروا النص الانجليزي للعهد في: www.unhchr.ch/html/menu3/b/dd_icerd.htm. وقعت اسرائيل على العهد في سنة ١٩٦٦، وسرى مفعول العهد في اسرائيل منذ سنة ١٩٧٩. وعلى الرغم من ذلك، وبموجب القانون الاسرائيلي، العهد غير ملزِم لأنه لم يتم استيعابه في القانون الاسرائيلي الداخلي عن طريق التشريع.

أُقيمت دولة اسرائيل كَـ «دولة الشعب اليهودي»، ويتم تعريفها على أنها كذلك. لذا فإن دولة اسرائيل ليست دولة مواطنيها الفلسطينيين، فهم مستبعَدون منذ البداية من ماهية قيام وتعريف الدولة. لقد قامت الدولة على أنقاض الشعب الذي ينتمون اليه، وتسببت في نشوء ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين. وفي الوقت الذي تشجع فيه الدولة هجرة اليهود من جميع أنحاء العالم إلى اسرائيل، تمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى البيوت التي أُقتلعوا منها. كما تشجع الدولة زيادة النسل اليهودي وتتعامل مع العرب على أنهم تهديد ديموغرافي وخطر على أمن الدولة. وهكذا توضح الدولة للمواطن الفلسطيني يوميًا أنه مواطن غير متساوٍ في الحقوق وهو بمكانة المواطن غير المرغوب فيه، مع أنه مواطن أصلانيّ. هذا هو السياق الذي تنتج فيه بلا انقطاعٍ تجلّياتُ الكراهية والعنصرية.

الساسة

قد يكون أفضل مثال لتجسيد هذه السطور الأخيرة تصريحات **أريئيل شارون، رئيس الحكومة ورئيس حزب الليكود**، أثناء نقاش الكنيست لاقتراح قانون حصانة أعضاء الكنيست، واجباتهم وحقوقهم – (تعديل رقم ٢٩) – ٢٠٠٢ (القراءتان الثانية والثالثة) بتاريخ ٢٢ /٧ /٢٠٠٢ .[٣] قال النائب طلب الصانع (القائمة العربية الموحدة) : « أنا اسألك يا رئيس الحكومة : أنا لست يهوديًّا وانت تعترف بذلك . إذاً أين هي دولتي ؟ » . فردّ عليه شارون :

> أريد الاجابة عن سؤالك : لكي لا تختلط علينا الأمور، أستطيع أن أقول لك ما قاله لي والديّ عندما كنت طفلاً . قالوا لي : لكي لا تختلط عليك الأمور، اعلم ما يلي : جميع الحقوق على أرض اسرائيل هي حقوق يهودية . في أرض اسرائيل، تُمنح جميع الحقوق لكل من يعيش هنا . هذا هو الفرق بين الحقوق **على** البلاد وبين الحقوق **في** البلاد .

ومن ثم أوضح مرة أخرى : « جميع الحقوق في البلاد لجميع المواطنين . كلّ الحقوق على البلاد كلّها حقوق يهودية . »[٤]

تشكّل أقوال **رئيس الحكومة السابق إيهود براك** مثالاً جيداً على الاعتقاد السائد بأن المواطنين الفلسطينيين هم بمثابة تهديد أمني وديموغرافي . ففي مقابلة مع المؤرخ بيني موريس، نُشرت في مجلة « نيويورك ريفيو أوف بوكس » بتاريخ ١٣ /٦ /٢٠٠٢ ، قال براك إنه إذا استمر النزاع الاسرائيلي–الفلسطيني، فمن الممكن أن يشكل المواطنون العرب في اسرائيل رأس الحربة للنضال الفلسطيني، « وهذا ما سيستلزم تغيير قواعد اللعبة الديمقراطية لضمان الصبغة اليهودية لدولة اسرائيل » . وأعرب براك عن تأييده نقْلَ مناطق مأهولة بالسكان العرب (مثل أم الفحم والمثلث الصغير) مع سكانها إلى الدولة الفلسطينية في اطار تبادل أراضٍ مستقبليّ . وأضاف « لكن ذلك لن يحدث إلا باتفاق ولا أنصح الناطقين باسم الحكومة بالكلام عن هذا الموضوع [علانية] . لكن هذا النقل له أهمية ديموغرافية وليس مستبعداً » . أثناء المقابلة هاجم براك بشدة ما أسماه « ثقافة الكذب » لدى ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، والفلسطينيين : « انهم نتاج ثقافة لا يُحْدث فيها قولُ الكذب أيَّ تنافر ذهنيّ . لا يرون أي مشكلة في قول الكذب كما هو الأمر في الثقافة اليهودية–النصرانية . انهم كمندوبين عن حركة قومية تبيح كل شيء، يفكرون فقط في ما يخدم هدفهم . ليس هناك ما يسمى الحقيقة » . وأضاف براك في السياق نفسه أنه سمع مرة من نائب مدير الـ FBI أن هناك مجتمعات لا ينفع فيها استعمال جهاز الكشف عن الكذب، لأن قول الكذب عندها لا يثير أي تنافر ذهنيّ ليكتشفه الجهاز .[٥]

المصطلح « تبادل أراض » هو شيفرة لنوايا التخلص من المواطنين الفلسطينيين . تداوُل هذا المصطلح يتم من خلال مقارنة المواطنين الفلسطينيين بالمستوطنين الاسرائيليين في المناطق المحتلة . هذه المقارنة تتجاهل السياق التاريخي الحقيقي . المستوطنون هم أناس استوطنوا في المناطق التي احتلتها دولتهم، خلافًا للقانون الدولي الذي يمنع نقل سكان المحتل إلى الأرض

---

٣ الجلسة رقم ٣٣٣ للكنيست الخامس عشر، يوم ٢٢ /٧ /٢٠٠٢ .

٤ كشفت صحيفة « هآرتس » أن شارون رفض طلب أردنيًا بنشر بيان علني حول معارضته لـ « ترانسفير » للفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الأردن . راجع : **هآرتس**، ٢٨ /١١ /٢٠٠٢ .

٥ Benny Morris, "Camp David and After: An Exchange (1. An Interview with Ehud Barak)", *The New York Review of Books*, 13 June 2002 (available at: www.nybooks.com/articles/15501)

المحتلة. بدأ المستوطنون مشروعهم الاستيطاني بتشجيع ودعم من الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة وذلك من منطلق ايديولوجي ديني–مسياني او صهيوني. وفي المقابل، المواطنون الفلسطينيّون في اسرائيل هم سكان أصليون يسكنون في بيوتهم منذ أجيال لا تحصى وقبل قيام دولة اسرائيل بكثير، ولم يهاجروا إلى دولة اسرائيل. الهدف من المصطلحات المذكورة هو الحفاظ على الأغلبية اليهودية في دولة اسرائيل والحفاظ على طابعها اليهودي. مثال آخر على ذلك هو أقوال **النائب افرايم سنيه** (**حزب العمل**)، وزير المواصلات في حكومة شارون ونائب وزير الأمن في حكومة ايهود براك. نشر سنيه في آذار ٢٠٠٢ خطة سياسية تعتمد في أساسها على مبادلة الأراضي بين اسرائيل والفلسطينيين. «يقترح سنيه ضمّ ٤–٥٪ من أراضي الضفة [الغربية] في تجمعات استيطانية كبيرة محاذية للخط الأخضر: غوش عتصيون ومعاليه أدوميم وأصبع أريئيل. وعوضًا عنها يعرض سنيه على الفلسطينيين أراضيَ بديلة في منطقة المثلث على حدود السامرة، إلى جانب عقارات إضافية كالبنى التحتية والقطارات. يقول المقربون من سنيه إنّه يقصد بالمثلث بالتحديد مدينة أم الفحم والقرى المجاورة لها». وفي الإجابة عن السؤال «لمَ يوافق عرب اسرائيل على هذه الخطوة؟»، قال سنيه: «هذه العملية بمجملها ليست بالعملية السهلة. سيضطر يهود اسرائيليون إلى ترك بيوتهم وربما يكون هناك من يرغبون في تغيير جنسيتهم، لكن علينا التوجه نحو حلّ طبيعيّ..»[٦]

كتب الصحافيّ والمؤرّخ توم سيغف عن هذه الاقتراحات في ٥/٤/٢٠٠٢:

> ... كما في الترانسفير الجسدي، يعبّر ترانسفير سنيه القضائي عن رغبة في التخلص من العرب جميعًا: الذين يسكنون في المناطق [المحتلة] والذين يسكنون في اسرائيل. طيلة ارتدائه الزيّ العسكريّ، أحبّ الدكتور سنيه ان يرعى صورته كأحد الضباط المعروفين بطيبتهم تجاه العرب. في جلسات الحكومة يُسمع في هذه الأيام وكأنّه نسخة عن ليبرمان–لنداو؛ هناك من شاركوا في هذه الجلسات ولم يصدّقوا ما تسمع آذانهم. وفي غمرة بهجة الحديث عن الطرد أُتيح له هذا الأسبوع أن يقترح عبر شاشة التلفزيون طرد عائلات منفّذي العمليات الانتحارية.[٧]

من الجدير ذكره أن براك وسنيه ينتميان إلى التيار الذي يُعتبر يساراً–مركزًا (حزب العمل). هذا التيار هو الذي حاول فرض تسوية على السلطة الفلسطينية في قمّة كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠. لكننا كلما اتجهنا نحو اليمين على الخارطة السياسية، يمكننا العثور على أقوال أكثر حدّة ووضوحًا، ترى في المواطنين الفلسطينيين تهديداً استراتيجيًّا وتقترح الطرد، تحت مسمَّيات شتّى، كحلّ ملائم وارد.

بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة في سنوات ١٩٩٦–١٩٩٩، ووزير الخارجية في حكومة شارون (وزير المالية حاليًّا)، ومن قادة الليكود، قال، في مقابلة لصحيفة «معاريف» (٦/٩/٢٠٠٠)، إنّ المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل هم «تهديد ديموغرافي»، وأعرب عن تأييده لحل «تبادل سكاني باتفاق». إليكم مقاطع من المقابلة:[٨]

المُحاور: «في المحادثات المغلقة تُكثر من الحديث بقلق عن عرب اسرائيل.»

نتنياهو: «نعم. إنه أمر مثير للقلق. أولاً، تهديد ديموغرافي داخلي. نحن دولة يهودية واذا ظلت وتيرة تكاثرهم أكبر من تلك التي عندنا، ففي مرحلة ما سيتغير التوازن. لذا، كانت مهمة الصهيونية في

---

٦ اميره لام، «سنيه والمسألة العربية»، **يديعوت أحرونوت** (ملحق ٧ أيام)، ٢٢/٣/٢٠٠٢، ص ٢٦.

٧ توم سيغف، «ترانسفير الآن»، **هآرتس**، ٥/٤/٢٠٠٢.

٨ إيلي كمير، «كلمة رئيس المعارضة»، **معاريف** (ملحق نهاية الأسبوع)، ٦/٩/٢٠٠٢.

مئة السنة المنصرمة ترجيح كفة الميزان الديموغرافي لصالحنا. وقد نجحنا في ذلك إلى حد ما بفضل الهجرة. لكن علينا أن نفكر كيف يمكن مواصلة ذلك. مثلاً، إنْ سادت هنا ظروف اقتصادية أكثر جاذبية، أمكننا الافتراض انه ستأتي الينا الغالبية الساحقة من يهود الأرجنتين وتعدادهم ٢٠٠ ألف.»

المُحاور: «ماذا هناك غير الهجرة؟»

نتنياهو: «ليس هناك سبب أو مانع ألاّ يتقدم العرب في المسار الطبيعي للتطور الاجتماعي والاقتصادي بطريقة تحدّ من مستوى التكاثر عندهم. يتعلق هذا الأمر مثلاً بأن تصبح هنالك ثقافة عالمية وتربية عالمية للبنات والبنين في الوسط العربي. وليس فقط بالمفهوم الديموغرافي، انما بجميع المفاهيم ...»

المُحاور: «تحدثت أيضًا في الماضي عن أنه ربما تصل بهم الأمور إلى المطالبة باستقلال في الجليل».

نتنياهو: «نعم. وسيحدث ذلك إن لم نلجم الهيجان الفلسطيني. كلما شعر الفلسطينيون أنهم ينجحون في الارهاب ضدنا، فسيزداد خطر الفلسطنة داخل عرب اسرائيل».

المُحاور: «وماذا سيحدث؟».

نتنياهو: «الهدوء بيننا وبين العرب خارج اسرائيل يعتمد على مبدأ واحد: الردع. المشكلة هي أن قوة الردع الإسرائيلية انفرطت بعد اتفاقيات أوسلو...»

المُحاور: «أهذا هو الحل، أن يكونوا جزءًا منا لأنهم يخافون؟».

نتنياهو: «كما سبق أن قلت لك، ليس هناك حل واحد. من المؤكّد أنّنا بحاجة إلى وسائل اخرى كالنهوض بشكل ملحوظ جدًا بمستوى التربية والاقتصاد لدى عرب اسرائيل، ولكن في المقابل ليكن واضحًا أن من يمد يد العون – بالتحريض او بالعمل – للارهاب العربي، مغزى تصرفاته هو معارضة وجود دولة اسرائيل، وستقوم الدولة باتخاذ جميع الاجراءات القانونية ضدّه».

المُحاور: «على سبيل المثال؟».

نتنياهو: «أن يُطرد من الكنيست جميع النواب المحرضين، أو الذين يقفون علانية إلى جانب حزب الله أو إلى جانب المنظمات الارهابية الفلسطينية».

المُحاور: «نحن نعيش في نظام ديمقراطي. علينا المحافظة على هذا النظام حتى لو شعرنا بعدم الارتياح».

نتنياهو: «امريكا أيضًا دولة ديمقراطية. وهناك كانوا سيطردون أحمد الطيبي او عزمي بشارة منذ زمن. من يقف إلى جانب أعداء اسرائيل تجب محاسبته. لا يمكن ان يكون في الكنيست أشخاص يتعاطفون مع إبادة اسرائيل. وفي هذا المفهوم نحن أكثر من ليبراليين، بدل أن نكون عقلانيين. لا يعني هذا اننا نطلق النار على أرجلنا، انما إلى الشمال من ذلك».

المُحاور: «ماذا بشأن التبادل السكاني؟».

نتنياهو: «بالاتفاق، كل منا يريد ذلك. لكن السؤال اذا كان ذلك عمليًا. أتعتقد ان أحدًا من عرب اسرائيل يوافق على ذلك؟ تبادل سكاني بالاتفاق هذا أمر يوافق عليه كل منا. لكن هذه امور لا تبدو معقولة، على الأقل حاليًا».

المُحاور: «كرئيس حكومة، هل كنت توافق على تسوية كهذه؟».

نتنياهو: «وهل هناك من لا يقبل؟ لكنني لا أعتقد ان هذا الأمر قابل للتنفيذ على المدى المنظور.»

المُحاور: «هل كنت تشكّل لجنة تحقيق حول أحداث أكتوبر ٢٠٠٠؟».

نتنياهو: «لا... لأنه حين يغلقون الشوارع ويطلقون النار على الشرطة،[٩] الدولة ملزمة باتخاذ خطوات.

٩ من نافل القول إنه لم يكن هناك أي اطلاق نار من جهة المتظاهرين نحو رجال الشرطة ولم يُصَبْ أيّ شرطيّ من إطلاق النار هذا. الحقيقة الواضحة أن ١٣ متظاهرًا قُتلوا وأصيب عشرات آخرون بنيران الشرطة.

أعتقد أن إقامة لجنة التحقيق بحد ذاتها أمر مغلوط تم القيام به لاعتبارات غريبة وليست جوهرية. الجواب هو لا. لم أكن لأشكّل هذه اللجنة ولا في أيّ حال».

أحد الرموز اليمينية المتطرفة هو بلا شك **عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان، رئيس كتلة «يسرائيل بيتينو»**، والذي اشغل منصب وزير البنى التحتية في حكومة شارون (وزير المواصلات حاليًّا). وُلد أفيغدور ليبرمان في روسيا وهاجر إلى اسرائيل سنة ١٩٧٨ . أشغل منصب المدير العامّ لحركة الليكود والمدير العامّ لمكتب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو (١٩٩٦–١٩٩٧). في كانون الثاني ١٩٩٩ أسّس حزبَ المهاجرين «يسرائيل بيتينو»، وفاز بأربعة مقاعد في الكنيست الخامس عشر. في شباط ٢٠٠٠ اتحد الحزب مع الحزب اليميني المتطرف «الإتحاد القومي» – اتحاد مكوَّن من «موليدت» و«حيروت» و«تكوما» –. في شهر أيلول ٢٠٠١ عرض ليبرمان على رئيس الحكومة أريئيل شارون خطة سياسية أسميت «خطة ليبرمان ذات الاثني عشر بنداً للحل السياسي». وقد نشرت صحيفة «معاريف» مسوَّدة الخطة، حيث يقترح ليبرمان في إطار التسوية السياسية تبادلاً سكّانيًّا ونقْلَ جزء من مواطني اسرائيل العرب إلى السلطة الفلسطينية، مقابل نقل مستوطنين من المستوطنات المنعزلة التي سيتم تفكيكها ونقلها إلى اسرائيل. كذلك يقترح ليبرمان مطالبة المواطنين العرب إعلان الولاء خطّيّاً لدولة اسرائيل، بما في ذلك التجند للخدمة في الجيش. ومن لا يوافق على إعلان الولاء يتم نقله مباشرة إلى السلطة الفلسطينية. البند ١٢ من الخطة هو بند «التبادل السكاني» وهذا نصّه:

الشرخ في نسيج العلاقات الهش بين اليهود والعرب في اسرائيل، الذي صمد لمدة ٥٠ سنة، لن يلتئم من جديد ... وجود أقلية كبيرة كهذه ذات علاقة واضحة بالطرف الثاني يضمن لنا ليس فقط تواصل المشاحنات بين المجموعتين، بل كذلك فقدان السيطرة والسيادة الاسرائيليّتين في التجمعات السكانية العربية الكبيرة مثل أم الفحم... من جهة ثانية، الدول المتجانسة هي دول أكثر استقرارًا وتفتقد إلى التوترات الداخلية على الخلفية القومية أو الدينية..... وعليه فلا أستبعد التوجه إلى مؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع الأوروبي وأمريكا لمنح رعايتها الرسمية، التي قد تكون الأولى من نوعها، للفصل بين السكان في نطاق الحدود الحاليّة لدولة اسرائيل. ضمن هذه التسوية، علينا التفكير بجدية في إخلاء بعض المستوطنات المنعزلة في غزة ويهودا والسامرة مع سكانها إلى داخل اسرائيل وإخلاء بلدات عربية في اسرائيل ونقلها إلى المناطق الفلسطينية. في تلك التسويات الجديدة، يُلزم كل من يسكن في اسرائيل، مع تسلمه الهوية الاسرائيلية، بإعلان ولائه القاطع لاسرائيل وموافقته على التجند للخدمة في الجيش. العربي الذي يسكن في اسرائيل ويرفض القيام بذلك، ينقل بموجب هذه التسوية السياسية إلى المناطق الفلسطينية طبقًا لاختياره.[١٠]

للوقوف على تفكير ليبرمان في قضية الأقلية الفلسطينية علينا التوجه إلى مصادر إضافية. أثناء ولايته وزيرًا، قال ليبرمان، خلال برنامج «التقِ الصحافة» الذي تقدمه شيلي يحيموفيتش في القناة الثانية:

أنا لا أُلغي خَيار الترانسفير. لا يجب الهروب من الواقع. لو سألْتِني، لقلت إن المشكلة الأولى التي تواجهها اسرائيل ليست المشكلة الفلسطينية، بل هي أولاً وقبل كل شيء العرب مواطنو دولة اسرائيل. من يرَ نفسه فلسطينيًا، فليذهب إلى فلسطين... نحن نرى جميع السيرورات التي تجري في ام الفحم، بما فيها التعاطف مع بن لادن وحزب الله وجميع أعداء اسرائيل. هل أراهم مواطني دولة اسرائيل؟ لا! هل علينا محاسبتهم؟ نعم! سوف يُضطرّون إلى البحث عن مكان يشعرون فيه بالارتياح.[١١]

١٠ بن كاسبيت، «نقل عرب من اسرائيل إلى المناطق مقابل مستوطنين إلى اسرائيل»، **معاريف**، ٥ /٩ /٢٠٠١.
١١ مُقتبس في **يديعوت أحرونوت**، ٢٨ /١٢ /٢٠٠١.

في ٣٠/٨/٢٠٠٢، نشر عضو الكنيست ليبرمان مقالاً في صحيفة «معاريف» بعنوان «بشارة ودهامشة اولاً» وكتب فيه – فيما كتب – التالي:[١٢]

... دولة اسرائيل أقيمت للشعب اليهودي وكل من يرغب العيش فيها عليه أن يحترم العَلم والنشيد القومي وشعار دولة اسرائيل. من لا يستطيع احترام هذه الرموز لا يستطيع أن يكون مواطنًا في الدولة ويترتب عليه الانفصال عن دولة اسرائيل. ما كان نظام الحكم في أي دولة في العالم، بما في ذلك الدول العربية، ليحتمل وضعًا يقوم فيه مواطنو الدولة باعلان عيد الاستقلال كَـ«يوم النكبة».

لنا الحق الكامل كيهود، بأن نطالب الأقلية العربية بالولاء لدولة اسرائيل...

اضطرابات أكتوبر ٢٠٠٠ كانت تعبيرًا عن انضمام عرب اسرائيل إلى حرب إخوانهم الفلسطينيين في يهودا والسامرة وقطاع غزة. تحريض القيادات العربية في البلاد وفي سوريا وفي المهرجانات في جبل الهيكل وفي أماكن أخرى هي جزء من سيرورة نحاول نحن تجاهلها.

من يرغب في منع هذه الأمور عليه أن يفهم أن عرب اسرائيل هم المشكلة الأساسية، ولهذا فعرب اسرائيل أولاً. في كل دولة ديمقراطية هناك متّسع لأقلية قومية. ليس ثمّة في أي دولة ديمقراطية مكان لأقلية قومجية تعمل كطابور خامس وتستغل حسنات الديمقراطية للقضاء عليها. ومن الأفضل لنا أن نضع هذه المعضلة بكامل شدتها امام الجمهور العربي.

على حكومة اسرائيل وكنيست اسرائيل الحسم بشكل واضح: من لا يقبل مبدأ دولة اسرائيل كدولة يهودية، ومن ليس على استعداد لإعلان الولاء للعلم الأزرق – الأبيض ولنشيد «هتيكفا»، لا يمكن أن يكون مواطنًا في دولتنا. وسنعمل نحن على أن يغادر ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص حدود بلادنا بالقوة أو بالتي هي أحسن وفي أسرع وقت ممكن.[١٣]

بالاضافة إلى ليبرمان، تبرز أقوال **عضو الكنيست بنيامين (بيني) ألون، رئيس «موليدت»** الذي يشغل منصب وزير في حكومة شارون. نشط بيني ألون في الحركات اليمينية المتطرفة مثل «غوش إيمونيم» و«زو أرتسينو». أُنتُخِب للكنيست الرابع عشر عام ١٩٩٦ مندوبًا عن «موليدت». دخل إلى الكنيست الخامس عشر مندوبًا عن «هئيحود هليئومي» بعد استقالة بيني بيغن. في مقابلة لجريدة «نيكودا»، شرح ألون نظرية الترانسفير التي ينادي بها هو وحزبه.[١٤] وتتضمن هذه النظرية:

---

١٢ أفيغدور ليبرمان، «بشارة ودهامشه أولاً»، **معاريف** (ملحق نهاية الأسبوع)، ٣٠/٨/٢٠٠٢، ص ٧.

١٣ في موقع «يسرائيل بيتينو» على شبكة الانترنت، كتب ليبرمان الكلمات التالية حول «الأقليات»: «بحسب رأيي، مشكلة الأقلية العربية داخل إسرائيل هي أشد وأخطر من مشكلتنا مع الدول العربية وحتى مع الفلسطينيين، وذلك لأنها ذات مغزى وجودي. أثبت التاريخ، حتى الحديث منه، أن مشكلة الأقليات القومية تواصل تهديد العالم.... قرر العرب في اسرائيل أن يراهنوا، على المدى البعيد، على نجاح أعداء اسرائيل... الوضع الحالي لا يُطاق. التسليم به يعني عدم القدرة على بسط سيادة الدولة على جزء من المواطنين، ودولة تُسلم بعدم قدرتها هذه تحكم على نفسها بالهلاك.... مطالبة عرب اسرائيل بالحكم الذاتي في الجليل أو في المثلث يجب أن تُواجه هي أيضاً بمعارضة شديدة، ومن المفضل ان تأتي هذه المعارضة من جبهة صهيونية موحدة. يجب النظر إلى هذه المطالبات كمحاولات تآمر بكل معنى الكلمة.... لا يجوز استمرار الوضع الحالي. واجبنا تجاه انفسنا وتجاه المواطنين العرب الذين بين ظهرانينا أن نوضح لهم أنه ليست لدينا أية نية في التخلي عن هُوِيّة الدولة اليهودية – الصهيونية، دعونا لا نساوم في هذا الموضوع. من سيحاول تهديد هذه الهوية سيدفع الثمن غاليًا. هذا التوضيح يجب أن يكون قطعيًا، وإلا فلا قيمة له...» أفيغدور ليبرمان، «إسرائيل ٢٠٠٠: الواقع والأيديولوجيا»، على الموقع: http://www.beytenu.org.il//hacim.html.

١٤ تحت العنوان «انفصال الشعوب ونقل السكان (ترانسفير)»، يقر البند ١٣ من برنامج «موليدت» السياسي: (أ) تؤيد «موليدت» انفصال الشعوب على خط نهر الأردن ونقل السكان بإرادتهم (ترانسفير). نقل السكان العرب إلى ما وراء نهر الأردن هو شرط للسلام الحقيقي، في حين ان الفصل بواسطة الخط الأخضر خطير وغير عملي [...] (ج) يمكننا الحفاظ على أغلبية يهودية في البلاد بثلاث طرق: ١. زيادة الولادات في اوساط اليهود. ٢. تشجيع هجرة عرب الضفة الغربية وغزة ومنع عودة فلسطينيين. ٣. تشجيع الهجرة اليهودية إلى البلاد ومنع هجرة اليهود من البلاد [...] (ط). في حال تعرضت اسرائيل لهجوم من دولة عربية، يُطرد جميع العناصر المعادين الذين قد يضايقوننا في إدارة المعركة، إلى ما وراء الحدود ويوضعون في مواجهة الجيش المهاجم لكي نشوش أجهزته ولكي نتفادى المضايقات في الجبهة الداخلية. سنتصرف بما يقتضيه القانون والمواثيق الدولية التي تُلزم اسرائيل». في الفصل الـ ١٤ (وعنوانه «عرب اسرائيل») كُتب – فيما>>

« ترانسفيراً طوعيًّا » و« ترانسفيراً باتفاق » و« ترانسفيراً في ظل الحرب » . « الترانسفير الطوعيّ » يُقصَد به « مساعدة العرب على أن يرغبوا في الصعود إلى الحافلات، وذلك من باب : نضغط عليهم حتى يقولوا : نعم نريد » . مع الـ « نعم نريد » ، أوضح ألون، « في إمكاننا أن نناور إلى هنا وإلى هناك على الصعيدين السياسي والأخلاقي . مثلاً، سأغلق الجامعات في وجوهكم، سأجعل حياتكم لا تُطاق، إلى أن ترغبوا بالمغادرة » .[١٥]

وأسهب ألون في هذا السياق في مقابلة أخرى لصحيفة « معاريف » ؛ فيما يلي مقاطع منها :[١٦]

ألون : « العرب هم المحتلون الذين قدِموا إلى هنا في القرن السابع . هم المحتل الغريب هنا، أمّا أنا فقد عدت إلى بيتي وإلى بلادي ووطني . هذا قطعيّ » .

المُحاور : « حتى لو كنت على حق، فإنك لا تسير في اتّجاه حلّ عمليّ . ليس ثمّة طريقة لتنفيذ الترانسفير الذي تؤمن به » .

ألون : « الترانسفير أمر عمليّ بكل معنى الكلمة . البراغماتية تُقاس بمدى الإصرار والعزم وإدراج الموضوع على جدول البحث » .

المُحاور : « أهنالك عربيّ يوافق على الترانسفير؟ » .

ألون : « نجحت بمساعدة عرفات في كسر الطابو حول موضوع الترانسفير . يتحدثون عنه اليوم في كل مكان » .

المُحاور : « يتحدثون عنه وليس ثمّة عربيّ يوافق عليه » .

ألون : « بدأت أشاهد براعم النجاح . لديّ علاقات جيدة في الكونغرس الأمريكي وفي أماكن أخرى في العالم » .

المُحاور : « ألا يجب الحصول على موافقة العرب أيضًا؟ » .

ألون : « أنا أتحدث عن ترانسفير باتّفاق، وهو ليس بالضرورة ترانسفيرًا طوعيًا . يجب خلق جوّ عالميّ، في أمريكا على وجه الخصوص، بأنه لن يكون في المنطقة سلام إذا لم نفكك مخيمات اللاجئين ولم نتوصل إلى اتفاق اقليمي بشأن التغيير الديموغرافي » .

المُحاور : « سيردّ عليك الأمريكان، وحتى الكثير من الاسرائيليين، بأنه لن يكون هناك سلام اذا لم يتم تفكيك المستوطنات » .

ألون : « صحيح . هم واليسار الاسرائيلي يقولون هذا، لكنهم لا يواجهون المشكلة الحقيقية : مشكلة اللاجئين التي نشأت عام ١٩٤٨ . ما لم نواجه مشكلة ٤٨ لن يسود السلام ولا العدل في هذه

<< كُتب – : « ب . على عرب اسرائيل الولاء للدولة ولقوانينها . ولكي تكتمل حقوقهم المدنية، عليهم القيام بكافة الواجبات المدنية، مثل الخدمة العسكرية ودفع الضرائب والبناء وفق قوانين التنظيم والبناء الخ [...] د . العرب الاسرائيليون الذين لا يقومون بواجباتهم المدنية يصبحون بمكانة « رعايا » ولا يتمتعون بالحقوق المدنية : الترشيح والانتخاب، والتأمين الوطني وما إلى ذلك . من يمس بعلم الدولة و / أو بشعار الدولة و / أو بالنشيد الوطني للدولة، يُعد كمن خان الدولة ويُحاكم . هذا البند ساري المفعول بالنسبة لكل شخص في الدولة [...] ح . تُسقط الجنسية الاسرائيلية والحقوق في التأمين الوطني عن كل من تعاون او ساعد الارهاب او ساعد في إقامة دولة فلسطينية، أو تعاون مع التآمر ضد أمن الدولة، وذلك بالاضافة إلى العقوبة التي تفرضها عليه المحكمة . . » . تفادى البرنامج السياسي الحديث عن طرد المواطنين العرب بطريقة مباشرة . راجعوا : www.moledet.org.il/matza/matza3.htm

١٥ مقتبَس لدى شيري مكوبر، « كيف تحوّل الترانسفير إلى مصطلح يتحدثون عنه بصوت عالٍ » ، **معاريف** (ملحق نهاية الأسبوع)، ٢٢ /٢ /٢٠٠٢ . ترى شيري مكوبر إلى شهر تموز ٢٠٠١ كنقطة تحوّل في نظرة الجماهير إلى الترانسفير : في هذا الشهر قدّم عضو الكنيست ميخائيل كلاينر مشروع قانون تشجيع هجرة العرب؛ بعد ذلك بشهرين، في أيلول ٢٠٠١، اقترح وزير البنى التحتية، أفيغدور ليبرمان، نقل العرب مواطني اسرائيل إلى خارج الدولة مقابل إخلاء مستوطنين؛ في تشرين الأوّل ٢٠٠١، تمّ اغتيال وزير السياحة رحبعام زئيفي، زعيم « موليدت » ونشأ جوّ من التعاطف مع ذكراه؛ في كانون الأوّل ٢٠٠١، نُشرت مقابلة ألون المذكورة؛ في كانون الثاني ٢٠٠٢، أغرقت « موليدت » اسرائيل بلافتات « فقط الترانسفير سيجلب السلام » .

١٦ دان شيلون، « كل يساريّ يتحوّل في نهاية الأمر إلى يمينيّ، رئيس حركة « موليدت » ، النائب بيني ألون في مقابلة مع دان شيلون » ، **معاريف** (ملحق نهاية الأسبوع)، ١٠ /٥ /٢٠٠٢ .

المنطقة».

المُحاور: «وأنت تريد حل هذه المشكلة بواسطة الترانسفير بالإكراه؟»

ألون: «لا. أنا أريد القيام بترانسفير باتفاق وهو ليس بالضرورة ترانسفيرًا طوعيًا».

المُحاور: «هذا لغو. أليست هناك طريقة أخرى؟ لِمَ لا تحاول فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الفلسطينيين؟»

ألون: «لا صفحة جديدة».

[...]

المُحاور: «كم مقعدًا في الكنيست أنت تساوي؟»

ألون: «هذه ليست مسألة شخصية. حيمي شليف كتب في «معاريف» أن إمكانيات الاقتراع لحزب ترانسفير يميني تساوي ٢٥ مقعدًا. الترانسفير هو الذي يجلب المقاعد. لست أنا الذي يجلبها ولا أحد غيري».

حظيَ التمييز بين «الترانسفير الطوعيّ» وبين «الترانسفير بالإكراه» بتأييد المستشار القضائي للحكومة، إلياكيم روبينشطاين.[17] أعلن روبينشطاين أن المناداة بـ«ترانسفير طوعيّ» ليست مخالفة للقانون وانما موضوع للخطاب والنقاش الجماهيري. وبالمقابل، شدد روبينشطاين على أن المناداة بطرد العرب، أي لاتخاذ عملية عنيفة بالقوة، توجب فتح تحقيق جنائي. وأعرب روبينشطاين عن موقفه هذا من خلال رسالة وجهها إلى عضو الكنيست أوفير بينيس–باز (حزب العمل)، رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في حينه. توجّه بينيس بطلب إلى المستشار القضائي لفتح تحقيق ضد كتلة «موليدت» والمدرسة الدينية «عطيريت كوهانيم»، اللتين تحاولان، بحسب ما نُشر في الصحافة، تشجيعَ «الترانسفير الطوعيّ» للمواطنين الفلسطينيين من شرقي القدس. وقد اتهم بينيس المستشارَ روبينشطاين، إثر موقفه هذا، بإعطاء الشرعية لِـ«الترانسفير الطوعيّ»، وبأنه، بدل أن يضع الخطوط الحمراء، يموّه هذه الخطوط.

كتب البروفيسور بنيامين نويبرغر، رئيس قسم دراسات الديمقراطية في الجامعة المفتوحة، حول نظريّة حركة «موليدت» بشأن الترانسفير وحملتها الدعائية بعنوان «فقط الترانسفير سيجلب السلام»:[18]

... تتمثل الكذبة الأولى في اختيار كلمة «ترانسفير». الجميع يعرفون ان قصد موليدت هو طرد السكان العرب. لماذا اختار رحبعام زئيفي، المتبحر باللغة العبرية والذي اعتاد مهاجمة كل من يستعمل الكلمات الأجنبية، كلمة ترانسفير الأجنبية وليس كلمة الطرد (جيروش) العبرية؟ الجواب هو أن كلمة ترانسفير هي كلمة أكثر نعومة ولهذا فهي تموّه وتخفي الفظائع المترتبة على طرد السكان... استعمال هذه الكلمة الناعمة أتاح غش قضاة المحكمة العليا الذين ما كانوا ليتيحوا لحزب يرفع راية الطرد أن يخوض الانتخابات. تقع الكذبة الثانية في المصطلح «الترانسفير الطوعيّ»... المصطلح «الترانسفير الطوعيّ» ينمّ عن أمر وعكسه. فإذا كان ذلك طواعية فهو ليس ترانسفيرًا.

الكذبة الثالثة هي «الترانسفير باتفاق»... يعتمد هذا الترانسفير على «اتفاقية مع دول، وليس بالضرورة مواطنين، بشأن تبادل السكان» ... ومثله مثل «الترانسفير» و«الترانسفيرالطوعيّ» و«الترانسفير باتفاق»، هو مصطلح معتدل ظاهريًا، الهدف منه منع وَصْم «موليدت» بحزب عنصري وبالتالي منعه

---

١٧ **هآرتس**، ٢٤/٦/٢٠٠٢.

١٨ بنيامين نويبرغر، «فكّروا في كلمة «ترونسفيروا»»، **هآرتس**، ٢٠/٣/٢٠٠٢.

من خوض الانتخابات للكنيست... فها هو عضو الكنيست ألون يقول بشكل واضح ان الاتفاق هو اتفاق الدول وليس المواطنين... وعندما تحدث ألون مؤخرًا عن نوع إضافي من الترانسفير – «ترانسفير في ظل الحرب» – خرج مارد الطرد من قمقم الترانسفير. وهكذا يشرح ما هو «الترانسفير في ظل الحرب»: «على من يبدأ بشن الحرب أن لا يتوقع الحصول على جائزة مقابل ذلك. العرب طُردوا («ترونسفيروا») من هنا في أعقاب حرب ١٩٤٨ وقد يفرضون على أنفسهم ترانسفيرًا في أعقاب الحرب التي بدأوها قبل سنة ونصف [انتفاضة الأقصى]...». الفحوى والأسلوب («ترونسفيروا») يثيران الشك ويكشفان عن نوايا ألون الحقيقية.

وفي موضع آخر، كتب الصحافي ب. ميخائيل عن نظرية ألون وعن حزبه:[١٩]

حركة «موليدت» هي أيضًا حركة عنصرية واضحة وتؤيد الترانسفير، أفلحت في التملص من خلال بنود القانون بواسطة الصياغة الورعة المتمثلة بـ«ترانسفير طوعيّ». لكن مقابلة منفلتة اللسان مع بني ألون لصحيفة المستوطنين، سحبت الأرضية التي يقف عليها هذا الادعاء. فقد قال ألون ملء فمه إن «الترانسفير الطوعيّ» هو كلام فارغ، وتبين من خلال مراوغاته بشكل واضح أن قصده وقصد حركته هو ترانسفير عنيف في ظل الحرب وطرد سكان مخيمات اللاجئين بالقوة او تنغيص حياتهم حتى يقولوا «نعم نريد»...

وكتب الصحافيّ توم سيغف في ٥ /٤ /٢٠٠٢:[٢٠]

اقترح الوزير السابق بيني ألون هذا الأسبوع استغلال الحرب الحاليّة «لإخلاء» مخيمات اللاجئين في الضفة [الغربية]. وقد سُمح لألون بإسماع فكرته هذه في إذاعة «صوت اسرائيل».

وكتب المؤرّخ يهودا باوار في ١٠ /٢ /٢٠٠٢:[٢١]

يؤيد بيني ألون وإيفي إيتام «الترانسفير الطوعيّ»، أي: التطهير العرقي الذي سيرافقه بالتأكيد قتل جماعي. مع محاولات تحقيق برامج من هذا النوع سوف يأتي عهد الديمقراطية في اسرائيل إلى نهايته وستواجه الدولة خطر الزوال.

وعلى نفس الصعيد أفادت تقارير الصحافة العربية أن «موليدت»، حركة ألون، نصبت لافتات ووزعت المناشير والملصقات التي تحرض على المواطنين العرب في اسرائيل وتؤيد فكرة الترانسفير. هذه اللافتات التي تم تثبيت قسم منها في النقب وبمحاذاة مداخل البلدات العربية، بالاضافة إلى اللافتات التي وُضعت على جوانب الطرق الرئيسية السريعة بين المدن وكذلك داخل المدن، احتوت ما يلي: «نحن هنا، هم هناك = ترانسفير»؛ «الأردن هي الدولة الفلسطينية»؛ «ترانسفير = سلام + أمن»؛ «لا عرب، لا عمليات فدائية». ووصل الأمر بالحركة إلى إقامة خيمة بالقرب من مدينة ديمونا في أيلول ٢٠٠٢، وُزّعت فيها هذه الموادّ وحرّضت على ما تسميه «ظاهرة البناء غير القانوني» في أوساط المواطنين العرب.[٢٢]

---

١٩ ب. ميخائيل، «خطوط عريضه لهيئة الترانسفير»، *Ynet*، ١٥ /٢ /٢٠٠٢.

٢٠ توم سيغف، الملاحظة ٧ أعلاه.

٢١ يهودا باوار، «خراب أخلاقي تام»، **هآرتس**، ١٠ /٢ /٢٠٠٢.

٢٢ راجعوا: صحيفة **صوت الحقّ والحرّيّة**، ٢٠ /٩ /٢٠٠٢؛ **الأهالي**، ٦ /١١ /٢٠٠٢.

في ٥ /٦ /٢٠٠٢ عرض النائب بيني ألون الترانسفير للمرة الأولى في الكنيست.[٢٣] قدّم ألون اقتراحًا لإدراجه على جدول الأعمال بعنوان: « فقط الترانسفير سيجلب السلام». أثناء بحث الاقتراح قال ألون – فيما قال – إنّه «فقط عندما نُكمل الترانسفير الذي حدث هنا في ١٩٤٨ » سيكون في الإمكان حلّ مشكلة اللاجئين.

يمكن الادعاء، فيما يتعلق بحزب ألون – «موليدت»، انه حزب صغير وهامشي لم يحظَ بعدد كبير من المقاعد في الكنيست. لكن هذا ليس صحيحًا بالنسبة إلى حزب ليبرمان الذي حظيَ بتأييد قطاع واسع من جمهور المهاجرين الروس. وكذلك بالنسبة إلى المفدال (وهو حزب يميني مركزي يمثل تيار الصهيونية الدينية). وصل **إيفي إيتام** مباشرة من الجيش إلى وظيفة رئيس المفدال، ثم شغل منصب وزير بدون وزارة ووزير البنى التحتية في حكومة شارون (وزير البناء والإسكان حاليًا). وكانت صحيفة «هآرتس» قد أجرت معه حوارًا في ٢١ /٣ /٢٠٠٢ ، قبل أن يُنتخب رئيسًا لحزب المفدال ويصبح وزيرًا في حكومة شارون. فيما يلي مقاطع من هذا الحوار:[٢٤]

المُحاور: «أنت مع أو ضد الترانسفير؟»

إيتام: «أنا ضد الحلول السهلة. كان في إمكاني ان أقول لك: هيا ننفّذ ترانسفيرًا. تعال نأخذ كل هؤلاء العرب من يهودا والسامرة والجليل والنقب ونطردهم. أعتقد، إلى حد بعيد، أنّ هذا حلّ يمكن أن يكون مغريًا سياسيًا. هناك أناس كثيرون على استعداد لسماع هذا القول. لكنني لا أقوله لأنه كذب. أوّلاً من الناحية الأخلاقية. أعتقد أن من يريد الحياة معنا بشروط دولة اسرائيل وبضمن الأصول القائلة أن دولة اسرائيل هي دولة يهودية، يستطيع العيش هنا. الترانسفير هو ليس أمرًا يصحّ الحديث عنه. أنا لم أكن لأتحدث عنه وأنشغل به لا كخيار سياسي ولا كأمر يمكن قبوله أخلاقيًا».

المُحاور: «هذا في وضع عاديّ. لكن ماذا لو اندلعت الحرب؟»

إيتام: «نعم. الحرب هي لعبة لها قوانين أخرى. أنا لا أعتقد أن حملة اللقب بروفيسور، مؤيدي السلام، يشعرون بعدم الارتياح في البيت الأخضر القائم في جامعة تل أبيب والذي كان مسجدًا لقرية الشيخ مؤنس [قرية عربية تم اقتلاعها في عام ١٩٤٨ – ن.س.]».

المُحاور: «إذًا من الوارد أن يُقتلع سكّان فلسطينيون أثناء الحرب؟»

إيتام: «لن تفرض دولة اسرائيل على أفراد تغيير أماكنهم. الناس الذين يعيشون في يهودا والسامرة سيعيشون هناك ولن يمسّ أحد بأراضيهم ولا ببيوتهم. لكن إذا فُرضت علينا حرب شاملة، حرب تكون خياراتها كل شيء أو لا شيء، فمن الممكن أن تكون النتيجة أن يكون هناك شيخ مونس كهذا في مكان آخر. أنا أُشدد: لا أتمنى أن يحدث ذلك. أنا أرى في هذا نتيجة سيئة ومُرّة. لا أغمز ولا ألمز. العكس من ذلك، أنا أقترح الحل الاقليمي لكي أمنع ذلك. لكن اذا لم يتجاوبوا معنا ولم يكن هناك حل اقليمي واستمرت الهجمات الفلسطينية، فستتوجه الديناميكية نحو حرب شاملة من شأنها التسبب بمأساة للشعب الفلسطيني».

المُحاور: «أنت تتحدث عن ١٩٤٨ ثانية؟ تكرار ١٩٤٨ في مناطق يهودا والسامرة؟»

إيتام: «نعم، بالطبع. إذا كان الخيار هو انتحار دولة اسرائيل وإذا فُرضت علينا الحرب، ففي الحرب كما في الحرب. أنا أرى بالتأكيد أنه ستكون نتيجة صعبة جدًا لهذه الحرب. أرى أن الكثير من المواطنين العرب لن يبقوا هنا كنتيجة للحرب».

---

٢٣ الجلسة ٣١٤ للكنيست الخامس عشر، ٥ /٦ /٢٠٠٢؛ في نهاية النقاش صوت خمسة اعضاء كنيست إلى جانب إدراج الموضوع في جدول البحث. في المقابل، عارض ذلك ١٠ أعضاء كنيست، وامتنع نائب واحد عن التصويت. راجعوا أيضًا: «لأول مرة – الترانسفير يُعرض في الكنيست»، *Ynet*، ٥ /٦ /٢٠٠٢.

٢٤ آري شافيط، «زعيم في انتظار الإشارة»، **هآرتس** (الملحق الأسبوعي)، ٢١ /٣ /٢٠٠٢.

المُحاور: «ماذا بشأن عرب اسرائيل؟»

إيتام: «اسرائيل ترتكب خطأ كبيرًا فيما يتعلق بعرب اسرائيل. إنها تمنح الشرعية لخطوة لا يمكن النظر اليها سوى أنها خيانة الأقلية العربية لدولة اسرائيل. أقول أن قيادة هذه الأقلية هي التي أدت بها إلى خيانة العهد الذي أبرمته مع دولة اسرائيل. خيانة حقيقية. لهذا، إذا لم نضع أمام عرب اسرائيل شارة مرور فلربما يتخطون حدودًا بحيث سنُضطرّ، عندما نجيء لرسمها من جديد، إلى التعامل مع صراع صعب ضد أناس هم مواطنو الدولة».

المُحاور: «ما الذي تقوله عمليًا؟»

إيتام: «اقول أن عرب اسرائيل هم إلى حد كبير، القنبلة الموقوتة الموجودة تحت النظام الديمقراطي والاسرائيلي داخل الخط الأخضر. في هذه الأيام يتشكل في الجليل والنقب حكم ذاتي فعلي وحقيقي قد يحوّل اسرائيل الحالية إلى فقاعة غوش دان [منطقة تل ابيب وضواحيها]. إلى ما يشبه دولة أنبوبية: دولة مكونة من شارع القدس – تل ابيب – حيفا. لذا أقول أن هنالك تهديدًا وجوديًا أمام دولة اسرائيل، يتميز بكونه تهديدًا متملّصًا. والتهديدات المتملّصة بطبيعتها تشبه السرطان. والسرطان هو مرض يودي بحياة المصابين به بسبب التأخر في تشخيصه ومن ثم علاجه».

المُحاور: «سرطان؟»[٢٥]

إيتام: «ما قلته بهذا الخصوص في جامعة حيفا لم يُفهم كما يجب. لم أقصد أن عرب اسرائيل كأفراد هم خلايا سرطانية. قصدت القول إننا لسنا في مواجهة تهديد كجرح سكين او جرح من عيار ناري. ما هو هذا التهديد في محصلة الأمر؟ البناء غير المرخص، أجهزة التربية البديلة، هيئات مسلحة لا تنصاع لسيادة الدولة؟ واضح ان كل واحدة من تلك تبدو كأمر بسيط تستطيع الدولة مواجهته. لكن الوزن المتراكم لمجموع هذه الأعمال هو زعزعة النظام في الدولة. وفي نهاية الأمر ما هو السرطان؟ إنه انقسام أسرع للخلايا، وهو تهديد يتخفى بالمواد الحية. وكأنّه ليس ثمّة شيء. هنا بناء غير مرخص. هناك تحريض. وفجأة تجد أن هيمنة دولة اسرائيل على مناطق كاملة في الخط الأخضر آخذة في الزوال. الخلايا التي خرجت عن السيطرة تتحول فجأة إلى توابع [لعناصر خارجية]».

المُحاور: «عرب اسرائيل بنظرك يتحولون إلى طابور خامس؟»

إيتام: «أعتقد ذلك. نعم بالتأكيد. وأنا لا أؤيد حرمانهم من حق الانتخاب، بل العكس. لكنني أعتقد أننا نحن وعرب اسرائيل على مفترق طرق. لا نستطيع مواصلة غضّ النظر عن ذلك. وأنا اقول إن قيادة عرب اسرائيل الحالية ستؤدي بنا وبهم إلى صدام مباشر يتعين علينا من خلاله التفكير في استمرار قدرة الديمقراطية الاسرائيلية على مواصلة السماح لهذه الجماهير بالمشاركة فيها».

المُحاور: «بحسب رؤيتك، إنّ عرب اسرائيل أيضًا قد يجدون انفسهم ليسوا هنا؟»

إيتام: «عرب اسرائيل يظلون مواطني الدولة ما لم يجتازوا الخطوط الحمراء. قد يؤْثرون، عندما تُقام دولة فلسطينية في الأردن وسيناء، نقل حقّهم في الانتخاب إلى المكان الذي يتم تحديد مصير شعبهم فيه. لكن هذا الموضوع بعيد ومن السابق لأوانه الانشغال به».[٢٦]

---

٢٥ خلال مؤتمر في جامعة حيفا عنوانه: «المدينة في القرن الحادي والعشرين في ظل الحرب»، قال إيفي إيتام أن البلدات العربية في الجليل هي خلايا سرطانية في جسم الدولة. راجعوا: **فصل المقال**، ١٤/٢/٢٠٠٢. قال إيتام لصحيفة **يديعوت أحرونوت**: إنهم [العرب] القنبلة الموقوتة تحت كل النظام الديمقراطي والاسرائيلي داخل الخط الأخضر. هذا تهديد وجودي يتميز بكونه تهديدًا متملّصًا. والتهديدات المتملصة بطبيعتها تشبه السرطان». راجعوا: **يديعوت احرونوت**، ٥/٤/٢٠٠٢، راجعوا أيضًا: علي حيدر، «كراهية ورفض وعنصرية المؤسسة الاسرائيلية تجاه المواطنين العرب»، **تقرير جمعية سيكوي ٢٠٠١-٢٠٠٢** (شالوم ديختر، أسعد غانم – محوران، سيكوي، حزيران ٢٠٠٢)، ص ٤٠.

٢٦ راجعوا مقابلة أخرى مع إيتام: حين كوتس بار وبؤاف ليمور، «لا أتناول العرب كوجبة فطور»، **معاريف** (ملحق نهاية الأسبوع)، ١٢/١/٢٠٠١.

كتبت الصحافية أبيراما غولان في أعقاب هذا الحوار:[٢٧]

في مستطاع إيتام التفوّه بتصريحات قاسية كهذه لأنه يشعر جيدًا ما هي المواد التي تنتج اليأس الاسرائيلي: الخوف من العرب؛ الخوف من ان «تضيع الدولة»؛ ضعف التبرير الأخلاقي للصهيونية. من جميع تلك العناصر، نجح في بلورة طريقة تفكير شمولية، تتركز بخطوطها العريضة في مشكلة واحدة: العرب في اسرائيل. لا يبقي إيتام في أقواله على أيّ تفاهم طبيعي في مجتمع حضاري. فهو يقوم بتفتيت كل شيء بركلة صَلِفة. العرب هم قنبلة موقوتة وسرطان وخونة أيضًا. بتفوهاته هذه، يحطم إيتام الخطاب المدني ويجتاز خط التماس الهش بين الفلسطينيين في المناطق [المحتلة] وبين العرب في اسرائيل...

عضو الكنيست ميخائيل كلاينر، زعيم حزب «حيروت»، الذي بدأ طريقه كعضو كنيست عن الليكود، هو بلا شك أحد اليمينيين الأكثر تطرّفًا على الساحة السياسية الاسرائيلية. رأينا في الفصل الأول من هذا التقرير القوانين التي يقترح على الكنيست سنها. مشاريع القوانين تلك ونشاطه السياسي تشير إلى أن كلاينر يرى في الأقلية الفلسطينية في اسرائيل التهديد الأساسي. نشاطه في الكنيست يدل على أنه يحمل راية حركة «كاخ» التي أسسها الحاخام مئير كهانا. يرى كلاينر في نفسه عنوانًا لأصوات كثير من الناخبين الذين منذ مقتل كهانا «لا يعرفون لمن يدلون بأصواتهم»، على حد قوله. في مطلع تشرين الثاني ٢٠٠١ ألقى كلاينر خطبة في الذكرى السنوية لكهانا. موضوع الخطبة: «الجوانب الجميلة والإيجابية في نظرية كهانا».[٢٨] يقيم كلاينر أيضًا علاقات وثيقة مع معجبي كهانا الأحياء. تحوّل هؤلاء إلى مقيمين دائمين في ديوان كلاينر في الكنيست. فهو يستصدر لهم تصاريح الدخول إلى مبنى الكنيست ويدير لصالحهم نضالات قضائية وبرلمانية. ومن جملة ما قام به، عمل كلاينر على إخراج حركة «كاخ» من قائمة المنظمات الارهابية (راجع هذا الاقتراح في الفصل الأول). مع اقتراب الانتخابات للكنيست السادس عشر، رُشح باروخ مارزيل، مساعد كهانا البرلماني سابقًا وزعيم حركة «كاخ»، في المكان الثاني في قائمة «حيروت».[٢٩]

وكتب الصحافي أفيف لافي ضمن تقرير مطوّل ومقابلة مع كلاينر نشرت في صحيفة «هآرتس» بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٢:

«كلاينر لا يعرف ماذا يريدون منه. كل ما هنالك أنه يعتقد أن على الدولة أن تقوم ببعض الخطوات لكي يكون هنا يهود اكثر وعرب أقل. مثلاً، تشجيع الهجرة. ومن أجل هذا الهدف قدم مشروع قانون [راجعوا الفصل الأول] ... إنه على قناعة أن ليس هناك «تقريبًا عرب اسرائيل. هناك فلسطينيون يكرهون اسرائيل ويمتلكون جنسيتها.» ولهذا، وبعد أن يقوم بتقليل عددهم بواسطة مكافأة مالية فهو سيهتم بأن يحدو بأولئك الذين بقوا أن يتساءلوا فيما إذا كانت هناك جدوى لبقائهم هنا. ولهذا بلْورَ مشروع قانون إضافيًا: اشتراط حق الاقتراع وامتلاك الجنسية بأداء يمين الولاء للدولة اليهودية وللعلم وللنشيد الوطني [راجعوا الفصل الأول]». أريد أن أُخرج جميع العناصر المعادية وغير الموالية للدولة من اللعبة السياسية». يعتقد كلاينر أن التوازن الديموغرافي هو المشكلة التي تهدد وجود اسرائيل

---

٢٧ أفيراما غولان، «يعتمد على اليأس»، **هآرتس**، ٢٦/٣/٢٠٠٢.

٢٨ شارك كلاينر، مع أعضاء كنيست ورجال دين، في حفل تأبين لمئير كهانا في تشرين الأول ٢٠٠٠. بين المشاركين: عضو الكنيست الحاخام حاييم دروكمان (مفدال)، رئيس «لجنة رجال الدين اليهود في يهودا والسامرة وغزة»، والحاخام زلمان ملاميد والحاخام شلومو افينير والحاخام يعقوب يوسف – ابن الحاخام عوفاديا يوسف، زعيم حزب شاس. كثيرون من المتحدثين قالوا انه يتضح في السنوات الأخيرة أن الحاخام كهانا كان محقًا في نظريته التوراتية السياسية. راجعوا: «أعضاء كنيست وعشرات رجال دين يهود شاركوا في حفل تأبين مئير كهانا»، **هآرتس**، ٢٥/١٠/٢٠٠٢.

٢٩ «مارزيل – رقم ٢ في قائمة كلاينر لحزب حيروت»، **هآرتس**، ١١/١٢/٢٠٠٢.

بالدرجة الأولى وهو مصمم على العمل في هذا الموضوع. نقطة الانطلاق هذه، بشكل مفاجيء، تجعله يعارض الترانسفير بالذات. ولا ينبع ذلك، لا قدّر الله، من دوافع أخلاقية: «الترانسفير هو خدعة. هذا ليس حلاً جِدّيًا. إضافة إلى أنّ القيام بالترانسفير الآن غير وارد، فإنه، وإن تمّ، سيظلّ داخل حدود اسرائيل اكثر من مليون فلسطيني، غالبيتهم العظمى لا تريدنا هنا. وخلال نصف جيل سنجد أنفسنا مرة أخرى في دونيّة ديموغرافيّة... مع هذه المشكلة علينا التعامل بصورة جذرية أكثر». ويقترح كلاينر أن يتم هذا التعامل من خلال وزارة خاصة للشؤون الديموغرافية (وسيكون من دواعي سروره تسلّم هذه الوزارة)، يُشبّه كلاينر وظيفتها وأداءها بـ«مدقّق حسابات» ديموغرافي: محاولة زيادة الإيرادات (يهود) وتقليص المصاريف (عرب). ويلمّح كلاينر إلى تراث «الجدار الحديدي» لجابوتنسكي ويقترح إقامة جدار ديموغرافي. ستعمل وزارة الديموغرافيا، بموجِب هذه الخطة، على تشجيع الولادة اليهودية (من خلال الوكالة اليهودية)، وسيساعد اليهود من غير المتزوجين على العثور على شركاء حياة للزواج؛ المهمّ أن يولد أكبر عدد ممكن من الأطفال من العرق المطلوب».[٣٠]

يُعتبر كلاينر أحد أعضاء الكنيست الأشدّ حدّة في تفوهاته ضد أعضاء الكنيست العرب. فقد قال مثلاً في أعقاب كلمة عضو الكنيست عزمي بشارة (التجمع الوطني الديمقراطي) في حفل تأبين الرئيس السوري حافظ الأسد: «في أي دولة طبيعية كانوا سيضعونه أمام فرقة رُماة». وفي المقابلة المذكورة يوضّح كلاينر مرماه بهذه الكلمات: «حسب رأيي، إنّ عزمي بشارة خالف القانون ظاهريًّا مخالفة مغزاها الخيانة. أعتقد أنّه تجب محاكمته، وإن تمّت إدانته فسيُحكم عليه، في تقديري، بالإعدام. وفي هذه الحالة، الاعدام المناسب هو فرقة رماة، لأن فرقة الرماة تتناسب مع الخيانة، كما فعلوا بتشاوتشيسكو [زعيم رومانيا]. الكرسيّ الكهربائيّ يتناسب أكثر مع المواضيع الجنائية». بعد حلّ الكنيست الخامس عشر اعتمد كلاينر وحزبه الشعار الانتخابيّ «حيروت بزعامة كلاينر – الجواب لطيبي وبشارة».

في المعتاد يتّسم السياسيون المنتسبون إلى تيّار اليمين – المركز (ليكود)، وكذلك المنتسبون إلى تيّار اليسار – المركز (العمل)، بحذر أكثر في تصريحاتهم، ويحاولون تمويه نواياهم (بالمقارنة مع اليمين المتطرف الذي يأخذ بعين الاعتبار فقط القيودَ القانونيّة المتعلّقة بشطب الأحزاب). **عضو الكنيست د. عوزي لانداو (ليكود)، وزير الأمن الداخلي في حكومة شارون**، هو أحد السياسيين الصقور في حزب الليكود ولا يتورع عن ابداء رأيه بطريقة متطرفة. ففي مقابلة أُجريت مع لانداو، في ٢٨/٩/٢٠٠٢، في موقع الانترنت Ynet، ميّز لانداو بين اليهود الذين ينفّذون عمليّات إرهابية ضد العرب وبين العرب الذين ينفّذون الأعمال الإرهابيّة ضد اليهود. بشكل غير مباشر، يبرّر هذا التمييز ويتفهّم الاعتداءات اليهوديّة. كما ورد في المقابلة، يسعى لانداو إلى سنّ قانون يتمّ بموجبه إسقاط الجنسية الاسرائيلية عن أفراد عائلات المواطنين العرب الذين ساعدوا في تنفيذ العمليّات الانتحاريّة، وحرمانهم من حقوقهم في التأمين الوطنيّ والتأمين الصحّيّ. وأشار كذلك إلى إمكانيّة مصادرة أملاك العائلات التي ثبت أنها ساعدت في تنفيذ هذه العمليّات.

فيما يلي مقطع من المقابلة:

المُحاور: «مرة أخرى وُضعت عبوّة ناسفة في مدرسة فلسطينية. هل علينا التعامل مع اليهود الذين ينفّذون العمليّات التخريبيّة ضد العرب كما نتعامل مع المخرّبين العرب؟»

لانداو: «على الرغم من خطورة هذه العمليات، لم تصل بعد إلى مستوى المخربين الفلسطينيين. إذا لم يكن أمامي خَيار آخر، ولكي تُستنفد تعاليم مشروع القانون بخصوص المسّ بالحقوق، لكي

---

٣٠ أفيف لافي، «إلى هذا الحد (كاخ)»، **هآرتس** (الملحق الأسبوعي)، ٢٢/١١/٢٠٠٢.

تتمّ المصادقة عليه، سأُضطرّ إلى مساواتهم بالمخرّبين. سأفعل ذلك رغم أنّي أعتقد بأنهم ليسوا متساوين. عملياتهم تأتي ردَّ فعلٍ على المسّ بنا. لا يمكن للمخربين اليهود أن يأخذوا الصدارة من حماس والجهاد الاسلامي. باروخ غولدشطاين أيضًا [يهوديّ إسرائيليّ قام بمجزرة في الحرم الإبراهيميّ في الخليل في شباط ١٩٩٤، حيث أطلق النار على المصلين المسلمين أثناء صلاتهم. وقد أسفرت الحادثة عن موت ٢٩ منهم – ن.س.]، قام بما قام به ردَّ فعلٍ على عمليات مخربين فلسطينيين. ومع ذلك ليس لديّ كلمة طيّبة أقولها عنه وعن أعماله».

في تعقيبه على هذه التصريحات كتب الصحافي مئير شتيغليتس في٦ /١٠ /٢٠٠٢ : «... عندما يقول ذلك وزير في حكومة اسرائيل... فهو يضع نفسه في أسفل درجات الأخلاق الانسانية».[٣١]

كما رأينا في بعض الاقتباسات أعلاه، لا تنبع معارضة الترانسفير من منطلقات أخلاقية، إنّما بسبب الصعوبة العملية في تنفيذ الفكرة. الانطباع المتولّد من أقوال شخصيات جماهيرية مختلفة هو أن الترانسفير بمثابة أمنية. هذا ما نفهمه من أقوال **عضو الكنيست إيلي يشاي، رئيس حزب «شاس» ووزير الداخلية السابق في حكومة شارون**. شاس هو أحد الأحزاب الأكثر تأثيرًا في السياسة الاسرائيلية في السنوات الأخيرة، ويشارك بشكل ثابت تقريبًا في كلّ الحكومات منذ تأسس الحزب عام ١٩٨٤. ففي مقابلة لصحيفة «معاريف» نشرت في ٧ /١١ /٢٠٠٢ ، قال يشاي ما يلي:[٣٢]

فكرة الترانسفير التي تؤيدها أحزاب الكتلة اليمينية ليست واقعية. وهم يعرفون ذلك ولهذا تجدهم يتحدثون عن ترانسفير طوعيّ. ليس ثمّة ترانسفير طوعيّ. مَن هنا يرغب في الرحيل؟ انا لا أجيب عن السؤال فيما اذا كنت أؤيد الترانسفير، لأنّني لا أتحدّث في أمور غير واقعيّة. من الواضح أنّني سأكون سعيدًا لرحيل ١٠٠ ألف فلسطينيّ من البلاد. إذا توجّهوا إليّ غدًا، بوصفي وزير الداخلية، وطلبوا مني أن يغادروا سأقول لهم «تفضلوا». إذا رغبوا في العيش في دول أخرى أو في أوروبا أو دول إسلاميّة، فقُدُمًا! أعتقد أنّ رجالات اليسار أيضًا لن يعارضوا اقتراحًا من هذا القبيل.

في تصريح آخر لصحيفة «معاريف» ١٣ /١١ /٢٠٠٢ ، قال يشاي:[٣٣]

أريد من كلّ من هو غير يهوديّ أن لا يبقى في هذه البلاد .... يأتي مهاجرون أغيار [غير اليهود]، ويأتي العمّال الأجانب، وأضف إليهم العرب، وسنتحوّل إلى دولة متعدّدة القوميّات.

في بعض الأحيان، تُستثمَر البواعث الدينية لغرض شيطنة العرب وتجريد الفلسطينيين من إنسانيّتهم. أثناء زيارة **وزير الصحة السابق نيسيم دهان**، وهو أيضًا من حزب «شاس»، لمتحف في الحي اليهودي في القدس القديمة في أيلول ٢٠٠٢، قال إن المسلمين الذين يصلون في الأقصى، وبضمنهم الفلسطينيون مواطنو الدولة، هم «ثعالب ارتقت درجة وأصبحوا الآن ثعابين وعقارب». وأضاف الوزير: «إنهم يتجولون اليوم هناك بحرّيّة. لكن، وبعون الله، ستأتي أيام أفضل نعرف فيها من هو السيد ومن هم العبيد». لم تحظَ هذه الأقوال بأيّ صدى جماهيريّ؛ ورغم أنها قيلت بحضور كل من رئيس بلدية القدس إيهود أولمرت، والحاخام الأول لإسرائيل يسرائيل لاو، والوزير ناتان شيرانسكي، لم نسمع أنّ أحدًا منهم احتجّ على هذه الأقوال.[٣٤] وكتب الصحافيّ يارون لوندون

٣١ مئير شتيغليتس، «لا يشفقون على تلاميذ المدرسة»، **يديعوت أحرونوت** (ملحق ٢٤ ساعة)، ٦ /١٠ /٢٠٠٢.
٣٢ شلومو تسيزنا، «ساكون سعيدًا لمغادرة مئة ألف فلسطيني»، **معاريف**، ٧ /١١ /٢٠٠٢.
٣٣ **معاريف**، ١٣ /١١ /٢٠٠٢.
٣٤ ب. ميخائيل، «سيّد يهوديّ، عبد كنعانيّ»، **يديعوت أحرونوت** (ملحق العيد)، ٢٧ /٩ /٢٠٠٢، ص ٧.

تعقيباً على هذه الأقوال:

... هذه لغة شيفرة لا يمكن فهمها كما هي. الشيفرة موجودة في كتاب «إيخا»، وهو بمثابة مجموعة من الرثائيات على خراب القدس تتلى في التاسع من آب. العبارة التي تبادرت إلى ذهن الوزير هي «على هذا يحزن قلبنا/ وعلى هؤلاء اظلم نور عيوننا/ على جبل صهيون الذي خلا/ وجالت فيه الثعالب». كإسناد للافتراض بخصوص مصدر إلهامه، هناك الموقع الذي بمناسبة تشييده صدرت أقواله: متحف أقيم على أنقاض بناية سكنية اشتعلت فيها النيران منذ أيام التمرد على الروم... هذه عنصرية في أشدّ صورها.[٣٥]

تعقيباً على هذا قال المتحدّث باسم وزير الصحة إن الوزير «لم يقصد الشعب الفلسطيني وبالتأكيد لم يقصد المصلين. ما قصده هو أنه مثلما لا يمكننا أن نأمن جانب الأفاعي والثعالب، لا يمكننا الثقة بالزعماء الفلسطينيين بسبب ضلوعهم في الإرهاب».[٣٦]

لا تبرز العنصرية لدى رجالات السياسة على الصعيد القطري فقط. هنالك على صعيد الحكم المحلي امتدادات واسعة للعنصرية. في ٢٥/٥/٢٠٠٢ نَشر **تسفي بار** (رئيس بلدية رمات غان، وضابط سابق في وحدة المظليين، وقائد مدرسة الضباط في الجيش الاسرائيلي، وقائد حرس الحدود، ورئيس المخابرات في شرطة اسرائيل سابقًا) مقالاً في صحيفة «معاريف» بعنوان «تغيير طريقة الانتخابات أو مصيبة ديموغرافية». يقرن هذا المقال بين اقتراحات الطرد المموّهة وبين اقتراحات أخرى للحدّ من تأثير المواطنين العرب على عملية صنع القرار في الدولة. فيما يلي مقاطع من المقال:[٣٧]

خلال الأشهر الأخيرة تفتحت أعين الكثير منا – وخاصة محبّي السلام بأيّ ثمن– على ماهية «الشريك» الذي نواجهه في الجانب الفلسطيني. بالمقدار ذاته، أقترح أن نفتح أعيننا بسرعة ونضع الآن على جدول البحث القومي موضوعَ حياتنا المشتركة مع عرب اسرائيل، وخاصة بعد أن أدّى هؤلاء دورًا فعّالاً في يوم النكبة – المناسبة الفلسطينية الجديدة في ذكرى حدادهم على إقامة دولة اسرائيل. إذا انتظرنا وواصلنا كبت هذا الموضوع سنجد أنفسنا أقلية بعد عقدين أو أربعة عقود، حيث يصبح عرب اسرائيل الأغلبية هنا وسيفعلون حينها ما يشاؤون: تغيير العلم والنشيد الوطني وربما كذلك اسم الدولة. على ضوء ذلك ومن أجل تفادي المصيبة الديموغرافية التي من شأنها أن تكلفنا خسارة وجودنا هنا وسيادتنا على البلاد، علينا القيام بخطوة مهمّة واحدة: تغيير طريقة الانتخابات. الوضع السياسيّ الحاليّ، حيث يشارك الحزبان الكبيران في حكومة الوحدة الوطنية، هو الوقت الصحيح والأكثر ملاءمة للقيام بذلك.

علينا أن نبتكر هنا طريقة جديدة للحكم. في اطار هذه الطريقة يتمّ تحديد ١٢٠ منطقة انتخابيّة، وبضمنها مناطق انتخابية في الوسط العربي. بهذه الطريقة تمكّن شارل ديغول من التخلص بطريقة شرعية وديمقراطية من مشكلة قوة الجماهير الشيوعيّة الفرنسيّة. بهذه الطريقة نستطيع أن نضمن بطريقة ديمقراطيّة ألاّ يستطيع الوسط العربي في المستقبل حسم مسار حياتنا هنا.

... تُمنح للعرب خمس إلى ستّ مناطق انتخابيّة طبقًا للمعطيات الجغرافية والديموغرافية، وهذا سيضمن للعرب تمثيلاً دائمًا ومحترمًا في الكنيست وربما في الحكومة أيضًا (ليس هناك سبب ألاّ يكون هناك وزير عربيّ في كلّ حكومة!). وهذا سيضمن لأجيالنا القادمة تنظيم الأمر واستمرار

---

٣٥ يارون لوندون، «وزير يهوديّ عنصريّ»، كلمة التحرير، **يديعوت أحرونوت**، ٢٥/٩/٢٠٠٢، ص ٢.

٣٦ «غضب في مصر بسبب خطاب «الأفاعي والثعالب» للوزير دهان»، **موقع *Walla***، ٢٦/٩/٢٠٠٢.

٣٧ تسفي بار، «تغيير طريقة الانتخابات أو مصيبة ديموغرافية»، **معاريف** (ملحق نهاية الأسبوع)، ٢٥/٥/٢٠٠١.

السيطرة وتحديد مسار حياة بلادنا.
ضمن الاعتبارات المعتمدة في اختيار مناطق الانتخاب، أقترح ان نتيح لسكان ام الفحم وجتّ والطيّبة (البلدات التي تسلّمناها بموجِب اتّفاقيّة رودوس عام ١٩٤٩) البقاء في أماكنهم، وبالمقابل تحقيق حلمهم بالانفصال عنّا والانتقال إلى السلطة الفلسطينيّة. بكلمات أخرى: هُويّتهم تكون فلسطينيّة وتصويتهم للسلطة وللدولة الفلسطينيّة حين تقوم...

السياسيّون المنسيّون كذلك يطلّون، من حين إلى آخر، على الوعي الجماهيريّ، ويساهمون في التحريض العنصريّ. هذا هو، على سبيل المثال، حال **رفائيل إيتان** الذي أشغل رئاسة أركان الجيش أثناء حرب لبنان عام ١٩٨٢، وكان عضواً في الكنيست ورئيس حزب «تسومت» ووزيراً.[٣٨] فيما يلي ما قاله إيتان في مقابلة لـ «عيتون تل أبيب» الأسبوعيّة المحلّيّة في ١٣ /٩ /٢٠٠٢:[٣٩]

أوسلو هي أكبر خدعة على وجه البسيطة على الإطلاق. أغبياء، يفكّرون كاليهود من أصل بولندي ويذهبون للحديث مع العرب. لا يفهمون أن العرب سيقتلون كلّ واحد تسنح لهم الظروف لقتله، وإن كان طفلاً أو شيخًا أو سياسيًا أو جنديًا. أنا لا أصدق أحدًا منهم، في أيّ كلمة مما يقولون. لن يكون سلام بيننا وبينهم. أبدًا. هؤلاء اليساريون الذين يقولون «سلام، سلام، سلام»، فليخلوا الكيبوتسات التي يعيشون فيها والمبنية على أرض عربية ويعيدوها إلى أصحابها. ما الأمر؟ العرب أغبياء؟ أنا أبدأ العدّ [التاريخي] منذ عهد التوراة. العرب أصلهم من شبه الجزيرة العربية. هم من احتلّ البلاد بالقوة. عاش هنا ما بين سبعين ألفًا ومئة ألف من اليهود على الدوام. عشيّة حرب الاستقلال تواجد هنا مليون عربيّ وستّمائة ألف يهوديّ. تقريبًا نفس الشيء. قُتل اليهود هنا منذ سنة ١٩٠٠. لقد أطلقوا النار على «مكفي يسرائيل» سنة ١٨٧٠. لماذا؟ لأننا حضارة غريبة، حضارة تختلف عن الإسلام. ولا يمكن أن يكون هناك سلام أو أي شيء مع حضارة مغايرة إلى أبد الآبدين. الذي سيحصل هو أننا سننهكهم حتى يُهزموا ويسلّموا بأن لا إمكانيّة للانتصار علينا، ويفكروا بطريقة أخرى.

العنصريّة قائمة كذلك في سلك موظّفي الدولة الذين من المفروض أن يكونوا مهنيّين ويخدموا الجماهير التي يشرفون عليها. ففي تموز ٢٠٠١ قال **موشي شوحاط، رئيس شبكة التربية البدوية** منذ ١٦ سنة،[٤٠] لصحيفة The Jewish Week الصادرة في نيويورك إنّ المجتمع البدويّ «متعطّش للدم وينتشر فيه تعدّد الزوجات، وينجبون ٣٠ طفلاً، ويواصلون توسيع بلدانهم غير القانونية، ويستولون على أراضي الدولة». وأضاف أنّ «حضارتهم تقتضي بأن يقضوا حاجتهم خارج البيت. إنّهم لا يعرفون كيف تُسكب المياه في المراحيض».[٤١]

إنّ من يحمل مثل هذه النظرة والآراء حول جماهير معيّنة ليس أهلاً لأن يتبوّأ منصبًا مسؤولاً عن هذه الجماهير. ولا يمكن أن نتوقّع منه العمل على النهوض بالأمور الملقاة على عاتقه على أحسن وجه لمصلحة هذه الجماهير. لذا، وفي أعقاب هذه التصريحات العنصريّة، وعلى ضوء رفض وزارة التربية والتعليم فَصل السيّد شوحاط من وظيفته، توجّه ٤٩ مواطنًا فلسطينيًا إلى المحكمة

---

٣٨ لم ينجح هذا الحزب في تخطّي نسبة الحسم في الانتخابات للكنيست الخامس عشر عام ١٩٩٩. بعد حلّ الكنيست الخامس عشر في تشرين الأوّل ٢٠٠٢، أعلن «تسومت» عن نيّته خوض الانتخابات للكنيست السادس عشر.

٣٩ إيتي أبراموف، «وسائل الإعلام أسوأ من مخرّب متفجّر»، **عيتون تل ابيب**، ١٣ /٩ /٢٠٠٢.

٤٠ الشبكة التي أقيمت عام ١٩٨١ لخدمة السكّان البدو في القرى غير المعترف بها في النقب.

٤١ Robby Berman, "Israeli Official Slurs Bedouins," *The Jewish Week*, 20 July 2001, and "Bedouin Probe Seen As 'Farce'," *The Jewish Week, 17 August 2001.*

العليا بواسطة «عدالة – المركز القانونيّ لحقوق الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل»، بطلب لعزله.[٤٢] في نهاية المطاف، تقرّر فصل السيد شوحاط من وظيفته. وذكرت وزارة التربية والتعليم أنّ السبب في فصل السيد شوحاط لا يعود إلى تفوّهاته، إنّما إلى سوء إدارته وسوء استغلاله للميزانيّة.[٤٣]

بالرغم من هذا القرار، يواصل شوحاط عمله حتّى ساعة كتابة هذه السطور (تشرين الثاني ٢٠٠٣).

٤٢ ملف المحكمة العليا ٧٣٨٣ لعام ٢٠٠١ **معيقل الهواشلة وآخرون ضد ليمور ليفنات، وزيرة التربية وآخرين** (لم يصدر قرار حكم بعد).

٤٣ Adalah News Update، ٢٠٠٢/٣/٢٩.

الأكاديميا

العنصرية والكراهية ليستا من نصيب السياسيين فقط؛ إذ تساهم الأكاديميا والصحافة أيضًا مساهمة مهمّة في هذا المضمار. أحد الاكاديميين البارزين في هذا المجال هو **البروفيسور أرنون سوفير** (محاضر في جامعة حيفا)، الملقب بـ«عدّاد (سوفير بالعبرية) العرب»، والذي يحذر منذ ثلاثة عقود من «الخطر الديموغرافي» الذي تسببه نسبة الولادة العالية عند العرب.[٤٤]

ففي مقابلة لصحيفة «بيسيك زمان»، لسان حال نقابة الطلاب في جامعة حيفا، في كانون الأول ٢٠٠٢، قال سوفير انه يجب «إقامة غيتوات» حول البلدات العربية في اسرائيل. فقد اقترح سوفير في المقابلة ضم قرى ومدن المثلث والعرب القاطنين في شرق القدس إلى الدولة الفلسطينية، لكي «نبعد عن انفسنا التهديد الديموغرافي». وعند سؤاله عمّا يحدث لو رفض سكان تلك المناطق ذلك، أجاب: «لا يريدون الانتقال – لا بأس، سنصنع لهم غيتوات حول قراهم... نعم، غيتوات بكل معنى الكلمة. لا أخجل من قول ذلك. غيتو اجتماعي–اقتصادي حول المناطق التي يعيشون فيها. سنعطيهم حكمًا ذاتيًا هناك وسنغلق عليهم من كل الاتجاهات». وأضاف ان الطلاب العرب في الجامعة هم «اسرائيليون ظاهريًا فقط» و«هنا [في جامعة حيفا] بالامكان التعرف على العدو خلال السنوات الثلاث التي يستغرقها الحصول على شهادة». وادعى البروفيسور سوفير أيضًا أن طالبات عربيات يعدن إلى بيوتهن من الجامعة ويتعرضن «للضرب والاهانة» من قبل عائلاتهن. بعد نشر المقابلة والضجة التي أثارتها، قال سوفير إن المقابلة «مليئة بالأخطاء» و«التشويه». وردًا على هذا الادعاء، قال المحاور ومحرر الجريدة، حاغاي فاينغولد، إن أقوال سوفير اقتُبِست بدقّة.[٤٥]

وثمّة مثال آخر هو **شلومو غازيت** (رئيس قسم المخابرات في الجيش الاسرائيلي في السنوات ١٩٧٤–١٩٧٩، وباحث في «مركز يافي للدراسات الاستراتيجية» في جامعة تل ابيب)، الذي قال في آذار ٢٠٠١ إنه على ضوء التكاثر الطبيعي في أوساط المواطنين العرب، وهو أعلى منه في اوساط السكان اليهود، فإن «الخطر الديموغرافي» هو الخطر الأكبر الذي يتهدد اسرائيل. وأضاف غازيت أنه، إذا لم يتم اتخاذ الخطوات المطلوبة، لن تبقى دولة اسرائيل – خلال جيل او جيلين على الاكثر – دولة يهودية صهيونية. ولذا اقترح غازيت اقامة حكم طوارىء غير ديمقراطي لحل المشكلة. حيث أنه في ظل حكم الطوارئ بالامكان اتخاذ وسائل لا يمكن اتخاذها في نطاق طريقة الحكم القائمة في اسرائيل».[٤٦]

---

٤٤ في حوار مع دافيد غروسمان في عام ١٩٩٢، اقترح سوفير مبادلة الأراضي بحيث يُنقل المثلث الجنوبي (مدينة أم الفحم والقرى المحيطة بها) إلى الدولة الفلسطينية مقابل أراض من الضفة الغربية. أما بخصوص السكان العرب في الجليل فيقول سوفير: «إنْ، إن كان هناك مجال للترانسفير في البلاد، فهذا لا ينطبق على سكان غزة والضفة، إنما على الجليل الأسفل. إن!». وذلك، من جملة الاسباب، لأن «ولاءهم للدولة بعيد تمامًا كبعد الدبابة السورية عن الحدود». كذلك يقترح سوفير تبني سياسة «فرق تسد». أي: «رعاية البدو والاهتمام بهم. رعاية الدروز والاهتمام بهم. وكذلك رعاية المسيحيين. واعطاءهم. اعطاء من هو حسن السلوك معنا. وعندما يشعر بالراحة فلن يفكر في التمرد علينا.... وتقوية الشاباك والشرطة وحرس الحدود. دولة مخابرات ودولة بوليس، نعم! بدون رتوش ونفاق! لا مناص. لقد قُيِّض علينا أن نقيم هنا اسبارطة. دولة ذات مناطر عسكرية! وإثارة الخلافات! نغرس لهم المناطر في كل مكان ممكن.. وهكذا قدر الإمكان لن يكون لهم تواصل جغرافي». دافيد غروسمان، **حاضرون غائبون** (هسيفريا هحداشا، الطبعة العاشرة، ٢٠٠٢) (بالعبرية) ص١٤٧–١٥٥. راجع أيضًا: أرنون سوفير، **اسرائيل: ديموغرافيا٢٠٠٠–٢٠٢٠ (مخاطر واحتمالات)** (مدار–المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، سلسلة أوراق اسرائيلية، ٢٠٠١).

٤٥ «بروفيسور في جامعة حيفا: «لنقم لعرب اسرائيل غيتوات»»، *Walla*، ٢٨ /١٢ /٢٠٠١. أيضًا: «بروفيسور في جامعة حيفا: ضم عرب اسرائيل إلى الدولة الفلسطينية أو حبسهم في غيتوات»، **هآرتس**، ٢٨ /١٢ /٢٠٠١؛ وأيضًا: «عواصف العنصرية لن تثنينا»، **زمان حيفا** (جريدة محلية تابعة لصحيفة «معاريف»)، ٣ /١ /٢٠٠٢.

٤٦ وردت أقوال غازيت أثناء مؤتمر للوكالة اليهودية في معاليه هحميشا، بالقرب من القدس. وكرر غازيت بعض ما قاله في مقال نشره في «يديعوت أحرونوت» (٢٨ /٣ /٢٠٠١). راجع أيضاً: شلومو غازيت، «الانفصال عن الفصل الأحادي»

المؤرخ بيني موريس، احد أشهر المؤرخين الاسرائيليين، كتب في ٣ /١٠ /٢٠٠٢، في الصحيفة البريطانية «غارديان»، أنّه كان من الممكن أن يكون وضع اسرائيل اليوم أفضل لو قام دافيد بن غوريون بطرد جميع الفلسطينيين في حرب ١٩٤٨ . هكذا ورد الاقتباس في الأصل:[٤٧]

One wonders what Ben-Gurion – who probably could have engineered a comprehensive rather than a partial transfer in 1948, but refrained – would have made of all this, were he somehow resurrected. Perhaps he would now regret his restraint. Perhaps, had he gone the whole hog, today's Middle East would be a healthier, less violent place, with a Jewish state between Jordan and the Mediterranean and a Palestinian Arab state in Transjordan. Alternatively, Arab success in the 1948 war, with the Jews driven into the sea, would have obtained the same, historically calming result. Perhaps it was the very indecisiveness of the geographical and demographic outcome of 1948 that underlies the persisting tragedy of Palestine.

في مقابلة لصحيفة «يديعوت أحرونوت» (١١ /١١ /٢٠٠٢)، عرّف بيني موريس المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل على انهم «خطر على وجود الدولة»:[٤٨]

تمر الأقلية العربية هنا بعملية انفصال عن دولة اسرائيل، حكم ذاتي، ثقافيّ أوّلاً، ومن ثَمّ سياسي، وربما فيما بعد انفصال مناطق عن دولة اسرائيل، وفي الواقع هي زعزعة للدولة من قبل الأقلية العربية الآخذة بالازدياد فيها. الأقلية العربية هي تهديد على وجود اسرائيل. اليوم خطر صغير يمكن أن يتحول بفعل الديموغرافيا إلى خطر على وجود الدولة في المستقبل غير البعيد.

وبحسب رأيه، هناك امكانيتان لحل المشكلة: ضم كتل من البلدات العربية للدولة الفلسطينية أو لدول عربية مجاورة، أو أن «يرغب العرب في مغادرة الدولة، ومن الوارد أن يحدث هذا أيضًا». الامكانية الأولى أقل قبولاً لأنها ستؤدّي إلى تقليص مساحة الدولة:

الامكانية الثانية – أن يغادر العرب – قد تحدث اذا استمر حال العلاقات بين العرب واليهود كما هو عليه الآن. الكل متعلق بمدى العدوانية التي يبديها العرب تجاه اليهود وتجاه دولة اسرائيل. إذا استمرت العمليات الارهابية والعصيان المدني، كما حدث في ذلك اليوم الذي قُتل فيه ١٣ شخصًا [اكتوبر ٢٠٠٠]، فمن المحتمل أن يشكل هذا مشكلة استراتيجية لقوى الأمن. ليس مشكلة تكتيكية فقط.

في تقرير لصحيفة «هآرتس» (٢٤ /٤ /٢٠٠٢) بعنوان «كيف تفضل ترانسفيرك؟»، أدرجت آراء مؤيدين اضافيين للترانسفير:[٤٩]

أولهم **البروفيسور آرييه إلداد**، الذي شغل منصب ضابط صحة أول في الجيش الاسرائيلي بين السنوات ١٩٩٧–٢٠٠٠، ومدير قسم الجراحة التجميلية في مستشفى هداسا في القدس وعضو في الهيئة اليمينية «منتدى أساتذة بدرجة بروفيسور من أجل المناعة السياسية».[٥٠]

«الجانب»، *Ynet*، ٢٠ /٨ /٢٠٠١؛ أمنون دانكنر، «التهديد الكبير للحلم الصهيوني»، **معاريف** (ملحق نهاية الأسبوع)، ٦ /٤ /٢٠٠٢.

٤٧ Benny Morris, "A new exodus for the Middle East?", *The Guardian*, 3 October 2002.

٤٨ ميرون رابابورت، «العرب هم نفس العرب»، **يديعوت أحرونوت** (ملحق السبت)، ١١ /١١ /٢٠٠١.

٤٩ يوسي كلاين، «كيف تفضل ترانسفيرك»، **هآرتس**، ٢٤ /٤ /٢٠٠٢.

٥٠ راجع أيضًا مقابلة مع الداد: ليلي غاليلي، «ترانسفير؟ ليس عندي مشكلة أخلاقية مع هذا»، **هآرتس**، ١٢ /١٢ /٢٠٠٢.

اليوم هو عضو كنيست عن «الاتحاد القومي» ممثلاً عن «موليدت». اقتبست اقواله في التقرير الصحفي: «ليس هناك عدل مطلق في الصراع بين شعبين، هناك عدل نسبي – وعدلنا أفضل من عدلهم. الترانسفير هو ظلم صغير (لهم) يمنع ظلمًا كبيرًا (لنا)... لن يكون هنا ترانسفير بالإكراه»، يتنهد بروفيسور الداد، «لا مسيرة، لا حافلات ولا شاحنات. اليهودي، ببساطة، غير قادر على اقتلاع الناس». ويعتقد الداد ايضا أنه ليس بالامكان تنفيذ «ترانسفير باتفاق»، مثلاً مقابل المال. لكن الـ «ترانسفير في ظل الحرب» نعم. ويقول: «الحرب ستطرده [الفلسطيني]. الخوف وخطر الموت سيضطرانه إلى ترك البيت الذي تسكنه عائلته منذ مئات السنين». ويدعي أنه حتى اليساريين سيلزمون الصمت «إذا جاءت الحرب التي ستطرد الفلسطينيين كردّ فعل على عملية مدمرة ينفذونها هم». وما هي الـ «عملية المدمرة»؟ «... كرد فعل على شيء كبير، مواد كيماوية او بيولوجية أو قتل جماعي، ومئات الضحايا». وحتى يحلّ هذا القتل الجماعي، لدى الداد سيناريو مفصّل ومُحتَلَن جزئيًا: يقصف حزب الله مدن الجليل بالكاتيوشات وينقضّ العرب مواطنو اسرائيل على وحدات مخازن الطوارئ العسكرية ويحرقونها» وعندها تجب الإغارة عليهم من الجو. سنقصف التجمعات السكنية في نابلس والخليل وغزة». ويضيف «سينتج فرار واسع النطاق، سيهربون إلى الأردن، لكن الشرطة الأردنية ستطلق النار عليهم لمنع دخولهم». الترانسفير، إذن، بالنسبة إليه هو «نتيجة كارثة».

ثانيهم هو المؤرخ والباحث في شؤون الكارثة، **الدكتور يتسحاق أراد**. كان أراد، سابقًا، ضابط مدرعات وضابط تربية أولاً في الجيش الاسرائيلي ورئيس متحف «ياد وشيم». يلغي أراد فكرة الـ «ترانسفير الطوعي» لأنه «غير عملي». هو أيضا يرغب في أن «يختفي العرب من أمام أعيننا»، لكنه يقول إن العالم لن يسمح بحدوث مثل هذه الأمور.

مؤتمر هرتسليا والمنتدى الاستراتيجي

باشر عدد من الأكاديميين ومخططي السياسة الصهاينة، وخاصة بعد أكتوبر ٢٠٠٠، بالتعامل أكثر من قبل مع المسألة الديموغرافية. في الفترة التي تم خلالها إعداد هذا التقرير تشكلت مجموعتان بارزتان عملتا على صياغة وثائق حول هذا الشأن.[٥١] المجموعة الأولى هي «مؤتمر هرتسليا للمناعة القومية».[٥٢] عُقد هذا المؤتمر للمرة الأولى في كانون الأول ٢٠٠٠ في «المركز متعدد المجالات» في هرتسليا. ومنذ ذلك الحين، تحول إلى مؤتمر سنويّ راقٍ يجتمع فيه رجال الصف الأول من الأكاديميا والسياسة والأمن، ويتحاورون حول القضايا المتعلقة بالأمن القومي والسياسة الخارجية والتخطيط الاستراتيجي. هذا المؤتمر غير مفتوح للعامة. في المؤتمر الاول تم تخصيص مجال واسع للقضية الديموغرافية؛ وفي الوثيقة التي أجملت النقاش صيغت استنتاجات واضحة. تأسست المجموعة الثانية على يد «المجلس الصهيوني» (جسم تابع للهستدروت الصهيونية، يعمل على النهوض بالنشاط الصهيوني في اسرائيل). أُطلق على هذه المجموعة اسم «المنتدى الاستراتيجي لتطوير الطابع اليهودي لدولة اسرائيل». الأشخاص المركزيون في المجموعتين هم نفس الأشخاص تقريباً وتوصيات المجموعتين متشابهة. يبرز في المجموعتين كل من: البروفيسور يحزقئيل درور (من رجال التخطيط والادارة الجماهيرية في الجامعة العبرية في القدس، وهو رئيس «المنتدى الاستراتيجي»)؛ الدكتور عوزي أراد (المستشار السابق لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، والذي رأَسَ قسم الأبحاث في المخابرات الاسرائيلية (الموساد) ويقف على رأس «مؤتمر هرتسليا» وصاغ استنتاجاته)؛ البروفيسور أرنون سوفير (من كلية الجغرافيا في جامعة حيفا؛ وقد ورد ذكره أعلاه). يتمتع أعضاء هاتين المجموعتين بمكانة مرموقة في أوساط متخذي القرارات في اسرائيل. فهم يقومون بعرض اقتراحاتهم أمام أرفع المستويات، إذ قُدمت استنتاجات مؤتمر هرتسليا إلى رئيس الدولة موشي كتساب. يقوم أعضاء المجموعتين أيضاً بصياغة مشاريع قوانين تلائم روح توصياتهم ويحاولون الترويج لها.

تتكرر التوصيات التالية عند المجموعتين:[٥٣]

١. سياسة تشجيع الولادة التي تركز على الولد الثالث والرابع والغاء المكافآت الممنوحة للولد الخامس فما فوق (ذلك لأنه من «الولد الخامس وما فوق هناك افضلية عددية لصالح العائلات العربية، حتى بالمقارنة مع الحريديم»، كما قال أحد أعضاء هذه المجموعات لصحيفة «هآرتس»).

٢. في وثيقة هرتسليا رُفعت توصية، تحولت فيما بعد إلى توصية رسمية من قبل الوزير افرايم سنيه، كما رأينا أعلاه، لتبادل الأراضي بين الكتل الاستيطانية والكتل السكانية العربية المحاذية للخط الأخضر (في المثلث والقدس الشرقية والتجمعات البدوية في شمال النقب).

٣. توصية تقضي بتوزيع السكان اليهود في الدولة «في مناطق مستعصية من الناحية الديموغرافية – خاصة الجليل ومرج ابن عامر والنقب». وحتى فيما يخص السكان الفلسطينيين قيل أنه «ستكون هناك حاجة للعثور على مخرج ليس في دولة اسرائيل (ربما شرقي الأردن)، اذا لم يحدّوا من وتيرة تكاثرهم». توصي الوثيقة المجتمع

---

٥١ يائير شيليغ، «أولاً وقبل كل شيء يهودية، ومن ثم ديمقراطية»، **هآرتس**، ١٦/٤/٢٠٠٢.

٥٢ راجع موقع المؤتمر على شبكة الانترنت: http://www.herzliyaconference.org

٥٣ **وثيقة هرتسليا: توصيات مؤتمر ميزان المناعة والامن القومي الاسرائيلي** (مدار– المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، سلسلة أوراق اسرائيلية، ٢٠٠١).

الدولي أن يشترط مساعدته للسلطة الفلسطينية باعتمادها سياسة تحديد النسل «كما تمّ مع مصر».

٤. تتضمن توصيات «مؤتمر هرتسليا» أيضًا التوصية بمنح المواطنين العرب في اسرائيل حرية الاختيار بين المواطنة الكاملة في اسرائيل وبين المواطنة في الدولة الفلسطينية، مع حق الإقامة الدائمة في اسرائيل. وبالمقابل، يوصي المؤتمر بالسماح للاسرائيليين المقيمين الدائمين في الخارج بالمشاركة في الانتخابات بواسطة التصويت من خارج البلاد.

في معرض جوابه عن السؤال فيما إذا سيتم فرض السيادة الفلسطينية على المواطنين العرب المقيمين بمحاذاة الخط الأخضر، رغم ما هو معروف عن معارضتهم لذلك، أجاب الدكتور أراد:[٥٤]

للأكثرية في دولة ديمقراطية الحريةُ في رسم حدود الدولة. ومثلما تملك الاغلبية الحرية في أن تقرر الانسحاب من مناطق في الضفة الغربية، تملك أيضًا الحرية في التنازل عن السيادة على تجمعات سكانية عربية. لذا، إذا كانت الامور تجري بوسائل ديمقراطية سليمة، وربما يكون ذلك بأغلبية الثلثين مع تعويض المواطنين المعنيين، فإنني لا أرى غضاضة في الأمر. يمكن أن نقترح على أولئك الذين يرغبون في البقاء مواطني اسرائيل أن ينتقلوا إلى منطقة أخرى في الدولة، لكنهم لا يستطيعون أن يفرضوا على الدولة كلا الامرين: أن يبقوا في أم الفحم وأن تبقى أم الفحم تحت السيادة الاسرائيلية.

٥٤ يائير شيليغ، «الحذر، عرب»، **هآرتس**، ٢٣/٣/٢٠٠١.

في الجامعة

الجامعة جزء لا يتجزأ من المجتمع الاسرائيلي، وتؤثر في السيرورات التي يمر فيها هذا المجتمع وتتأثر بها. يواجه الطلاب العرب الذين يدرسون في هذه الجامعات، مع عدم وجود جامعة عربية، مظاهر كثيرة للعنصرية. ففي تشرين الثاني ٢٠٠٢، نُشر أنه وللمرة الأولى في تاريخ الـ «تخنيون» (مؤسسة اكاديمية للهندسة والعلوم الدقيقة) تأسست في حرم الجامعة حركة سياسية تنادي بـ «طرد مثيري المشاكل من الطلاب العرب» من المؤسسة. مؤسسو الحركة، «سيلع يسرائيل» (الاحرف العبرية اختصار لـ: «طلاب جامعيون من أجل مستقبل اسرائيل»)، وهم عشرة طلاب جامعيين من اليمين، نجحوا – حسب ادعائهم – في تجنيد عشرات الطلاب وعدد لا بأس به من المحاضرين المؤيدين لفكرتهم ونشاطهم. قبل عدة اشهر، التقت زعيمة الحركة مع وزيرة التربية والتعليم ليمور ليفنات في «متسودات زئيف»، مركز حزب الليكود، وحظيت بمباركتها. في ذات الشهر تظاهر نشطاء الحركة على مدخل التخنيون بادعاء أن العرب استولوا على مواقع الانترنت في كلية الهندسة المدنية وغيروا صفحة البداية إلى صفحة بداية مواقع حماس والجهاد الاسلامي. يقول النشطاء إن عشرات الطلاب شاركوا في المظاهرة ووُزع ١٢٠٠ منشور. ويقولون أيضًا إن عددًا من المحاضرين بعثوا إليهم برسائل عبر البريد الألكتروني قالوا فيها: «كل الاحترام». يدعي نشطاء الحركة أن «الطلاب العرب يتجولون كمجموعات عصابات ويسدون الطريق امامك لكي لا تمر»؛ «نحن نعاني بسببهم. لكي ندخل إلى الكلية علينا أن نخضع لتفتيش أمني»؛ «يعلمون العرب في كلية الكيمياء عن التفجيرات»؛ «انهم [الطلاب العرب] ينتظرون الفرصة المناسبة ليقوموا بعمل ما»؛ «أنتج التخنيون دفيئة للارهابيين»؛ «يتم قبولهم طبقًا لعلامات توجيهي كاذبة على حساب اليهود»؛ «يجب التخلص منهم واخلاء مكان لغيرهم»؛ «لن نتنازل حتى يتم ضربهم على رؤوسهم بطريقة تجعلهم يتوقفون عن أعمالهم».[٥٥]

وعلى نفس الصعيد قدم أحد المحاضرين شكوى ضد اثنين من الطلاب العرب يدرسان في كلية الكيمياء لأنهما طالعا أحد الكتب في مكتبة الكلية حول كيفية اعداد تي.ان.تي «لكي يقوموا باعداد قنابل»؛ وذلك على الرغم من ان احد المحاضرين في الجامعة هو الذي أرسل الطلاب هناك لمراجعة مادة علمية متوافرة في المكتبة بطريقة حرة وتحت تصرف كل الطلاب ويتم تدريسها في المحاضرات.[٥٦]

لكن ما هو أخطر من ذلك هو التعاون بين الجامعة وعناصر الأمن الاسرائيلية أيضًا في مجال البحث العلمي. حيث كشفت صحيفة «هآرتس» جزءًا من هذا التعاون في تقرير نشرته بتاريخ ١٨ /١ /٢٠٠٢.[٥٧]

قبل نشر التقرير بشهر، منحت جامعة حيفا درجة الدكتوراه من كلية تاريخ شعب اسرائيل للسيد نحمان طال. وطال من كبار موظفي الشاباك سابقًا، وأشغل، فيما أشغل، منصب رئيس القسم العربي في الشاباك في الثمانينيات. بعد اعتزاله العمل في الشاباك، عمل طال في «مركز يافي للدراسات الاستراتيجية» في جامعة تل ابيب. قدم طال أطروحة الدكتوراة حول موضوع «تغييرات في السياسة الأمنية تجاه الأقلية العربية ما بين السنوات ١٩٤٨–١٩٦٧». بدأ اعداد الرسالة فكرةً اقترحها رئيس الشاباك في حينه، عامي أيالون، ووافقت عليها جامعة حيفا بحماسة. لكن الشاباك

---

٥٥ شوشان مانولا، «كلية العنصرية»، **كول بو** (جريدة محلية تابعة لصحيفة «هآرتس»)، العدد ١٧٩٥، ٢٩ /١١ /٢٠٠٢.

٥٦ نفس المصدر.

٥٧ يوسي ميلمان، «دكتوراة الشاباك»، **هآرتس**، ١٨ /١ /٢٠٠٢.

اشترط بعض الشروط المسبقة: يتم تعريف الأطروحة أطروحةً سرّيّة (أي، لا يتم نشرها أمام الجمهور الواسع)؛ على المرشدين الذين يستعين بهم طال في اعداد أطروحته أن يكونوا من ذوي التصنيف الأمني العالي؛ وكذلك على المحكمين، الذين يفحصون اذا كانت تلك الأطروحة تفي بالمواصفات العلمية البحثية ويقررون اذا كان كاتبها يستحق شهادة الدكتوراة، أن يكونوا من ذوي التصنيف الأمني العالي. قبلت جامعة حيفا هذه الشروط كلها. تعتمد رسالة الدكتوراة بمعظمها على مستندات الشاباك وقسم المخابرات في الجيش الاسرائيلي. وبموجب قانون الأرشيفات لسنة ١٩٥٥، فإن المستندات السرية يمكن أن تعرض لاطلاع الجمهور عليها بعد ٣٠ سنة، شريطة أن لا يكون في ذلك مس بأمن الدولة وفي علاقات اسرائيل الخارجية وفي خصوصيات الفرد. لكن، وخلافًا لما ينص عليه القانون، لا تقوم بعض الهيئات (مثل الشاباك والموساد ولجنة الطاقة الذرية و«نتيف») بإرسال مستنداتها لخزنها في الأرشيف. الاستنتاج الذي توصلت اليه رسالة طال هو ان السياسة تجاه العرب كانت صائبة، مع أنه كان بالامكان إبطال الحكم العسكري، الذي فُرض على العرب منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٦، قبل موعد إبطاله بصورة نهائية بكثير.

قال طال لصحيفة «هآرتس»:

لقد كانت القيادة السياسية تتخبط في حينه بين الدولة الديمقراطية وبين الضرورات الأمنية التي تتعارض مع القيم الديمقراطية. أحد الأسئلة التي أثرتها في بحثي هو اذا كان عهد الصراع لدى عرب اسرائيل قد انقضى. وهذه القضية حظيت باهتمام متزايد بعد أحداث اكتوبر ٢٠٠٠. جميع هذه القضايا حساسة جدًا ونشر تلك المستندات اليوم قد يزيد من سوء العلاقات مع الدول العربية ومع الأقلية العربية في اسرائيل.

كتب الصحافي يوسي ملمان تعليقًا على ذلك:[٥٨]

التعتيم المفروض على بحث سرّيّ يجب أن يكون واضحًا وضوح الشمس. فهو يمس بالمبادئ المقدسة للحرية الأكاديمية: علانية الخطاب والنقد العلميين. اذا كان البحث سرّيًا فلا يمكن مناقشته علنًا ولا يمكن فحص صحة الافتراضات والاستنتاجات ومدى مصداقيتها، ولا إن كان المؤلف قد دقق في اعتماده على المصادر وفي اقتباساته. ورغم اننا لا نشكك في استقامة وعلمية المرشدين المحكمين المشرفين على البحث السري، من الواضح أنهم قد يخطئون وقد حدث ذلك من قبل. بالرغم من ذلك، فإن مؤسسات التعليم العالي تبدي منذ سنوات عديدة استعدادًا للتعاون مع الأجهزة الأمنية الاسرائيلية. هذه العلاقة، غير المحبذة في المجتمع الديمقراطي والتي لا تثري العلم والبحث، قائمة في الابحاث المنتظمة وفي ظاهرة ما يشبه الباب الدوّار – ضباط من وحدة الأبحاث في المخابرات العسكرية ومن قسم الأبحاث في الموساد وقسم الأبحاث في الشاباك يعملون في مراكز البحث والمعاهد الجامعية، إلى درجة ان بعضها يبدو كأنها شعبات خفية للمخابرات أو مكاتب تشغيل تبحث عن أماكن عمل لمتقاعدي أجهزة المخابرات.

هناك اشكالية اضافية من ناحية الطالب العربي الذي يتحول إلى طالب عند هؤلاء المحاضرين في الجامعات. من الصعب أن نصدق أن هؤلاء المحاضرين، وبعد سنين من الخدمة الأمنية، سيتحررون من المفهوم الأمني الذي يرى العربي عدوًّا لا شريكًا او طالبًا.

فيما يتعدى العلاقة المذكورة بين الأمن والأكاديميا، يتحكم السرد الصهيوني في الكتابة التاريخية بالأكاديمية الاسرائيلية. ولهذا، فمن الصعب زعزعة هذا السرد أو تشجيع توجهات بحثية

---

٥٨ نفس المصدر.

في مجالات مختلفة لا تقع في نطاق الاجماع الصهيوني. من أفضل الأمثلة على ذلك قضية تيودور (تيدي) كاتس. كاتس طالب في كلية تاريخ الشرق الأوسط في جامعة حيفا. أعدّ بحثًا لنيل درجة الماجستير موضوعه حرب ١٩٤٨ مع التركيز على خمس قرى كانت تقع على الشاطئ الممتد من حيفا إلى الخضيرة. وضمن ذلك يتعرض البحث إلى قرية الطنطورة التي اقتُلع أهلها سنة ١٩٤٨ وأُزيلت عن الوجود. ويورد كاتس في بحثه شهادات لفلسطينيين عن أعمال قتل، دون معركة، ارتكبتها كتيبة «اسكندروني» مع جنود آخرين في أيار ١٩٤٨. حظيَ البحث بعلامة تقديرية عالية، ولكن بعد النشر في وسائل الإعلام عن مذبحة الطنطورة، قررت مجموعة كانت تنتمي سنة ١٩٤٨ إلى كتيبة «اسكندروني» مقاضاة كاتس في المحكمة بتهمة القذف والتشهير. في كانون الثاني وشباط ٢٠٠٠ قررت الجامعة أن لا توفر الدفاع القضائي وأن تتنصّل من أية مسؤولية أخلاقية أو قانونية لنتائج البحث. كما تمّ حذف اسم كاتس من قائمة المتفوقين في الكلية، ولم يُدع إلى حفل توزيع الشهادات على الطلاب الخريجين في الدراسات العليا. في الأشهر آذار – حزيران قررت الجامعة تشكيل لجنتين لاستعراض الاقتباسات الواردة في البحث وأصول الارشاد. قررت اللجنتان أن هناك عيوبًا شديدة في البحث. وطبقًا لذلك، قرر مجلس الدراسات العليا في جامعة حيفا شطب بحث كاتس وتمكينه من اعداد بحث جديد حول الموضوع. وبأمر من رئيس الجامعة أزيل بحثه من رف الأبحاث في مكتبة الجامعة. وانتهت القضية بموافقة كاتس على كتابة البحث من جديد وخسارته للقضية امام المحكمة، بعد التوصل إلى اتفاق تسوية مثير للجدل مع المدعين، بما فيه اعتذار وقّع عليه وتراجع عنه بعد ذلك. المؤرخ إيلان بابه،[٥٩] الذي حقق في القضية، قرر أن قرية الطنطورة تعرضت لمذبحة من أفظع المذابح التي ارتكبت في حرب ١٩٤٨.[٦٠] ويقول بابه إن بحث كاتس هو البحث الأول من هذا النوع الذي تم تقديمه في اسرائيل في اطار الدراسات العليا والذي يشكك في السرد الصهيوني لحرب ١٩٤٨.[٦١] استنتاجاته من القضية هي:[٦٢] هناك أهمية بالغة لشهادات الضحايا في استحضار وقائع حرب ١٩٤٨؛ يُحظر أن تتم اعادة سرد وقائع الحرب خارج الأكاديمية (في المحاكم الاسرائيلية مثلاً)؛ غالبية رجالات الأكاديميا يفضلون الانصياع للسرد الصهيوني وعدم مجابهة الاجماع. ولهذا يرى أن احتمالات البحث المفتوح على غرار المؤرخين الجدد في الأكاديمية الاسرائيلية ضئيلة.

---

٥٩ إيلان بابه، «قضية كاتس والطنطورة: تاريخ، سيرورة تاريخية، قضاء وأكاديميا»، **تيئوريا فبيكورت** (نظرية ونقد) ٢٠ (٢٠٠٢) ١٩١.

٦٠ نفس المصدر، ص ١٩٧.

٦١ نفس المصدر، ص ٢١٠.

٦٢ نفس المصدر، ص٢١٤–٢١٥.

دَوْر الصحافة

في الأسبوع الثاني من شهر اكتوبر ٢٠٠٠، اختفت طفلتان صغيرتان في نفس اليوم: إحداهما يهودية واسمها هودياه كيدم؛ والثانية عربية اسمها نور أبو طير. انشغلت وسائل الإعلام المكتوبة والالكترونية طوال الأسبوع (إلى ان وجدت الجثّتان) وبشكل مكثف باختفاء الطفلة اليهودية مع تفضيلها لهذا الحدث على حدث اختفاء الطفلة العربية الذي حظيَ بتغطية هامشية. هذه الحالة تشكل مثالاً جيّداً لكيفية تعامل وسائل الإعلام في اسرائيل مع العرب. في اعقاب هاتين القضيتين كتبت الصحافية ميخال كفرا ما يلي:[٦٣]

> الطفلات العربيات الصغيرات اللواتي يختفين يوم السبت [اليوم الذي اختفت فيه الطفلتان] لا يفلحن في اثارة التعاطف والقلق والاهتمام الذي تثيره بطريقة غرائزية طفلة يهودية واحدة.

لا يمكننا المبالغة في اهمية الدور الذي تؤدّيه وسائل الاعلام الاسرائيلية العبرية في عملية شيطنة ونزع شرعية الأقلية الفلسطينية في اسرائيل بشكل خاص والعرب بشكل عامّ. الأبحاث التي استعرضت أداء الاعلام الاسرائيلي أثناء تغطيته لأحداث أكتوبر ٢٠٠٠ وانتفاضة الأقصى، وجدت أن الاعلام الاسرائيلي يعمل كاعلام يهودي او كمندوب عن الأغلبية اليهودية وليس كأداة تمثل كافة مواطني الدولة. وبحسب هذه الأبحاث، يتبين ان الاعلام تعامل مع الأقلية الفلسطينية كعدو وساهم في تأجيج المشاعر وزيادة الشعور بالخوف و«الخطر الوجودي» الذي يتهدد اسرائيل، بل يمكن القول أنه هو الذي خلقه. كما أن الاعلام لم يعمل على لجم السلطة. ليس هذا فحسب، بل خدمها وتبنى افتراضاتها الأساسية دون مراجعة.[٦٤] باحثون كثر أشاروا إلى أن الاعلام العبري لا يعتمد التفكير المستقل والنقدي في جميع الحالات التي يكون فيها البوليس أو الشاباك أو الجيش هم مصادر المعلومات.[٦٥] أشار آخرون إلى عدم وجود أي صحافي فلسطيني مرموق في الاعلام المركزي الاسرائيلي. الصحافيون جميعهم، ومثلهم المحررون والمديرون وجمهور القراء الذي يضعه الاعلام

---

٦٣ ميخال كفرا، «محور الشر»، **معاريف** (ملحق نهاية الأسبوع)، ١٣/١٢/٢٠٠٢.

٦٤ تحليل حالات لنزاعات اخرى يشير إلى الخطر الكامن في أداء اعلامي من هذا القبيل: «في يوغسلافيا وفي رواندا تم التحريض المتواصل من قبل الحكم المركزي ضد الآخر ونزعت شرعيته. الخلل في أداء الاعلام وانعدام المساواة في عمل أجهزة حفظ النظام أضعفت روابط تماسك المجتمع في الدولتين ودفعته نحو الكوارث. نستطيع بكل تأكيد تشخيص وجود علاقة مباشرة بين التحريض وبين الأحداث العنيفة وجرائم ابادة الشعوب والجرائم الأخرى ضد الانسانية التي تم ارتكابها في اعقاب هذا التحريض. بكلمات أخرى، «العلاقة بين القول والعمل». الرسائل التي بثتها شخصيات مركزية في المجتمع وبثها الاعلاميون في المنطقتين كانت متشابهة من حيث الجوهر. لقد كانت هذه الرسائل مشبعة بالعنف الكلامي وبتأجيج مشاعر الكراهية ونزع انسانية الطرف الآخر». يزهار بيئير وكبرين غيتيس، **التحريض خطر على الحياة: الكلمات تستطيع أن تقتل أيضاً، رواندا ويوغسلافيا نموذجًا** (كيشيف – مركز حماية الديمقراطية في اسرائيل، ٢٠٠١) ص ١٥. أيضاً: يزهار بيئير (محرر)، **اعلام يهودي أم اعلام اسرائيلي؟** (كيشيف – مركز حماية الديمقراطية في اسرائيل، دون ذكر تاريخ). تمكن معاينة التقريرين بالعبرية في موقع: www.keshev.org.il. راجعوا أيضًا: دانييل دور، **صحافة تحت التأثير**، منشورات بابل، ٢٠٠١) (بالعبرية). راجعوا أيضًا:
Salman Natoor (ed.), *The Israeli Media and the Intifada* (I'lam Center, December 2000).
لتحليل دور الاعلام العبري قبل الانتفاضة، راجعوا: عصام أبو ريا، ايلي أبراهام وغادي وولفسفيلد، **السكان العرب في الصحافة العبرية، اعلام ونزع شرعية اجتماعية– سياسية** (مركز أبحاث المجتمع العربي في اسرائيل، جبعات حبيبه، ١٩٩٨).

٦٥ التقرير الدولي السنوي لمنظمة «صحافيون بلا حدود»، لسنة ٢٠٠٢، يدرج اسرائيل في المرتبة الـ ٩٢ بين ١٣٩ دولة من حيث حرية الصحافة. اتخذت معايير مختلفة لتحديد درجات حرية الصحافة، منها: عمليات قتل أو اعتقال صحافيين؛ رقابة؛ تفعيل ضغوطات وأوامر منع النشر؛ تحكّم مؤسسات الحكومة بالاعلام؛ تنكيل الجهاز القضائي بالصحافيين؛ قوانين للحد من حرية الصحافة وتنسيق عملية نقل المعلومات للجمهور. إضافة إلى ذلك أعلنت المنظمة أن رئيس أركان الجيش الاسرائيلي شاؤول موفاز، الذي غدا فيما بعد وزيرًا للامن، هو «مفترس لحرية التعبير عن الرأي». راجعوا: **معاريف**، ٢٤/١٠/٢٠٠٢؛ www.rsf.org/point/php3?id_article=1486 (آخر زيارة للموقع تمت في ٢٠/١١/٢٠٠٢).

نصب عينه، كلهم يهود.[٦٦]

من هنا يتضح أن المواطنين العرب مبعدون عن الخطاب الاعلامي، وأن الاعلام الاسرائيلي العبري هو أرض خصبة لتنمية الآراء المسبقة وبناء صورة أُحادية البعد للمواطن العربي.

الصحافي دان مرغليت صاحب زاوية ثابتة في صحيفة «معاريف»، وكان صاحب زاوية ثابتة سابقًا في صحيفة «هآرتس» ويقدم برنامجًا يحظى بشعبية في القناة الأولى، القناة الاسرائيلية الرسمية، يتناول الامور السياسية وامور الساعة. في تاريخ ٣٠/٨/٢٠٠٢ نشر مرغليت مقالاً عنوانه «هم هناك ونحن هنا». فيما يلي مقاطع من المقال:[٦٧]

... يبدو لي أن علينا الاستعداد ليوم مكفهر في علاقة اليهود والعرب في اسرائيل: ان نحاول التوصل إلى تفاهم واتفاق بأن يظلوا هم في اماكنهم لكن يعيشون ما وراء الحدود. قدّم البروفيسور شلومو أفينيري هذا الاقتراح الذي تم بحثه في سلسلة من المؤتمرات الأكاديمية في السنتين الأخيرتين: عرب اسرائيل يظلون مع كامل حقوقهم الاجتماعية في أم الفحم والطيبة وبناتهن كجزء من فلسطين. في ظل داليتهم وتينتهم وليس في ظل عَلمنا. ما حاجتهم إلى النشيد الوطني «هتيكفا» وأشعار حاييم نحمان بياليك؟ ظننت مرة أن هذا فظيع. اليوم، إزاء البديل الذي كله دم ونار وأعمدة دخان وارهاب، أتساءل: فيما إذا كان هذا هو العمل الصواب.

وقد أسهب مرغليت في كتابته عن هذه الاجتماعات والمؤتمرات في مقال سابق عنوانه «محاولة أخرى لابطال مفعول قنبلة عرب اسرائيل الموقوتة». هناك كتب:[٦٨]

... في الأحاديث الخاصة التي تدور في دهاليز مؤتمر هرتسليا، قارن مثقفون، وبهمس، بين عرب اسرائيل والأقلية الألمانية في اقليم السوديت في تشيكيا عام ١٩٣٨. حينها تلقى زعيم السوديت، كونراد هانلاين، تعليمات من يواكيم ربينتروب في برلين بأن لا يتوصل أبداً إلى اتفاق مع الحكومة في براغ، وأن يطالب دائمًا بشيء آخر يمنع توقيع الاتفاقية. لا أحد يجرؤ على القيام بهذه المقارنة علانية، إلا محرر «نتيف»، اليميني المعروف آرييه ستاف، في مقال بعنوان «تشيكوسلوفاكيا ١٩٣٨ – اسرائيل اليوم» والذي نشره «مركز أريئيل للأبحاث السياسية».

... في الأكاديميا الليبرالية تعلو الأصوات المدعية أنه أثناء سيرنا باتجاه اتفاقية ثابتة تعتمد على اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، علينا التفكير في امكانية نقل أم الفحم وبناتها إلى نطاق السلطة الفلسطينية التي ستقوم في الضفة الغربية، دون ان يُنقل أي عربي من بيته بالطبع...

في مقال آخر (٢٠/٨/٢٠٠٢)، يقارن مرغليت بين المظاهرات والاحتجاج المدني الذي يمارسه المواطنون الفلسطينيون وبين جرائم قتل النساء أو الاغتصاب. في الحالتين يدعي مرغليت أن هناك تقصيراً من الشرطة وأنّ في الحالتين مخالفين للقانون. ومن ثم يضيف ما يلي:[٦٩]

... في البلدات المحاذية للمناطق التي وقعت فيها أعمال الشغب في اكتوبر ٢٠٠٠، انحبس المواطنون وهم قلقون في بيوتهم. كانت هناك علامات للهلع عندما اقترب متظاهرون عنيفون من السياج. هوجمت الشرطة بالحجارة وهناك ادعاء بإطلاق النار تجاهها. هذا لا يسمح لها بالانفلات ضد متظاهرين عرب، كما دلت بعض الصور، وعليها محاربة هذه الظاهرة واقتلاعها من الجذور. لكن من

---

٦٦ في هذا الشأن راجعوا: أفنير مولخو «خارج الجهاز»، ٣٣ **هعايين هشفيعيت** (العين السابعة) ٣٠ (تموز ٢٠٠١).

٦٧ دان مرغليت، «هم هناك ونحن هنا»، **معاريف** (ملحق نهاية الأسبوع)، ٣٠/٨/٢٠٠٢، ص ١١.

٦٨ دان مرغليت، «محاولة أخرى لإبطال مفعول قنبلة عرب اسرائيل الموقوتة»، **معاريف** (ملحق نهاية الأسبوع)، ١٨/١/٢٠٠٢.

٦٩ دان مرغليت، «مهمة شرطة اسرائيل الحقيقية»، **معاريف** (اليوم)، ٢٠/٨/٢٠٠٢.

غير المعقول في دولة طبيعية التسليم بحالة يقوم فيها جمهور هائج برشق رجال الشرطة بالحجارة، دون اعتبار لمدى الخطر، إن كان كبيرًا أو قليلاً، على حياة رجال الشرطة. هذا أمر مرفوض البتة. تجب إعادة الخشية الشخصية إلى قلوب كافة انواع الجناة من مخالفة القانون. «فلولا مهابة السلطة لأكل الناس بعضهم أحياءً» [اقتباس من أقوال الحاخام حنانيا في كتاب المشناه اليهودي، مخطوطة الآباء، الجزء الثالث – ن.س.]. الكلام عن حقوق الانسان وحقوق المواطن ليس كنزاً محفوظاً للجناة والمشبوهين فقط. هناك حقوق أيضًا للأغلبية الصامتة الملتزمة بالقانون. من حقنا العيش في ظل الأنظمة والقوانين على جميع أنواعها. سئمنا هذا الحال.[٧٠]

في مقال آخر، (٢٤ /٩ /٢٠٠٢)، يتوصل مرغليت، مثل باراك، إلى استنتاج أن الكذب هو من التقاليد الثقافية عند العرب:[٧١]

أرسى التنوير على الساحة الدولية قواعد لعب، أهمها وجوب احترام الالتزامات الناتجة عن المفاوضات الصعبة. لقد اتفق الغرب على أن الكذب – وهو الأساس للإخلال بالالتزامات – مرفوض وممنوع. هذا لا يعني ان الكذب اقتُلع من الغرب. بل هو منتشر كالوباء. لكن المتعارف عليه في الغرب هو معاقبة الكاذب على أعماله بعد كشفه وضبطه. الأمور لا تسير على هذا النحو في الدول العربية. لم تتواجد هذه الدول على الساحة الدولية ولم تتبنَّ القيم التي تحملها الديمقراطية على اجنحة نجاحها... الكذب هو رسالة زعماء من أمثال صدام حسين وياسر عرفات... خطوات صدام وعرفات ليست لا قدر الله قضية وراثية. انها نتاج تقاليد ثقافية.

صحيح أن المقال لا يتعرض للمواطنين العرب، لكنه يتحدث عن «خلل ثقافي» يُصاب به العرب أينما كانوا.

في مقال نُشر في صحيفة «نوفوستي» الصادرة باللغة الروسية (وتُعدّ إحدى الصحيفتين الأكثر انتشاراً في أوساط المهاجرين الروس) نادى الكاتب بخصي المساجين العرب من مواطني اسرائيل وبعرض مكافأة مالية للشباب الذين يوافقون على الانخصاء بمحض ارادتهم. وفي المقال المعنون: «كيف نضطرهم إلى المغادرة»، يناصر **مريان بلانكي**، أحد الأقلام البارزة في الصحيفة، بـ«خصي المساجين العرب والأشخاص الذين تم اعتقالهم بسبب نشاطهم المعادي لاسرائيل». يدعي الكاتب انه «أخذا بالحسبان فرادة العقلية العربية، فإن خصي العرب الذين يتم القبض عليهم يمكن أن يصبح وسيلة نفسية قوية تستعملها التنظيمات السرية اليهودية لإثارة الهلع والخوف في نفوس السكان العرب وتشجيع هجرتهم من البلاد». وبهدف تحديد النسل عند العرب في اسرائيل، يقترح

---

٧٠ أرييه عميت، قائد شرطة القدس سابقًا، أعرب عن رأي مشابه. وفي رأيه، إن امتناع الشرطة عن الدخول إلى القرى والمدن العربية في مناسبة إحياء ذكرى أكتوبر ٢٠٠٠ معناه أن الدولة لا تمارس سيادتها. وعلى حد قوله «الدولة السليمة لا تمارس سيادتها في الحالات المريحة فقط». معنى ذلك أن عميت يطالب الشرطة ان تدخل إلى البلدات العربية أثناء المسيرات، رغم أنّه من الواضح ان النتيجة ستسفر عن صدامات بين الشرطة والمتظاهرين. راجعوا: أرييه عميت، «سيادة مشروطة»، *Ynet*، ٢ /١٠ /٢٠٠٢. مقابل عميت ومرغليت، كتب عضو الكنيست رومان برونفمان، زعيم حزب المهاجرين الروس «هبحيراه هديموقراطيت» (الخيار الديمقراطي) ان «اسرائيل تفرق بين العنف اليهودي وغيره، وعلى هذا تجب محاسبة الدولة». يقارن برونفمان بين حالتين من العنف اليهودي: الشغب العنيف في ملعب لكرة القدم وإخلاء المستوطنين من مستوطنة «حفات غلعاد»، وتعامل الشرطة مع هذا العنف بالمقارنة مع تعاملها مع مظاهرات أكتوبر ٢٠٠٠. في رأيه، «حماية حياة المواطن هي إحدى واجبات الدولة دون أي تفريق بين المواطنين. من حق المواطنين في دولة ديمقراطية التعبير عن احتجاجهم وواجب الدولة ان تتيح حرية التعبير، من ناحية، وأن تحفظ النظام والقانون، من ناحية أخرى. حفظ النظام والقانون لا ينطوي في جوهره على استعمال السلاح الناري ضد هؤلاء المواطنين أو غيرهم. لقد أثبت الجهاز الأمني بنفسه ان في الامكان التصرف بطريقة أخرى في حالات شغب يتخللها أيضًا رشق بالحجارة. وعلى أي حال فإن الخطر المتشكل من ذلك لا يبرر قتل المواطنين» – رومان برونفمان، «مواطنون مستهدفون»، **هآرتس**، ٢٧ /١٠ /٢٠٠٢.

الكاتب تطبيق «التجربة الصينية» التي تعتمد بالأساس على معاقبة الآباء الذين ينجبون أكثر من ولد واحد بحرمانهم من المكافآت أو فصلهم من العمل وارسال الأولاد إلى مدارس داخلية وإبعاد الأهل إلى أماكن بعيدة. وإلى جانب الخطوات العقابية، يقترح الكاتب خطوات لتشجيع تحديد النسل، كتوزيع وسائل منع الحمل على العرب مجانًا او بسعر مخفّض وإقامة جهاز لتبني الأولاد العرب بهدف نقلهم إلى الدول العربية. إثر الضجة التي أثارها المقال، ادعت الصحيفة ان نشر المقال نتج عن خطأ في اعتبارات المحررين.[٧٢]

الجانب الآخر لمفهوم دونية «الآخر» هو الشعور بتفوق «الأنا». ليس هناك مثال أفضل على ذلك من أقوال **جودي نير- موزس- شالوم** (مقدِّمة برامج في الراديو والتلفزيون وزوجة وزير المالية في حكومة شارون، سيلفان شالوم (اليوم وزير الخارجية)). قالت موزس-شالوم أثناء برنامجها الذي يُبث من الراديو أيام الجمعة في ساعات الظهر في إذاعة «صوت اسرائيل» باللغة العبرية، في كانون الثاني ٢٠٠٢: «أنا أؤيد التعليم العالي. أعتقد أن هذا رأس حربة العقل اليهودي... علينا المحافظة على تفوق العرق اليهودي، كما يقولون، من ناحية عقله».[٧٣] في أعقاب النقد الذي تعرضت له، اعتذرت مقدمة البرامج عن أقوالها.[٧٤]

---

٧١ دان مرغليت، «مطر الأكاذيب»، **معاريف** (اليوم)، ٢٤/٩/٢٠٠٢.

٧٢ «مقال في «نوفوستي» ينادي إلى خصي عرب اسرائيل»، **هآرتس**، ١٨/١/٢٠٠٢.

٧٣ «علينا المحافظة على تفوق العرق اليهودي كما يقولون»، موقع *Walla*، ٢٩/١/٢٠٠٢.

٧٤ «جودي نير موزس- شالوم تعتذر»، موقع *Walla*، ١/٢/٢٠٠٢.

سماحة القاضي

القاضي المتقاعد أوري شتروزمان كان رئيس لجنة الانتخابات في حزب الليكود حتى تشرين الثاني ٢٠٠٢ . في مقابلة مع صحيفة « يديعوت أحرونوت » عبّر عن رأيه بخصوص حقوق المواطنين العرب في اسرائيل ومشاركتهم في عملية صنع القرارات المصيرية في الدولة وحول امكانية الترانسفير.[٧٥] فيما يلي مقاطع من المقابلة:

شتروزمان: « ربما أقبل أن تقرر أغلبية يهودية الانسحاب من أراض، رغم أن هذا خطأ برأيي. لكن لا يعقل بالطبع أن يتم تقرير ذلك بواسطة المواطنين أو أعضاء الكنيست العرب. دعونا نسمي ذلك تمييزًا ايجابيًا... لليهود. »

المُحاور: « لكنك تتحدث عمليًا عن تمييز وعن خرق مبدأ المساواة الأساسي ».

شتروزمان: « أنا اعترف تماماً بمبدأ المساواة... لكننا في حالة لم تمر بها أي دولة او شعب: دولة مع أقلية قومية داخلها، يحارب أقرباؤها – الأخ وابن العم والصهر – الدولةَ. لذا، لا حق للعرب في المشاركة في حسم القضايا المصيرية. ففي أحسن الأحوال ستكون اعتباراتهم مصابة بتضارب في المصالح. لا يمكن أن يقرر أحمد بشأن ميزانية الأمن الخاصة بي عندما يقوم يوسف بمحاربة ابني في رام الله. هذا غير معقول. انه خبل ».

المُحاور: « لحظة. الأمر اذن لا يتوقف على اعادة الأراضي فقط، فلا يستطيع النواب العرب التصويت على ميزانية الدولة أيضاً؟ ».

شتروزمان: « لا يستطيعون المشاركة في القوانين المتعلقة بميزانية الأمن. اعتقد جازمًا أن في إمكان العربي أن يصبح رئيسًا لسلطة محلية ».

المُحاور: « وقاض في المحكمة العليا؟ »

شتروزمان: « شريطة أن لا يبت في الملفات الأمنية وأن لا يطلعوه على مواد سرية من الشاباك. ولو من أجل منع تعرضه للضغوط. لا داعي للسذاجة ».

المُحاور: « يمكن أن يوافق عرب اسرائيل على أقوالك أن القوي ينشئ المحكمة التي يريدها ».

شتروزمان: « هذه قوانين العالم منذ عهد قابيل وهابيل. القوي ينتصر والقوي يحدد القوانين. ويُحظر أن نصبح ضعفاء. في الاطار الذي نصبح فيه أقوياء ونحدد القوانين علينا ان نحافظ على انسانيتنا. لكن القاضي [أهارون] باراك أيضًا قال ان الدستور ليس وصفة للانتحار. على عرب اسرائيل أن يصوتوا للبرلمان الأردني ».

المُحاور: « كيف باعتقادك نفسر للدول الغربية سلب الحقوق الأساسية من المواطنين؟ »

شتروزمان: « نحن نضلل أنفسنا ونضلل العالم: بدلاً من أن نقف ونقول الحقيقة، نحن نداهن. والحقيقة هي أنه لن يكون هناك سلام مع العرب، لا في جيلنا ولا في الجيل القادم. والحقيقة هي: قد

---

٧٥ أيال غونين، « مباشرة إلى الخارج »، **يديعوت أحرونوت** (ملحق ٧ أيام)، ٢٢ /١١ /٢٠٠٢ . قال شتروزمان أقوالاً مشابهة لتلك التي قالها في المقابلة. راجعوا: **يديعوت أحرونوت**، ٢٨ /١٢ /١٩٩٥ . أيضًا: اوري شتروزمان، « المساواة الوهمية والحقيقية بموجب القانون »، **هئوماه** (الأمة) ١٢٥ (١٩٩٦)، ص ٢٠–٢٧ . هناك يشرح شتروزمان أقواله بتوسع ويرد على ناقديه: « ... من الخطأ التعامل بطريقة واحدة وانزال العقوبات نفسها، باسم مبدأ المساواة، باثنين من الجناة خالفا قوانين الدولة وهما من قوميتين مختلفتين [يهودي وعربي]. العقوبة التي تردع أحدهما والجمهور الذي ينتمي اليه لا تردع الآخر وجمهوره ». (ص ٢٢). « وجود هذه الحرب [مع العرب] دفعني إلى توضيح انه لا يليق بنا أخلاقيًا واجتماعيًا ان نعتمد على أصوات أعضاء الكنيست العرب في القضايا الوجودية لدولة اسرائيل. هم بنظري مواطنون متساوون في الحقوق في دولة اسرائيل ويجوز لهم الانخراط في نشاطها وأن يحسموا بأصواتهم التصويت على سن القوانين في الكنيست، ما عدا – كما قلت – المواضيع الوجودية المرتبطة بالعلاقة بينهم وبين العرب من خارج اسرائيل. وأقول هذه الأمور الآن بالذات في الوقت الذي لم يتم بعد توضيح أو ضمان اعترافهم باسرائيل ورغبتهم بما هو خير لها. »

لا يكون العرب بين ظهرانينا ضد الدولة، لكنهم مشبوهون بالعداء للدولة. السبب الوحيد في ولائهم هو الخوف. فذلك المخرب ابنه مواطن قد يصبح فيما بعد عضوًا في الكنيست. وعضو الكنيست هذا منفصم في داخله. يؤلمني وضعهم، لكنهم هم الذين خلقوا هذا الوضع».

المُحاور: «هل تعتبر الترانسفير كلمة نابية؟»

شتروزمان: «ورد الترانسفير في تاريخ العالم جزءًا من حل ممكن لمشاكل عالمية. ولا أعتقد أن أوانه فات. أنا لا أقول أنه يجب القيام بترانسفير، لكنه أيضًا لم يختفِ من العالم».

المُحاور: «أليس هذا مكروهًا بشكل قطعيّ؟»

شتروزمان: «مكروه إذا تم بالاكراه، لكن العالم سيقوم بمثل هذه الأعمال».

لكي نفهم كيف تتغلغل هذه الآراء إلى العمل القضائي نفسه وكيف تمتزج آراء قاض وقراراته المتخذة في الملفات الموضوعة امامه، علينا العودة بضع سنوات إلى الوراء.[٧٦]

في قضية **إيشغوييف** أُدين مستوطن في المحكمة المركزية في تل أبيب بالتسبب بموت طفل فلسطيني عمره ١٣ سنة من نابلس. قَبِل القاضي شتروزمان ادعاء المتهم بأنه أطلق النار في الهواء وحكم عليه بالسجن ستة شهور يقضيها في خدمة الجمهور. وادعى القاضي في رده على منتقديه أنه من الخطأ المطالبة، باسم المساواة، بعقاب متساوٍ لمتهمين من قوميتين مختلفتين.[٧٧] في الاستئناف الذي قدم للمحكمة العليا، شُددت العقوبة إلى خمس سنوات سجن: ثلاث منها فعلية مع اختزال المدة التي امضاها ايشغوييف في خدمة الجمهور؛ وسنتا سجن مع وقف التنفيذ.[٧٨]

---

٧٦ عندما نُشرت أقوال شتروزمان المقتبسة في الملاحظة ٧٥ أعلاه، كان قد أصبح قاضيًا متقاعدًا.

٧٧ راجعوا: حاييم غانز، «كم يكلف القتل»، **عيوني مشباط** ١٣ (١) (١٩٨٨) ص ٥، وأيضًا: ش. ز فيلر، «ملف جنائي (تل ابيب) ٨٣/٤٦١: تساؤلات قضائية بحتة على هامش قرار حكم غريب»، **عيوني مشباط** ١٣ (١) (١٩٨٨) ص ٢٣١.

٧٨ راجعوا: إستئناف جنائي رقم ١٧٥ لعام ١٩٨٨، **دولة اسرائيل ضد نيسان بن يرمياهو ايشغوييف**، قرارات المحكمة العليا، مجلد ٤٢ (٢)، ص ٣٦١.

رجال الدين اليهود

عبّر كثير من رجال الدين اليهود (رابانيم – ومفردها راب – أو حاخامات)، في عدد من المناسبات، عن كراهيتهم للعرب، وأعربوا عن تأييدهم لأفكار متطرفة وعنصرية. بعضهم شجع استعمال العنف ضد العرب. رجال الدين المذكورون أدناه هم أناس ذوو مكانة وتأثير على المجتمع الاسرائيلي.

الحاخام الأول لمدينة صفد، شموئيل الياهو، عبر عن تأييده لفكرة الترانسفير وجنّد التوراة لدعم موقفه. الياهو هو احد رجال الدين الذين يجيبون بشكل ثابت عن اسئلة الزوّار على موقع الانترنت « كيبا ».[٧٩]

كتب أحد الزوار: « أليست فكرة الترانسفير أكثر ملاءمة لألمانيا النازية من اسرائيل؟ ليس هنالك ما يسمى ترانسفيرًا طوعيًا ». وفي جوابه كتب الحاخام الياهو:

انت تسأل أم تقرر؟ هل لديك حل أفضل؟ ايظل اليهود ينفجرون هنا كل يوم، الرجال والنساء والأطفال؟ أنسلمهم جبل الهيكل [حرم المسجد الأقصى] ونعطيهم حق العودة ونمد رقابنا للذبح؟ لِمَ لا يبدو لك ترانسفير [المستوطنين] اليهود من الأماكن التي يسكنونها مثل « المانيا النازية »؟ أتشعر براحة أكثر عندما تتعاطف مع معاناة الشعب العربي بدلاً من التعاطف مع شعبك؟.

وفي إجابات أخرى على الموقع، يشرح الحاخام الياهو موقفه من أخلاقية الترانسفير:

كل محبي العدل المستعدين، بدون تأنيب ضمير، أن يقتلعوا مئات الاف اليهود من أرضهم في الجولان ويهودا والسامرة [الضفة الغربية] وتحميلهم على شاحنات، هم الذين يهددون برفض الأوامر إذا تم ذات الشيء مع العرب. هذا « العدل » ليس لنا. هذا عدل مشوه. كل هؤلاء يجب أن يشرحوا لي ولك ولأنفسهم لماذا يجدون ذلك أخلاقيًا اذا تم ضدّ اليهود وغيرَ أخلاقيّ اذا تم ضدّ العرب... تعلمنا جميعًا، وبأصعب السبل، أن أي « فصل احادي الجانب » لن يقينا من شر هؤلاء القتلة. من الأفضل ان نعرف من هم الذين يقفون في مواجهتنا وما هو الحل في أسرع ما يمكن.[٨٠]

وفي جواب آخر يهاجم من يدّعون ان الترانسفير لا يتعارض مع الأخلاق اليهودية وحسب، إنما أيضاً يتعارض مع الشريعة اليهودية:

يُحظر على الأغيار (الغوييم) البقاء في هذه البلاد اذا لم يسلموا بوجودنا، وحتى إن سلموا بوجودنا، يُحظر وجودهم هنا. مسموح للغريب المقيم فقط أن يبقى هنا بحسب الشريعة اليهودية (الهلخاه)، واذا كنت تؤمن بالرب وبطريقه فلا تبحث عن طريق آخر، لأنه ليس هناك طريق آخر. أنا لا أعرف ما هو الترانسفير. انا اعرف أن ليس هناك أرحم من الرب. وأعرف أيضًا أن التوراة لا تتغير. فإذا قرر الرب شيئًا ما في التوراة، فهذه هي الطريقة الأصح والأرحم. وإذا قال أحدهم إن الشريعة لا تؤيد هذه الفكرة فهو لم يقرأ... أروني حاخامًا واحداً في العالم انتقد هذه الفكرة وأتى بإسناد شرعي واحد.[٨١]

ويشرح الحاخام الياهو لصحيفة « هآرتس » أن سبب عدم إثارة موضوع الترانسفير للنقاش في أوساط المتدينين يعود إلى أننا « تجاهلنا طريق الله واعتقدنا أننا أكثر حكمة. لكن كل شيء مكتوب في

---

٧٩ أنشيل بيبر، « نادت التوراة بالترانسفير، لكن هل ما زال ذلك ساري المفعول؟ »، **هآرتس**، ٢٥/٣/٢٠٠٢.

٨٠ نفس المصدر.

٨١ نفس المصدر.

التوراة». وجمهور المتدينين أيضاً، بحسب رأيه، مصاب بداء الأخلاق الغربية: «مكثنا ١٩٣٠ سنة في الشتات وتغلغلت فينا تشويهات أخلاقية من حضارة ملعونة». لكن الوضع يتحسن الآن: «كنت في اجتماع مع آلاف الشباب وتحدثت عن الموضوع وكانت الاصداء ايجابية».

في ٨/٨/٢٠٠٢ ناشد الحاخام الياهو ادارة كلية صفد وقف دراسة الطلاب العرب في الكلية. وفي رسالته إلى مدير عام الكلية، المحامي حبرون طرابلسي، أوضح الياهو أن هذا المطلب جاء في اعقاب النشر في وسائل الاعلام حول قضية ياسره بكري، وهي طالبة عربية تدرس في الكلية، لم تحذّر من عملية استشهادية في حافلة على مفرق الجرمق بعد أن قام الاستشهادي بتحذيرها. ادعى الحاخام أن هذه حالة تعكس موقف العرب، وبحسب أقواله:

> الطلاب العرب هم جسم غريب في صفد ويشكّلون تهديداً على سكان المدينة ليس من الناحية الأمنية فحسب، بل من الناحية الأخلاقية أيضًا .... فليدرسوا في قراهم ويتركونا وشأننا... لا تمكن الدراسة مع طلاب يؤيدون الارهاب ويتسترون عليه. لا تمكن رعاية دراسة طلاب يرعون الارهاب.

توجه المحامي طرابلسي بطلب إلى رئيس الحكومة بإلزام كل طالب جامعي أداء يمين الولاء للدولة كشرط لدراسته في المؤسسات الأكاديمية في البلاد.[٨٢] وفي وقت لاحق قررت ادارة كلية صفد طرد الطالبتين من الكلية.[٨٣] وتفوّه الياهو بأقوال مشابهة في مقابلة للصحيفة المحلّيّة «كول هعير» التي تصدر في القدس (١٦/٨/٢٠٠٢)، وأضاف أنه يجب تنفيذ ترانسفير للعرب في اسرائيل وفي المناطق المحتلة. قال الحاخام أن عزمي بشارة «يجب أن يكون على رأس المغادرين». قرر المستشار القضائي للحكومة، الياكيم روبينشطاين، فتح تحقيق جنائي ضد الياهو كمشبوه بـ«التحريض للعنصرية». قال أعضاء الكنيست تسفي هندل وأوري أريئيل (الإتحاد القومي) أنهم يساندون الحاخام الياهو ويؤيدونه ويتعاطفون مع أقواله.[٨٤]

الحاخام مردخاي الياهو (الحاخام الشرقي الأول لاسرائيل سابقًا)، ووالد الحاخام شموئيل الياهو[٨٥]) اصدر فتوى اثناء درسه السابع يوم ٣٠/٧/٢٠٠١ مفادها: «يُحظر بيع أو تأجير بيت لغير اليهودي وإنْ دفعَ غير اليهودي المال الكثير – لأن أيديهم ملطخة بالدماء. من يدري من أين سرق المال؟ هذا المال غير مبارك». رفع «عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في اسرائيل» شكوى ضد الياهو إلى المستشار القضائي للحكومة.[٨٦] ولكي نعرف أهمية هذا الحاخام وتأثيره، يجدر بنا القول أن صحيفة «معاريف» اختارته أحد أبرز الشخصيات للسنة اليهودية ٢٠٠٢–٢٠٠٣. كتب الصحافي شلومو تسازينة:[٨٧]

> ... إنه أقلّ تصريحًا وأقلّ بروزًا في الاعلام لكنه كان النجم المذنّب في السنة الماضية. فقد عزّز من مكانته كحاخام يقود الصهيونية المتدينة (دخول إيفي إيتام رئيسًا للمفدال، وهو الشخص الذي ينصاع للحاخام في كل شيء، ساهم في تعزيز مكانته). وخلال السنة المليئة بالعمليات الانتحارية،

---

٨٢ **هآرتس**، ٩/٨/٢٠٠٢. أيضًا: «حاخام صفد: فليطرد الطلاب العرب من الكلية في المدينة»، *Ynet*، ٨/٨/٢٠٠٢.

٨٣ **يديعوت أحرونوت**، ١٥/١٠/٢٠٠٢.

٨٤ **يديعوت أحرونوت**، ٦/١٠/٢٠٠٢. أيضًا: **فصل المقال**، ٤/١٠/٢٠٠٢.

٨٥ كما هو معروف، في إسرائيل يتم تعيين اثنين من رجال الدين اليهود لمنصب الحاخام الأول لاسرائيل (وهو منصب مقابل لمنصب المفتي في الدول العربية): واحد من الشرقيين وآخر من الاشكناز.

٨٦ «منظمة عدالة: يجب فتح تحقيق ضد الحاخام مردخاي الياهو»، *Walla*، ١٥/٨/٢٠٠١.

٨٧ «شخصيات السنة اليهودية ٢٠٠٢–٢٠٠٣»، **معاريف** (ملحق رأس السنة)، ٦/٩/٢٠٠٢، ص ٢٢، ٢٧.

وقف هو على رأس رجال الدين الذين صرحوا: قلنا لكم ما هي الطريق الصحيحة. وفي المقابل ومع التراجع العلني في مكانة الحاخام كدوري، كبير الأولياء، تحول الحاخام الياهو إلى ولي (خفي) يتمتع بالتأثير السحري (على جمهور الناخبين) الأكبر في اسرائيل. فهو يزوّد الناس بالحجابات والبركات بوتيرة لا ينافسها أي حاخام في اسرائيل... آلاف الأتباع يعملون رهن اشارته ولا يحيدون عن رأيه لا ذات اليمين ولا ذات الشمال.[٨٨]

الحاخام يوسف بار شالوم، الحاخام الشرقي الأول في مدينة بات يام، هاجم في شهر آب ٢٠٠١، خلال مقابلة لصحيفة محلية اسمها «حولون بات يام»، تابعة لشبكة «يديعوت أحرونوت»، هاجم المهاجرين الروس قائلاً: «يكفينا ما نعانيه بسبب العرب – فلا حاجة بنا إلى المهاجرين». وقال أيضاً إن المهاجرين الساكنين في بات يام «ليسوا يهود ويتسببون بضرر روحاني».[٨٩]

الحاخام عوفاديا يوسف (الزعيم الروحي لحركة «شاس»، وأحد كبار رجال الدين اليهود وأكثرهم تأثيرًا في اسرائيل) هاجم العرب في عدة مناسبات. هاجر يوسف من العراق إلى اسرائيل عام ١٩٢٦. سافر سنة ١٩٤٧ إلى مصر وتحول إلى الحاخام الأول للجالية اليهودية في القاهرة ورئيس المحكمة الدينية. شغل منصب الحاخام الشرقي الأول لاسرائيل منذ عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨٣. أسس حزب «شاس» عام ١٩٨٤. في الانتخابات للكنيست الخامس عشر عام ١٩٩٩، حصل «شاس» على ١٧ مقعداً، وأصبح ثالث أكبر حزب في اسرائيل. في مطلع سنة ٢٠٠١ قال يوسف في موعظة القاها مع نهاية عيد الفصح اليهودي ما يلي: «العرب هم من ذرية عملق» ويجب «قذفهم بالصواريخ على كيف كيفك» وابادتهم.[٩٠] وفي أعقاب ردود الفعل العنيفة في العالم العربي على هذه التصريحات، نشر يوسف «توضيحًا» مفاده أنه لم ينادِ بإبادة العرب أينما كانوا، إنما قصد المخربين والقتلة.[٩١]

الحاخام يتسحاق غينزبورغ (الذي تزعم مدرسة «قبر يوسف» الدينية في نابلس؛ ويعتبر اكثر الزعماء الروحيين تطرفاً في صفوف اليمين) أصدر كتابًا في أيار ٢٠٠١ أسماه «مطلب الساعة – علاج جذري». الكتاب هو مجموعة من كتابات وخواطر الحاخام المعروفة. أصدرت الكتابَ جمعيةٌ اسمها «غال عيني» («جمعية لنشر بواطن التوراة في أرض اسرائيل والشتات») مموّلة من وزارة الأديان ووزارة التربية والتعليم في اسرائيل. تأسست دار النشر هذه خصّيصًا من أجل دروس

---

٨٨ راجعوا أيضاً مقابلة مع الحاخام الياهو في صحيفة «معاريف»: شلومو تسازينة، «الحاخام مردخاي الياهو: مصير باراك ان يختفي من الحكم»، **معاريف** (ملحق نهاية الأسبوع)، ٥/١/٢٠٠١. قال الحاخام الياهو في ٢٣/١٠/٢٠٠٢، أثناء زيارة له لمستوطنة «حفات غلعاد»، إنه يحق لليهود قطف الزيتون من كروم الزيتون التابعة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وفسر ذلك بقوله ان الأرض هي تركة لشعب اسرائيل، وعليه فإن ما غرسه الأغيار في هذه الأرض هو غرس في أرض ليست ملكهم. «من يغرس شجرة في أرضي، فالشجرة وثمارها لي أيضًا». هذه التصريحات هي بمثابة تشجيع للمستوطنين على استعمال العنف ضد الفلسطينيين في موسم قطف الزيتون. راجعوا: **هآرتس**، ٢٥/١٠/٢٠٠٢.

٨٩ الحاخام الشرقي لمدينة بات يام: «نحن نعاني ما فيه الكفاية من العرب– فلا حاجة بنا إلى المهاجرين الروس»، *Walla*، ١٤/٨/٢٠٠١.

٩٠ «عَمَلِقْ» يجسد في الدين اليهودي الشر المطلق في العالم ولذا يعدّ قتله فريضة دينية.

٩١ «الحاخام عوفاديا يعتذر: لم أقصد المناداة إلى ابادة العرب»، *Walla*، ١٣/٤/٢٠٠٢. تدلّ تفوهات سابقة للرلب يوسيف على نظرته الثابتة تجاه العرب. هكذا قال على سبيل المثال في آذار ١٩٩٣: «لا يوجد حيوان أسوأ من العرب. انهم بمثابة حيوانات. اذ قيل عنهم «سيكون وحشيًا، يده في الكل ويد الكل فيه». وأضاف: «كل العرب يكرهون اسرائيل. كل أمم العالم تكره اسرائيل». وفي آب ٢٠٠٠ قال يوسف: «ذرية اسماعيل كلهم أوغاد ملاعين. كلهم يكرهون اسرائيل» وأن «تبارك اسمه يندم على خلقه هؤلاء الاسماعيليين. كل يوم يقول الله تبارك اسمه كما هو مكتوب في الـ «غماراه» – يا ليتني لم أخلقهم». وقال عن رئيس الحكومة في حينه، ايهود باراك، أن لا عقل له «لانه يجلب الأفاعي إلى جوارنا. أي سلام تبرمه مع الأفعى؟». راجعوا: شاحار إيلان، «الحاخام يؤيد السلام. إنه لا يحب العرب»، **هآرتس**، ٩/٨/٢٠٠٢.

الحاخام غينزبورغ في التوراة والـ« كابلاه ». ينصح غينزبورغ في كتابه بمقاطعة العرب بشكل شامل ويشجع الترانسفير:[٩٢]

« لا تشغّلوهم ولا تتاجروا معهم البتة ... بدلاً من أن نقول بوجوب طرد العرب، نقول أننا سنعطي أنفسنا العمل ولن يتبقى لهم قوت بطبيعة الحال ».

في الامكان العثور على مضمون مشابه لذلك في نشرة عنوانها « أيها اليهودي العزيز! » ينادي من خلالها الحاخام:[٩٣] « بالعمل على طرد العرب من البلاد. قطع العلاقات مع العرب. عدم التبادل التجاريّ من العرب. عدم تشغيل العرب ».

اشتهر هذا الحاخام لأول مرة عندما نشر كتاب « باروخ الرجل »، وفيه يبجّل القاتلَ باروخ غولدشطاين بعد تنفيذه لمجزرة الحرم الابراهيمي في الخليل في شباط ١٩٩٤. هناك كتب الحاخام: « ما قام به غولدشطاين هو فريضة دينية. موت العرب بحد ذاته كان ايجابيًا. » وبالرغم من هذه التصريحات، قررت النيابة العامة عدم محاكمته. امتاز الحاخام، قبل نشر الكتاب، بتصريحاته التي كانت تشجع استعمال العنف ضد العرب. وهذا ما قاله الحاخام بعد اتهام تلميذ المدرسة الدينية، رافي سولومون، في أواخر الثمانينيات بمحاولة قتل عاملين عربيين من غزة: « بالتأكيد يمكننا الدفاع عن العمل الذي قام به رافي. إطلاق النار في مفرق « غيها » على العمال العرب كان بدافع حب اسرائيل... وعمله يستحق التقدير القومي... ». وسند غينزبورغ أقواله دائمًا بفتاوى. فقد أصدر فتوى تفرق بين دم اليهود ودم الأغيار، وفي اعقاب سلسلة العمليات الاستشهادية في آذار ١٩٩٦، شجع غينزبورغ تلاميذه على المسّ بالعرب، وعلّل الأمر بأن تعاليم الدين اليهودي توجب الانتقام من العرب. أُعتُقِل غينزبورغ إداريًا بأمر من رئيس الحكومة ووزير الأمن شمعون بيرس، لكن أطلق سراحه بعد ١٩ يومًا إثر التماس إلى المحكمة العليا وبمساعدة من عضو الكنيست رحبعام زئيفي (موليدت).[٩٤]

وفي مقابلة لصحيفة « معاريف » (١٢ /١ /٢٠٠٢)[٩٥] كرر تمجيد ما قام به القاتل باروخ غولدشطاين والحاخام مئير كهانا، مؤسس حركة « كاخ ». وقال أيضًا:

إطلاق الجنود للنار على العرب بطريق الخطأ هو عمل صائب. ما يمليه العقل البسيط انه يجب حالاً [في حال هروب من يطلقون النار على السيارات] المسّ بأقرب قرية عربية وتدميرها من الأساس. وبعد ذلك يجب القيام بعمل خير واقامة مستوطنة يهودية إلى جانب القرية العربية المدمَّرة. لا حق للعرب الذين يكرهوننا بالعيش في بلادنا. انهم يهددون حياتنا. يطمحون إلى سلبنا من أراضٍ لا يملكونها ولهذا فهم قطاع طرق. هناك ما يسمى العالم الثالث وهو الأكثر تخلّفًا على سلم الشعوب والقصد هو العالم العربي الواقع في أسفل درجات السلم. فوحشيته ولاساميّته تتجلى في العمليات الانتحارية

---

٩٢ أُقتبس لدى: غيدي فايتس، « قرأنا واستمتعنا »، **يديعوت أحرونوت** (ملحق ٧ أيام)، ١٨ /١٠ /٢٠٠٢. يصف التقرير ردود الفعل المتحمسة التي تلقتها دار النشر من بعض كبار الوزراء بعد ارسال نسخ من الكتاب إلى وزاراتهم. هذا ما ورد من مكتب وزير الخارجية شمعون بيرس: « نحن نحترم ونقدر جوهر ومضمون ورسالة الكتاب ونعبر عن شكرنا لكم على ارساله ». كتب بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة سابقًا: « نحن ننضم إلى أملكم بأن تبثّ الأمور الواردة في الكتاب روحًا جديدة في قلب اسرائيل وتجني ثمار عملكم ». كتبت وزيرة التربية ليمور لفنات انها رغم عدم مطالعتها للكتاب « تثق أن أقوال الحاخام غينزبورغ التي تخرج من القلب تدخل إلى القلوب ». مدير ديوان الوزير داني نافيه كتب ان « الوزير طالع في الكتاب ووجده مثيرًا للاهتمام ». وقال ديوان رئيس الكنيست ابراهام بورغ ان الكتاب أودع في مكتبة الكنيست. وفي أعقاب نشر التقرير، تنصل هؤلاء من أقوالهم مدعين أن ذلك إجراء روتيني يقوم به مديرو الدواوين الحكومية.

٩٣ مقتبس لدى موشي غورالي، « هل سيتملص الحاخام غينزبورغ مرة أخرى من المحاكمة؟ »، **هآرتس**، ٢٥ /١٢ /٢٠٠١.

٩٤ استئناف إعتقال إداري ٤ لعام ١٩٩٦ **الحاخام يتسحاق غينزبورغ ضد وزير الأمن ورئيس الحكومة** قرارات المحكمة العليا، مجلد ٥٠، الجزء الثالث، ص ٣٢٢١. صدر القرار يوم ٢٨ آذار ١٩٩٦.

٩٥ ساري مكوفير، « في الحرب لا يتوقفون عند التفاصيل الصغيرة »، **معاريف** (ملحق نهاية الاسبوع)، ١٢ /١ /٢٠٠١.

وعمليات التخريب، طبيعته الحيوانية تدفعه أن يقتلنا ويبيدنا. وبحسب الـ« كابالا »، فإن الشعب اليهودي هو الإبداع الانساني الأكثر تطوّرًا من حيث العقل والعاطفة، لكن شعب اسماعيل هو شعب من العبيد، وطبيعة العبد هي طبيعة منفلتة وغير ملجومة».

مضامين مشابهة لتلك منشورة أيضًا على موقع الانترنت التابع لغينزبورغ الذي أنشأته له جمعية « غال عيني » المذكورة أعلاه وعنوانه: www.pnimi.org.il.

في الآونة الأخيرة، وبعد أن قدّم محاميان التماسًا إلى المحكمة العليا، طالبا فيه بفتح تحقيق ضد الحاخام وتقديم لائحة اتهام ضدّه، قرر المستشار القضائي للحكومة فتح تحقيق ضدّ غينزبورغ بتهمة التحريض للعنصرية.[٩٦]

٩٦ **معاريف**، ٢١ /٦ /٢٠٠٢. راجعوا أيضًا ملف تحقيق سابق ضد غينزبورغ تم إغلاقه: **هآرتس**، ٢٨ /٦ /٢٠٠١ و ١٢ /٧ /٢٠٠١ و ١٦ /٨ /٢٠٠١. للمزيد من التفاصيل حول القضية والاجراءات القضائية ضده، راجعوا أيضًا: يزهار بيئير وكيرين غيتيس، ملاحظة رقم ٦٤ أعلاه، ص٢١–٢٦. راجعوا أيضًا: تقرير مركز « كيشيف »، **دولة في سبي المتطرفين: مجموعات خطر على الديمقراطية في اسرائيل – وجهات وسيرورات** (أكتوبر ٢٠٠٠) (بالعبرية).

عمل عبريّ

إحدى الأساطير المركزية في الحركة الصهيونية، حتى قبل قيام الدولة، هي أسطورة «العمل العبري» («عفوداه عيفريت»). نورد فيما يلي خمسة أمثلة تجسد هذه الأسطورة وكيفية ترجمتها إلى الواقع الاقتصادي–الاجتماعي في اسرائيل بطريقة رسمية وغير رسمية.

في اواخر حزيران ٢٠٠٢، قامت مجموعة معروفة تتكون من **١٥ رجل دين يهودي في المستوطنات** بنشر اعلان ينادي بطرد العرب وعدم تشغيلهم. ومما ورد في الاعلان الذي نُشر في النشرة التوراتية «لهافيم» أن: «تشغيل العمال العرب في هذه الأوضاع يشكل خطرًا على الحياة حين يسال الدم اليهودي كالماء بأيدي أعدائنا وبأيدي هؤلاء العمال أنفسهم». ولهذا يناشد الموقعون على الاعلان الجماهيرَ بعدم تشغيل العمال العرب وعدم التفاوض مع العرب وتفضيل الاتجار مع من لا يشغل العرب ولا يبيع منتوجاتهم.

قدّم نائب وزير الخارجية وزعيم حركة «ميماد»، الحاخام ميخائيل ملكيئور، شكوى إلى المستشار القضائي ضد هؤلاء الذين وصفهم برجال دين «من الصف الأول في البلاد». من بين الأسماء الموقعة على الاعلان: الحاخام حاييم دروكمان، الحاخام زلمان ميلاميد، الحاخام دوف ليئور، الحاخام مردخاي نجاري وغيرهم.[٩٧]

قام عشرات من اصحاب المصالح وأماكن العمل بإضافة أسمائهم إلى قائمة في **موقع الانترنت «عمل عبري»**، تشير إلى عدم تشغيلهم للعمال العرب. بدأ الموقع، وعنوانه www.jewsite.org/avodaivrit ، بثه على شبكة الانترنت منذ حزيران ٢٠٠٢. يعمل الموقع على العثور على أماكن عمل يكون فيها الطاقم كله يهوديًا صِرفًا، وعلى توجيه العمال اليهود إلى العمل فيها. تتنوع أماكن العمل الواردة في القائمة وتنقسم إلى المجالات التالية (داخل الأقواس يظهر عدد أماكن العمل في كل مجال كما ظهرت في الموقع حتى يوم ٨/١٠/٢٠٠٢): قاعات للأفراح (٣)، اعمال سمكرية (٦)، تغليف (١)، بناء (٢٢)، فنادق وبيوت ضيافة (٣)، صيانة حدائق ونباتات (٣)، نقليات ورافعات (٧)، تحف وأزهار (١)، زراعة (٦)، نسيج (١)، مخابز وحلويات (٤)، خدمة سفريات (٢٨)، تصليح سيارات (٥)، منتوجات أمنية (١)، مطابخ (١)، مطاعم (٩)، نجارة ومقاولة خشب (٩)، اعمال حفريات وبنى تحتية (٢)، مأكولات جاهزة (٥)، سجاد (١)، ترميم بنايات (٢٤) محطات تزويد وقود (٣).

يدير الموقع عدي غينزبورغ؛ وهو مبادر مستثمر من «جبعات شموئيل»، ويستعين – على حد قوله – بطاقم عمل ماهر ومنظم، ويموّل عمل الموقع من جيبه الخاص ومن أموال المتبرعين. يقوم موقعان آخران، «ييشاع نيوز» و «قطيف.نت»، تابعان لليمين المتطرف برعاية عمل الموقع وتزويده بمكان لحفظ منتدياته. باستطاعة اصحاب المصالح عرض أماكن عمل للعاطلين اليهود عبر المنتديات، شريطة أن يعمل في مصالحهم يهود فقط. ورد في تقرير لصحيفة «هآرتس» ان طاقم «عفوداه عيفريت» لم ينفوا إمكانية تثبيت أصحاب المصالح لافتات على مداخل مصالحهم تشير إلى عدم تشغيلهم للعرب.[٩٨]

يشير القائمون على الموقع أن «هدفنا هو تشجيع تشغيل اليهود بالذات وتشجيع من يشغّلون

---

٩٧ «حاخامات معروفون في المستوطنات...»، *Walla*، ٢/٧/٢٠٠٢. كذلك: «النيابة العامة تنظر في نداء رجال الدين بعدم تشغيل العرب»، *Walla*، ١٠/٧/٢٠٠٢. كذلك: «حاخامات ينادون بعدم تشغيل العرب وعدم التفاوض معهم»، **هآرتس**، ٣/٧/٢٠٠٢.

٩٨ «موقع على الانترنت ينشر أسماء مصالح تشغل اليهود فقط»، **هآرتس**، ٢٣/٩/٢٠٠٢.

اليهود فقط»، وأن «هذا الموقع أقيم لهذا الهدف». ويقومون باقتباس إصحاحات من التوراة لتبرير فكرة «العمل العبري» ويقولون: «... وعليه، فعلينا جميعًا وقف الاتّجار مع الأعداء وتشجيع الأخوة. كخطوة أولى، ننشر قائمة بأسماء مكاتب السفريات التي لا تشغّل العرب الأعداء، ومقابلها قائمة بأسماء من يشغلون العرب. ليعرف الجمهور ويحذر من إكساب الرزق لمن يطلبون دمنا».[٩٩]

توجهت حركة «سلام الآن» ومركز «مساواة» إلى المستشار القضائي للحكومة بطلب محاكمة مشغلي الموقع والشركات التي تُعلن فيه.[١٠٠] ردًا على ذلك أعلن المستشار القضائي للحكومة عن فتح تحقيق.[١٠١]

كتب الصحافي ب. ميخائيل في زاويته في صحيفة «يديعوت أحرونوت» (٢٧ /٩ /٢٠٠٢):

مرة أخرى تطلع علينا هذه «النيرنبرغية» الوقحة. وكأنه لم تُسنّ قَطّ قوانينُ تأذن بتشغيل أبناء شعب الأسياد، وكأنه لم تُكتب قَطّ جمل تحقيرية تطالب أبناء عرقهم المختار أن لا يشتروا من أبناء عرقنا الخسيس. وكل هذا باسم بعض أنصاف الإصحاحات التي تزين هذا الموقع المقيت. لكأنه إذْن من السماء لتبرير أسوأ الحقارات اللاسامية. وفي محاولة بائسة للتنصل من المخالفة الجنائية، يشيرون عبر الموقع ان غير اليهود، ممن يقيمون فرائض أبناء نوح السبعة، صالحون للتشغيل. ولشديد الأسف، ليس من اليسير العثور في اسرائيل على يهود يقيمون فرائض أبناء نوح السبعة تلك. ولم يوضح العنصري الصغير في الموقع ما هو حكم هؤلاء».[١٠٢]

كتب المحامي علي حيدر، مدير برنامج التفضيل التصحيحي والتمثيل اللائق في جمعية «سيكوي – للنهوض بالمساواة المدنية»:[١٠٣]

«تنظيم المشغلين اليهود في مجموعات ليس عملية عفوية يقوم بها أفراد، إنما هي خطوة محسوبة ومخططة تقتات من الجو العام المحرض على المواطنين العرب. اذا لم تتم معالجة الأمر بسرعة، ستؤدي هذه الظاهرة الخطيرة بالضرورة إلى نشوء دولة أبارتهايد على غرار جنوب أفريقيا سابقًا، وستعيد إلى الوجود منظومة العلاقات بين السود والبيض في الولايات المتحدة في سنوات الستينيات.»

قبل الاعلان عن وجود موقع الانترنت «عمل عبري»، نُشر تقرير في الصحيفة المحلية «كول هزمان» (١٤ /٣ /٢٠٠٢) بعنوان «عمل عبري، بطالة عبرية»،[١٠٤] ذُكرت فيها مجموعة تسمي نفسها «عمل عبري»، تتكون من سكان المستوطنات الذين وزعوا في القدس مناشير تطلب من جمهور اليهود مقاطعة مكاتب السفريات التي تشغل العرب. وفي المنشور غير الموقّع ظهرت قائمة المكاتب التي تشغل العرب وأرقام هواتفها لكي يتمكّن الجمهور من إسماع احتجاجه لدى هذه المكاتب. وكخدمة للجمهور، قدم كاتبو المنشور قائمة المكاتب «النظيفة» من العرب. وأشارت الصحيفة أن المنشور هو استمرار لأعمال التحرش بسائقي سيارات الأجرة العرب منذ اندلاع الانتفاضة. المسافرون لا يرغبون في السفر مع سائقين عرب، واضطر قسم من السائقين إلى ترك عملهم. وتفاخرت بعض مكاتب السفريات أمام مراسل الصحيفة بأنّ سائقيها «حتى لا يقلون المسافرين

---

٩٩ راجعوا: www.jewsite.org/avodaivrit

١٠٠ «سلام الآن» للمستشار القضائي: التحقيق مع مشغلي موقع «عفوداه عفريت»، **هآرتس**، ٢٤ /٩ /٢٠٠٢. كذلك: «مساواة: سنقاطع المصالح المسجلة في موقع «عفوداه عيفريت»، **هآرتس**، ٢٥ /٩ /٢٠٠٢.

١٠١ «المستشار القضائي أمر بالتحقيق مع مشغلي موقع عفوداه عيفريت»، **هآرتس**، ١٠ /١٠ /٢٠٠٢.

١٠٢ ب. ميخائيل، «سيد يهودي، عبد كنعاني»، **يديعوت أحرونوت** (ملحق العيد)، ٢٧ /٩ /٢٠٠٢، ص ٧.

١٠٣ علي حيدر، «الحكومة عبّدت الطريق»، **هآرتس**، ٢٦ /٩ /٢٠٠٢.

١٠٤ حاييم ليفينسون، «عمل عبري، بطالة عربية»، **كول هزمان**، ١٤ /٣ /٢٠٠٢.

العرب». مقاطعة السائقين العرب تلقى شعبية في أوساط الحريديم، حيث يصرّ غالبية المسافرين بينهم على عدم السفر مع العرب ويقاطعون حتى المكاتب التي تشغلهم. «الجمهور لا يريد السفر معهم. إنهم يبعثون النساء والأولاد لوحدهم ولهذا فهم يطلبون أن يكونوا في مأمن». هذا ما قاله للصحيفة أحد سائقي سيارات الأجرة الذي يعمل مع الحريديم. «نحن لا نقبل العرب. يجب دفن العرب في الأرض. انظر ماذا فعلوا بنا». إضافة إلى ذلك، إن عدم تشغيل العرب قضية اقتصادية. «أيهما أفضل بالنسبة إليّ؟»، قال منسق السفريات في مكتب سيارات أجرة، «أن أعمل بلا انقطاع أم أن يقاطعوني؟». وتعدّد الصحيفة أسماء مكاتب سيارات الأجرة التي لا تشغل العرب في مدينة القدس (وعددها ١٧).

وتفيد الصحيفة في نفس التقرير أن المسؤولة عن التعليم فوق الابتدائي في مديرية التربية في القدس، يهوديت شالفي، عممت تعليمات خلال الأسبوع نفسه على جميع المدارس في القدس، مفادها: «أكرر وأؤكد على مراعاة تعليماتي بمنع تشغيل عرب من سكان القدس الشرقية او الضفة الغربية وغزة في أعمال البناء والخدمات في المؤسسات التربوية... الرجاء التأكد من المحافظة على التقيد بهذه التعليمات». أرفقت شالفي تعميمها بتعليمات قديمة صادرة عن وزارة التربية والتعليم بصدد تشغيل العرب في المدارس. وتضيف الصحيفة في تقريرها أن إحدى المدارس في المدينة، «أورط نفيئيم»، استبقت السيدة شالفي في هذا الموضوع ولم يُعد إلى العمل في المدرسة عامِلا نظافة عربيان تم الاعتداء عليهما في المدرسة قبل ذلك بشهر واستبدلوا بعمال آخرين.

في شهر شباط ٢٠٠١، اشتكى عمال عرب في **شبكة مطاعم «أفازي»** ضد منعهم من التكلم بلغتهم الأم أثناء العمل. ويعود السبب في ذلك إلى خوف أصحاب شبكة المطاعم من ان التكلم بالعربية أثناء العمل «قد يمس بسمعة الشبكة». ليس هذا فحسب، بل تمت تسمية العمال العرب الذين يشكلون ٨٠٪ من عمال الشبكة بأسماء عبرية. بعد مظاهرات أكتوبر ٢٠٠٠، التي قام خلالها سكان يهود بمهاجمة العمال العرب في أحد مطاعم الشبكة القائم في حي «هتيكفا» في تل ابيب في شارع «هئيتسيل»، قرر أصحاب الشبكة إبعاد أولئك العمال واستبدلوهم بمهاجرين جدد. نُقل قسم من العمال إلى مطاعم أخرى تابعة للشبكة وتم فصل الباقين.[١٠٥]

في تاريخ ١٥/١١/٢٠٠٢ نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» تقريرًا شاملاً عن العمل والبطالة في اسرائيل. تناول التقرير، فيما تناول، التمييز ضد الأقلية العربية. فيما يلي قسم من التقرير:

... وكأننا نفتقد إلى الظواهر القبيحة في سوق العمل، فللعنصرية المُمَأْسَسَة هناك مكانة مرموقة. البطالة تمس في الأساس بالبلدات العربية. وحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية، إن العاطلين عن العمل العرب هم تقريبًا ضعفا نظرائهم في البلدات اليهودية. والنتيجة: مستوى حياة متدنٍّ وغضب متراكم. التمييز على خلفية الانتماء العرقي ممنوع بموجب قانون تساوي الفرص في العمل... ومع ذلك، وبخاصّة في مكتب التشغيل التابع لدولة اسرائيل، يستطيع كل مشغل أن يطلب عاملاً «غير عربي». وسيظهر توجهه على شاشات الحواسيب لدى كل موظفي مكتب التشغيل ومرفقة بها الملاحظة التي تنمّ عن تمييز. المتوجهون حتى مُعْفَوْن من الحاجة إلى رؤية مرشح عربي للعمل، وان كان ملائمًا للعمل ملاءمةَ القفّازات لكفّ اليد. يزود المشغلون مكتب التشغيل بمتطلبات الوظائف التي يقترحونها. من يريد عاملاً يهوديًا فقط، تكفي منه الاشارة بخط صغير، «ليس من الطيبة» أو «ليس من الناصرة». مثلاً، آشير نعيم، يملك شركة دهانات في نتانيا، توجه إلى مكتب التشغيل وطلب عمالاً «ليسوا من الطيبة». يدعي نعيم: «اقوم أحيانًا بأعمال في وزارة الأمن» ويردف قائلاً: «انا

---

١٠٥ هآرتس، ١٣/٢/٢٠٠١.

لا أقبل العرب بسبب ما يحدث عندهم. لا أريد تشغيل العرب عندي. ليذهبوا ويقبضوا مخصصات البطالة أو التأمين الوطني. ماذا يهمني؟ ليقبضوا كما يشاؤون. عندي عربي واحد، وهو بالذات طبيعي ولا أريد أن استوعب غيره». ولكن كيف نلوم دهّانا من نتانيا في حين تعمل شركة حكومية بموجب نفس المبدأ؟ شركة «كومبل هساعوت»، التي تعمل مقاولة لصالح شركة الكهرباء، بحاجة إلى سائق شاحنة من النوع الثقيل... منذ شهر وهم يحاولون العثور على سائق دون جدوى ومع ذلك يريدون «من غير الطيّبة». يعلل ذلك ممثل الشركة، دافيد روتنبرغ، بقوله: «نحن نعمل مع شركة الكهرباء وهم لا يسمحون للعرب بالدخول. لا أفهم حقيقة ما سبب ذلك. لكن النتيجة أنني لا استطيع تشغيل سائقي الشاحنات العرب عندي. أرسلنا مرة سائق شاحنة عربيًا إلى منطقة شركة الكهرباء فقاموا بتأخير دخول الشاحنة ساعات إلى أن وجدت سائقا يهوديًا.»

البنوك وشركات التأمين والتمييز العرقي

تتجلى انعكاسات اضافية للعنصرية في حالة **بنك مركنتيل ديسكونت**. في تشرين الثاني ٢٠٠٢ نُشر أن قسم التسويق في بنك مركنتيل ديسكونت ينظر في امكانية جباية فائدة من الزبائن العرب بنسبة أعلى من النسبة التي يجبونها من اليهود. يتبين من وثيقة داخلية وزعها قسم التسويق والنهوض بالمصالح في البنك، أن البنك معني بعرض قروض من ١٠٠٠٠ حتى ٣٠٠٠٠ ش.ج للزبائن المحتملين لفترة ٣٦ شهراً. مقابل الحصول على القرض سيطلب البنك من الزبائن اليهود فائدة أساسية + ٢,٥٪. أما من الزبائن العرب فسيطلب البنك فائدة أساسية + ٣,٥٪. بعد الكشف عن القضية، ادعى البنك أن تلك هي مبادرة من موظف بسيط في البنك وتم حذفها، وبعث البنك بدلاً منها رسالة توضيحية شرح فيها ان لا فرق بين مختلف اوساط المواطنين.[١٠٦]

في أيلول ٢٠٠٢ نُشر أن **شركات التأمين** قطعت اتصال وكلاء التأمين العرب، الذين يصل عددهم إلى ٢٥٠، بمنظومة الحواسيب الخاصة بتأمينات الحياة الالزامية لسائقي السيارات. وذلك بادعاء انهم اجتازوا السقف المحدد لعدد الدعاوى التي حددتها الشركات. ادعت الشركات أن وتيرة الدعاوى في أوساط الجماهير العربية أكبر منها في الوسط اليهودي. وعقّب على ذلك عضو الكنيست أحمد الطيبي (العربية للتغيير) أن «هذه خطوة حادة وتمييز بشكل سافر ضد العرب». وبحسب رأيه، حتى لو كان ادعاء الشركات صحيحًا، فهنالك قانون للتأمين الالزامي ويجب اعطاء الجميع امكانية التأمين. اضافة إلى ذلك، ادعى الطيبي أن في أوساط أخرى، كالمهاجرين الروس، نسب دعاوى عالية، لكنهم موزعون على وكلاء كثيرين، ولهذا تستصعب الشركات في تشخيصها «للوكلاء الإشكاليين». ويدعي الوكلاء العرب أن معيار عدد الدعاوى، وليس معيار الحجم المادي للدعاوى، غير عادل.[١٠٧]

---

١٠٦ «بنك مركنتيل نظر في امكانية جباية فائدة أكبر من العرب» *Ynet*، ٦/١١/٢٠٠٢.

١٠٧ راجعوا: جريدة **صوت الحق والحرية**، ٢٠/٩/٢٠٠٢؛ وكذلك: «وكلاء تأمين عرب: شركات التأمين تنقطع عنا»، *Ynet*، ١٤/١١/٢٠٠٢.

فنّانون ومطربون

لا تحيد العنصرية وتشجيع العنف عن الفنانين والمطربين. قال **المغني وعازف الغيتار روني بيترسون**، وهو أمريكي الأصل، في مقابلة نُشرت في صحيفتين محليتين تابعتين لصحيفة «معاريف»:[١٠٨] «نحن [بيترسون وجورج بوش] سنحتل المنطقة بأسرها [الشرق الأوسط] ونقتل جميع المسلمين الملاعين». بيترسون سيكون فرحًا إن تمت تصفية ما لا يقل عن ٢٠٪ من المسلمين في المحيط القريب والبعيد على وجه السرعة. ولديه فكرة لطريقة التنفيذ: «في الساعة ١٢ ظهرًا في ذات اليوم على بوش أن يرسل أربع قنابل نووية: إلى الرياض وبغداد وطهران وربما سوريا أيضاً. بعدها سيصبح بالامكان الحديث مع من تبقّوا عن السلام. يجب تلقينهم درسًا!». وردًا على سؤال المُحاور: «وماذا بشأن الأبرياء؟ الأولاد والنساء؟» يقول: «... لا يمكننا التفكير دائمًا في الأبرياء. المسألة الآن هي إما نحن او هم، وأنا أريد أن نكون نحن. لن أعطي أي مسلم تعيس ملتح ويلبس فستانًا أن يدير لي حياتي! سأقتلهم حتى آخر شخص فيهم إذا لزم الأمر لكي أنقذ العالم». «أتتحدث عن الفلسطينيين أم عن المسلمين بشكل عام؟» يسأله المُحاور. «عن المسلمين! ليس هناك شيء اسمه فلسطينيون! لقد اختلقوا ذلك. الضفة الغربية هي الأردن وغزة هي مصر. فليذهبوا إلى بيوتهم! أنا لا أتحدث عن الترانسفير ولا أريد الترانسفير أنا أريد تطييرهم من هنا!... جميع العرب ومنتحريهم فقدوا جميع حقوق الانسان. إنهم صراصير! من ينتحر في مجمع تجاري أو في مطعم لبيع البيتزا ويقتل الأولاد فليست له أية حقوق!».

بيترسون ليس مطربًا مشهورًا نسبيًا، لكن أقواله حظيت بتغطية اعلامية واسعة. في مقابلة لصحيفة «يديعوت احرونوت» (١٨/٣/٢٠٠١) مع أحد أشهر المطربين في اسرائيل، **أريئيل زيلبر**، هاجم الأخير المواطنين العرب قائلا ما يلي:[١٠٩]

> لديّ مشكلة جِدّيّة معهم، أستحقّ أنا أيضًا حق تقرير المصير. أنا لا أريد أن تصبح هنا دولة يهودية وعربية أيضًا... سيُجهز علينا العرب هنا. نحن محاطون بمئتي مليون مسلم يريدون رمينا من هنا. لن يساعدنا ما نعطيهم أو لا نعطيهم، في نهاية الأمر سيقومون بطردنا... أنا شيوعي بكل جوارحي وأؤمن بأن جميع الناس سواسية. لكن إذا كان العربي الذي يعيش هنا لا يحترم الدولة ولا يحترم عَلَمها ولا نشيدها الوطني ولا رئيسها، فلمَ أؤيده؟ أحمد الطيبي والأفعى الأخرى [عزمي بشارة] الذي يركض إلى سوريا، يثيرون غضبي... لو لم نكن موجودين لما كان هناك شعب فلسطيني. الأردنيون والسوريون والمصريون كانوا سيبيدونهم وكانوا سيقطّعونهم إربًا إربًا. واذا كان أحمد الطيبي سيفتح فمه كانوا سيقطعون رأسه خلال ثانية.

في أعقاب هذه المقابلة وما تخللته من تصريحات، وبضمنها مهاجمته اللوطيين بادعاء أن تلك هي ظاهرة «انحراف»، ثارت عاصفة جماهيرية اضطُرّ المغني بسببها إلى الاعتذار. أما العرب فلم يكن هناك من يدافع عن كرامتهم ويطالب بالاعتذار عن الاهانة التي لحقت بهم، ولهذا لم يعتذر المغني عن مساسه بهم.[١١٠] وربما كان هذا ما جعله يعاود الكَرّة مرة أخرى؛ ففي ١٣/٢/٢٠٠٢ أعرب زيلبر عن تأييده الواضح للترانسفير:

> لدينا هنا ما يقارب مليونَيْ فلسطيني [داخل اسرائيل]. ما حاجتنا بهم؟ نحن بحاجة إلى دولة يهودية. هم يريدون رمينا من هنا. ما العمل؟

---

١٠٨ «سيد العالم»، **زمان تل ابيب**، ١٤/١١/٢٠٠٢؛ وكذلك: «كهانا؟ يساريّ أكثر من اللازم»، **زمان هشارون**، ١٤/١١/٢٠٠٢.
١٠٩ يوآف بيرنبرغ، مقابلة مع أريئيل زيلبر، **يديعوت أحرونوت**، ١٨/٣/٢٠٠١.
١١٠ «زيلبر يعتذر: كل ما أردته هو الاحتجاج»، *Walla*، ٢٠/٣/٢٠٠١.

أشار زيلبر إلى ضرورة التمييز بين العرب المسيحيين وبين العرب المسلمين «الذين هم ضدنا». وعندما سُئل فيما اذا كانت هناك حاجة لتحميل المسلمين على شاحنات وارسالهم إلى ما وراء الحدود، أجاب: «نعم، هكذا بالضبط». مع ذلك أوضح أن ذلك «يجب أن يتم باتفاق». وبحسب أقواله «هذا هو املنا الوحيد في البقاء هنا. ليس لدينا خَيار آخر. هذا ما سيحدث في النهاية وهذا واضح». وشرح المغني أنه لا يكره العرب لكن «رويداً رويداً يتغلغل هذا». في ذات اليوم استضافه المذيع رافي ريشيف في برنامجه في إذاعة الجيش الاسرائيلي «غالي تساهال»، وهناك فضل زيلبر استعمال كلمة «نقل» بدلاً من «ترانسفير».[١١١]

في ١ /١٢ /٢٠٠٢ أهان **الكوميدي روعي ليفي** زوجين عربيين من الناصرة حتى اضطروا إلى مغادرة صالة العرض. ليفي يقدّم برنامجًا في القناة التلفزيونية الثانية اسمه «دابل ديت» وقدّم عرضًا ساخرًا مع فرقته في حانة تدعى «حفات هحيوت» (وتعني: مزرعة الحيوانات) في «كريات طبعون». بعد بداية العرض سأل ليفي إن كان ثمّة عرب بين الحضور. رفع أحد الحضور يده وقال إنه من الناصرة وحضر بصحبة زوجته للاحتفال بعيد ميلادها. ومنذ تلك اللحظة وطوال العرض، تعمد ليفي اهانتهم. على سبيل المثال قال الحضور إن ليفي سأل الشاب: «لمَ ينهض اخوتك في الصباح ويأخذون حقيبة ويقررون أنهم سيتفجرون هذا اليوم؟ أنت أيضًا نهضت في الصباح وتناولت حقيبة وفكرت في أن تفجّر نفسك؟». ثم قال فيما بعد: «أنا لا أفهم كيف تعمل خدمات الأمن في هذا المكان، كيف سمحوا لعربيين بالدخول؟». بعد نصف ساعة من بداية العرض، قام الرجل وزوجته وغادروا الحانة. لكن حينها أيضًا تواصلت ملاحظاته المهينة. فقد أغلق الباب وراء الرجل وزوجته وقال إنهم أبقوا هنا على الطاولة، عن قصد، أشياء أحضروها معهم من البيت، رامزًا إلى موادّ متفجرة. صاحب الحانة قال إن الحضور شعروا «بعدم الارتياح» وقالوا إن ليفي بالغ كثيرًا.[١١٢]

بعد أيام أجري حوار مع ليفي في صحيفة محلية اسمها «كول بو».[١١٣] وفي إجابة عن سؤال حول ما إذا كانت هناك حدود في العرض الكوميدي الساخر «ستاند أب»، قال ليفي:

... سأقول لك الآن: نحن في سنة ٢٠٠٢. أنت تحضر إلى عرض «ستاند أب» وتسأل اذا كان بين الحضور عربي ويقف أحدهم ويقول «نعم». ماذا تفعل؟ تصفر وتواصل تقديم العرض؟ عليك أن تتكلم عن هذه الأمور. هذا إلزاميّ. هذه كل الفكرة التي وراء عرض الـ «ستاند أب»... من الطبيعي أن أتكلم عن هذا الأمر... هذا ما يفكر فيه الجميع...

الإجماع الصهيوني، الذي نشأ في اسرائيل أثناء الفترة التي واكبت إعداد التقرير، أدّى إلى إسكات وإخماد صوت الابداع الفني الخارج عن الاجماع، مثلما هو الحال في الآراء السياسية والأكاديمية. في ١٠ /١٢ /٢٠٠٢، أعلن **مجلس رقابة الأفلام** أنه قرر منع عرض فيلم «جنين جنين». وورد في البلاغ الذي سلمه رئيس المجلس، نسيم أبولوف، إلى مخرج الفيلم، محمد بكري، ما يلي:

بعد نقاش شامل بين أعضاء مجلس رقابة الأفلام، قرر المجلس منع عرض الفيلم للأسباب التالية: نحن بصدد عرض مُشوّه للوقائع على هيئة حقيقة وثائقية من شأنها تضليل الجماهير. نحن بصدد فيلم ترويجيّ يعرض، بشكل أحادي الجانب، موقف الطرف الذي تخوض دولة اسرائيل في مواجهته حربًا

---

١١١ «أريئيل زيلبر يضرب مرة أخرى: ترانسفير للعرب»، *Walla*، ٢٠ /٣ /٢٠٠١؛ راجعوا كذلك: **يديعوت أحرونوت**، ١٣ /٢ /٢٠٠٢. نُشرت المقابلة في الأصل في أسبوعية «مكور ريشون» اليمينية.

١١٢ **يديعوت أحرونوت**، ٣ /١٢ /٢٠٠٢. في تعقيب دعا الصحافي رونين شاكيد إلى مقاطعة برنامج ليفي التلفزيوني، واصفًا إياه بـ«العنصري الصغير». رعنان شاكيد، «يجب القول»، **يديعوت أحرونوت**، ٤ /١٢ /٢٠٠٢.

١١٣ ألون عيدان، «يروقني الحديث عن العرب»، **كول بو** (محلّيّة تابعة لشبكة شوكن التي تُصدر «هآرتس»، وتوزَّع في منطقة حيفا)، ٦ /١٢ /٢٠٠٢.

ما زالت مستمرة.

نحن بصدد فيلم يمس بشكل قاسٍ بمشاعر الجمهور الذي قد يظن خطأ أن جنود جيش الدفاع الاسرائيلي يرتكبون بشكل منهجي ومتعمد جرائم حرب.[١١٤]

جاء هذا القرار بعد أن عُرض الفيلم عدة مرات ضمن عروض خاصة لا تستوجب مصادقة المجلس. مقابل ذلك، تستوجب العروض التجارية موافقة المجلس. يعرض الفيلم شهادات لسكان مخيم اللاجئين جنين حول الوقائع التي رافقت احتلال الجيش الاسرائيلي للمخيم أثناء حملة «السور الواقي». قال بكري، وهو فلسطيني مواطن في اسرائيل، في معرض تعقيبه على القرار:

هذا يثبت مرة أخرى أن الديمقراطية عندنا في اسرائيل هي أحادية الجانب. الكثير من الأفلام الأحادية الجانب أُنتجت في اسرائيل، لكن يبدو أن لا ضير في ذلك ما دام المخرج يهوديًا.

مدير سينماتيك تل ابيب، ألون غاربوز، قال: «هذه خطوة اخرى تتخذها دولة اسرائيل في تدهورها نحو ظلمة العصور الوسطى».[١١٥]

وكتب الصحافي يهودا ليطاني في تعقيبه على القرار: «من الآن فصاعدًا يُقرّ بأننا لسنا محتلين ومضطهدين (بكسر الهاء) فحسب، بل أيضًا نكمّ الأفواه».[١١٦]

التمس بكري إلى المحكمة العليا بعد أن رد المجلس استئنافه.[١١٧]

---

١١٤ **هآرتس**، ١١ /١٢ /٢٠٠٢. راجعوا كذلك: **يديعوت أحرونوت**، ١١ /١٢ /٢٠٠٢.

١١٥ **هآرتس**، ١١ /١٢ /٢٠٠٢.

١١٦ يهودا ليطاني، «نرميهم بعيوبنا»، **يديعوت أحرونوت** (ملحق ٢٤ ساعة)، ١٢ /١٢ /٢٠٠٢. راجعوا كذلك: يؤاف بيرنبرغ، «كمّ أفواه أم تحريم شرعي؟»، **يديعوت أحرونوت** (٢٤ ساعة)، ١٢ /١٢ /٢٠٠٢؛ مئير شنيتسر، «نحرم أنفسنا»، **معاريف** (اليوم)، ٢٥ /١٢ /٢٠٠٠؛ غوئيل بينتو، «لأي جانب يحق أن يكون أحادي الجانب»، **هآرتس** (ملحق غليريا)، ١٨ /١٢ /٢٠٠٢؛ رعنان شاكيد، «عن العمى»، **يديعوت أحرونوت**، ١١ /١٢ /٢٠٠٢.

١١٧ ملف المحكمة العليا ٣١٦ لعام ٢٠٠٣ **محمد بكري ومنتدى المنتجين الوثائقيين ضد مجلس رقابة الأفلام ووزارة العلوم والثقافة والرياضة**. في ١٠ /١ /٢٠٠٣ أصدرت المحكمة أمرًا احترازيًا لصالح الملتمسين. في يوم ١١ /١١ /٢٠٠٣ أصدرت المحكمة قرارها القاضي بإلغاء قرار مجلس الرقابة والسماح بعرض الفيلم.

« الترانسفير سينطلق من اللدّ »

لكي نجسد العنصرية على الصعيد المحلي، صعيد الميكرو، ولكي نوضح ديناميكية هذه العنصرية في الحياة اليومية، اخترنا حالة الانتخابات البلدية في مدينة اللدّ.

اللدّ مدينة مختلطة عدد سكانها ٦٦١٠٠ نسمة. منهم ١٣٠٠٠ عربي (١٩,٦٪) والباقي يهود.[١١٨] في أيار ٢٠٠٢ أجريت الانتخابات لبلدية اللد. دارت الانتخابات حول قضية واحدة مركزية: كيفية المحافظة على الأغلبية اليهودية في مدينة اللد. بعض القوائم اعلنت أنّ السكان العرب في المدينة هم السبب الأساسي في مشاكل المدينة قاطبة: الاجرام، المخدرات، هجرة الأزواج الشابة من المدينة، وعجز كبير في الميزانية تم بسببه تقديم موعد الانتخابات. تقترح قوائم اليمين نقل هؤلاء السكان « بطرق ودّيّة » إلى أماكن أخرى، وتركيزهم في « أحيائهم »، وهدم البيوت غير المعترف بها (« غير القانونية » على حدّ تعبيرهم)، وتقليص امكانيات التعليم أمامهم، والتضييق على البنى التحتية المتهالكة أصلاً. فيما يلي مقاطع من تقرير صحفي عن هذا الموضوع:[١١٩]

إيلي ساعار، مرشح قائمة « حيروت » في اللد لرئاسة البلدية، يقود حملة إعلامية لا سابق لها من حيث فظاظة شعاراته التي تتركز بغالبيتها في الصراع ضد العرب في المدينة. شعاره الانتخابي – « إيلي ساعار سيجلب النظام إلى اللد؛ حيروت لتدعيم الأغلبية اليهودية » – يطلّ من كل زاوية في المدينة. المناشير التي يوزعها على سكان المدينة تقول إن « اللد بحاجة إلى رئيس بلدية لا يعتمد على أصوات العرب »، وإن « إيلي ساعار مستعد للتخلي عن أصواتهم ». ويقترح ساعار على سكان المدينة أن يصوتوا ضد « تحكم الطيبي وبشارة باللد وضد الغرب المتوحش في اللد وضد تحويل اللد إلى دفيئة للارهاب »، ومع « أغلبية يهودية في اللد، سلطة القانون في اللد، تربية نوعية لأولادنا ». أحرف شارته الانتخابية هي « نيتس » (صقر). ساعار لا يؤمن بالرسائل الضبابية. لديه تفسير واحد لمشاكل المدينة. وعلى حد قوله « تسلل السكان العرب إلى الأحياء اليهودية يشكل عاملاً مشجّعًا لمغادرة اليهود ». أي: « مسؤولية عدم تنفيذ القانون في مجالات مختلفة تقع على عاتق العرب ». ويشدد ساعار على أنه إذا لم تستيقظ المدينة الآن، والأفضل أن يتم ذلك برئاسته، « فستتحول اللد في أقل من عشر سنوات إلى مدينة ذات أغلبية عربية ورئيس بلدية عربي. في هذه الحالة سأغادر المدينة ». لدى ساعار حلم أيضًا: فهو ينوي، بواسطة خارطة هيكلية تم رسم خطوطها الأساسية، فصل السكان عن بعضهم. رسالته الأساسية : « تعايش الواحد بجانب الآخر وليس الواحد داخل الآخر ». بالطرق الودية وبواسطة قوانين نسنها في الكنيست وكذلك بطرق أقل ودية أيضًا لكنّها قانونية جدًا، يريد ساعار إخراج السكان العرب من الأحياء المختلطة وجعلهم ينتقلون إلى « أماكن أخرى في البلاد أو إلى ٢٢ دولة اسلامية ممكنة ». العربي الذي يصر على السكن في اللد سيصبح مدعوًا إلى السكن في أحد الأحياء المنعزلة، حيث يقيم بنو قومه فقط. قسم لا بأس به من البيوت العربية سيتم هدمها بأوامر من المحكمة لأنها بُنيت دون استصدار التراخيص اللازمة.

وعلى حدّ قول ساعار، هناك حوالي ١٠٠٠ بيت غير قانوني من هذا النوع. ساعار ينوي توفير محفّزات ايجابية للعرب بواسطة « تهيئة الأراضي في الأماكن المعدّة لهم »... وإن بدت احتمالات ساعار بالفوز بالانتخابات ضئيلة جدًا، فإنّ الشرعية التي يتم قبوله بها تبشر بما سوف يأتي... وهو ليس وحده.

---

١١٨ **كتاب الإحصائيّات السنويّ لإسرائيل رقم ٥٣** (دائرة الاحصاء المركزية، ٢٠٠٢).

١١٩ تمار نهاري، « الترانسفير سينطلق من اللد »، *Walla*، ١٤ /٥/ ٢٠٠٢. راجعوا كذلك: آري شافيط، « اللدّ مثالاً »، **هآرتس**، ٢٢ /٥/ ٢٠٠٢.

أركادي شطاين، مرشح حزب «يسرائيل بيتينو» لرئاسة البلدية، يقود حملة تبث الرسائل والأفكار نفسها. حملة «شاس» تتضمن أفكارًا أقلّ فظاظة ضد العرب، لكن نجد بين أسسها برنامجًا لجهاز تربوي وأحياء لليهود فقط. وبالمقابل، لا تتبنى حملات المرشحين المتقدمين مكسيم ليفي، عن الليكود [والذي فاز في نهاية الأمر في الانتخابات وتوفي بعد ذلك ببضعة شهور]، وغابي أسرف عن حزب العمل، خطًا واضحًا يؤيد سكان اللد العرب. جولة قصيرة في الأحياء العربية في مدينة اللد توضح لنا الصورة. حي شنير وحي القطار يذكراننا بمخيم لاجئين فلسطيني متوسط. البيوت موزعة دون ترتيب، والشوارع ضيقة، واكوام النفايات منتشرة في كل مكان، وفي الجو تعلو رائحة غامضة لجثث الجرذان. غالبية السكان لا يدفعون الضرائب للبلدية، ومقابل ذلك لا يتلقّون الخدمات: النفايات التي لا تتمّ إزالتها تُحرق في الشوارع، والمجاري غير مربوطة بشبكة المجاري البلدية. غالبية البيوت في هذه الأحياء بُنيت دون المصادقات اللازمة. قسم منها بُني على أرض بملكية خاصة. يدعي السكان أن البلدية تعارض مبدئيًا المصادقة على أي بناء أو ترميم يقوم به العرب في هذه الأحياء. ولهذا فهم يُضطرون إلى البناء بطريقة غير قانونية. ظروف حياتهم، على أي حال، لا يمكن أن يتقبلها العقل. على الأطراف الغربية للمدينة تنتصب بنايات حي «غاني أفيف» الفاخرة والمأهولة بغالبيتها بالمهاجرين الروس. سكان اللد العرب، وغالبيتهم من مواليد المدينة، ينظرون إلى هذا الحي بعيون تملأها الحسرة...

مواقع كراهية على الانترنت

تشكّل شبكة الانترنت فضاء واسعًا قد يكون أرضًا خصبة وغير مراقبة لتنمية العنصرية والأهداف العنيفة. بالاضافة إلى موقع «عفوداه عيفريت» المذكور، نُشر في تمّوز ٢٠٠١ أن هناك موقعًا عنصريًّا ضد العرب يعمل تحت اسم «Anti–Arabi موقع الاحتجاج ضد العرب». عنوان الموقع هو: http://www.anti-arabi.up.co.il. تجد في الموقع نكات تسيء إلى العرب، وصورًا عنصرية، وتهديدات واضحة على حياة العرب، وكذلك اغاني تحريضية ضد العرب واليساريين اليهود. إحدى الصور على الموقع تظهر تحت عنوان «من الذي يصيب؟». تظهر في الصورة دائرة المهداف، وحولها كوفيّة يصوّب اليها مسدسان. وفي مكان آخر يظهر تهديد كُتب بجانبه «اللبيب من الاشارة يفهم». وكُتب أيضًا «مقابل كل اسرائيلي يموت، يموت ١٠٠ عربي». تحوّل الموقع، بحسب ما تم نشره، إلى نقطة التقاء وهمية للفتيان الذين يكرهون العرب من جميع أنحاء البلاد. أحدهم، وعمره ١٧ سنة، عرّف نفسه باسم «مبيد العرب»، ودعا إلى «حرق العرب». زائر آخر، عمره ١٨ سنة، أسمى نفسه «كاره العرب بالدم»، وعبّر عن رغبته «ان يصرخ في الشوارع «الموت للعرب» ولسماع قصص عن حرس الحدود [وحدات من الشرطة اشتهرت بمعاملتها القاسية للعرب]، والأهم من كل ذلك... أن يصبح مستعرباً [المستعربون – وحدات من المقاتلين من حرس الحدود يتخفون كعرب وينفذون عمليات ضد العرب]».

مشغّل الموقع قال إنه طالب جامعي عمره ٢٢ سنة وغير متدين ويسكن في منطقة المركز. ويؤكّد أنه غيّر اسم الموقع من «الموت للعرب» إلى «أنتي – عرب» بعد أن قيل له أن الاسم غير قانوني، وأيضا لأن «لديّ أصدقاء عرب». وبحسب أقواله، يحظى الموقع بشعبية منذ انشائه، وعلى مدار الأسابيع التي عمل فيها دخل الموقع أكثر من ٨٠٠٠ زائر. عمل الموقع، وفقًا للتقارير، دون أي مضايقة عن طريق مزوِّد خدمات انترنت مرخّص من قبل وزارة الإعلام الاسرائيلية.[١٢٠] أثناء إعداد هذا التقرير لم يعمل الموقع.

من ضمن المواقع الأخرى التي تعمل، نجد مواقع تابعة لـ«شبيبة كهانا» (www.nkahana.com). تُفتتح صفحة البداية في الموقع بهذه الكلمات:

> مرحبًا، وصلتم إلى موقع شبيبة كهانا. الشبيبة الحريصة على الدولة!!! الشبيبة التي لن تقف مكتوفة الأيدي عندما يُقتل اليهود بدم بارد. شبيبة تريد أن يعرف العالم كله أن روح يهودي واحد أغلى وأهم من كل العرب. شبيبة تفهم أن لا خيار أمامنا: يجب علينا طرد العدوّ العربيّ!.[١٢١]

---

١٢٠ «موقع عنصري ضد العرب يعمل بواسطة عنوان اسرائيلي»، *Walla*، ٢٥/٧/٢٠٠١.

١٢١ زرنا الموقع للمرة الأخيرة بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٠٢.

« العرابيش »

لم نتابع، خلال بحثنا هذا، برامج الراديو والتلفزيون بسبب صعوبة الأمر. لكن برامج الأحاديث مع المستمعين، على اختلافها، هي منصة واسعة للآراء العنصرية. المذيع وكاتب الزاوية، ناتان زاهافي، يقدّم نموذجًا جيّداً لذلك. نشر زاهافي بتاريخ ١٨ /٧/ ٢٠٠٢ قائمة بمصطلحات عنصرية ضد العرب. فيما يلي مقاطع موسعة من المقال:[١٢٢]

بعض الأقوال التي سمعتها في الآونة الأخيرة أثناء حديثي مع المستمعين في الراديو ومع شخصيات مهمّة جداً، وكذلك من خلال الرسائل التي تصلني ومن اناس عاديين في الشارع. هاكم العنصرية الاسرائيلية ضد « العرابيش القذرين »[١٢٣] كما هي على حقيقتها – بدون مراءاة وبدون تظاهر... « العرابيش أبناء عَمَلِقْ يتكاثرون كالأرانب ويهددون بالاخلال بالتوازن الديموغرافي في دولة اليهود ». « العرابيش أبناء الديانة الاسلامية يريدون تصفيتنا كما ينص عليهم دينهم الاجرامي ». « العرابيش، كما قال وزير ورئيس أركان الجيش [رفائيل ايتان] هم كالصراصير المسممة. يجب دوسهم. أو كالأفاعي، كما قال الحاخام الكبير [عوفاديا يوسف]، ويجب تهشيم جماجمهم. « العرابيش يفضلون الرائحة الكريهة، ويربون الشوارب ونظرات عيونهم مخيفة وهم متخلفون وضوضائيون وعنيفون ودونيون ». « العرابيش يفهمون القوة فقط. اضربهم يحترموك، كن بشوشًا معهم يقضوا عليك ». « حلم العرابيش هو مضاجعة اليهوديات ». « أمل العرابيش هو الاستيلاء على بلد اليهود ورمي اليهود في البحر ». « المرأة العربوشة تضع الأولاد كالفئران وعندما يموت أحدهم، فلا بأس، ستلد آخر ». « العرابيش يستغلون طيبة قلب اليهود. لا مكان في العالم العربي تتم فيه معاملة اليهود كما يتعامل اليهود مع العرابيش في بلاد اليهود ». « بكل وقاحة، هناك عرابيش قوادون يشغلون مومسات يهوديات ». « هناك عرابيش يبيعون المخدرات لليهود ». « هناك عرابيش يبنون الفيلات مثل الاثرياء أصحاب الملايين، في حين لا يملك اليهود المال الكافي لاستئجار شقة ». « هناك عرابيش يحاولون الدخول إلى البلدان اليهودية للاستيلاء عليها بواسطة المحكمة العليا التي تحب العرابيش ». « في الصيف، يقوم صيادو السمك العرابيش في غزة بطرد قناديل البحر إلى شواطئ اليهود لكي يتضرروا ». « يهرّب العرابيش المخدرات إلى اسرائيل لتخدير اليهود ». « يهرّب العرابيش المومسات الروسيات إلى اسرائيل من مصر لكي يصاب اليهود بالامراض الجنسية ». « العرابيش يحشرون أنفسهم في مسابقات مختلفة لكي يأخذوا أماكن اليهود– انتُخِبت عربوشة ملكةَ جمال اسرائيل [رنا رسلان] ». « أصبح العرابيش فجأة لاعبي كرة قدم، ودسوا أنفسهم إلى الدرجة الممتازة وحتى إلى منتخب اسرائيل (اليساري) ». « عشرة عرابيش اندسوا إلى الكنيست ويتلقون معاشات وسيارة ووقتًا للظهور في وسائل الاعلام كأعضاء الكنيست اليهود ». « أصبح العرابيش على غفلة أطباء يعملون في المستشفيات ويقومون بإجراء عمليات جراحة لليهود. وهناك أطباءُ نساءٍ عربٌ يدسّون أياديهم في اليهوديات ». « يصل العرابيش بلا خجل إلى شواطئ السباحة ويريدون السباحة مع اليهود ». « العرابيش صاروا فجأة يلبسون الملابس الأنيقة ويأتون للشراء من المجمعات اليهودية ». « العرابيش صاروا يتظاهرون بالوطنية ووصلوا إلى رتب الضباط (يعني نصف عرابيش– بدو، دروز وشركس) ». « [شمعون] بيرس ابن العربوشة رتّب لبعض العرابيش مهمة تمثيل دولة اسرائيل، دبلوماسيون عرابيش ». « قاضي المحكمة العليا [أهارون] باراك، محب العرابيش وكاره اليهود، أدخل إلى المحاكم قضاة عرابيش »...

---

١٢٢ ناتان زاهافي، « العرابيش »، موقع الانترنت **نعنع**، ١٨ /٧/ ٢٠٠٠ (www.news.nana.co.il). وكذلك: ناتان زاهافي، « العرابيش »، **زمان تل أبيب**، ١٩ /٧/ ٢٠٠٢.

١٢٣ كلمة العرابيش التي ترد هنا مصدرها الكلمة العبرية النابية « عربوشيم » وهي تعادل الكلمة الانجليزية Niggers.

رياضة شعبيّة

شعار «الموت للعرب» هو شعار كثير الانتشار في ملاعب كرة القدم الاسرائيلية. يصرخ جمهور المشجعين بهذا الشعار غالبًا عندما يكون الفريق الخصم فريقًا عربيًّا أو حين يلعب في صف الفريق الخصم لاعب عربي. النبرة العنصرية موجودة في الملاعب أيضًا تجاه اللاعبين السود. يستقبل الجمهور هؤلاء اللاعبين أحيانًا بلغط عنصري مقلدين أصوات القِرَدة. لكن التعامل المؤسساتي مع العنصرية تجاه العربي يختلف كلّيًّا. الأقوال العنصرية تجاه العرَب تُعتبر أقل خطورة. مثلاً، في تشرين الثاني ٢٠٠٠ قرر اتحاد كرة القدم الاسرائيلي أن لا يحاكم فريق «بني يهودا تل ابيب» بسبب لغط مشجعي الفريق تجاه لاعب الفريق باروخ داغو، وهو لاعب يهودي من أصل أثيوبي، أثناء مباراة «بني يهودا» ضد «مكابي تل أبيب». وذلك على الرغم من أن الاتحاد قد قرر، قبل هذه الحادثة بأسبوع، أن يتحمل كل فريق المسؤولية عن تصرفات مشجعيه. وتم تبرير القرار بأن الاتحاد لم يتمكن بعد من إبلاغ القرار بتغيير السياسة بخصوص اللغط.[١٢٤] بعد ذلك بأيام قرر الاتحاد عدم محاكمة نفس الفريق بسبب الشتائم التي أطلقها مشجعوه على سليم طعمة، لاعب عربي في فريق «هبوعيل تل أبيب»، أثناء المباراة بين الفريقين. وذلك أن الاتحاد توصل إلى استنتاج أن إدارة فريق «بني يهودا» عملت ما في وسعها للقضاء على هذه الظاهرة: وزع الفريق مئات المناشير على المشجعين قبل المباراة وطلب المنادي في الميكروفون أن يمتنعوا عن إطلاق الشتائم العنصرية، وقام بنفس الخطوة خلال الشوط الأول من المباراة وفي الاستراحة بين الشوطين. بعد أن لم تتوقف هتافات «سليم طعمة يا مخرب، سنقوم بتصفيتك»، تدخلت الشرطة واعتقلت اربعة مشجعين شبّان.[١٢٥]

ما هو ثمن العنصرية تجاه العرب وما ثمن العنصرية تجاه غيرهم؟ فريق «نادي أشدود الرياضي» حوكم بسبب اللغط العنصري الذي أثاره مشجعوه تجاه باروخ داغو، لاعب خط الوسط في فريق «مكابي تل ابيب»، وفُرض عليه غرامة بقيمة ٢٠٠٠٠ ش.ج، وعقابٌ يقضي بابعاد الفريق مع مشجعيه عن الملعب البيتيّ حتى نهاية الموسم. وفي تعقيب على ذلك، قال رئيس فريق أشدود، يغئال أرفيف: «لا يعقل أن يصرخ المشجعون طوال سنة كاملة «سليم طعمة مخرب» ولا يُعاقب أي فريق...».[١٢٦] وبالمقابل، وبعد نصف سنة، فرضت المحكمة التأديبية التابعة لاتحاد كرة القدم غرامة مالية قيمتها ٣٠٠٠ ش.ج و٥٠٠٠ ش.ج إضافية مع وقف التنفيذ على فريق «بني يهودا» بسبب هتاف مشجعيه «الموت للعرب» أثناء مباراته مع فريق «مكابي كفر كنا» العربي. وقال مدير فريق «بني يهودا» في تعقيب على الموضوع: «... من الصعب في هذه الأوضاع السياسية التي نعيشها اليوم أن نمنع ظاهرة العنصرية».[١٢٧]

في آذار ٢٠٠١، نُشر أن شرطة اسرائيل طلبت من فريق «هبوعيل رمات غان» أن يضع لونًا مختلفًا على بطاقات دخول مشجعي فريق أبناء سخنين (فريق مدينة سخنين العربية) الذين كان من المفروض أن يأتوا لمشاهدة المباراة بين الفريقين. وطلبت الشرطة أن يتم فتح صندوق محاسبة منفرد لمشجعي سخنين. أعرب رئيس فريق أبناء سخنين، مازن غنايم، عن استهجانه لهذه الخطوة قائلاً: «تُشتمّ من هذه الخطوة رائحة عنصرية. لا أعرف من أين استمدت الشرطة هذه الفكرة. وضع علامات مميزة لجمهور بحسب انتمائه هي خطوة لم يُقْدِم عليها حتى نظام الأبارتهايد في جنوب

---

١٢٤ «بني يهودا لن يحاكَم»، *Walla*، ١٤/١١/٢٠٠٠.

١٢٥ «فريق بني يهودا لن يقدَّم للمحاكمة بسبب الهتافات العنصرية»، *Walla*، ٢٢/١١/٢٠٠٠.

١٢٦ العنصريّة تكلّف غاليًا: غرامة بقيمة ٢٠ ألف شيقل على فريق أشدود»، *Walla*، ٧/٣/٢٠٠١.

١٢٧ «٣٠٠٠ شيكل غرامة على بني يهودا بسبب الهتافات العنصرية»، *Walla*، ١٢/٩/٢٠٠١.

أفريقيا».[١٢٨]

في نيسان ٢٠٠٢ أرسل المستشار القضائي للحكومة، الياكيم روبينشطاين، رسالة إلى رئيس اتحاد كرة القدم، غافري ليفي، يطلب فيها من اتحاد كرة القدم العمل بشكل حازم ضد الهتافات العنصرية في الملاعب. وأشار المستشار القضائي إلى أنه قرر مؤخّرًا تقديم أحد مشجعي كرة القدم للمحاكمة بسبب هتافه أثناء احدى المباريات «الموت للعرب». وأشار روبينشطاين إلى أن هذه الظاهرة تتسلل كالسم في المجتمع الاسرائيلي وتعمّق الشرخ بين اليهود والعرب في اسرائيل.[١٢٩]

هتافات «الموت للعرب» تحولت إلى واحد من أبرز مركبات الهوية في أوساط جمهور مشجعي فريق «بيتار القدس»، وهو أحد الفرق المركزية في كرة القدم الاسرائيلية. مشجعو الفريق، وغالبيتهم من الشرقيين المحافظين، وعناصر أخرى في الفريق يتماثلون مع اليمين الاسرائيلي.[١٣٠] عنات ريمون–اور، التي درست هتافات «الموت للعرب» التي يطلقها مشجعو هذا الفريق تقول إن هذه الهتافات وكل لغة الشتائم بشكل عام يمكن فهمها على أنها نوع من الكلام الذي يحفظ لناطقيه موقفًا في الخطاب الصهيوني السائد، مما يتيح للمتكلم الشرقي أن يتمسك به دون أن يؤدي إلى إنفصام ذاتي.[١٣١]

كتبت ريمون–أور:

> تُحطّم هتافات «الموت للعرب» اثنين من القوالب الثقافية المركزية في المجتمع الاسرائيلي. يرتبط الأول منها بأسطورة الأمن أما الآخر فيرتبط بأوجه التعامل مع كارثة يهود أوروبا. في الحالة الأولى، تعيد هذه الهتافات إلى الوعي ما هو مفروض أن يُغيب عنه: موت العربي هو عمل مؤسس للثقافة القومية – عمل فاخر كان لسنين طويلة من حصة اليهود «الأشكناز» فقط، وذلك بسبب أصلهم وبسبب حراكهم الاجتماعي؛ أما في الحالة الثانية فتخترق الهتافات الحدود التي من شأنها التأكيد – بما لا شك فيه – أن الإبادة هي خارج نطاق الخطاب في أرض اسرائيل. وفي هذه الأسطورة أيضًا، يشكل الشرقيون عنصرًا هامشيًا فقط...[١٣٢] غياب العرب (الموت البديل) ينشئ في اسرائيل ثقافة طبقية في الأساطير المركزية وكذلك في الحياة اليومية، يصبح فيها موت العرب رمزًا طبقيًا. هتافات «الموت للعرب» تلعب دورا مزدوجًا من هذه الناحية: فهي تنم من جهة واحدة عن امتثال وإذعان متزايد (موت العرب = جودة صهيونية)، لكنها من جهة أخرى، تفكك المبنى الأساسي الذي يصبح فيه موت العربي، والعمل العنيف بشكل عام، مموّهًا.[١٣٣]

---

١٢٨ «طُلب من رمات غان تعليم بطاقات سخنين»، *Walla*، ١٤/٣/٢٠٠١.

١٢٩ «سيقدم إلى المحاكمة مشجع هتف: الموت للعرب»، *Walla*، ٢٣/٤/٢٠٠٢. بعد ذلك بثلاثة شهور أعلن أن النيابة العامة قررت محاكمة موزعي الملصقات التي كُتب عليها «لا يوجد عرب، لا توجد عمليات تخريبية» بتهمة التحريض للعنصرية وتأييد منظمة ارهابية. وبحسب الشبهات تبين ان الحديث يدور عن نشطاء من حركة «كاخ» التي أخرجت عن القانون بطريقة رسمية. راجعوا: **معاريف**، ٢٩/٧/٢٠٠٢. في حالة أخرى كُتبت شعارات «يجب طرد العرب» و «كهانا كان على حق» على الكنيسة الكاثوليكية في حيفا. راجعوا: **يديعوت حيفا** (صحيفة محلية تابعة ليديعوت أحرونوت)، ١١/١٠/٢٠٠٢.

١٣٠ «التماثل بين بيتار القدس واليمين، وخاصة الليكود، بدأ نسجه في السبعينيات. تحول بيتار القدس في تلك السنوات إلى أحد الفرق البارزة في كرة القدم الاسرائيلية بالتزامن مع ازدياد قوة الليكود السياسية». آشير غولدبرغ ودورون برغرفروبند، «أولاً ناتي بلاعب مسلم وربما بعدها بعربي اسرائيلي»، **هآرتس**، ١٠/١/٢٠٠٣. يشير التقرير الصحفي إلى أنه لم ينضم أي لاعب عربي إلى هذا الفريق منذ قيامه قبل ٦٣ سنة.

١٣١ عنات ريمون – أور، «من موت العربي حتى «الموت للعرب»: اليهودي العصري مقابل العربي الذي يعيش في داخله»، **تيئوريا فبيكوريت** (نظرية ونقد) ٢٠ (٢٠٠٢)، ص٢٣.

١٣٢ نفس المصدر، ص ٤٩.

١٣٣ نفس المصدر، ص٥١.

نزع الشرعية عن قيادات الأقلية الفلسطينية

نزع الشرعية عن قيادات الأقلية الفلسطينية هي جزء مهمّ وأساسي من عملية نزع شرعية هذه الأقلية. نزع الشرعية هذا يعود إلى حقيقة عدم انتماء هذه القيادات إلى الاجماع الصهيوني، وذلك في ظل صراع عنيف بين الشعب الفلسطيني وبين دولة اسرائيل في الأراضي المحتلة. يبرز التهجم على هذه القيادات في الكنيست وفي الإعلام وفي علاقة المؤسسة تجاههم. أوردنا في هذا التقرير أمثلة عديدة لهذه الهجمة. سنورد في هذا القسم أمثلة إضافية، لكن من الواضح أن لا إمكان لتعداد جميع التصريحات والتصرفات التي تنم عن الكراهية تجاه القيادات السياسية والدينية العربية، لأنها لا تُعدّ ولا تحصى.

في كانون الثاني ٢٠٠١، وزع عضو الكنيست اليعيزر كوهين (الاتحاد القومي– يسرائيل بيتينو) رسالة على أعضاء الكنيست يدعوهم عبرها إلى مغادرة هيئة الكنيست العامة كلّما صعد فيها عضو كنيست عربي إلى منبر الخطباء. ففي رسالته التي تحمل عنوان «حالة حرب مع الفلسطينيين»، كتب عضو الكنيست كوهين:

> هل يتصور أحدكم أنه أثناء الحرب العالمية الثانية كان في إمكان ألمانيّ، لا ضابط في الـ أس. أس ولا نازيّ، إنّما ألمانيّ عاديّ، الوقوف على منبر الخطباء في البرلمان البريطاني في لندن ويتحدث في أمور لصالح ألمانيا النازية؟.[١٣٤]

في أكتوبر ٢٠٠١ وزع عضو الكنيست يسرائيل كاتس (ليكود) على أعضاء الكنيست مغلفات تظهر عليها صور أعضاء كنيست عرب (عبد المالك دهامشه؛ أحمد الطيبي؛ عزمي بشارة؛ محمد بركة) إلى جانب صور اسامة بن لادن وياسر عرفات وحسن نصر الله ومروان البرغوثي. كُتب على المغلفات: «كل واحد وابن لادن خاص به، يجب علينا وقف الارهاب في الكنيست». وزع عضو الكنيست كاتس هذه المغلفات تحضيراً لجلسة لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، للبحث في اقتراح قانون أساس: الكنيست (تعديل رقم ٣٥) – ٢٠٠٢ الذي قدمه هو. كان هدف الاقتراح، الذي تحوّل فيما بعد إلى قانون، كما ورد في الفصل الأول، منع مشاركة قائمة تعبّر عن «تأييد الكفاح المسلح لدولة معادية أو منظمة ارهابية ضد دولة اسرائيل» في الانتخابات.[١٣٥]

قال عضو الكنيست ميخائيل إيتان (ليكود)، في ٦ /١١ /٢٠٠١، أثناء نقاش حول موضوع «اقتراح لجنة الكنيست لنزع الحصانة عن عضو الكنيست عزمي بشارة»، عن النائب طلب الصانع (الحزب العربي الديمقراطي): «لهذا البدوي، للبدوي، الذي أصبح محاميًا اليوم، والذي وقف هنا وشتم الدولة....». قال عضو الكنيست إيلان غيلئون (ميرتس) عندما صعد إلى المنبر للحديث بعد إيتان: «أقوالك، عضوَ الكنيست إيتان، مثيرة جدًا للغضب من حيث مستوى التعالي فيها. هذا البدوي الذي تحدثت عنه قبل قليل كمواطن متساوي الحقوق في دولة اسرائيل، هو ذلك البدوي الذي يحق له أن يعبر عن موقفه وعن رأيه...». بعد هذه الأقوال اعتذر عضو الكنيست إيتان.[١٣٦]

قيادة الأقلية الفلسطينية الدينية تُهاجَم أيضًا من قبل المؤسسة وجماهيريًا أيضًا. هذا ما حصل في حالة الشيخ رائد صلاح الذي يقف على رأس الجناح الخارج برلماني للحركة الاسلامية في اسرائيل، والذي لا يخوض الانتخابات للكنيست. أصدر وزير الداخلية مرسومًا يُمنع بموجبه الشيخ

---

١٣٤ **هآرتس**، ٢٤ /١ /٢٠٠٢، وكذلك: حيدر، الملاحظة ٢٥ أعلاه، ص ٣٩.
١٣٥ **هآرتس**، ٢٢ /١٠ /٢٠٠٢.
١٣٦ الجلسة الـ ٢٤٣ للكنيست الخامس عشر، ٦ /١١ /٢٠٠١.

صلاح من مغادرة اسرائيل (راجعوا الفصل الثاني). كما تم التحقيق مع نائب الشيخ صلاح، الشيخ كمال خطيب، تحت التحذير في تشرين الثاني ٢٠٠٢، في مركز الشرطة للاشتباه بقيامه بالتحريض أثناء خطبة ألقاها أمام حشد من الفتيان والأولاد خلال مهرجان في المسجد الأقصى. وتم التحقيق مع الخطيب أيضًا تحت التحذير في نهاية ٢٠٠١ حول خطبته في المهرجان السادس بعنوان «الأقصى في خطر». كما حققت الشرطة مع رجل كنيسة الروم الأرثوذكس، الأرشمندريت عطا الله حنّا، بخصوص تصريحات صدرت عنه تدعي الشرطة أنه يُفهم منها أنّه يؤيّد العمليات الاستشهادية. صادرت الشرطة جواز سفر حنّا واقترحت اعادته إذا وقّع على ثلاثة التزامات: أن لا يزور الدول العربية دون إذن؛ وأن لا يلتقي بأعضاء من منظمات تم تعريفها على أنها منظمات ارهابية؛ وأن لا يصدر تصريحات اضافية ضد دولة اسرائيل. رفض عطا الله حنا التوقيع على التعهد.[١٣٧]

قال عضو الكنيست زئيف بويم (ليكود)، في أعقاب تقديم أعضاء الكنيست من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة مشروع قانون يقضي بالسماح بالكفاح الفلسطيني ضد الاحتلال وفقًا للقانون، إن هذا الاقتراح هو دليل إضافيّ على أن أعضاء الكنيست من الجبهة «عملاء ويؤدّون دور حصان طروادة لصالح ياسر عرفات».[١٣٨]

في ١٥ /٥ /٢٠٠٢ صعد عضو الكنيست احمد الطيبي إلى منبر الخطباء في هيئة الكنيست العامة، واتهم رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، شاؤول موفاز، (فيما بعد وزير الأمن في حكومة شارون) بالـ«قتل بدم بارد» وذلك اثر قتل خمسة من رجال الشرطة الفلسطينيين في هجوم شنه الجيش الاسرائيلي في بيتونيا في الأراضي المحتلة. كما وصف الطيبي رئيس الأركان بالـ«فاشيّ». طلبت عضو الكنيست نحاما رونين (حزب المركز)، القائمةُ بأعمال رئيس الكنيست، من الطيبي أن ينهي خطابه وعندما رفض أغلقت له الميكروفون. الوزير إيلي سويسا (شاس) الذي صعد لالقاء كلمته بعد الطيبي، قال لعضو الكنيست رونين: «كان عليكِ رميه من هنا حالاً عندما تفوه بالجملة الأولى». واقترح سويسا «ليذهب الطيبي إلى البرلمان في غزة. أريد أن أرى إذا كان عرفات سيسمح لك بالتكلم هكذا».[١٣٩]

في كانون الأوّل ٢٠٠٢، تفوّه عضو الكنيست أيوب القرا (ليكود) ضد أعضاء الكنيست العرب «المتطرفين»، على حد تعبيره، والذين يشكلون خطرًا على وجود اسرائيل. قال القرا إنه ينوي العمل على اخراج «المتطرفين» من أعضاء الكنيست العرب، ودون أن يفكر مرتين، إلى خارج القانون وعلى رأسهم احمد الطيبي وعزمي بشارة. وأضاف: «العدو الحقيقي لدولة اسرائيل ليس عرفات، إنما اعضاء الكنيست هؤلاء الذين يستعملون الديمقراطية بشكل مستهتر ويشكلون خطرًا على وجود دولة اسرائيل».[١٤٠]

---

١٣٧ **هآرتس**، ٣ /١١ /٢٠٠٢؛ و ٥ /١١ /٢٠٠٢.

١٣٨ «اليمين: شطب اقتراح قانون الجبهة لتشريع الكفاح الفلسطيني ضد الاحتلال»، *Walla*، ١ /١ /٢٠٠٢.

١٣٩ «الطيبي – مندوب التنظيم في الكنيست»، *Walla*، ١٦ /٥ /٢٠٠٢.

١٤٠ **يديعوت حيفا** (محلية)، العدد ٦٦٦، ٦ /١٢ /٢٠٠٢.

عنصرية وعنف

« العربيّ الجيّد هو العربيّ الميّت ». هذا ما قالته، كما يدعي الأهالي، معلمة في مدرسة « رابين » في منطقة المركز لطلاب الصف الخامس أثناء درس تناولت فيه مقتل رئيس الحكومة يتسحاق رابين. وقالت المعلمة أيضاً إن « إحياء ذكرى غاندي [رحبعام زئيفي] أهم من إحياء ذكرى رابين ».[١٤١]

الطريق من العنصرية والعنف الكلامي إلى العدوانية والعنف الجسدي قصيرة جداً. يعاني المواطنون الفلسطينيون في اسرائيل من هذا العنف أينما ذهبوا. هذا العنف موجّه ضد الأقلية الفلسطينية من قبل رجال الأمن ومن قبل الجمهور اليهوديّ أيضًا. مركز « مساواة »، مركز لحقوق المواطنين العرب، أفاد أن عشرة فلسطينيين قُتلوا في السنتين الأخيرتين بأيدي قوات الأمن (بالاضافة إلى الثلاثة عشر شهيداً الذين قُتلوا أثناء المظاهرات الاحتجاجية في أكتوبر ٢٠٠٠). جميع القتلى من سكان النقب وقرى خط التماس في وادي عارة. مطلقو النار هم جنود ورجال شرطة وأفراد مديرية البدو في النقب والدوريات الخضراء. كان بعض القتلى في طريقهم إلى زيارة اقربائهم او في طريق عودتهم من العمل إلى البيت، وبعضهم كان منمهكًا بالمشتريات والتحضيرات للعيد. لم تُعرض على عائلات الضحايا أي مساعدة مادية أو نفسية. لم تُقدَّم لوائح اتهام ضد القتلة إلاّ في حالة واحدة. والانكى من ذلك أن وسائل الاعلام نشرت شبهات حول تورط الضحايا بمهاجمة قوات الأمن، لكن بعد دحض هذه الشبهات لم يُذكر ذلك في وسائل الاعلام لا من قريب ولا من بعيد. في إحدى الحالات التقط الجنود لأنفسهم صورة وهم يقفون بفخر إلى جانب جثة الضحية التي ظلت ملقاة على الأرض لمدة ساعات ونُشرت الصورة في وسائل الاعلام.[١٤٢]

بالاضافة إلى تلك الحالات، نورد في هذا القسم سلسلة من حالات العنف الجسدي تجاه أبناء الأقلية من قبل الجمهور اليهودي: في ملعب وفي حافلة للمسافرين وفي اعقاب عمليات استشهادية نفذتها منظمات فلسطينية وما شابه ذلك.[١٤٣]

في ٣١ /١٠ /٢٠٠٢، هاجم عدد كبير من الشبان اليهود مجموعة من الشبان العرب الذين كانوا يلعبون كرة القدم في ملعب في حي « نافيه دافيد » في مدينة حيفا. دخل ثلاثة شبان عرب المستشفى إثر الاعتداء عليهم بالعصي والسكاكين ومواسير الحديد. احد المصابين، وعمره ١٧ سنة، تحدث عما جرى: « هذه ليست المرة الأولى التي نلعب فيها هناك. نحن نسكن في حي آخر في حيفا ونأتي لنلعب ونستمتع في مكان آخر. فجأة وصل عدد كبير جدًا من الشبان اليهود وطلبوا منا الانصراف من الملعب ومن الحي. قالوا لنا « أيها العرب إلى الخارج ». كان ذلك عنصريًا وقبيحًا. ذهبوا، وفجأة قدِمَ حشد من الشباب يحملون الآلات الحادة والسكاكين والعصي وقطع الحديد. حاولنا الهرب لكنني تلقيت ضربة على رأسي وفقدت الوعي. صديقي تعرض لضربة سكين شجّت

---

١٤١ **يديعوت أحرونوت**، ٦ /١٠ /٢٠٠٢.

١٤٢ مركز مساواة، **يقتلون ويتجاهلون – وقائع موت مواطنين عرب جراء اطلاق نار من قبل شرطيين وجنود** (أكتوبر ٢٠٠٢).

١٤٣ راجعوا حالة أخرى تم فيها إضرام النار في عيادة لطب الأسنان في كفار سابا، تعود لطبيب عربي من مدينة الطيرة وذلك بأيدي عنصريين أرادوا منعه من فتح عيادة في حي يهودي: غاليت شافير، « صعود أعرج »، **زمان هشارون** (محلّيّة تابعة لشبكة « معاريف »)، ٢٥ /٧ /٢٠٠٢. راجعوا كذلك: حالة قررت فيها شركة الطيران الاسرائيلية الحكومية « إل عال » منع صعود ١٧ فلسطينيًا، منهم ١٥ من مواطني اسرائيل، إلى الطائرة المسافرة من مصر إلى اسرائيل. في اعقاب هذا القرار وعلى ضوء سلوك رجال الأمن العنيف ثارت ضجة في مطار القاهرة: **معاريف**، ١١ /٨ /٢٠٠٢. ثمّة حالة أخرى وقعت في شركة الطيران « أركياع » التي تقوم بالأساس بتزويد خدمات الطيران الداخلية في اسرائيل: عربي وزوجته هاجمهما وأهانهما رجال أمن ولم يسمح لهم بالصعود إلى الطائرة. « رجل وزوجته من الناصرة العليا: رجال الأمن في أركياع اعتدوا علينا وأهانونا »، *Ynet*، ٢٣ /١٢ /٢٠٠٢. راجعوا كذلك: حالة قامت فيها مجموعة تتألف من عشرين شابًا يهوديًا بالاعتداء على أربع عائلات عربية من الطيرة وقلنسوة كان أبناؤها يقضون وقتهم على شاطئ البحر في « غفعات أولغا » قرب الخضيرة: يوسف الغازي، « هل انتم عرب؟ سال المعتدون »، **هآرتس**، ٢٣ /٧ /٢٠٠٢.

يده. لقد كان ذلك أمرًا مفزعًا». أُستدعيَ رجال الشرطة إلى الملعب لكنّ المعتدين كانوا قد لاذوا بالفرار.[١٤٤]

كذلك أصبح التكلم بالعربية خطرًا. في ٥ /١١ /٢٠٠٢، اعتدى رجال الشرطة على ثلاثة شبان عرب أثناء سفرهم بالباص من تل أبيب إلى يافا. الثلاثة هم اعضاء في حركة الشباب العربية–اليهودية «ريعوت–صداقة». إحدى المعتدى عليهن قالت: «كان الباص مليئاً ونحن تحدثنا كالعادة بالعربية. في منطقة المحطة المركزية القديمة تقريبًا قررت إحدى النساء في الباص أننا مخربون وتوجهت إلى السائق. نظر الركاب إلينا كما لو أننا مجذومون. توجهت اليها وسألتها عن سبب قولها ذلك، فادعت، مع أنها لا تتكلم العربية، أننا قلنا إننا سنفجر الباص، وصرخت أننا عرب إرهابيون وعلينا أن نذهب عند عرفات. أما باقي الركاب فقد انهالوا علينا بالشتائم وصرخوا بأن نذهب إلى غزة». إثر توجه الراكبة، استدعى السائق رجال الشرطة. واصلت الشابة المعتدى عليها وقالت: «أوقفوا الباص وصعد اليه رجال الشرطة من كل الاتجاهات. تقدم إليّ شرطيان وكنت قد دخلت في حالة من الهلع. ألصق أحدهم وجهه بوجهي وقال لي: «إخرسي». وطلب إليّ أن اقف، فقلت له إنني لن أتحرك من مكاني، فأنا قد دفعت مقابل السفر والجلوس. رفعني من رقبتي وشدني من شعري وأنزلني من الباص بالقوة. لقد خنقني تقريبًا، وعندما حاولت أن أفلت منه خدشته بطريق الخطأ. أُعتُقلنا في محطة الشرطة من الساعة ١٩:٠٠ حتى الساعة ٢:٠٠ ليلاً وأطلق سراحنا بكفالة ٣٠٠٠ شيكل عن كل واحد. قيل لي في الشرطة أنه قُدمت ضدي شكوى على أنني مخربة. لقد كان ذلك مهينًا وعنصريًا». تقول رواية الشرطة للحادث إن اثنين من المسافرين توجهوا إلى السائق وأبلغوه أن ثلاثة مسافرين يتكلمون العربية قالوا إنه «بعد قليل سيُسمع «بوم» وسينفجر الباص». واحدة من الشبان الثلاثة اعتدت على المشتكية وعندما وصلت الشرطة ثارت ثائرتها ورفضت مرافقة رجال الشرطة واعتدت على شرطي منهم.[١٤٥]

بعد تنفيذ العملية الاستشهادية في حافلة في القدس (الخميس ٢١ /١١ /٢٠٠٢)، عمّت مدينةَ القدس موجةٌ من الاعتداءات العنصرية على العرب. أفادت الصحف وقوع عشرات من هذه الحالات. ونُشر نبأ الاعتداء على ثلاث طالبات جامعيات عربيات في نفس المساء. كانت الطالبات في طريق عودتهن من دكان الحي إلى مسكن الطلبة في حي «كريات يوفيل»، عندما قام شبان يهود بالاعتداء عليهن فيما هم يهتفون «الموت للعرب». جُرح شاب عربي هبّ لمساعدتهن. اثنان من رجال الأمن، حراس مسكن الطلبة، كانوا على مقربة من وقوع الاعتداء ولم يفعلوا شيئًا. وأفيد أنه في ذات اليوم ألقيت زجاجة حارقة على مخبز يعود لفلسطينيين ويقع على مقربة من مكان وقوع العملية الاستشهادية. يوم الجمعة (٢٢ /١١ /٢٠٠٢)، رشق شبان يهود سيارات العرب المسافرة في حي «كريات يوفيل». تم تحطيم زجاج سيارات أجرة في حالتين. ثُقبت إطارات سيارة تابعة لطالب جامعة عربي بالقرب من مسكن الطلبة في نفس الحي. وفي حي أبو طور، على الجانب الثاني من المدينة، ثُقبت إطارات ١٤ سيارة تعود لعرب. لم يُعتقل أي مشتبه بهذا العمل. يوم السبت (٢٣ /١١ /٢٠٠٢) عاد إلى المخبز عشرات من الشبان اليهود، وأثاروا الفوضى داخل المخبز وألحقوا به دمارًا بالغًا ولاذوا بالفرار. اعتقلت الشرطة ثلاثة منهم لاحقًا.[١٤٦] وفي حالة أخرى طُعن طالب جامعي

---

١٤٤ «جاءوا ليلعبوا كرة القدم وضُربوا لأنهم عرب»، **يديعوت أحرونوت**، ٣ /١١ /٢٠٠٢.

١٤٥ «شباب: اعتقلنا بالقوة لأننا تكلمنا العربية في الباص»، **هآرتس**، ٦ /١١ /٢٠٠٢؛ وكذلك: «أنا عربية فخورة ومن لا يعجبه ذلك فلينزل من الباص»، *Walla*، ٧ /١١ /٢٠٠٢.

١٤٦ راجعوا: **هآرتس**، ٢٤ /١١ /٢٠٠٢؛ **يديعوت أحرونوت**، ٢٤ /١١ /٢٠٠٢؛ **معاريف**، ٢٢ /١١ /٢٠٠٢ و ٢٤ /١١ /٢٠٠٢. تجدر الاشارة ان المحررين في «معاريف» في الخبرين لم يعتقدوا أن الخبر يستحق نشره منفردًا تحت عنوان بارز. وعوضًا عن ذلك، اختاروا وضع الخبر القصير على هامش خبر آخر عن ضحايا العملية الاستشهادية في الصفحات الخلفية (ص ١٤ في الخبر الثاني).

عربي، مُضر مُرّه، وعمره ١٩ سنة، كان في طريقه من مسكن الطلبة إلى العمل. وبحسب شهادته، كما نُشرت في صحيفة «هآرتس»، بينما كان يتكلم عبر الهاتف الخليوي لاحظ وجود ثلة من الصبيان، كان قد مر بقربها في طريقه، يلاحقونه. وصل إلى محطة الباص المهجورة وحينها اقترب منه ثلاثة منهم بينما أحاط الثلاثة الآخرون بالمحطة. سأله أحدهم: «كم الساعة؟» – آخر طريقة للتأكد أن لهجته عربية –. «وما كدت أنطق بكلمة «السابعة وعشر دقائق» حتى تقدم أحدهم لكي يركلني». لكنه نجح في التملص واجتاز الشارع المكتظ. ومن هناك تقدم مئات الأمتار على منحدر الشارع إلى ان اقتنع أنه تخلص من المعتدين. لكن ثلاثة منهم تمكنوا منه في محطة الباص التي وصل اليها. هذه المرة امسكوه من يديه وثبتوه بواسطة الحقيبة التي كان يحملها على ظهره. حاول مُضر المقاومة لكن ذلك لم يسعفه. استل أحدهم سكّينًا وطعنه مرتين في مؤخرته. حاول الطاعن غرز السكين في بطنه أيضًا، لكنه أفلح في الفرار، وعندها هرب الثلاثة. طوال كل ذلك لم يكن هناك من يتصدى لهؤلاء المعتدين. حتى بعد فرار المعتدين، لم يهرع المارة إلى مساعدة الشاب الذي ينزف دمًا. حاول، لدقائق، أن يستوقف سيارة تُقلّه إلى مستشفى «هداسا عين كارم» الذي يبعد مدة خمس دقائق سفر عن المكان الذي طُعن فيه. وقال إن «شخصًا يقود سيارة تابعة لشركة حراسة توقف، ولكن ما إن سمع لهجتي العربية حتى قال لي: أقفل الباب وانصرف من هنا». في النهاية، عندما وقف مُضر في وسط الشارع، توقف أحدهم وتم نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج. جمع الطالب الجامعي أغراضه وعاد إلى قريته كفر قرع وقال أنه لا ينوي العودة إلى القدس.

قال أحد سكان حي «كريات يوفيل» لصحيفة «هآرتس» عن الطلاب الجامعيين العرب: «ماذا يفعلون هنا على وجه العموم؟ لينصرفوا من هنا». شاب آخر عمره ١٧ سنة قال إن الطلاب الجامعيين العرب هم الوحيدون «الذين يمكننا صبّ جام غضبنا عليهم. إذا لاحظ سكان الحي أن الحكومة تهاجمهم فربما يهدأ الناس هنا».[١٤٧]

١٤٧ هآرتس، ٢٥/١١/٢٠٠٢.

ثبت المراجع

العربية

دفاتر عدالة ٢ (٢٠٠٠).

دفاتر عدالة ٣ (٢٠٠٢).

دكور، جميل وجيك وادلاند، «الاعتقال الاداري: شهادة محام»، **دفاتر عدالة** ٣ (٢٠٠٢)، ص ٤٩.

سوفير، أرنون، اسرائيل: **ديموغرافيا ٢٠٠٠-٢٠٢٠ (مخاطر واحتمالات)**، (مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، سلسلة أوراق اسرائيلية، ٢٠٠١).

كريتشمر، دافيد، **المكانة القانونية للعرب في إسرائيل** (مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، ٢٠٠٢).

وثيقة هرتسليا: توصيات مؤتمر ميزان المناعة والامن القومي الاسرائيلي (مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، سلسلة أوراق اسرائيلية، ٢٠٠١).

العبرية

أبو ريا، عصام، ايلي أبراهام وغادي وولفسفيلد، **السكان العرب في الصحافة العبرية، اعلام ونزع شرعية اجتماعية - سياسية** (مركز أبحاث المجتمع العربي في اسرائيل، جبعات حبيبه، ١٩٩٨).

أريان، آشر، «الرأي العام بصدد الأمن: تأثير الانتفاضة ٢٠٠٠-٢٠٠١»، **عدكان إستراتيجي**، ٤ (٢) (آب ٢٠٠١) ص ٩.

بابه، إيلان، «قضية كاتس والطنطوره: تاريخ، سيرورة تاريخية، قضاء وأكاديميا»، **تيئوريا فبيكورت** (نظرية ونقد) ٢٠ (٢٠٠٢) ١٩١.

بدهتسور، عامي ودفنة كينطي، «مات كهانا، وهو حي في إسرائيل»، **بانيم (وجوه) - مجلة للمجتمع والتربية**، ٢٠ (أيار ٢٠٠٢) ص ١٢٣-١٣١.

بشارة، عزمي (محرر)، **بين الأنا والنحن- بناء الهويات والهوية الاسرائيلية** (معهد فان لير، ١٩٩٩).

بيئير، يزهار وكيرين غيتيس، **التحريض خطر على الحياة: الكلمات تستطيع أن تقتل أيضاً، رواندا ويوغسلافيا كنموذج** (كيشيف - مركز حماية الديمقراطية في اسرائيل، ٢٠٠١).

بيئير، يزهار (محرر)، **اعلام يهودي أم اعلام اسرائيلي؟** (كيشيف - مركز حماية الديمقراطية في اسرائيل، دون ذكر تاريخ).

جبارين، حسن، «إسرائيلية «ترصد مستقبل» العرب بناء على زمن يهودي صهيوني، في فضاء بدون زمن فلسطيني»، **مشباط فيميشال** (القانون والحكم في إسرائيل) ٦ (٢٠٠١) ص٥٣.

حيدر، علي، «كراهية ورفض وعنصرية المؤسسة الاسرائيلية تجاه المواطنين العرب»، **تقرير جمعية سيكوي ٢٠٠٢-٢٠٠١** (شالوم ديختر، أسعد غانم - محرران، سيكوي، حزيران ٢٠٠٢)، ص٤٠.

دور، دانييل، **صحافة تحت التأثير**، (منشورات بابل، ٢٠٠١).

ديمتري، شومسكي، «الإثنية والمواطنة في فهم الإسرائيليين الروس»، **تيئوريا فبيكورت**، عدد ١٩ (٢٠٠١) ص١٧.

رابينوفيتش، داني، «شارع يثمر العقارات»، **بانيم- مجلة للمجتمع وللتربية**، ٢١ (صيف ٢٠٠٢) ص٢٣.

روبينشطاين، أمنون وبراك مدينه، **القانون الدستوري لدولة اسرائيل** (الجزء الأول، الطبعة الخامسة، منشورات شوكن، ١٩٩٦).

ريمون-اور عنات، «من موت العربي حتى «الموت للعرب»: اليهودي العصري مقابل العربي الذي يعيش بداخله»، **تيئوريا فبيكوريت**، ٢٠ (٢٠٠٢) ص٢٣.

سفيرسكي، شلومو، **سنة سوداء** (مركز أدفاه، ٢٠٠٢).

شتروزمان، اوري، «المساواة الوهمية والحقيقية بموجب القانون»، **هئوماه** (الأمة) ١٢٥ (١٩٩٦)، ص٢٠-٢٧.

غانز، حاييم، «كم يكلف القتل»، **عيوني مشباط** (دراسات في القانون) ١٣ (١) (١٩٩٨) ص٥.

غروسمان، دافيد، **حاضرون غائبون** (هسيفريا هحداشا، الطبعة العاشرة، ٢٠٠٢).

فيلر، ش. ز، «ملف جنائي (تل ابيب) ٨٣/٤٦١: تساؤلات قضائية بحتة على هامش قرار حكم غريب»، **عيوني مشباط** ١٣ (١) (١٩٨٨) ص٢٣١.

كتاب الإحصائيات السنوي لإسرائيل رقم ٥٣ (دائرة الاحصاء المركزية، ٢٠٠٢).

مركز «كيشيف»، **دولة في سبي المتطرفين: مجموعات خطر على الديمقراطية في اسرائيل - وجهات وسيرورات** (أكتوبر ٢٠٠٠).

مولخو، أفنير، «خارج الجهاز»، **هعايين هشفيعيت** (العين السابعة) ٣٣ (تموز ٢٠٠١) ص٣٠.

الانجليزية

Adalah, *Recent Developments—The Rights of the Palestinian Minority in Israel*, a report submitted to the Members of the Country Report Task Force-Israel, UN Human Rights Committee (2 October 2002).

Arian, A., *Israeli Public Opinion On National Security 2000* (Jaffee Center for Strategic Studies, July 2000).

Arian, A., *Israeli Public Opinion On National Security 2001* (Jaffee Center for Strategic Studies, August 2001).

Arian, A., *Security Opinion 2002* (Jaffee Center for Strategic Studies, 2002).

Ben-Dor, G., Hasisi, B., Pedhazur, A., "Anti-Liberalism and the Use of Force in Israeli Democracy", *The Journal of Political and Military Sociology*, vol. 31:1 (2003)—forthcoming.

Badil Resource Center, *The 1948 Palestinian Refugees and the Individual Right of Return: An International Law Analysis* (January 2001).

Ghanem, A., Rouhana, N., "Citizenship and Parliamentary Politics of Minorities in Ethnic States: The Palestinian Citizens in Israel," 17(4) *Nationalism & Ethnic Politics*, pp. 66-86 (winter 2001).

Humphries, I., "1948 Palestinians & The Trans-Israel Highway", *Between The Lines*, vol. 11, p. 24 (December 2001).

Kretzmer, D., *The Legal Status of The Arabs in Israel* (Westview Press, 1990).

Morris, B., "Camp David and After: An Exchange (1. An Interview with Ehud Barak)", *The New York Review of Books*, 13 June 2002.

Natoor, S., (ed.), *The Israeli Media and the Intifada* (I'lam Center, December 2000).

Quaye, C., *Liberation Struggles in International Law* (Temple University Press, 1991).

The Arab Association for Human Rights, *Conditions of Citizenship and Restricted Political Participation* (October 2002).

The Arab Association for Human Rights, *Silencing Dissent—A Report on the Violation of Political Rights of the Arab Parties in Israel* (October 2002).

الصحف

العبرية:
معاريف
هآرتس
يديعوت أحرونوت

العربية:
الاتحاد (حيفا)
الحياة (لندن)
الأهالي (سخنين)
صوت الحق والحرية (أم الفحم)
فصل المقال (الناصرة)

الانجليزية:
Al-Ahram Weekly
The Guardian
The Jewish Week

صحف أسبوعية محلية (عبرية):
تسومت هشارون
زمان هشارون
زمان حيفا
زمان تل أبيب
عل هشارون
عيتون تل أبيب
كول بو
كول هزمان
يديعوت حيفا

مصادر أخرى

بروتوكولات لجان مختلفة في الكنيست
دستور الكنيست
سجل الكنيست
الصحيفة الرسمية
قرارات المحكمة العليا
كتاب القوانين
مشاريع القوانين
مواقع انترنت مختلفة

مـــدى - المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية هو مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية تأسست عام ٢٠٠٠ في مدينة حيفا.

«مدى» - يهتم بالتنمية البشرية والقومية في المجتمع، ويهدف إلى تشجيع البحث التطبيقي والنظري حول الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. ويركز «مدى» على سياسة الحكومة والإحتياجات الإجتماعية والتربوية والإقتصادية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وعلى الهوية القومية والمواطنة الديموقراطية. كما يتعامل مع مواضيع أوسع مرتبطة بالهوية والمواطنة والديموقراطية في الدول متعددة القوميات.

أهداف «مدى» الأساسية هي:

- توفير قاعدة مؤسساتية ومناخ فكري لدراسة إحتياجات الفلسطينيين في إسرائيل ومستقبلهم الجماعي وعلاقتهم بإسرائيل وبالشعب الفلسطيني والعالم العربي.

- إثراء المناحي النظرية والعمل التطبيقي في مجال الهوية القومية والمواطنة والديموقراطية من خلال تشجيع بحث مقارن بين-قومي مع المؤسسات ذوات التوجه المماثل في الدول متعددة القوميات.

- تسهيل العلاقات مع الأكاديميين ونشطاء المنظمات الأهلية والنشطاء السياسيين في البلاد والعالم بغرض صياغة مقترحات سياسية عامة يتم وضعها لتحسين الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للمواطنين الفلسطينيين.

- تدريب علماء الإجتماع الفلسطينيين على توجهات نقدية جديدة.

- تشجيع خطاب جديد ونقدي حول العلاقات الفلسطينية-اليهودية في البلاد.